مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حصاد البيان

تموز- آب ٢٠١٦

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

٨

حصاد البيان ٨

حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٦

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ١٨٨٠ لسنة ٢٠١٦

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسة، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، فضلاً عن قضايا أخرى، ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي كانت تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية. لهذا السبب فإن المركز يسعى لتقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية والإبداع. ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المدى القصير والطويل.

ويقوم بتقديم وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع، لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخص السياسة، والاقتصاد، والمجتمع، والسياسات النفطية والزراعية، والعلاقات الدولية، والتعليم.

مهمة المركز

يسعى مركزُ البيان للدراسات والتخطيط إلى أن يكون مصدراً مهّماً في تحليل القضايا العراقية على نحو مستقلّ، ولأن يكون منتدى للحوار المبني على الحقائق حول التغييرات التي تحدث في العراق والمنطقة، فضلاً عن أن يكون مساهماً في صياغة تفكير استراتيجي لدى صانع القرار العراقي أيّاً كان موقعُه. ويتوخّى المركز تقوية قدرات المؤسسات البحثية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الحكومية، من أجل خلق خبراء في الإدارة وصناعة القرار في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع.

وينفّذ المركز هذه المهمةَ عبر إجراء أبحاث وتحليلات، وتوفير منح بحثية ومنح للأعمال الميدانية، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل، وإقامة دورات تدريبية للمؤسسات الحكومية والجامعات.

الأهداف

• المساهمة الفاعلة في النقاشات التي تخصّ العراق من خلال القيام بتحليلات عميقة ومستقلة تعتمد بنحوٍ رئيس على البحوث والدراسات التي يقوم بها علماء ومتخصصون.

• تشجيع الحوار المبني على المعلومات والحقائق للخبراء بالشأن العراقي، ومنهم صانعو السياسات، والصحفيون، والأكاديميون، حول التحديات التي يواجهها العراق والمنطقة، ولإنتاج أفكار جديدة حول مواجهتها.

• تطوير القدرات الاستراتيجية في صناعة القرار وصياغة السياسات في العراق.

• تهيئة خبراء في المؤسسات السياسية والأكاديمية بمهارات في صناعة القرار والإدارة.

• إقامة صلات محلية وإقليمية مع المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والسياسية.

• إنشاء مشاريع بحثية استراتيجية وتعزيزها.

يهتم مركز البيان بالشؤون الاتية

• المجال الاقتصادي: (الطاقة، النفط، القطاع المصرفي، الموازنة،المصادر غير النفطية، السياحة، الاستثمار) وغيرها من الأمور المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

• المجال السياسي: (السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الأمن، البرلمان، الحكومة، مشاريع القوانين).

• الإصلاح الإداري: يتضمن (منع الفساد، الروتين الإداري والبيروقراطية، إعادة تنظيم المؤسسات وتأهيلها).

• مجال التربية والتعليم: ويشمل (التوظيف، المناهج الدراسية، الأبنية المدرسية، الجامعات، نسب الخريجين من الجامعات، النظام التعليمي، الجامعات الأهلية).

• القضايا الاجتماعية:(العنف، التعايش السلمي في المجتمع، النظافة، المواطنة، الطائفية، المشاكل الأسرية، نسب الطلاق، القضايا النفسية).

• القطاع الزراعي: (الاكتفاء الذاتي، الثروة الحيوانية، المحاصيل الزراعية).

المقدمة

هذه باقة من أزهار (**مركز البيان للدراسات والتخطيط**) ننشرها بين يدي القارئ الجاد في حقول معرفية متنوعة صاغها محللون ودارسون وكتّاب ومترجمون على وفق منهجية علمية خلصت إلى نتائج سليمة بعد أن ترسّمت مقدمات أفصحت عن سلامة بنيتها التخطيطية وأهدافها الواضحة.

إن المركز يظنّ ظناً يكاد يصل إلى اليقين أن حصاده هذا سيعيد للمطبوع الورقي حقه في معانقة أيادي القّراء الكرام بعد أن سلبته منه الكتابة الرقمية مدة ليست قصيرة بحكم الزمن، مما يؤدي إلى اعادة الصحبة بَينَ الكتاب الورقي وقارئه الذكي بما يشكل تلاحماً بينهما سواءٌ أكان ذلك في إعادة قراءة بعض الصفحات أمْ في اضافة هوامش على بعض المتون، أمْ في مراجعة الأصول من دون إرهاق؛ وبهذا يصبح قول أحمد بن الحسين (وخيرُ جليسً في الزمان كتاب) حكمة دالة على أهمية هذه الرفقة.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

الفهرست

مقالات

صقور أوبك وتحديات أسعار النفط

صادق علي حسن ١٣

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (انعكاساته على المملكة المتحدة والعراق)

بحث مشترك – قسم الأبحاث ١٩

القوة المادية والتكتلات الاقتصادية

صادق علي حسن ٢٥

استراتيجيات تسويق مثيرات العنف بين الدعاية والتجنيد

صادق علي حسن ٣٣

القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط

أيمن عبد الكريم حسين ٤٣

التعليم العالي ... إرادة الإصلاح

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى ٥٣

صناع السياسة وجذب الاستثمارات الأجنبية

صادق علي حسن ٦١

تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه

أحمد حسن علي ٦٩

كتاب الاتحاد السوفيتي والعراق : السعي السوفيتي من أجل النفوذ

عبد الله عبد الأمير ٨١

المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية

صادق علي حسن ٩١

ليبيا.. بين صراع السلطة وتفتت الدولة

صادق علي حسن ٩٩

اوراق بحثية

دروس من أوروبا: إمكانية إنشاء اتحاد شرق أوسطي او شمال أفريقي محتمل

بحث مشترك – قسم الأبحاث ١٠٩

نحو استراتيجية واقعية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق

أ.د. كاظم جواد شبر ١٢٥

الأمن المعلوماتي السيبراني

المهندس أوس مجيد غالب العوادي ١٦١

مقالات مترجمة

التقرير السري حول أحداث ١١ أيلول

ديفيد فرانسس ٢٠٣

صادرات الغاز الطبيعي المسال الجديدة في البصرة تظهر تقدماً في الإنتاج

بن هوفيلين ٢٠٧

تركيا تنقلب على الولايات المتحدة بعد الانقلاب

صحيفة الايكونمست ٢١١

نظرة على الانقلاب الفاشل والجيش المفكك في تركيا

هارون شتاين ٢١٥

الحرب على اليمن في وسائل الإعلام السعودية

سباستيان سونز،توبي مثيسن ٢٢٣

النفط الصخري لتكساس حارب السعودية حتى وصل إلى طريق مسدود

أمبروز إيفانز بريتشارد ٢٢٩

تطهير أردوغان لحكومته حرب طائفية

إدوارد لوتواك ٢٣٥

صقور أوبك وتحديات أسعار النفط

صادق علي حسن*

٢٠١٦ / ٧ /١٠

يمثل تراجع أسعار النفط العالمية إلى ما دون (٤٤,١٨) دولارا للبرميل في ٧ يوليو/تموز عام ٢٠١٦[١]، تحديًا كبيرًا يواجه منظمة الدول المصدرة للنفط ''أوبك''، التي يبلغ عمرها قرابة ستة وخمسين عاماً، والتي تبلغ قدرتها الاقتصادية في التحكم بنحو (٣٣-٤٠٪) من إنتاج العالم من النفط الخام. إنّ طبيعة القرارات تؤثّر في أسعار الصرف، وأسواق الأسهم، وحركة الاستثمارات، وتحديد ميزانيات الحكومات.

تفاوتت ردود الفعل التي أثارتها أزمة انخفاض أسعار النفط للدول المصدرة للنفط ''أوبك'' من حيث الإبقاء على سقف إنتاجها دون تغيير في الأسواق المالية، فمع انخفاض أسعار النفط بنحو كبير، وتراجع سعر صرف عملات البلدان المنتجة للخام الأسود، وأسهمت الشركات النفطية (لصقور أسعار النفط) مثل (المملكة العربية السعودية وإيران والعراق) تفقد دورها كمنظمة تسعى لتحقيق الاستقرار لأسعار النفط، والحصول على ربح مناسب وعادل للنفط الخام للدول المنتجة، وتحولت إلى منتدى للكلام.

ويشير خبراء في صناعة النفط إلى أنّ السياسة كانت اللاعب الأساس في أزمة أسعار النفط العالمية الحالية، ففي مقال للكاتب الأمريكي (براين مور) في مجلة الواشنطن بوست بتأريخ ١٣ يونيو/حزيران ٢٠١٦، أوضح فيه أن ولي ولي عهد المملكة العربية السعودية (محمد بن سلمان) عقد اجتماعات مختلفة في واشنطن ونيويورك -باعتباره رجل الرؤية السعودية لعام ٢٠٣٠-، وقال انه سيتم طرح فكرة جريئة حول كيفة إعادة هيكلة اقتصادها، والابتعاد عن الاعتماد على مبيعات النفط؛ بسبب تدني أسعار النفط كونها المادة الأساسية للموازنة الاقتصادية للسعودية لعدة عقود، إذ وصل إنتاج السعودية النفطي خلال شهر أبريل/نيسان الماضي ٢٠١٦ إلى ١٠,١٢٥ مليون برميل يوميا، وتحاول السعودية إعادة بناء اقتصادها مع وجود خطط لبيع أسهم في محور الاقتصاد النفطي في المملكة كشركة الزيت العربية السعودية النفطية العملاقة المعروفة

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عالميا باسم (أرامكو)[٢]، وفي افتتاحية التغيُّرات الهيكلية في الاقتصاد السعودي تم تغيير وزير النفط المخضرم (علي النعيمي) صاحب استراتيجية المحافظة على مستويات الانتاج أو حتى رفعها في محاولة للإطاحة بالمنافسين الجدد، ولاسيما (التطور التكنولوجي خارج ''أوبك'' والمتمثل بإنتاج النفط من الصخر الزيتي في الولايات المتحدة، وتزامن ارتفاع الإنتاج مع زيادة صادرات النفط الإيرانية إلى زهاء ٢ مليون برميل يوميا، لتقترب بذلك من مستويات ما قبل العقوبات)، إلا أن هذه الزيادة عملت على زيادة العرض وعين بدلاً منه رئيس أرامكو (خالد الفالح).

ومن المرجح ان مهام الفالح –الذي تشرف وزارته على نصف الاقتصاد السعودي، فضلا عن خطط الحصول على حصة في شركة النفط السعودية الوطنية العملاقة أرامكو– ستتمحور بعيدا عن ''أوبك'' خلال مدة خدمته، وقال (ريتشارد مالينسون) –محلل المخاطر الجيوسياسية في مؤسسة مركز أبحاث شؤون الطاقة–: ''إن هذا سيبقي على الفالح مشغولاً، وأتصور أن أولوياته ستتمحور حول الإصلاحات الاقتصادية ودمج الحقائب الوزارية الجديدة''[٣].

أما الجانب الايراني فقد اكد وزير نفطه (حافظ بيجان زنكنة) أمام أعضاء برلمانه بقوله: ''إن صادرات إيران النفطية تضاعفت منذ فبراير/شباط الماضي ٢٠١٦ كانت تنتج سابقا ما يقارب نحو ٢,٧ مليون برميل يوميا، بينما كانت تصدر من هذا الإنتاج ما هو أقل من ١ مليون برميل يوميا''، إلا أن الصادرات النفطية ارتفعت بمقدار الضعف بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران، ووفقا للوزير الإيراني فإن الجمهورية الإسلامية تمتلك نحو ٩,٣٪ من احتياطيات النفط العالمية، وما يقارب ١٨٪ من احتياطيات الغاز في العالم، في إشارة إلى الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه الدولة[٤].

وفي وقت سابق من هذا العام، رفضت إيران الانضمام إلى مبادرة تجميد الإنتاج، ولكنها أشارت إلى أنها ستكون جزءا من جهود المستقبل، حينما يستعيد إنتاجها عافيته بما يكفي، وفي يونيو/حزيران من العام ٢٠١٦ تَواجه المندوب السعودي والإيراني في ''أوبك'' حول استراتيجية طويلة الأمد، مع قول الرياض بأن على ''أوبك'' ألا تدير السوق، واحتجت طهران بحجة أن المجموعة قد تم إنشاؤها لأداء تلك المهمة بالضبط.

اجتماع ''أوبك'' فشل، ولم يتمكن المجتمعون من الاتفاق على سياسة الإنتاج ولا على استراتيجية واضحة للنفط المصدر، فإيران أصرت على رفع إنتاجها، على الرغم من أن منافستها (المملكة العربية السعودية) وعدت بعدم إغراق السوق، فأدى ذلك إلى التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران بعد عقد عدة اجتماعات سابقة في ''أوبك''، وانتهاج سياسة أكثر تصالحية

من لدن وزير الطاقة الجديد السعودي (خالد الفالح)، مع نظيره الإيراني (حافظ بيجان زنكنة) الذي أصرَّ على انتقاده للرياض إلى أدنى حدٍّ ممكن، وحاولت السعودية وحلفاؤها في الخليج أن يقترحوا على ''أوبك'' بأن تحدد سقفا جماعيا جديدا لإصلاح أهمية المجموعة التي تتضاءل، لكن هذه المحاولات انتهت مع عدم وضع أي سياسة جديدة أو سقف محدد وسط رفض إيراني[٥].

الجدير بالذكر أن ''أوبك'' نجت من الصراع الداخلي والمشاكل من قبل، كما حدث في الثمانينيات حينماما كانت إيران والعراق في حالة حرب، وقد مرت المنظمة بفترات شهدت فشلها في التأثير على الأسعار كما حدث في التسعينيات، ولكنها عادت وسيطرت على السوق، ولكن من الصعب في هذه الأيام أن نرى ''أوبك'' تستعيد قبضتها على الأمر؛ إلا إذا تغير الموقف السعودي –الذي يقوده الوزير السيد فالح، وولي العهد الأمير (محمد بن سلمان)– بشكل كبير؛ لأن ما تشهد منظمة ''أوبك'' من انقسامات في كيفية مواجهة تخمة المعروض العالمي، التي دفعت أسعار النفط للهبوط إلى النصف في العامين الماضيين، مع طغيان التوترات بين عضوي المنظمة، السعودية وإيران في عدة اجتماعات سابقة وغيرها من الخلافات تقوّض دور ''أوبك'' كمراقب في أسواق النفط؛ وذلك لأن السعودية ترفض التوقيع على أي ترتيبات لتثبيت الإنتاج، ما لم توقع عليها طهران، في حين ترفض إيران الالتزام بأي سقف للإنتاج، معللة ذلك برغبتها في العودة إلى سوق النفط بعد أعوام من حظر شراء نفطها.

ومنذ تأسيس منظمة ''أوبك'' في بغداد عام ١٩٦٠ توجد تباينات سياسية وتطلعات تختلف من حيث الأوضاع الاجتماعية؛ وما دام الإنتاج يبقى مستقرا فإن الدول ستتعايش ضمن المنظمة.

إن لإيران والسعودية الدور الأقوى داخل المنظمة، ولكنه يتناسب طرديا وحجم إنتاجهما وليس حجم احتياطياتهما التي تأتي بالتبعية، وتمسُّك السعودية –أقوى أعضاء ''أوبك'' نفوذا– بموقفها في عدم تثبيت الإنتاج سيؤدي إلى كتابة شهادة وفاة لإحدى الاستراتيجيات الرئيسة للمنظمة، والمتمثلة في إدارة أسعار النفط العالمية من خلال تنظيم المعروض.

وهذا ليس التحدي الوحيد الذي تتعرّض له منظمة ''أوبك''، فموضوع هبوط الأسعار حدث بشكلٍ أساسي ولاسيّما إذا ما علمنا أن الموضوع الحالي يتمثّل في وجود وفرةٍ من المعروض، أي إن ''أوبك'' لو قامت بتخفيض برميلٍ من نفطها؛ فهناك آخرون ممن سيعوضون عن هذا البرميل ببرميلين، مثل المنافسين الذين تجمعهم دول بريكس صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم وهي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، وربما أكثر من ذلك؛ وبالتالي

ستفشل ''أوبك'' في استراتيجية الدفاع عن الأسعار وليس الدفاع عن الحصة في الأسواق، وسيكون هبوط إنتاج ''أوبك'' سابقا لهبوط الأسعار؛ لأن ''أوبك'' لا تمتلك رؤية كاملة عن الدول التي تتواجد خارج المنظمة والمنتجة للنفط.

بقاء منظمة ''أوبك'' تعمل بشكل فعلي واقعي -كونها الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تتعامل مع السوق النفطية- يكون في مصلحة الجميع؛ لإن المنظمة -في واقع الحال- تتمنى أن تكون أسعار النفط مجدية ولكن ليس على حساب حصتها من السوق العالمية، وقد قابل ذلك البقاءُ الضغطَ السياسي غيرَ المتناهي للمنافسين في الشرق الاوسط من قبل (إيران، والسعودية)؛ لأن كل دولة لها توجهاتها السياسية وبُعدُها الاقتصادي الربحي، ولو حصل التنسيق بين الدول، وحُلَّتِ الخلافاتُ الجوهرية، أن تكون المنظمة هي من تحقق التنسيق مع الدول الأساسية الرئيسة في إنتاج مجال الطاقة ولاسيما (النفط) من خارج ''الأوبك'' لربما تحسّن الحال ووصلنا إلى أسعارٍ أفضل مما هي عليه الآن.

لم يؤثر انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول الخليجية العربية باستثناء العراق، ولن تتأثر بذلك هذه الدول بالشكل الكبير؛ لأنها تمكّنت من اجتيازها في السابق، فضلا عن أن لدى هذه الدول احتياطيات وقد اتخذت بعض الإجراءات التي تُمكِّنُها من تحمُّل هذه الصدمات، لكن دولة مثل العراق -على وجه الخصوص- تعاني مشاكل كبيرة جداً، إذ أسهمت العوامل المؤثرة (الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والخلافات السياسية الإقليمية) في مستقبل النفط في العراق بوصفه مصدرا رئيسا وأساسيا للطاقة العالمية، وما يزال يحاط بالمخاوف؛ بسبب تناقص الاحتياطات الاستراتيجية والتأثيرات الضارة في المناخ وأمن البيئة، والتقلبات السعرية المستمرة؛ نظرا الى قلة كفاءة مصادر الطاقة الأخرى التي يتمتع بها العراق، والتي لا يتوقع لها أن تكون كافية لتلبية الطلب المتزايد الناشئ عن النمو السكاني والتوسع العمراني المستمر وتحقيق معدلات غير مسبوقة لتنميتين الاقتصادية الاجتماعية، ولكون العراق من البلدان الريعية التي تعتمد على النفط بشكل أساسي، وجميع إيرادات الدولة تأتي من عائدات النفط، تقوم اشكالية التنمية فيه بأنَّ الثروة النفطية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل دائم يضمن مستقبل الأجيال القادمة، ولا حتى الحاضرة؛ لأن العائدات النفطية تتعرض إلى تقلبات حادة؛ بسبب انخفاض أسعار النفط، وهذا ما زاد من وتيرة الأزمات المؤثرة في الجانب الأمني، وأهمها ما يرتبط بالتنظيمات الإرهابية، كتنظيم ما يعرف باسم (داعش) وتمدده عبر الزيادة في موارده من تهريب هذه المادة الأساسية، فضلا عن رغبة القوى السياسية (الإقليمية، والدولية) لزيادة الضغط السياسي على المنطقة التي توجد فيها نزاعات داخلية ولاسيما العراق، ومن جانب آخر أثر تراجع أسعار النفط عالمياً في

ضعف التمويل لمحاربة التنظيمات الإرهابية في المنطقة العربية ولاسيما العراق الذي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل لموازنة الدولة؛ مما اضطره إلى الاعتماد على إجراءات تقشفية ورفع دعم الدولة لمختلف المواد، وبطبيعة الحال فإن ذلك كله يؤدي إلى عدم الاستقرار الداخلي، وتأجيج الاضطرابات الداخلية.

المصادر :

[1]– OPEC، daily Oil Market Report، 2016، 7 July 2016، http://www.opec.org/opec_web/en/923.htm#

[2]– https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2016/06/13/can-saudi-arabia-pivot-away-from-oil-a-powerful-prince-brings-his-pitch-to-america/

[3]– https://www.washingtonpost.com/business/economy/does-saudi-arabias-new-energy-minister-have-time-for-opec/2016/05/30/552ad952-238a-11e6-aa84-42391ba52c91_story.html#comments

[4]– https://arabic.rt.com/news/827671-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85-%D9%8A%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8-%B9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86/

[5]– https://www.washingtonpost.com/business/economy/opec-fails-to-reach-deal-on-oil-strategy-amid-simmering-saudi-arabia-iran-feud/2016/06/02/48841d8e-28cc-11e6-b989-4e5479715b54_story.html

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (انعكاساته على المملكة المتحدة والعراق)

بحث مشترك - قسم الابحاث

١٦/ ٧ / ٢٠١٦

في الثالث من حزيران عام ٢٠١٦، سُئِلَ وزير التعليم البريطاني (مايكل غوف) عن العدد القليل من الاقتصاديين الذين أيدوا فكرة أن بريطانيا ستكون أفضل حالًا عند خروجها من الاتحاد الأوروبي، فكان جوابه عن السؤال سهلًا إذ قال:: ''إن الشعب البريطاني ضاق ذرعاً من الخبراء''.

بعد هدوء العاصفة وخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، انخفض الجنيه الإسترليني الى أدنى مستوى له منذ ٣٥ عامًا، وأضاف السيد غوف أن مؤيدي الحملة المخزية لخروج المملكة من الاتحاد فقدوا النعمة السياسية، وأن الآثار السلبية لوجود ''عدد كاف من الخبراء'' ستقود بريطانيا نحو انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للسنوات القادمة.

بدأت بعض البنوك والشركات البريطانية –بما فيها ''بنك جي بي مورغان وبنك غولدمان ساكس''– بنقل مكاتبها وفروعها إلى مدن تابعة للاتحاد الأوروبي؛ للاحتفاظ بحقوقهم في العمل بحرية في أوروبا، لأن إغراق السوق بالجنيه الإسترليني المتراجعة قيمته من المحتمل أن يتسبب بانعدام ثقة المستهلك والحد من الإنفاق، على الرغم من قيام مالك بنك إنجلترا (مارك كارني) برهن مبلغ ٢٥٠ مليار جنيه إسترليني لدعم النظم المالية، مع أن شروط الصفقات التجارية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي هو أمر غير مؤكد؛ وذلك بعد انسحاب بريطانيا من السوق الأوروبية الموحدة بينما يتم التفاوض للاتفاق على القوانين والرسوم الجمركية الجديدة.

يرافق هذا الغموض الاقتصادي تغيرات سياسية وتوتر اجتماعي، وسيتوجب على وزيرة الداخلية، (تيريزا ماي) التي تولت رئاسة الوزراء الجديدة، توحيد المملكة المتحدة، وإصلاح العيوب الهيكلية والحكومية في البلاد، وقد كشف تصويت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التصدع الكبير بين المدن الأكثر ازدهارًا، وتلك المدن التي انجرت وراء سياسات وستمنستر، وكذلك على المستوى الكلي بين إنجلترا وآيرلندا الشمالية، وإلى حد كبير بين إنجلترا واسكتلندا؛

بسبب عضوية الاتحاد الأوروبي، ومع كل ما تم ذكره، ثمة تحد آخر يواجه رئيسة الوزراء الجديدة تيريزا ماي، ليس فقط بإعادة توحيد المحافظين في ظل حملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي قام بتقسيم الأحزاب، بل بتوحيد المملكة المتحدة، وهي المهمة التي تعهدت السيدة ماي بتحقيقها بالفعل، وقدمت وعوداً بأن الدفاع عن توحيد المملكة ستكون ''أولوية رئيسة'' بالنسبة لها كرئيسة للوزراء.

في أعقاب هذه التوترات الاقتصادية والسياسية، تضخم التوتر الاجتماعي؛ فقد ارتفعت جرائم الكراهية بنسبة (٤٢٪) في إنجلترا وويلز، بعد نتيجة التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث حدثت ٣٠٧٦ حادثة مسجلة في إنجلترا ما بين ١٦ و ٣٠ حزيران، وهو رقم أكبر بنسبة ٢١٦١ مقارنة مع المدة نفسها في عام ٢٠١٥، وفي الوقت نفسه، فإن الواقع المؤسف لتصويت بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي هو أن العديد من المناطق التي صوتت لمغادرة الاتحاد من المرجح أن تكون الأكثر تضررًا، فعلى سبيل المثال: صوّتت مدينة كورنوال بأغلبية كبيرة بنسبة (٥٦,٥٢٪) لمغادرة الاتحاد الأوروبي، وهي واحدة من أكثر المناطق التي تعتمد على دعم الاتحاد الأوروبي بمتوسط ٦٠ مليون جنيه إسترليني في السنة، من قبل برامج الاتحاد الأوروبي، إلا أن اعتماد المملكة المتحدة على التصدير للاتحاد الأوروبي؛ لنمو الناتج المحلي الإجمالي يسمح للاتحاد الأوروبي بأن يكون له السيطرة في تحديد شروط التفاوض، ووفقا لنتائج الاقتراع في كل من ألمانيا وفرنسا والسويد وفنلندا، فإن العديد من دول الاتحاد الأوروبي يعتقدون بأنه لا ينبغي للمملكة المتحدة أن تحصل على أي امتيازات في الصفقات التي ستعقد بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

إن حالة عدم اليقين والشك بعملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لن يكون لمدة قصيرة، فبمجرد أن تطبق السيدة تيريزا ماي المادة ٥٠ فإن عملية خروج بريطانيا من الاتحاد سيستغرق حوالي سنتين، على الرغم من أن سحب ثاني أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي هو أمر غير مسبوق وسيكون عملية ضخمة، وما إن تغادر المملكة المتحدة الاتحاد ، فإن ذلك سيسمح للبلد بالانفتاح بشكل مستقل على الدول الأخرى، وقال وزير الأعمال البريطاني ساجد جاويد : أن هناك محادثات أولية لاتزال جارية مع الهند، ووفقاً لمصدر مقرّب من المستشار جورج أوزبورن الذي ذكر أن هناك اجتماعات عقدت مع كبار المسؤولين في الصين في محاولة لبدء المفاوضات التجارية مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ولكن ماذا يعني هذا بالنسبة لسياسات المملكة المتحدة التي تجري الآن؟ فعلى الرغم من كون تيريزا ماي واحدة من أكثر السياسيين خبرة في المملكة المتحدة إلا أن السياسة التي تتبعها خارج نطاق دورها كوزيرة للداخلية هو أمر غير معروف، وهو ما قال به مجموعة من السياسيين والصحفيين، فقد ذكر النائب كين كلارك من حزب المحافظين في مقابلة له بإنه ''ليس لديه أدنى فكرة'' عمّا ستبدو سياستها الخارجية، وأكد المراسل السياسي في البي بي سي فيكي يونج عدم وجود رؤية سياسية واسعة للسيدة ماي، فهي بصفتها وزيرة للداخلية دعمت ''زواج المثليين''، وحاربت إجراءات توقيف الشرطة للأشخاص وتفتيشهم؛ بسبب تهميش وتمييز الأقليات، ولكن كان لها موقف متشدد فيما يخص الهجرة، وإن انتماءها المزعوم كسياسية يمينية متشددة سيكون واضحاً عندما تكشف عن خطتها الشاملة فيما يخص مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في الأيام المقبلة.

إن ما له أهمية قصوى ملحة هو وجود تساؤل مفاده: كيف سيؤثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على منطقة الشرق الأوسط؟

كانت سياسة بريطانيا فيما يخص الشرق الأوسط مستقلة إلى حد كبير عن الاتحاد الأوروبي (ولاسيما فيما يتعلق بغزو العراق، والتي عارضتها كل من فرنسا وألمانيا بشدة في عام ٢٠٠٣، فضلًا عن التدخل في الشؤون السورية)، وتوحي سياسة بريطانيا الخارجية بأن التعاون في الشرق الأوسط سيستمر كالمعتاد، ومع ذلك، صرحت اللجنة المشتركة لاستراتيجية الأمن القومي البريطاني بأن تخطيط المراجعة الأمنية –التي تجرى مرة أو مرتين في عقد من الزمن– سوف تبدأ على الفور، والتي من المحتمل أن ينتج عنها تخفيض في ميزانية الدفاع، وسيتبقى لنا أن نراقب فيما إذا ستؤدي هذه التخفيضات في ميزانية الدفاع إلى تحسّن النفوذ البريطاني في الخارج.

–تأثير خروج بريطانيا على علاقة المملكة المتحدة بالعراق بنحو خاص:

على الرغم من كون بريطانيا جزءًا من اتفاقية الشراكة والتعاون الأوروبية مع العراق بهدف تعزيز الروابط وإقامة التجارة والتعاون من خلال الحوار السياسي، فقد أنشأت المملكة المتحدة صلات مستقلة مع العراق، وكمثال حديث على ذلك ، هو قرض المساعدة الاقتصادية المقدم لمحافظة البصرة العراقية في حزيران عام ٢٠١٦ لحل أزمة المياه، فمن المرجح أن هذه العلاقة لن تتغير كثيراً ، ولاسيما حين النظر إلى التاريخ الحديث بين البلدين ورغبة المملكة المتحدة على مواصلة دعم نمو العراق، وإعادة بناء هيكله، ومع حدوث الانخفاض الحاد في قيمة الجنيه، فإن لدى العراق فرصة في التفاوض للحصول على المزيد من الفرص الاقتصادية مع المملكة المتحدة

التي أصبحت مستقلة عن القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، وذلك يتضمن تفاوض العراق مع المملكة المتحدة حول صفقات النفط والغاز، ولاسيما في مصافي البصرة، التي كانت محط اهتمام المملكة المتحدة قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣ بحسب ما أظهره تقرير تشيلكوت

ومع ذلك فإن أعظم التحسينات للعلاقات الاقتصادية بين المملكة المتحدة والعراق لن يتم تحقيقها بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، بل من طريق فرض العراق تدابير لمكافحة الفساد، وتحسين مستوى الأمن بتحقيق الانتصارات ضد تنظيم داعش الإرهابي، وزيادة الإصلاحات التشريعية، التي أشار لها وفد من المسؤولين العراقيين رفيعي المستوى ''بأنه الهدف المستمر الذي نسعى نحو تحقيقه'' وذلك خلال زيارتهم للمملكة المتحدة في أيلول عام ٢٠١٥، وهذا من شأنه أن يعزز نطاق هيئة التجارة والاستثمار البريطانية، وهي دائرة رسمية تعمل مع الحكومة العراقية لتحديد العقبات والتغلب عليها وتعترض أيضا ممارسة الأعمال التجارية في العراق.

إن وجود قواعد معترف بها على أسس المعايير الدولية المتعارف عليها، فأن العراق سيكون في وضع جيد لبناء علاقات أفضل مع المملكة المتحدة ولاسيما من خلال خدمات هيئة التجارة والاستثمار البريطانية، ومن خلال مجلس الوزراء للتجارة المشتركة بين المملكة المتحدة والعراق.

وعلى العكس من ذلك، فإن صفقات تجارية جديدة بين العراق والاتحاد الأوروبي يجب أن يتم الاتفاق عليها عندما تترك المملكة المتحدة السوق الأوروبية الموحدة، وفي معظم الأحوال من غير المرجح أن تتغير العلاقات بين العراق — والاتحاد الأوروبي، إذ سيبقى الاتحاد الشريك التجاري الرئيس للعراق، مع إجمالي حجم التجارة الثنائية التي بلغت قيمتها أكثر من ١٦,٣ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤، (تمثل واردات النفط ٩٩,٦٪ من إجمالي حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي والعراق)، وعلاوة على ذلك، فإن التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة لإعادة الإعمار والتنمية في العراق من غير المرجح أن تتغير بعد خروج بريطانيا ، لأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي في أطر العمل التي حددتها استراتيجية المفوضية الأوروبية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ والتي تنص على دعمهم للعراق في الدخول في المجتمع الدولي ستستمر بغض النظر عن علاقة المملكة المتحدة بالاتحاد الأوروبي.

أما من الناحية الأمنية، فتواصل المملكة المتحدة أداء دور أساسي في حلف شمال الأطلسي، كونها شخصية تمثل الاستمرارية، فمن المرجح أن السيدة ماي ستحافظ على التزامها بإنفاق (٢٪) من الدخل القومي للمملكة المتحدة على الدفاع، واستمرار دور المملكة كدولة رائدة في حلف شمال الأطلسي حتى في ضوء تخفيضات الإنفاق على الدفاع؛ نظرًا للأهمية الملقاة

على الدفاع والأمن، وفضلًا عن ذلك، فإن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قد يكون مؤشرًا على توثيق العلاقات الاقتصادية والجيوستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية؛ وذلك من طريق زيادة التجارة وتفعيل اتفاقية الشراكة الاستثمارية عبر الأطلسي، ومن الناحية الأمنية (من طريق توثيق العلاقات مع حلف شمال الأطلسي) ستكون المملكة المتحدة قريبة من الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما العراق.

إن تأثير صدمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون كبيرًا داخل الممكلة المتحدة، فمع انتهاء انتخابات القيادة في حزب اليمين ، وأخرى على وشك أن تبدأ في حزب اليسار، سيشهد النظام السياسي في بريطانيا تغيرًا على نطاق واسع، وإلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي والتوتر الاجتماعي، يجب على المملكة المتحدة التعامل في بداية الأمر مع التغيرات الداخلية وزعزعة الاستقرار، ونظرًا لعلاقات المملكة المتحدة التأريخية والمعاصرة في العراق، وحجم التجارة العالي بين الاتحاد الأوروبي والعراق، فمن غير المرجح أن تتغير هذه العلاقات في المستقبل القريب، ولكننا نأمل ألّا يجلب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أي انقسامات أخرى داخل الاتحاد لتجنب مضاعفات محتملة في المستقبل.

القوة المادية والتكتلات الاقتصادية

صادق علي حسن*

٢٠١٦ / ٧ /١٨

يعيش العالم اليوم اضطرابات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة أخرى في مسار سياساتها الاقتصادية، إذ أضحت اليوم هذه الاضطرابات الدراماتيكية تحول دون تحقيق مستويات التنمية ومتطلباتها الأخرى بجهدٍ منفرد، من دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول؛ لتبادل المنافع المشتركة وتقاسمها، ويعد التكامل الاقتصادي بين الدول النامية جانباً من جوانب متعددة، يدخل في استراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية فردية، ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكتلات الاقتصادية شرعيتها ومبرراتها.

ظهرت التكتلات على الخريطة السياسية ضمن الجغرافية السياسية، التي تعد المتغير الاقتصادي الرئيسي القائم على الإجراءات والترتيبات التي تسعى إلى التكامل بين مجموعة من الدول المتجانسة جغرافياً وثقافياً وسياسياً وهدفها تحقيق مكاسب اقتصادية واستثمارية، فضلاً عن تطوير التجارة البينية، والنهوض في البنى التحتية؛ لتحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق رفع مستويات التنمية بمختلف أشكالها، ولعل ما يميز هذه التكتلات بدافع إنشائها هو بروز التحدي الاقتصادي على باقي التحديات ولاسيما السياسي التفاوضي منها، والأمني السيادي في ميدان العلاقات الدولية؛ لهيكلة التنظيم الدولي وإعادة توزيع الأدوار بين الدول من حيث درجة تأثيرها في ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية.

ومن أهم هذه التكتلات:

أولاً: الاتحاد الأوروبي: تعود فكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي إلى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهذا يعكس مدى التفاهم والانسجام بين الدول، إذ أصبح الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، وأكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، والإمكانيات؛ وإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، ويحصل على أكبر دخل قومي في العالم، ويعد أضخم سوق اقتصادية داخلية، ويبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي عام ١٩٦٠

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

حوالي (٤٠٩) ملايين نسمة، بينما بلغ تعداد سكانه في عام ٢٠١٥ حوالي (٥٠٧) ملايين نسمة، أي حدثت زيادة بنسبة (١٠٠) مليون نسمة، مع ارتفاع بمستوى دخل الفرد نسبياً[١]؛ لذلك يعدُّ الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية بين ٢٨ دولة أوروبية، إذ يغطي معظم قارة أوروبا، وآخر الدول المنضمة إليه كانت كرواتيا التي انضمت في ١ يوليو/تموز ٢٠١٣، بينما في ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠١٦ قررت المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي من خلال استفتاء لمواطنيها؛ لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك ليتراجع عدد دول الاتحاد إلى ٢٧ دولة.

ثانياً: دول تجمع بريكس:

بريكس هو اختصار لاقتصادات (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا) مجتمعة، كتب عنها (جيم أونيل) كبير الاقتصاديين في مؤسسة (غولدمان ساكس) لأول مرة في عام ٢٠٠١ [٢]، وبرز بعدها في ورقة متابعة نشرت في عام ٢٠٠٣، وكان قد تردد أنّه بحلول عام ٢٠٥٠ أن تتنافس اقتصادات هذه الدول مع اقتصادات أغنى الدول في العالم حالياً، ولم تكشف هذه الدول علنا الاتفاقية التجارية التي بينها، وقد اجتمع مبعوثو دول هذا التكتل –الذي كان يسمى (البريك) قبل انضمام جنوب أفريقيا– بانتظام منذ ٢٠٠٩ في قمم سنوية، اذ عقدت القمة الأولى في روسيا عام ٢٠٠٩، حضرها كلٌّ من (لويس إيناسيو لولا دا سيلفا من البرازيل، وهو جين تاو من الصين، وديمتري ميدفيديف من روسيا، ومانموهان سينغ من الهند) واتفق هؤلاء على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية.

دخلت جنوب أفريقيا محاولة للانضمام إلى مجموعة (بريك) في شهر اغسطس/ آب من عام ٢٠١٠ وقد قُبل طلبها في العام نفسه، واتُّفِقَ على تغيير اسم المجموعة إلى (بريكس)، وتشكل مساحة الدول المنضوية تحت هذا التكتل ربع مساحة اليابسة، ويقارب عدد سكانها ٤٠٪ من سكان الأرض، وهذه الدول عملت على تطوير هذا التكتل الاقتصادي إلى تحالف سياسي أيضا يماثل (الاتحاد الأوروبي) أو جمعية لتداول القضايا السياسية المهمة بما تؤهلهم قدراتهم من قوة اقتصادية ليصبحوا أعلى كتلة اقتصادية سريعة النمو[٣] .

كان الاستثمار في اقتصادات (بريكس) في زيادة، وقابل هذه الزيادة انفتاح متنامٍ في العولمة الاقتصادية والمتمثلة (بالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) الذين يسيطرون على أغلب مستويات التجارة العالمية، وكانت البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا تمتلك نمواً

متسارعاً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على مدى العقود القليلة الماضية، مع أنّ معدلات الأخيرة اعلى بكثير من تلك الموجودة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ودول تجمُّع (بريكس) تحمل نسب حساب أعلى قليلا من الصناديق التي تتركز على الولايات المتحدة وأوروبا؛ بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار مباشرة في أسواق الأوراق المالية الأجنبية.

ثالثاً: تجمع العشرين

ترجع فكرة إنشاء مجموعة العشرين إلى منتصف عام ١٩٧٠، بناءً على مبادرة مجموعة السبع لتجمّع الدول الصناعية (G-7)، واستمر تطور تشكيل المجموعة إلى عام ١٩٩٦ حيث انضمت روسيا إلى المجموعة لتصبح مجموعة الثمان (G-8) المتكونة من دول: (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا)، وفي أعقاب الأزمات المالية، اعترف أعضاء (G-8) بضرورة توسيع التمثيل لدول أمريكا اللاتينية وآسيا، وكان هدف إشراك هذه الدول غير الأعضاء لبحث سبل إصلاح الاقتصاد العالمي، والنظام المالي الدولي وحمايته من الأزمات والتقلبات؛ وعلى أساس ذلك جاء تشكيل مجموعة العشرين في عام ١٩٩٩ التي ضمت الاقتصادات الناشئة إلى جانب الدول الغنية، وأصبحت تعقد اجتماعاتها بانتظام حتى الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وقد تركزت معظم اجتماعاتهم على منع الأزمات وحلها، ومكافحة تمويل الإرهاب[٤].

تعد مجموعة العشرين منتدى غير رسمي، إذ لا يوجد لمجموعة العشرين مقر ثابت ولا موظفون، ويحتضن الأعضاء بالتناوب اجتماع القمم، وتمثل الدول الأعضاء قرابة ٩٠٪ من الإجمالي العالمي للإنتاج القومي، و٨٠٪ من نسبة التجارة العالمية (بما في ذلك التجارة الداخلية للاتحاد الأوروبي)، وأيضا تمثل الدول الأعضاء ثلثي سكان العالم، فضلا عن الثقل الاقتصادي لأعضاء المجموعة الذي يضفي عليها درجة عالية من الشرعية والتأثير عن طريق تعزيز الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة ولاسيما فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الدولي وتطويره، علاوة على إصلاح المؤسسات المالية الدولية، وتحسين النظام المالي، وتركز هذه المجموعة أيضا في دعم النمو الاقتصادي العالمي، وتطوير آليات فرص العمل، وتفعيل مبادرات التجارة المنفتحة. ويشكل تعزيز التنمية بمختلف مناطق العالم أهمية كبرى لمجموعة العشرين، التي تحرص على تنفيذ ذلك من خلال تفعيل آليات التعاون والتواصل مع الدول غير الأعضاء.

رابعاً: التكتلات الاقتصادية الآسيوية ويمكن تمييزها بمحورين:

الأول/ رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الآسيان (ASEAN):-

يتكون هذا التكتل من ست دول هي: (تايلاند، وسنغافورة، وماليزيا، وبروناي، وإندونيسيا، والفلبين)، وقد أنشئ في العام ١٩٦٧ وكان هدفه في البدء سياسياً، يتلخص بإقامة حلف مضاد للشيوعية، وبعد الأضرار التي لحقت بدول التكتل جراء السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، أخذت تهتم بالتعاون الاقتصادي؛ فعليه أُنشئ تكتل (الآسيان) الذي أرسى خطوة مهمة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى، الذي أخذ دوره يتزايد في التجارة الدولية باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل سوى ٣٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ٥. ١١٪ من إجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه صادرات هذه الدول إلى ٥٪ من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ١٨٪ من إجمالي صادرات الدول النامية[٥] .

الثاني / جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم (APEC) :-

تتكون هذه الجماعة من ثماني عشرة دولة على رأسها (اليابان، والصين، وأستراليا، والولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان) وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢، وتسيطر هذه الجماعة على حوالي ٥٠٪ من الناتج القومي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية.

خامساً: تجارب التكتل في الوطن العربي:

على الرغم من توفر المقومات الاقتصادية والثقافية المطلوبة لقيام تكتل اقتصادي ناجح في الوطن العربي، إلا أن غياب شرط التوافق السياسي بين الأنظمة العربية، وحالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقفت حائلا دون نجاح معظم تجارب هكذا تكتل في الوطن العربي، باستثناء تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، التي بدأت بإنشاء منطقة التجارة الحرة في العام ١٩٨١، التي انتقلت بعدها إلى الاتحاد الجمركي في العام ٢٠٠٣، ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والإجراءات المتخذة جاء التقرير الاقتصادي الخليجي عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية، وضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية؛ نتيجة ارتفاع الطلب على السلع المستوردة،

وضعف مستوى التنويع الإنتاجي في دول المجلس؛ وكل هذه الأسباب جعلت هذه الدول تتجه نحو الأسواق الخارجية؛ وأدى ذلك إلى تسرب جزء كبير من الأموال الخليجية إلى الخارج، وهذا الأمر يفرض على دول المجلس بذل المزيد من الجهود لرفع مستوى التنويع الإنتاجي من السلع والخدمات التي تحظى فيها بميزة نسبية؛ لزيادة مستوى التكامل الاقتصادي الخليجي [٦] .

ويمكن حصر أهم الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذه التكتلات بالآتي:

أولاً: دوافع اقتصادية: يأتي هذا الدافع للتمتع بوفرات الإنتاج الكبير التي يوفرها التكامل الاقتصادي بين الدول لتحسين معدل التبادل الدولي، وفتح مجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، فضلا عن تشجيع حركة الاستثمار؛ لخلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، وتجنب المخاطر والأحداث الأخرى التي تتعرض لها دولة ما؛ فيصبح التكتل بمنزلة التأمين لهذه للدولة.

ثانيًا: دوافع سياسية: إن التكتلات الاقتصادية هي إحدى صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، فهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات التجارية؛ لتحقيق معدل نمو مرتفع، كون الاعتبارات والمصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيس لعجلة العلاقات الدولية؛ للسيطرة على الأزمات الاقتصادية الدولية ذات الأبعاد السياسية، وإمكانية تعزيز الأدوار الإيجابية في العلاقات البنيوية للحقوق وتوازنها دولياً؛ لأن أغلبها تقوم في خانة المصالح ولاسيما الاقتصادية منها، التي تعمل بعض التوازنات على الخرائط الجغرافية التي تخدم المنظمات والهيئات الدولية.

ثالثاً: دوافع أمنية: إنَّ تواصل بناء التكتلات الاقتصادية يأتي للنهوض بواقع العلاقات الاقتصادية الدولية، وجعلها وسيلة لكسب صداقة هذه الدول الكبرى، وتطوير منظومتها العالمية التي تعمل على تراجع وتيرة الحرب والنزاعات الداخلية من طريق رفع مستويات التنمية الاقتصادية، ونشر الديمقراطية، والتي تعزز دور الاقتصاد في تأمين الدول على مكافحة الإرهاب، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتجنب المشكلات التي يمكن أن تصيبها.

بناءً على كل ما تقدم، فإن الهدف المشترك لجميع التكتلات الاقتصادية القديمة أو حتى التي هي حديثة النشأة تأتي لتحقيق مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بإمكانياتها المتاحة، وبما تعجز أن تحققه الدولة منفردة؛ لرفع مستوى التجارة البينية الخارجية، واستغلال مواردها الاقتصادية، ورفع مستوى كفاءة مواردها البشرية، وتخليصها من التبعية الاقتصادية، واستقلال اقتصادها عن الدول الخارجة عن التكتل الاقتصادي؛ وهذا بدوره يرفع إمكانية قوتها التفاوضية على المستوى السياسي

والاقتصادي، فضلا عن سعيها لحماية إنتاجها المحلي من المنافسة الأجنبية في ظل العولمة وفتح الأسواق؛ وتسمح نظريات النظام (Regime Theory) بدراسة التفاعل بين القوة المادية وقوة الأفكار، وتسمح كذلك بدراسة تفاوت هيكل القوة داخل النظام، وكيفية تصعيد قيم معينة، اتساقاً مع توجهات القوى المؤثرة داخل النظام، أو تفعليها انتقائيا تجاه بعض الأطراف في بعض الأوقات، وفي هذا السياق سمح المناخ الدولي، عقب انتهاء الحرب الباردة ببروز قيمة ''ديمقراطية السوق'' ولاسيّما في أبعادها الإجرائية، وأفرز ذلك منظومة الأفكار والسياسات تحت المظلة الفكرية لمفهوم الحكم الرشيد التي تبناها (البنك الدولي)، وصمم في إطارها برامج ''المشروطية السياسية'' الذي ربط بين الحصول على المعونة واتباع الدول المتلقية للمعونة سياسات اقتصادية وسياسية؛ نتيجة الاختلالات في موازين القوى الدولية، وهذا ينعكس في سلوك وحدات القرار الاقتصادية الأقوى، المتمثل في سياسات المديونية المقيتة، والهيمنة، وعولمة الأزمات الاقتصادية، والتدخل، والإقصار، والإكراه على سياسات اقتصادية داخلية قد تكون ضارة، بل خطرة على المجتمعات ومستقبل التنمية في دول كثيرة وبالأخص دول العالم الثالث، لتكريس هيمنة الشركات متعددة الجنسية ومن خلال الحظر الاقتصادي والعلمي والتقني وكذلك الحصار الاقتصادي.

أن هذا الاختلال في موازين القوى أدى إلى سيطرة القوى المهيمنة، على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، كون الاقتصاد اليوم من أكثر الأسلحة ضراوة وأكثرها غدراً ليس بالمعنى المجازي بل بالمعنى الحقيقي؛ لإيقاع الضرر باقتصاد الخصوم، ويكفي أحياناً أن يكون مجرد التهديد بإلحاق الضرر وسيلة لإجبار الخصوم على تقديم التنازلات، ولا تقتصر هذه الأساليب على الدول، بل حتى على الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية، وغيرهم من اللاعبين السيئين الذين يستخدمون صناديق الثروة السيادية والقنوات الخاصة بالموارد الاستخباراتية والهجمات الإلكترونية والتخريب والعمل السري[٧]، إذ أضحت للدبلوماسية القسرية موقعها في السياسة الدولية لتغيير حالة أو سلوك ما سواءٌ أكان حكومياً أم غير حكومي من خلال التهديد باستخدام القوة، ولكن جوهر الهدف من الدبلوماسية القسرية يقع في الحد الفاصل بين الدفاع والمفاوضات التكتيكية؛ لتجنب الحرب العسكرية، أو حتى خطر التصعيد، فإن الدولة أو المنظمات المتبنية لهذا النوع يفضلون الضغط للإقناع ، وليس الهرولة إلى الحرب، لتجنب صناعة عدو جديد لها [٨].

وعلى الرغم من صعوبة دراسة التأثيرات غير المادية للنظام الاقتصادي العالمي، تذهب بعض الاتجاهات إلى أن النظام يؤسس لنوع من الارتباط، الذي يشكل تفاعلا استراتيجياً أو نوعاً من التأثير، يستطيع من خلاله طرف أو أطراف ما التأثير في سلوك الطرف الآخر أو

سياساته، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، وبروز دور قوى اقتصادية صاعدة أدت أدواراً مؤثرة فيما يتعلق بقواعد التصويت وإسهامات الدول، وعملت (لوبي) للدول النامية داخل تلك المؤسسات، كل ذلك أثر في توجهات تلك المنظومة فيما يتعلق بالمشروطية السياسية، فقد تأثر نظام ما بعد المشروطية بوجود تكتلات اقتصادية جديدة (مانحين جدد) لا يولون مسألة طبيعة النظام السياسي في الدول المتلقية للمعونة أو الديمقراطية الاهتمام، ومن ثم، فرض هؤلاء بشكل ما تعديل قواعد اللعبة، أو أعادوا هامش المناورة، التي كانت قد تلاشت بانتهاء الحرب الباردة.

يعد هذا التحول نهائياً لا رجعة فيه، فقد فرضته معطيات اقتصادية تتصل مباشرة توزع الناتج الدولي بين الغرب والجنوب، يقابلها تقهقر مكانة دول الهيمنة الغربية ولاسيما الولايات المتحدة وتراجع قدراتها على فرض مشيئتها وإملاءاتها في المنطقة، وبديهي أن ذلك سوف يضعف محور التبعية في المنطقة الذي كان يستمد قوته وفعاليته من دول الهيمنة الغربية التي كانت تسيطر على النظام الدولي؛ وكل هذا يؤثر تأثيراً مباشراً على تشكيل تكتل خاص بالشرق الأوسط في الوقت الحالي تمتد منطقته من المغرب العربي حتى إيران، و تشمل أرضي في أفريقيا وآسيا وأوروبا حيث أن تركيا تقع ضمن الشرق الأوسط، وفي حالة أُخِذَت العوامل اللغوية والدينية والسياسية والتاريخية في الحسبان فإن منطقة الشرق الأوسط ستمتد إلى (أفغانستان)، و(باكستان)، وأيضاً منطقة وسط آسيا التي تشمل (جمهوريات وسط آسيا الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق).

على الرغم من توافر أهم شروط روابط التكتل وهي توحيد بين عناصر مختلفة لمجموعة واحدة على الصعيد الجغرافي والتاريخي والديمغرافي وتجانس الهياكل الاجتماعية الاقتصادية للمجال الذي يراد دمجه، فأن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون تشكيل تكتل اقتصادي منها:

إن لمنطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول العالم وقاراته ، فضلا عمّا تمثله من أهمية اقتصادية في المنطقة؛ بسبب وجود النفط فيها، إذ يقدر احتياطي النفط في الشرق الأوسط بنحو ٦٦٪ من احتياط النفط العالمي في نهاية القرن العشرين، وتُعَدُّ هذه المنطقة المزود الرئيس للنفط في العالم ولاسيما النفط الشرق أوسطي الموجود بكثرة في منطقة الخليج العربي، فهو قائم على تبعية ارتباط اقتصاد معظم دول الشرق الأوسط مع الدول المتقدمة، وغموض مذاهبها الاقتصادية المحددة للتعاملات مع غيرها، التي تعتمد أغلبها على الريع النفطي وهذا بطبيعة الحال لا يوفر صبغة تعاون بينها؛ لأنها تحتاج إلى صناعات مختلفة.

التطور السريع في المشكلات بين دول الشرق الأوسط وهذا التطور يدل على شيئين اثنين: الأول هو هشاشة العلاقة بين الدول، والآخر كثرة المشكلات، وتناقض المصالح وتحكيم النوازع الطائفية لحل الخلافات السياسية، وهذان يقودان قطعا إلى نتائج كارثية أبرزها استئثار البلدان الأكبر حجماً والأكثر تقدماً اقتصادياً في التكتل بالجزء الأكبر من المكاسب؛ مما يقوي نزعة هذا البلد لفرض هيمنته على باقي دول التكتل.

الفساد الإداري والمالي، والتخلف الاقتصادي، والتخلف التقني؛ بسبب توقف الاجتهاد العلمي، والاجتهاد العملي ليس تخلفا جينيا، إنّما يخضع عادةً للوضع الاقتصادي والتعليمي، ومستوى الاحتقان الاجتماعي، والحريات والحقوق لدى مواطني البلاد.

المصادر :

[1] http://europa.eu/index_en.htm

[2] http://www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/archive-pdfs/brics-dream.pdf

[3] http://www.investopedia.com/terms/b/bric-etf.asp#ixzz4DLRJG71M

[4] Homi Kharas،Domenico Lombardi،the group of twenty: Origins، Prospects and Challenges for Global Governance، Brookings Institution،2012،P3.

[5] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574 –

[6] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574

[٧] جايمس ريكاردز، حروب العملات– افتعال الازمة العالمية الجديدة: جايمس ريكاردز، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – لبنان، ط٢، ٢٠١٥، ص: ١٩٣.

[8] David L. Asher، Victor D. Comras ، Patrick M. Cronin، Pressure Coercive Economic Statecraft and U.S. National Security، Center for a New American Security،2011،p15.

استراتيجيات تسويق مثيرات العنف بين الدعاية والتجنيد

صادق علي حسن*

٢٠١٦ / ٧ /١٨

مع نهاية الحرب الباردة أصبح التركيز في زيادة استخدام تقنية المعلومات داخل المجتمع العسكري والمدني كبيراً؛ لأن الإعلام يصنع التهويل بأساليب الدعاية والشائعات وهذا كله يدخل ضمن فنون الحرب النفسية؛ لبث الخوف والقلق داخل المجتمع، وحين النظر إلى المعارك التي حقق فيها تنظيم ''داعش'' انتصارات نرى أن أغلب هذه المعارك قد كسبها من طريق الترهيب الإعلامي، وليس من طريق معارك عسكرية؛ إذ إن التنظيم يسعى إلى بث الخوف في نفوس المقاتلين أو حتى الناس المتواجدين في مناطق القتال من خلال نقل العمليات التي يقوم بها من إعدام، ونحر، وغيرها.

إنَّ عملية إشاعة الخوف تعد اليوم من الأدوات الداعمة على صعيد التسويق الإعلامي فهدفها رفع المعنويات، وبناء جمهور، وتوهيم المواطنين لترويج الشائعات ضمن استراتيجيات وأبعاد مدروسة، ولاسيما إذا كان يملك الحقيقة من خلال إيصالها بشكل مؤثر يقنع من خلاله المتلقي بنحو كبير، فحينما يستخدم تنظيم ما الإعلام كوسيلة لترويج جرائمه بتقنيات حديثة ربما لا تتوافر حتى في المؤسسات الإعلامية العالمية فبإمكان هذا إقناع المتلقي بما يروجه من مشاهد ولاسيما إذا كانت بدقة عالية تفي بتنفيذ عدة أهداف تكتيكية واستراتيجية، ومن أهم هذه الأهداف التي يرومها التنظيم[١]:

تأمين انتباه عدد من وسائل الإعلام الكبرى؛ لاستغلال الدعاية المجانية التي تقدمها القنوات والتي تنقل الحدث من دون رسوم مستغلة بذلك مضاعفة دعايتهم في تصوير تفوّقهم، وقدراتهم في تطبيق أحكامهم الدينية على سبيل المثال، من خلال تطبيق سريع لشريعتهم.

ردع خصومه الدولية والمحلية، من طريق إثارة غضب الجماهير بمثيرات العنف.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

استفزاز الحكومات الغربية إلى (الإفراط) في ردود الأفعال.

وسائل لتجنيد الأفراد من طريق نشر المقاطع المؤثرة لتجنيد أعضاء جدد إلى صفوفه، من خلال تسجيل أناشيد حماسية لرفع مشاعرهم الانتقامية ضد الخصوم، وكذلك السعي إلى بث حوارات استدراجية مع الناس تنشر عبر الفيس بوك وتويتر حتى يتأثر المشاهد ويغامر للانضمام لتنيظم ''داعش، فضلاً عن كسب العديد من الاعضاء عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي من خلال الحوارات الاستدرايجية.

لقد عمل تنظيم ''داعش'' على نشر صور ومقاطع فيديو إعدام موثقة بصرياً، ولاسيما تلك التي تنطوي على ضحايا غربيين؛ لأنها تلقى اهتمامًا كبيرًا من قبل الإعلام الدولي المؤثر، ومع ذلك فإن الكثير من التقارير الغربية تركز في عرض الطبيعة الوحشية للعنف، مع إهمال جوانب مهمة أخرى للتقنية والدعاية، فقد عمل (Judith Tinnes)[٢] على جمع إحصائيات على نحو غير متناسب من إعدام الضحايا الغربيين، وحالات قتل مشابهة من السكان المحليين، من خلال رصد منتظم لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء (المحاكم الشرعية) والمسجلة بفيديو تغطي جميع المواقع المتواجد فيها التنظيم، والجدول رقم (١) يشير إلى هذه الأعداد والمناطق منذ ١ يناير عام ٢٠١٥ الى غاية ١٢ يوليو ٢٠١٦ مع إشارة خاصة إلى العراق في الجدول رقم (٢) وسوريا في الجدول (٣)،وهذه الإحصائيات تهدف إلى سد فجوة من انعدام الاحصائيات في هذا المجال، للمرئيات المنفذة من لدن تنظيم ''داعش''.

جدول رقم (١)

إحصائيات الإعدامات خارج نطاق القضاء (المحاكم الشرعية) التي سجلت عبر فيديو من لدن تنظيم ''داعش'' منذ ١ يناير عام ٢٠١٥ الى غاية ١٢ يوليو ٢٠١٦ في مختلف المناطق المتواجد فيها التنظيم

ت	الدولة	الاعداد
١	العراق	٥٣٥
٢	العراق / سوريا	١٤٠
٣	سوريا	٤١٢

٤	ليبيا	١١١
٥	اليمن	٥٧
٦	مصر	٤٤
٧	افغانستان / باكستان	٢٨
٨	نيجيريا	٣
٩	روسيا	٣
١٠	الفلبين	٣
١١	السعودية	٢
١٢	تونس	١
المجموع	١٣٣٩	

جدول رقم (٢) عدد المقتولين في ''ولايات داعش'' التي يسيطر عليها التنظيم في العراق

ت	المناطق	الأعداد
١	نينوى	١٦٥
٢	صلاح الدين	١٠٨
٣	ديالى	٥٩
٤	الأنبار	٥٥
٥	دجلة (جنوب مدينة الموصل وهي القيارة والشرقاط والحضر والزاب وحمام العليل)	٥٠

٦	كركوك	٣٣
٧	الفلوجة	٣٠
٨	شمال بغداد	٢٠
٩	الجنوب (زوبع)	٩
١٠	مناطق متفرقة	٦

جدول رقم (٣) عدد المقتولين في ''ولايات داعش'' التي يسيطر عليها التنظيم في سوريا

ت	المناطق	الأعداد
١	الرقة	٩٠
٢	حمص	٨٩
٣	حلب	٦٦
٤	الخير	٥٤
٥	دمشق	٤٥
٦	البركة	٣٧
٧	حماة	٢٣
٨	مناطق متفرقة	٨

استطاع تنظيم ''داعش''كسب تعاطف وسائل الإعلام في تسيير عملياته وإثارة نشاطاته بطريقتين[٣] :

الأولى: التوظيف المباشر: إذ تعمل القنوات المرئية والسمعية على نقل أخبار ''داعش'' العسكرية والإيحاء الدائم بانتصاره وتمدده وتراكمه في كسب انتصاراته سواءٌ في المناطق المستباحة أم في مناطق أخرى من العالم العربي والإسلامي، إذ استطاع التنظيم الوصول إلى أغلب دول العالم بتمويل من بعض الصحف والقنوات والإذاعات التي (تتغنى بدولته وتمجد البغدادي كخليفة وكضرورة إسلامية) وعمدت بعض المواقع الإلكترونية والقنوات الفضائية إلى أن تقرن بثها أو حتى مقالاتها وتقاريرها بحمل (لوكو) التنظيم (رمزيته الدولية إلى العالم) .

الثانية: التوظيف غير المباشر: جرى ذلك عبر ضخ التصريحات والبيانات التي ساقتها بعض القنوات والصحف الدولية الكبرى من أن التنظيم يمتلك قوة عسكرية هائلة واستراتيجية مخططة وأنه قادر على فعل كل شيء، فاستطاع التنظيم عبر هذه الفروع أن يبني –مجانًا أو بالمال المدفوع– علاقات عامة على المستوى الدولي فيما يريد إشاعته في الأوساط الإسلامية بنحوٍ خاص والأوروبية بنحوٍ عام على أنّه واقع حال دولي، وعلى العالم أن يعد العدة لاستقباله، سواءٌ أكان كعدو دولي أم كصديق لبعض الأنظمة خفاءً، وهذا الأمر لمح له نائب الرئيس الأمريكي (جو بايدن) في إحدى خطاباته من اتهامه للسعودية وقطر والإمارات بأنها الدول التي تشارك في تمويل التنظيم ولكن طبيعة الضغوطات الدولية والمصالح حالت دون التحقق من هذا الأمر أمريكيًا بعد اعتذار (بايدن) عبر وسائل الإعلام من ذلك الاتهام الخطير.

عملت نجاحات التنظيمات الإرهابية: أن العراق يمثل الجهة المناسبة لأداء الجهاد ضد الاحتلال الأجنبي والأيديولوجي بوساطة إضفاء الطابع العالمي (للجهاد العالمي) للرواية التي تتجاوز الحدود من طريق دمج موضوعات الاحتلال، والشرف المدنس، والمقاومة الباسلة، والفداء وكل ذلك يعتبر رسالة مثيرة للعواطف تنتقل بنحوٍ جيّد ويتم نقلها بسهولة من خلال وسائل الإعلام[٤].

في دراسة أعدها (مركز الأمن ومكافحة الإرهاب) بعنوان (البناء الحاسوبي بمنزلة تهديد الأمن: دراسة عالمية حول أخبار التغطية الإعلامية) لعامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣ تضمنت تحليل (٥٣٥) من الأنباء التي نشرتها وسائل الإعلام المختلفة وكانت (قناة الجزيرة) من ضمن القنوات التي تدخل تغطيتها في مهمة مساعد على تشكيل (cyber terrorists) بوصفها خطرًا أمنيًا؛ وذلك كون لهجتها هي في الغالب تخويفية وترهيبية ومرعبة، وتوصلت الدراسة إلى اثنتين من النتائج :

النتيجة الأولى: هو أن هناك قدرًا كبيرًا من محتوى وسائل الإعلام الدولية التي تركز في تشكيل (الإرهاب السيبراني (الإلكتروني)–cyber terrorists) الذي بدوره يبث وبوضوح قدرًا كبيرًا من اهتمام وسائل الإعلام في تشكيل هذا النوع الجديد من الإرهاب.

النتيجة الثانية: أن الكثير من التغطيات الإعلامية تعبِّر عن قلق حقيقي إزاء التهديد الحالي أو المستقبلي، الذي تشكله ظاهرة الإرهاب، وهذا القلق يتناقض مع بعض وجهات النظر لبعض القنوات التي تدخل أنباؤها ضمن (الإرهاب السيبراني) من حيث امتلاكها الوسائل أو الدافع أو الفرص للمشاركة في هذا النوع من النشاط؛ لأن التغطية الإخبارية بإمكانها أن تشارك بنشاط في إنتاج هذا التهديد الأمني المحتمل الذي ينتج عن تأطير وتفسير خاص تابع لجهة أو فئة معينة، يتم إعطاؤه إلى العالم من طريق اللغة، والصور، والممارسات الخطابية الأخرى: سواءً أكانت صورًا أم مقاطع صوتية أم فيديوهات، أم مناقشة سيناريوهات افتراضية[٥] .

ففي الجلسة التي أعدتها قناة ''العربية'' ضمن جلسات منتدى الإعلام العربي الذي استضافته مدينة دبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ –لمناقشة ''وثيقة تنظيم البث الفضائي العربي'' التي أقرها وزراء الإعلام العرب– تحدث مدير أخبار قناة العربية (نخلة الحاج) بصراحة لافتة عن ''دور المال السياسي في فرض أجندته الخاصة على الخطاب الإعلامي للمحطات الفضائية الإخبارية العربية عمومًا''، وشدّد على أن تحرر هذا الخطاب بنحوٍ حقيقيٍّ وفعّال يكمن في التخلُّص من هذا التمويل، والعمل على تأمين مصادرَ أُخَرَ، فبدأ كلام (نخلة الحاج) يركز في ضرورة التخلُّص من المال السياسي غير مألوف، على اعتبار أن قناة العربية –التي يدير أخبارها– تمثل أكثر المحطات المتهمة بالتحيُّز تبعًا لرأسمالها السعودي، إذ يتعلّق الأمر بالرأس المال الرمزي بالأعلام عامة، والفضائيات على وجه التحديد، لرمزيتها ''أي حديث عن الواقع'' ونفوذها ''المؤثر الأساس في حال تفكك البنية الاجتماعية في العصر الحديث''. وينتمي الرأس المالي الرمزي إلى مجال الاستقطاب، أي إنّه فضاء واسع برموزه، وتتداخل فيه المصالح والاعتبارات المختلفة، ويصعب تثبيته[٦].

أما شبكات التواصل الاجتماعية فلها أثر كبير بانتشار فكر تنظيم ''داعش''، فقد استغلَ الانصهار بين الجوانب الإعلامية والمادية نهجًا للصراع الذي أصبح بمنزلة عقيدة استراتيجية اتصالية بين ساحة المعركة البدنية والمعلوماتية أو (الرقمية)[٧]؛ مما تجدر الإشارة إلى أن معظم وسائل نشر تنظيم ''داعش'' تتم من طريق شبكة الإنترنت، إذْ إنّ التنظيم لا يركز فقط في عرض المادة الإعلامية محليًا في الأراضي التي يسيطر عليها، إنما يعمل على تكوين سمة العالمية لأعماله؛ بسبب اتخاذه المنحى التصاعدي يومًا بعد آخر في نمو شعبية (وسائل إعلامه) في عدد من المدن

والقرى يسيطر عليها من حلال متاجر صغيرة في الأحياء، أو من خلال سيارة توزع المطبوعات والأقراص المدمجة (DVD) للسكان المحليين، مع التركيز على الجمهور المستهدف من الأطفال والمراهقين، على عكس قبل بضع سنوات حينما كانت المنتديات محمية بكلمة مرور مقر النشرات الإعلامية والمحادثة بين الإرهابيين على الإنترنت، والآن أصبح ''تويتر'' منصة التوزيع المركزية منذ إصدار سلسلة من إصدارات الفيديوهات يظهر فيها قتل الرهائن الأمريكية والبريطانية واليابانية، فضلا عن قتل صحفيين متعددي الجنسية والعديد من العاملين في المجال الإنساني، فقد كانت تنشر هذه المقاطع عبر وحدة التوزيع الرئيسة مثل موقع (اعتصام)، وفي حين بدأ ''تويتر'' باتخاذ إجراءات جديدة تعالج إغلاق ''حسابات وسائل الإعلام الرسمية لداعش''، عمل التنظيم على تحديد مواقعه عدة مرات وبمسميات مختلفة عند إنشاء حسابات في تويتر، فظهر إلى جنب موقع (اعتصام) موقع (الفرقان،) و(صحيفة الحياة)، و(أجناد)، و(دابق)، وغيرها، وفي هذه الطريقة يتم وضع خطة استراتيجية تسمى ''اللامركزية المركزية''، من طريق إنشاء عدد من الحسابات الرسمية، وهي أيضًا وسيلة يتخذها التنظيم لئلا يمكن لأحد أن يتبع هذا النشاط على أساس يومي؛ لتحديد ماهية الحساب الرسمية، فقد عمد التنظيم إلى فتح حسابات أخرى نشطة وهمية؛ ليتم توصيلها مع أجهزة الإعلام الرسمي حيث وُجِدَ ثلاثة من ناشري الحسابات الرسمية لوسائل الإعلام مثل حساب (عيون آل الأمة) مع اثنين من الحسابات (@news_ommah، و @eyes___IS)، و(أبو محمد الفاتح) مع حساب واحد (@gothoathinnhg)، و(أبو معاوية الشامي) مع ثلاثة حسابات (@abo_moawea_H1_d، و@abo_moawea_HD، و@abo_moawea_HD١٩) وعملت هذه الاستراتيجية في فتح حسابات في ''تويتر''؛ لاستقطاب المتطوعين للقتال في سوريا والعراق، وأحدثت طفرة في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي وشبكاته كماكينات دعاية افتراضية فعالة يتم من حلالا تزويد التنظيم برأس المال البشري، إذ تم طرح تسجيلات فيديو تظهر جوانب مختلفة من التنظيم، مثل سياسة قطع الرؤوس التي يقوم بها أطفال التنظيم، وكذلك عبر سياسية ودية تفاعلية تعمل على نشر أشرطة الفيديو تكون أكثرها ذات واجهات غربية من لدن المسلحين، كأنْ تُطرح مع أطعمة غربية مثلًا كجرار شوكولاتة ''النوتيلا'' لإظهار الألفة مع أنماط الحياة الغربية، ألا أنّ غالبية منتجات الدعاية هي لأثبات توفر الحكم والعدالة لدى التنظيم، والبناء الجديد لما يسمى ''بدولة الخلافة''، وهذه الدعاية تعمل على عدد من السمات الرئيسة إذ إن ''داعش'' يميل إلى استخدام الفيديو بدلًا من كتابة النص؛ للاستفادة الكاملة من المهارات اللغوية للأعضاء فضلاً عن ذلك، فإن أهمية الدعوة الأيديولوجية للعمل لا يمكن الاستهانة بها لأنها تسلط الضوء على أخطاء العدو، وبيان العمل الصالح لتنظيم ''داعش''[٨].

يُستَنتَجُ مما تقدم اختلاف استرايجيات ''داعش'' وقدراته القتالية، ومن المرجّح أن تستمر هذه الاستراتيجيات في التطور وتصبح أكثر تقدمًا، فكلما كان تنظيم ''داعش'' مستمرًا في السيطرة على أراضيه، كانت عمليات وسائل الإعلام الخاصة به في توسّع وتطوّر؛ وبالإمكان معرفة مدى تطور وسائل ''داعش'' الإعلامية من خلال العودة إلى عام ٢٠٠٣، حينما كانت التنظيم في الأصل يدعى جماعة التوحيد والجهاد، أو الرجوع إلى عام ٢٠١٣ عندما أعلن ''داعش'' رسميًا وجوده في سوريا، وبعد عام من ذلك استطاع السيطرة على أكثر من ثلث العراق، وأعلن الخلافة في صيف عام ٢٠١٤، وق تبنى ''داعش'' أنواعًا مختلفة من وسائل الإعلام الرسمية المستخدمة؛ لترويج الأنشطة المتعلقة به، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن هناك –دائمًا– تطورًا في الاستراتيجيات، على الرغم من الهزائم التي يتلقاها التنظيم على الأراضي التي يسيطر عليها إذ إن داعش يرتكز في تغطيته على تدريباته العسكرية وحاضنات جنود المستقبل لما تُسمّى بـ''الخلافة'' التي تستمر في هيمنتها لبناء جيل جديد من المتطرفين؛ لتطبيق العدالة السريعة والقدرة على بناء دولتها المتنقلة، وبيان أن الحياة مستمرة فيها، وعلى الرغم من تواصل الحرب في أجزاء كثيرة من المناطق التي كان يسيطر عليها داعش والتي خسر أغلبها إلّا أن هذه الاستراتيجية الإعلامية تعد من الوسائل المهمة لإظهار طبيعة مثالية لمعيشة التنظيم، وما يقدمه من حياة (مترفة) لمن يسيطر عليهم؛ فهو بذلك يكسب دعمًا محليًا وعالميًا لزيادة أعداد عناصره .

المصادر:

[1] Judith Tinnes، Counting Lives Lost – Monitoring Camera-Recorded Extrajudicial Executions by the "Islamic State"، journal Perspectives on Terrorism ، Vol 10، No 1 Center for Terrorism and Security Studies، 2016،P78.

[2] – Ibid.

([٣])د. كامل القيم ، قناة الجزيرة هجوم بالعنف الرمزي وتصدير القوة الناعمة ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد ٦ ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق ٢٠١٣.، ص١٠٠-١٠١.

[4] by Frederic Wehrey Et al، The Iraq Affect The Middle East After the Iraq War، RAND Corporation،Document Number: MG-892-AF، Series Monographs ،2010،p109،p110.

[5] -Lee Jarvis Et al، Constructing Cyber terrorism as a Security Threat: a Study of International News Media Coverage، journal Perspectives on Terrorism ، Center for Terrorism and Security Studies Vol 9، No 1 ،2015،p60،p73.

[٦] – بشير جميل الراوي، متطلبات الابداع الاعلامي العربي في البرامج، مجلة الباحث الاعلامي، العدد ٨ ، جامعة بغداد ، كلية الاعلام ، ٢٠١٠، ص١٩٤، ص٢٠٧.

([7])Ali Fisher، How Jihadist Networks Maintain a Persistent Online Presence ، journal Perspectives on Terrorism، Vol 9، No 4،Center for Terrorism and Security Studies،2015،p5.

([8])Scott Gates، Sukanya Podder، Social Media، Recruitment، Allegiance and the Islamic State، journal Perspectives on Terrorism، Vol 9، No 4،Center for Terrorism and Security Studies،2015،p109.

القوة الناعمة وتوظيفها في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الشرق الأوسط

أيمن عبد الكريم حسين*

٢٠١٦ / ٧ /٢٨

إن لمفهوم القوة عدة معانٍ مختلفة نتيجة لاختلاف الآراء والتعريفات بين المفكرين والباحثين، فضلاً عن اختلاف النظريات التي فسرت مفهوم القوة، إلا أن أغلب التعريفات التي تتناول مفهوم القوة تتمحور حول فكرة مفادها ''أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين''، أي إنها علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الآخر رغبةً منهُ في تحقيق أهدافه خلال مدة زمنية محددة ومن خلال مجال معين، ومن هنا يمكن أن نحدد عناصر القوة وخصائصها بالآتي:

- إن القوة وسيلة لتحقيق غاية ما.
- إن التأثير الذي ينتج عن القوة لا يكون في اتجاه أو مجال واحد طوال الوقت.
- القوة هي قيمة نسبية وليست مطلقة، إذ لا يمكن أن يكون هناك طرف قوي واخر ضعيف على الدوام.

مفهوم القوة الناعمة: (Soft Power)

منذ زمن غير بعيد بدأ السياسيون يتداولون مصطلحين جديدين هما (القوة الناعمة والقوة الصلبة). وازداد استخدامهما أكثر بعد الحراك السياسي والتغّيرات في المنطقة العربية، كما في ليبيا وتونس ومصر وبعض دول الخليج، وفي سورية، وبعد احتلال أفغانستان والعراق[١].

إن مصطلح القوة الناعمة لهُ جذور تأريخيه قديمة، إذ يُعد الفلاسفة الصينيون أول من نادوا باستخدام القوة الناعمة لتعزيز السلطة السياسية[٢]، لكنْ مفهوم القوة الناعمة في الوقت الحالي

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

صاغهُ أستاذ العلوم السياسية جوزيف ناي[٣] العميد السابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والضم دون الإكراه، أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع. والقوة الناعمة أو الليّنة مصطلح سياسي حديث العهد، عرفه الفلاسفة والسياسيون القدماء بعدد من التعبيرات منها ''التأثير، والإقناع، والثقافة، والأنموذج''[٤].

تعدد حدود مفهوم القوة الناعمة، فقد عرفها جوزيف ناي بأنها ''القدرة التي من خلالها يتم الحصول على النتائج التي يريدها المرء'' [٥]، بمعنى أنها قدرة طرف ما على التأثير والجذب تجاه الطرف الآخر دون استخدام أي شكل من أشكال العنف، ومن أجل الحصول على الأهداف أو النتائج التي يسعى لتحقيقها أحد الأطراف، فقد جاءت بعض التعريفات الأكثر شمولية لمفهوم القوة الناعمة، نتيجة التغير الذي حصل في الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، ودخول عامل التكنولوجيا بشكل واسع ضمن الخطة الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة؛ مما دعا إلى إعادة النظر في ذلك المفهوم، حيثُ عُرّفت القوة الناعمة بأنها ''القدرة على الحصول على ما تريد من طريق الجذب والإقناع والتعاون بدلاً من الإرغام واستخدام القوة المسلحة، او العقوبات الاقتصادية وسواها من اشكال الإكراه'' [٦].

لقد أفرزت التطورات السياسية التي شهدتها البيئة الدولية حقيقةً مفادُها، أن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن أن تكون فاعلةً ومستمرة بالسيطرة والنفوذ على أنساق النظام الدولي عبر القوة العسكرية فقط[٧]، إذ إنها لم تنتقل من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة إلا نتيجة تحولات اشترطت عليها إعادة النظر باستراتيجية القوة التي وظفتها[٨]، لذلك سعت هذه الدولة العظمى إلى تعظيم دور القوة الناعمة في تعزيز القدرات الاستراتيجية لها ودعمها، وأن هذه التعظيم للقدرات ليس وليد اللحظة وإنما نتيجة تراكم مؤشرات الدور العالمي الذي تضطلع به الولايات المتحدة، فضلاً عن المقومات التي تمتلكها من ثقافةٍ وقيم سياسية وسياسة خارجية، مما مكنها من أداء هذا الدور الفعال والشامل.

إن توظيف القوة الناعمة في الاستراتيجية الأمريكية لم يكن وليد اللحظة كما أشرنا، وإنما كان له توظيف في حقب مختلفة، ابتداءً من الحرب الباردة وما لعبته الاستراتيجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفياتي عبر استخدام القوة الناعمة المستندة إلى وسائل الإعلام وأدوات الدبلوماسية العامة، فضلًا عن المراتب العليا التي احتلتها في مجال التعليم والإنترنت والحاسوب وقبول المهاجرين والعمالة، ''هذا كله ساعدها على أن تؤثر في الاخرين وتعظم من إمكانياتها على المستوى الدولي وتكون قادرة على تحقيق أهدافها دون اللجوء إلى الإكراه'' [٩].

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من مراحل إدارة النظام الدولي المستند إلى نظام القطب الواحد، وبعد ولاية الرئيس بوش الابن الثانية التي دعت بلاده إلى أن تغير من سياساتها التي ساهمت في نفور الكثير من المؤيدين بدلاً من جذبهم كما صرح به أغلب صناع القرار هناك، لذا اتجهت الولايات المتحدة إلى العمل الجاد في كيفية امتلاك رؤية جديدة لتوظيف القوة الناعمة من أجل تعويض الخسائر في المرحلة السابقة، فضلاً عن "الإخفاقات التي أصابت سياساتها خلال ولاية بوش الابن الثانية، لذلك شددت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس على التواصل، وأطلقت شعاراً جديداً يدعى بـ(المثالية العالمية) الذي كان يهدف إلى إشراك الاخرين بشكل فعال، والإصغاء إليهم وعدم التراجع عن الأهداف المثالية"[١٠].

ثم سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك إلى استمرار توظيف القوة الناعمة أثناء حكم الرئيس الحالي باراك أوباما، والابتعاد عن منطق القوة العسكرية واستخدامها، وهذا ما أكده أوباما خلال خطابه الذي ألقاه حين تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة في العاشر من يناير –كانون الثاني عام ٢٠٠٩ [١١]، وعمل على تطبيق سياسة القوة الناعمة على أرض الواقع من خلال تعزيز حكمه، ودعم التبادل العلمي وتشجيعه والتعاون في مجال الأبحاث، والسعي عبر تحقيق الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والمساعدات الإنسانية، فضلاً عن اتخاذ خيار الحوار مع النظام الإيراني، والتراجع عن ضرب سوريا، والدفع نحو الحوار لحل الأزمة.

بعد مرحلة ١١ أيلول ٢٠٠١ "نجحت الإدارة الأمريكية عبر منظريها –الذين كان أغلبهم من المحافظين الجدد– في استثمار هذه الفرصة وتوظيفها في خدمة أهدافها الاستراتيجية بدلاً من أن تكون عائقاً امامها كما تصور البعض" [١٢]، وأن الأحداث التي رافقت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠١ وفرت المناخ المناسب عبر التدخل عن طريق مبررات عديدة في منطقة الشرق الأوسط، كان من بين تلك المبررات مكافحة الإرهاب، والقضاء على القاعدة، وغيرها من المسميات التي ظهرت للساحة الدولية آنذاك.

حينما تولت إدارة الرئيس باراك أوباما الحكم بأسلوب مغاير لما كانت عليه إدارة الرئيس بوش الابن، فقد انتهجت أسلوباً استراتيجياً من ناحية تطبيق القوة الذكية (Smart Power) التي كانت بمنزلة عامل مساعد لتطبيق القوة الناعمة تجاه الشرق الأوسط، فكان من بين الأهداف الرئيسة للقوة الذكية هي [١٣]:

- تحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق خطة اقتصادية تشمل حزمة حوافز لمواجهة الأزمة

المالية والركود الاقتصادي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي، بعد أن استطاع الرئيس أوباما إقناع الكونغرس بالموافقة على خطة إنقاذ للأزمة المالية التي تبلغ كلفتها (٨٢٥) مليار دولار.

- تأمين مصادر الطاقة، حيثُ أشار تقرير أعدّهُ مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية عام ٢٠١٠ إلى أن السنوات الخمس عشرة المقبلة ستشهد صراعاً محتدماً على الطاقة، نظراً لتغيير موازين القوى العالمية واعتماد الكثير من الدول في صعودها على القوة الاقتصادية.

- مواجهة القوى والتكتلات الاقتصادية الكبرى من خلال توظيف الهيمنة الرضائية في السياسة الخارجية الأمريكية التي من خلالها يمكن إطالة أمد السيطرة الأمريكية إلى مدى أبعد.

- إنهاء عسكرة السياسة الخارجية وإعادة الاعتبار للقوة الناعمة، وهذا ما صرح به وزير الدفاع السابق روبرت غيس الذي دعا إلى تكريس المزيد من المال والجهد لتنمية القوة الناعمة، وقد أشار أيضاً إلى أن المؤسسة العسكرية وعلى الرغم من أنها تتمتع بقدرة هائلة فيما يتعلق بالقوة العسكرية إلا أن الركون إلى وزارة الدفاع بحجة قدرتها على تحقيق الأهداف لابد من أن يشوه صورة السياسة الخارجية الأمريكية.

- إدامة التفوق العسكري الأمريكي، إذ اتجهت الإدارة الأمريكية نحو إدامة تفوق القوات المسلحة، وتطوير خبراتها، وإعادة بعض التعديلات على تشكيلاتها، وحجمها، وتسليحها بغية التقليل من الإنفاق عن طريق بناء جيش ذكي وصغير الحجم يعتمد على الجانب التكنولوجي والبرامج المتطورة، وهذا من شأنه أن يخلق بيئة عسكرية ملائمة لأداء المؤسسة العسكرية التي من شأنها الحفاظ على الأمن القومي.

القوة الذكية تجاه الشرق الأوسط (نماذج مختارة):

إيران

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال حملته الانتخابية وبعد وصوله إلى الرئاسة عن اعتماد مقاربة جديدة تجاه الملف النووي الإيراني تقوم على تأخير الخيار العسكري، وتقديم سياسة التفاوضات المباشرة للتعامل مع الأزمة، ويكون ذلك في إطار استراتيجية جديدة تبناها كأسلوب جديد لإدارة الملفات العالقة. جاءت رغبة إدارة الرئيس أوباما في توظيف القوة الناعمة تجاه إيران، نتيجة قراءة واقعية بعدم فعالية استخدام القوة الصلبة، فضلاً عن حسابات إقليمية واضحة مفادها أن اللجوء إلى الخيار العسكري ليس مجدياً، نظراً إلى تدني مؤشرات النجاح عند استخدام هذا الخيار، فضلاً عن أن توجيه ضربة عسكرية وقائية إلى المنشآت النووية لن

تقدم سوى تأخير البرنامج النووي لسنوات أطول، وبالتالي جعل القوات الامريكية في أفغانستان والخليج العربي والعراق وجميع المصالح الأمريكية في المنطقة عرضة للخطر وأهداف انتقامية إيرانية.

لذلك عرض الرئيس باراك أوباما الدبلوماسية الذكية للتعامل مع الملف النووي الإيراني، وذلك عن طريق إجراء المفاوضات المباشرة من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن البرنامج النووي، وهذا ما تم بالفعل بعد مفاوضات استمرت ١٨ شهراً وتم عقد الأتفاق في ١٥-٧-٢٠١٥ في ڤيينا، وبموازاة ذلك فقد أظهرت الولايات المتحدة إمكانية فرض عقوبات على إيران في حال فشل الاتفاق، إشارة إلى عدم استبعاد الخيار العسكري، لكن في آخر المطاف أبدى الطرفان من خلال المفاوضات سعياً جاداً لإنجاحها من طريق الرأي العام العالمي، فضلاً عن توجيه الخطابات فيما بينهم، وتذليل العقبات من أجل سير المفاوضات وتحقيق الأهداف المنشودة للطرفين.

تونس

اختارت الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع الثورة التونسية عبر ثلاث مراحل [١٤]:

اتسمت المرحلة الأولى لها تجاه الثورة التونسية بممارسة التعتيم الإعلامي على أحداث الثورة على الرغم من سلمية مظاهرها وتوافق مطالبها مع ما تنادي به الولايات المتحدة من تعزيز للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. أما المرحلة الثانية فتزامنت مع فشل الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي في إجراء الإصلاحات وقيامه بإنزال الجيش إلى الشارع وقمع المظاهرات، فبدأت الإدارة الأمريكية تطلق تصريحات مفادها أنها تحترم إرادة الشعب التونسي، أما المرحلة الثالثة فجاء خلالها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها إلى جانب الشعب التونسي ودعمهِ لتمكينه من بناء نظام سياسي ديمقراطي قائم على أساس حرية التعبير والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان.

مصر

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في مصر المتمثلة بـ (حق مرور القوات البحرية الامريكية إلى قناة السويس، واستمرار اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، وتعاون مصر مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب)[١٥]، وعليه فقد وظفت الإدارة الأمريكية الأداة الدبلوماسية تجاه التغيير في مصر، حيثُ صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن النظام المصري مستقر، ولديه فرصة للاستجابة إلى مطالب الجماهير،

وشجعت الحوار بين الحكومة والمعارضة بهدف التوصل إلى اتفاق وتسوية سياسية، لكن سرعان ما اتسعت الاحتجاجات وتطورت المجريات على الساحة السياسية، فبدأت الولايات المتحدة بتغيير وجهة نظرها حيال التظاهرات مطالبة بانتقال سلمي للسلطة إلى عمر سليمان (نائب الرئيس) ولكنها أدركت أن هذا الخيار مرفوض من قبل المحتجين، فقررت البحث عن بديل آخر يشكل ضمانة للمصالح الأمريكية لذلك بدأت بإجراء اتصالات مكثفة مع المعارضة المصرية ولاسيما (الإخوان المسلمين) بهدف تأمين مصالحها لمرحلة ما بعد حسني مبارك.

كان الاتفاق الأمريكي الضمني مع قيادات الإخوان المسلمين يقضي ''بأن تؤمن الولايات المتحدة وحُلفاؤها الدعم السياسي والاقتصادي للأنظمة الإسلامية الجديدة بهدف تمكينهم داخلياً، مقابل الحفاظ على اتفاقيات السلام مع إسرائيل واحتواء المتشددين'' [١٦]، وقد ارتكزت إدارة الرئيس أوباما إلى رؤية براغماتية تقوم على تطوير علاقات قوية مع القوى الإسلامية في معظم بلدان ما يسمى بال (الربيع العربي).

ليبيا

تبنت الإدارة الأمريكية خيار رحيل الرئيس الليبي معمر القذافي، وتأتي هذه الرغبة من أجل السيطرة على النفط والغاز الليبي، لتأمين مصادر الطاقة إلى أوروبا، الأمر الذي سينعكس على تماسك حلف الناتو وتفعيل مهامه الاستراتيجية مستقبلاً، فضلاً عن أنه سيؤدي إلى قطع الطريق أمام القوى المنافسة في هذه المنطقة، ولاسيما الصين التي سمح لها القذافي بدخول شركاتها إلى قارة إفريقيا من خلال البوابة الليبية، حينما نجحت الصين بالحصول على استثمارات هائلة للطاقة في مدينة بنغازي حيث يقدر عدد العاملين في قطاع الطاقة الليبية ٣٠ الف صيني، فدخول الولايات المتحدة تجعلها اقل قدرة على منافستها في ظل عالم يتسم بالتحول.[١٧]

قررت الولايات المتحدة اعتماد استراتيجية القوة الذكية لإضعاف قدرات النظام الليبي وذلك عن طريق اعتماد أربع آليات:

- توظيف وسائل القوة الناعمة الأمريكية لتدريب الناشطين الليبيين وتمويلهم.
- شن حملة دبلوماسية لعزل نظام القذافي أو تطويقه إقليمياً ودولياً تمهيداً للإطاحة به.
- توظيف تكتيك القيادة من الخلف.
- تقديم المساعدات والحوافز لإعادة إعمار ليبيا.

سوريا

لقد أوضحت مجريات الأحداث بعد عام ٢٠١١ في سوريا بأن هناك أطرافاً دوليةً تقف على خط الصراع إلى جانب النظام السوري الحالي وهذه الأطراف تتمثل بـ (روسيا، والصين، وإيران) وبخلفيات جيوستراتيجية عكستها تصريحات وزيري الدفاع الروسي والصيني، وعليه ''فإن استقراء واقع الصراع في سوريا دفع الولايات المتحدة إلى استبدال الخيار العسكري المباشر لإسقاط نظام الأسد وذلك لعدة أسباب''[١٨]:

- وقوف كل من روسيا والصين إلى جانب النظام في سوريا واستخدامهما لحق النقض (الڤيتو) في مجلس الأمن ضد أي مشروع يُجيز التدخل العسكري الأمريكي في سوريا.
- خشية صناع القرار في الولايات المتحدة من أنحراف المهمة أو السقوط في المستنقع السوري كما هو الحال في حرب العراق وأفغانستان.
- السياسة المالية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول الرئيس باراك أوباما تعتمد على استراتيجية ذكية غير عسكرية تتلاءم مع قيود الأزمة المالية عام ٢٠٠٨.
- وجود عوامل موضوعية تتمثل بانتماء الرئيس أوباما إلى الحزب الديمقراطي الذي يُرجح السياسة الداخلية على السياسة الخارجية، ولا يُحبذ توظيف القوة العسكرية.

وبناءً على ذلك توصلت الولايات المتحدة مع حُلفائها إلى رؤية مشتركة ترتكز إلى عدم التدخل العسكري في سوريا، لأنه مكلف وينطوي على تطورات وتبعات كبيره، فعملت على ارهاق نظام الأسد واستنزافه إلى حين سقوطه، وذلك عن طريق توظيف أدوات القوة الذكية التي هي كالاتي:

- الدعوة إلى التحول السياسي: دعت الولايات المتحدة بشار الأسد إلى التنحي عن السلطة نزولاً عند رغبة الشعب، وأعلنت أنها لن تفرض التحول في سوريا، بل ستدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية تتسع للسوريين جميعاً.
- فرض العقوبات الاقتصادية.
- شن حملة دبلوماسية لعزل سوريا إقليمياً ودولياً.
- تسليح المعارضة السورية والتنظيمات المسلحة ''المعتدلة'' كما أسمتها، وذلك على وفق مبدأ

توزيع الأدوار.

- توظيف تكتيك بالإنابة والاستعداد للمرحلة الانتقالية.

وعلى وفق ذلك فإن الولايات المتحدة حين توظيفها للقوة الذكية تجاه سوريا فأنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير معلنة، فهي تعمل على استنزاف قدرات سوريا والقوى الداعمة لها، وتفكيك الدولة السورية من خلال استراتيجية العداءات بين مكونات المجتمع السوري، فضلاً عن تحويل سوريا إلى كيان هشٍ ودولةٍ ضعيفة تُسهم في عدم تحولها إلى مصدر تهديد لإسرائيل.

المصادر:

[١] – القوة الناعمة والقوة الصلبة، جريدة النور، العدد ٧٢٩، ٢٠-٧-٢٠١٦.

[2] – http://www.xendan.org/arabic/drejaWtara.aspx?NusarID=1&Jmara=144

[3]– https://en.wikipedia.org/wiki/Soft_power

[٤]– com.cairodar.youm٧/٥٠٦٠١٣/ما-هو-مفهوم-القوة-الناعمة؟

[٥] – نقلاً عن: محمد حمدان، القوة الناعمة وإدارة الصراع عن بُعد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٢٣.

[٦] – محمد حمدان، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

[٧] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، ١٠-٣-٢٠١٦.

[٨] – محمد حمدان، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

[٩] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، مصدر سبق ذكره.

[١٠] – المصدر نفسه.

[11] – https://www.youtube.com/watch?v=tmMSRcIcMDc

[١٢] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، مصدر سبق ذكره.

[١٣] – المصدر نفسه.

[١٤] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، مصدر سبق ذكره.

[١٥] – المصدر نفسه.

[١٦] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، مصدر سبق ذكره.

[17] – http://arabic.people.com.cn/102267/102272/7578034.html

[١٨] – عمار حميد ياسين، دراسة مقارنة بين توظيف القوة الصلبة والناعمة نماذج مختارة، مصدر سبق ذكره.

التعليم العالي ... إرادة الإصلاح

أ.د.عبد الرزاق عبد الجليل العيسى *

٢٠١٦ / ٨ / ٤

إن كثيراً من مؤشرات البنك الدولي واليونسكو تؤكد عدمَ قدرةِ التعليم المتبع في الوطن العربي على تقديم مخرجات تتناغم وحاجةَ المجتمع والسوق المحلية قبل الدولية؛ وهذا سبَّبَ تزايدًا في أعداد العاطلين عن العمل، بالتزامن مع الزيادة السكانية مع ما يصاحبهما من زيادة في أعداد الملتحقين بالجامعات؛ وبالتالي فإن ازدياد أعداد الخريجين من دون فرص عمل مناسبة يشكّل عامل قلق للقائمين على التعليم العالي قبل غيرهم من أصحاب الشأن من المسؤولين الحكوميين في مختلف الدول العربية، فضلاً عن القلق الذي يشكله لعوائل الخريجين.

وحين إنعام النظر لبعض مؤسسات الدولة والمؤسسات الخدمية في المجتمع العراقي سنجدها تحتاج إلى كوادر بشرية مدربة ومؤهلة للعمل في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة وسنجد أنّ بعضها تستخدم عُمَّالًا ليسوا عراقيين؛ وعليه يتبيّن أن بعض مخرجات التعليم غير ملائمة لحاجة سوق العمل الفعلية.

ومما يؤسف له حقاً نجد أن نسبة خريجي المعاهد الفنية، والمؤهلين للعمل في السوق الحرة ومؤسسات الدولة في الأعمال الحرفية والخدمية لا تتجاوز (١٠٪) قياساً لمجموع خريجي الجامعات للدراسات الأولية، ومن الذين يمكن للسوق المحلية الاستفادة والانتفاع منهم، ويجب أن نعلم أن أحد أسباب المشكلات القائمة حالياً في العراق هو الفقر والبطالة.

إن ما يجب أن نعترف به هو أن التعليم في بلدنا يحتاج إلى مراجعة جادة في التغيير، ولإصلاح هذه المنظمومة التعليمية يمكن الركون إلى قامات تربوية علمية عراقية داخل البلاد وخارجها للمساهمة في إصلاح هذا الخلل. إن الحلول والإجراءات الكفيلة بتغيير هذا الواقع يجب أن تكون ضمن أولى اولوياتنا، إذْ إنَّ التعليم محور أساس في جميع مفاصل حياتنا، ومن الضرورة

* وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

انتهاج سياسات هادفة تتوافق والمصلحة الوطنية وحاجات سوق العمل ومواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة وخلق فرص توظيف دافعة للاقتصاد الوطني؛ لذا هو بحاجة دائمة إلى مزيدٍ من الرعاية والاهتمام.

إن من المناسب الدعوة المباشرة للبدء في المراجعة الجادة والمستمرة للقوانين والتعليمات والضوابط التي تخص المنظومة التنموية في العالم، إذ يتطلع كثير من الأكاديميين والتربويين إلى مجتمع عراقي قوي قادر على الإسهام علميًا وتقنيًا واقتصاديًا في رخائه وتقدُّمه، والكل يعلم أن النظام التعليمي الجيد يعد أحد أهم السبل في تحقيق هذا الهدف.

عالميًا لقطاع التعليم العالي دورٌ مميزٌ في عملية التنمية بمفهومها الشامل، ويقع عليه الدور الأساس في الارتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية؛ لذا وجب علينا أن نعيد النظر وباستمرار بمعايير جودة التعليم العالي وتحسينه للنهوض به، وأن تُراعى –دوماً– التطورات العلمية وحاجات المجتمع الأساسية.

وبودنا أن نطرح بعض المقترحات التي يمكن أن تضع التعليم العالي ضمن مساره الحقيقي في تقديم خدماته للمجتمع العراقي، وهذه المقترحات هي:

أوّلاً: تبني سياسات تعليمية تولي التعليمين التقني والتطبيقي الاهتمام الذي يستحقانه، والتذكير المستمر على الضرورة الملحة للتوسع في مجالات التعليم المهني والتقني والتطبيقي لما لها من أهمية في ردف سوق العمل بالكوادر اللازمة لدعم النمو الاقتصادي وبما يتلاءم ومتطلبات السوق وحاجة المجتمع، ولكن ما يُؤسف له هو وجود بعض التحديات أمام التعليم التقني وأهمها التفكير في النظرة الدونية للتعليم غير الأكاديمي، فضلاً عن الظروف الوظيفية التي تحتاج إلى الجهد العضلي والقيود التي تحد حياة الراغبين في متابعة دراساتهم الجامعية العليا إلا المتميزين منهم، ولكنهم أهملوا الموارد المالية العالية التي يمكن الحصول عليها من خلال ممارسة الأعمال المهنية خارج نطاق دوائر الدولة، ولاسيما الذين يوكبون المتغيّرات التكنولوجية ويطورون مهاراتهم باستمرار وبما يتلاءم والتطور الصناعي والتكنولوجي في الأجهزة والمكائن والمعدات والخدمات الحياتية.

فعلى ما تقدم يعدُّ التعليمان المهني والتقني هما المسؤولان الرئيسان في توفير الكودر البشرية المدربة والمؤهلة للالتحاق بسوق العمل وإعدادهم، لكنهما يفتقران إلى تشريعات تحتم على أصحاب المهن إلاَّ يوظفوا غير الحاصلين على شهادة أو رخصة تحدد أهلية كل منهم للقيام بالعمل الموكول إليهم تبعاً لأهليتهم الاكاديمية المهنية؛ الأمر الذي سمح بدخول أشخاص غير

مؤهلين للقيام بأعمال قد تحدث ضررًا بيّنًا في كثيرٍ من القطاعات؛ بسبب عدم توفر مرجعية مهنية موثوقة ولاسيما في ظل تداخل التكنولوجيا والآلات الرقمية في مختلف نواحي الحياة.

وعلى الرغم من الدعمين المادي والمعنوي اللذين حصل عليهما التعليمان المهني والتقني، بعد عام ٢٠٠٣ من الدولة ومن المنظمات العالمية –التي تتماشى ومتطلبات السوق المتغيّرة تبعًا للتطور التكنولوجي المتسارع– إلّا أنّنا نرى أن المناهج الدراسية النظرية والعملية لم يتم تغييرها بالنحوِ المطلوب كي تؤهل الخريج منسجمًا والمتطلبات الحياتية المعاصرة.

إن دور السياسات التربوية والتعليمية هو خلق قوة دافعة للاقتصاد الوطني وبما توفره المؤسسات التعليمية من تخصصات مطلوبة لسد قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة والمدربة على أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجية وللوصول إلى خطة هدفها أن تكون نسبة خريجي المؤسسات المهنية والتقنية (٣–٥) مقابل تخريج مهندس واحد، ومن هنا يأتي دور السياسات التربوية والتعليمية التي تعنى بتوفير البديل الجيد –التعليم التقني والمهني التطبيقي– وتحفيز الطلبة وأولياء الأمور على استثماره، وهذا الدور لا يقتصر على وزارة التعليم العالي فحسب، بلْ ينسحب على وزارة التربية ودورها المرجو في إعادة النظر بالسُّلَّم التعليمي وزيادة حصة الطلبة الملتحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني لتصل الى (٤٠٪) من إجمالي الالتحاق بالمدارس الثانوية مع ترصين مخرجات الفروع الأخرى.

إن عملية البناء الحديثة لا تعتمد على العدد أو الكم بل تعتمد على الجهد الإنساني الخلاق الذي يستند إلى الكفاءات القادرة والإدارات المخلصة، ومن ينظر إلى نتائج الدراسة الثانوية يلاحظ اللا مبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية، فوزارة التربية تعلم قبل غيرها كم من المدارس الثانوية التي أمضت أغلب أيامها الدراسية من دون مدرسين في عدة تخصصات مثل الفيزياء والرياضيات والإنجليزي، وهي تعلم قبل غيرها قدرة الكثير من المعلمين على العطاء في الظروف البائسة التي تعاني منها العديد من المدراس، فضلاً عن عوامل أخرى؛ الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تدني مستوى خريج الثانوية التي تعدُّ مدخلًا للتعليم العالي.

وحين النظر لمعظم أبناء القرى والمدن النائية نجدهم يفتقرون لأيسر الحاجات التي تعينهم على التعليم وتجاوز مرحلة الثانوية؛ لعدم امتلاكهم الحياة المعاشية والخدمات التي تعينهم على تجنب برودة الشتاء وحر الصيف، فضلًا عن عدم توفر أيسر مسلتزمات المعيشة في مدارسهم وعدم توفُّر المعلمين والمدرسين الأكْفَاء لبعض المناهج الدراسية؛ الأمر الذي يصل بالتعليم في تلك المناطق إلى أسوأ درجاته؛ وبالتالي يؤثر سلبًا على تحصيلهم العلمي وعلى التحاقهم

بالجامعات؛ لذا يجب أن يتم تمييز هذه الشريحة عن غيرها تمييزًا إيجابيًا وعلى أسس اجتماعية واقتصادية لشريحة لن تتمكن من المنافسة بسبب ظروف فرضت عليها ولم تخترها بمحض إرادتها.

إن مجرد استيعاب الطلبة ذوي التعليم المهني يدل على الاهتمام بتوفير البيئة الدارسية لهم في مناطقهم لا يُعدُّ أفضل الحلول؛ لأن نقص المعرفة العلمية سيستمر حتى في حياتهم الجامعية وهو ما يسبّب ارتفاع نسب التسرب والرسوب أو إطالة مدة الدارسة، لذا إن إحدى الحلول الناجعة للتغلب على نقص المعرفة –ولاسيما لذوي المعدلات المتدنية– هو إضافة فصل دراسي أو أكثر، في الجامعات القريبة من سكناهم، تطرح فيه بعض المناهج الدراسية التي تعمل على تأهيل هذه الشريحة وتهيئتها للدراسة الجامعية، ومن أهم الضرورات أيضًا هو العمل على مقاربة معدلات القبول في التخصص الواحد بين الجامعات الحكومية والأهلية والدراسة المسائية لتكون مخرجاتهم عالية مما يتفرض معه تساوي الحد الأدنى للقبول في التخصص الواحد في مختلف الجامعات.

بلغ معدل عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي للسنوات الثلاث الماضية أكثر من ١٠٠ ألف خريج في السنة، وإن نسبة عالية من هؤلاء الخريجين لا يتمتعون بالمهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة، وبتخصصات فائضة عن حاجة السوق التي لا تتجاوز (٢٠–٢٥) ألفًا سنويًا وفي تخصصات محددة، أي إن مجموع العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات للسنوات الثلاث القادمة مضافةً إليها لأعداد التي سبقتها سيتعدى المليون وهو تحدٍ كبير في زيادة نسبة البطالة التي يرافقها الفقر؛ مما يشكل قنبلة موقوتة يجب معالجتها، فالمنتج التعليمي كأي منتج آخر يجب أن يتحلى بمواصفات تلبي رغبة المتلقين لها والمستفيدين منها وجدوى التعليم ترتبط بمخرجاته التي يجب أن تلبي حاجات القطاعات الإنتاجية المختلفة، أي من الضروري الربط أو المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل التي أصبحت همًّا عالميًا يواجه جميع دول العالم.

فمن ضمن الحلول –للحالة العراقية– هو توصية المؤسسات التعليم العالي التنفيذية والجامعات والهيئات بالعمل على رفع كفاءة الخريج كي تمكنه من التفكير والعمل على استثمار تخصصه في عمل حر –في حال لم يجد فرصته في التوظيف في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص– يتناغم وحاجة السوق والمجتمع، فالحاجة الماسة التي أمامنا تجبرنا على اتخاذ الإجراءات المناسبة لرفع مستوى التعليم العالي والاهتمام بتخصاصاته وتطوير مناهجه وربطها بنحوٍ مباشر باحتياجات سوق العمل؛ لتمكين خريجيه من التعامل مع المستقبل بكل كفاءة واقتدار، مع الأخذ بنظر الحسبان أن أحد معايير جودة مؤسسات التعليم العالي هو مراقبة تنوع قطاعات الإنتاج المختلفة وتغيُّر حاجاتها ومتطلباتها لتقديم البرامج التي تتناسب وتلك التطورات، وعلينا

أيضًا أن نهتمَّ –دومًا– بشراكة القطاع الخاص؛ للاستفادة من خبرات العاملين فيه في مجال التدريب والتأهيل وفي تقديم الخبرات المناسبة؛ لصقل شخصية الطالب، وتطوير مهاراته اللازمة لسوق العمل.

ثانيًا: ان أحد الحلول في مواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة واعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي هو تبني إقامة جامعة تقنية بالتعاون مع إحدى الدول المتقدمة (على غرار الجامعة الأردنية – الألمانية، أو الأردنية – الصينية) للعمل جنبًا إلى جنب مع المؤسسة المستحدثة ومؤسسات أكاديمية وتقنية ومصانع لمختلف المنتجات؛ إذ إن ذلك سيؤدي إلى تطوير كفاءات الداخل وتأهيل الخريجين في تخصصات تقنية وتطبيقية متنوعة وحسب حاجة السوق العالمية وليس العراقية فحسب.

ومن الضروري كذلك توجيه المؤسسات التعليمية –القائمة– والمتخصصة بالتعليم التقني والتطبيقي على طرح تخصصات تقنية بحتة وحديثة بالتعاون مع القطاعات المختلفة ومع جامعات ومؤسسات تقنية عالمية مرموقة؛ لرفد السوق المحلية التي تعاني من نقص الخبرات والتخصصات التقنية والمهنية الحديثة، فضلًا عن الاستفادة منها في تطوير المناهج الدراسية القائمة لتتناسب والمهارات التي تحتاجها سوق العمل المحلية والعالمية، وعلى سبيل المثال: إن ما عملت عليه بريطانيا خلال الأعوام الماضية هو مضاعفة أعداد الجامعات التقنية وربطها بالصناعات القائمة لديهم من طريق المشاريع المشتركة، بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية، وتوفير فرص تدريبية للطلبة؛ لاطلاعهم على آخر صيحات التقنيات الرقمية في الإنتاج الصناعي.

لقد عانى التعليم العالي في الفترة الماضية من قرارات متباينة أثرت سلبًا على جودة التعليم العالي من ناحية وعلى ازدياد أعداد العاطلين عن العمل وعدم تمكنهم من المشاركة الإيجابية في التنمية الشاملة من ناحية أخرى، ولعلَّ أهم هذه القرارات هو تفكيك هيئة التعليم التقني وتقسيمه على جامعات تقنية يكون خريجوها من حملة شهادة البكالوريوس طامحون لإكمال شهاداتهم ليكونوا أكاديميين بعد أن كانت الوحدات التابعة للهيئة عبارة عن معاهد مخرجاتها من الكوادر الوسطى مؤهلة للدخول إلى السوق بجميع قطاعاتها وهي المؤسسات الحكومية والخاصة أو ضمن الحِرَف والمهن المحلية، وقد أثرت تلك السياسات في قلب الهرم الجامعي لتكون أعداد الملتحقين بالمعاهد الفنية لا تتجاوز (١٠٪) بالمقارنة مع نسبة الملتحقين بالبرامج الأكاديمية الأخرى وفي تخصصات بعضها راكدة ومشبعة لا تحتاجها سوق العمل لكنها تتكاثر عامًا بعد آخر.

وعلى ما تقدم تكون التوصية الأولى إلى وزارة التربية للعمل على زيادة نسبة الملتحقين بالبرامج المهنية والتطبيقية لديها، والتوصية الثانية إلى وزارة التعليم العالي للعمل على تخفيض أعداد المقبولين في التخصصات الراكدة والمشبعة واستبدالها بتخصصات تقنية وتطبيقية، والعمل باستراتيجية مشتركة بين الوزارتين لتعديل الهرم الجامعي المقلوب لما يخدم المصلحة الوطنية.

ثالثًا: إن تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات التعليم التقني والقطاعات التنفيذية كالصناعة والزراعة والنفط والطاقة والسياحة وسواها، سيكون له أهمية واستفادة لكليهما، فالمؤسسة التنفيذية –كالصناعة– يمكنها الاستفادة من الكفاءات العليمة المتوفرة في الجامعات لأغراض الأبحاث؛ لتحسين الإنتاج الذي يستخدم الصناعة وزيادة الخبرة والمعرفة للتدريسي والطالب من خلال الاستفادة من خبرات العاملين في المصانع والشركات في تعليم وتدريب الطلبة.

إن إعادة صياغة سياسات التعليم العالي وبرامجه ومناهجه وأولوياته تحتاج إلى تضافر الجهود كافة، فهي بحاجة إلى أكثر من جهة للنهوض بذلك كونه قضية وطنية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها، ولا بد هنا من مشاركة واسعة حقيقية وفاعلة للقطاعات التنفيذية فهي الطريق الأقدر على تحديد التخصصات التقنية والمهنية المرغوبة لسوق العمل وهي الأكثر قدرةً على تحديد الخبرات الواجب توافرها في المتعاملين مع التكنولوجيا.

لقد آن الأوان لتغيير ما نشهده من ضعف التنسيق بين سوق العمل والجامعات، والبت في استبدال البرامج التعليمية ذات التخصصات الراكدة والمكررة والتقليدية بالتخصصات المناسبة لسوق العمل، وحث القطاع التنفيذي على تقديم خبراته لتدريب الطلبة.

رابعًا: إن الإسراع في حل مشكلات التعليم سيكون جزءًا من عملية الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وسيرتبط مع تنمية الوعي والثقافة والتأهيل العملي والمهني الذي سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض عدد العاطلين ونسب البطالة.

إننا أمام متطلب وطني يتعلق ببناء الإنسان بناءً جيدًا بعيدًا عن الكثرة وصولًا للتنويع وليكونوا قوة دافعة ضمن مفهوم اقتصاد المعرفة وهدفه.

إن الدولة هي المسؤولة لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه مواطنيها ومن أهم هذه المشكلات هي مشكلتا البطالة والفقر اللتان يوجههما مجتمعنا في الوقت الحاضر واللتان يضغطان على المجتمع والحكومة معًا، وهذا ما يدفعنا للبحث عن مخرج يقودنا من التعليم الذي

يغذي الفقر والبطالة إلى التعليم الذي يخلق فرص العمل، وللوصول لذلك علينا أن نفكر معًا بطريقة مختلفة بناءة وأنْ نبحث الخيارات المتعددة؛ كي نصل إلى الحلول الواقعية المناسبة والطموحة في تقدم علمي وتكنولوجي، وفي ظل الجهد البشري الذي يخطط ويدبر وينظم، –وفي اعتقادنا– هو الذي سوف يظل العامل الحاسم في تغيير مسار مستقبل الشعب العراقي والحياة الكريمة التي نتطلع إليها.

صناع السياسة وجذب الاستثمارات الأجنبية

صادق علي حسن *

١٤/ ٨ / ٢٠١٦

تميَّز الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة بالتطوّر والتحوّل السريع للعولمة الاقتصادية، إذ شهد تحولات متسارعة ومختلفة في العلاقات الدولية أثمرت عن طروحات جديدة أضافت بعداً جديداً في هذه العلاقات، وهذا ما أصاب العامل السياسي والقومي من تراجع لمصلحة العامل الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى بروز قوى عالمية جديدة إلى جانب الدولة تجاوز على إثرها حدود الدول وما تمخض عنه كشيوع التجارة الدولية متعددة الأطراف، وتطور التواصل والاندماج والتعاون بين مختلف المناطق الاقتصادية والدول، وأصبح التنافس الاقتصادي بين الدول في قمته، إذ إن كل طرف لا يملك الإمكانية على المنافسة الاقتصادية سيكون خارج نطاق هذه المنافسة وسيقتصر دوره على التلقي فقط.

وفي دول العالم الثالث غالباً ما يكون العامل الثقافي والسياسي هو الأساس وإهمال العامل الاقتصادي؛ لكن يمكن القول –وبلا شك– إن العامل الاقتصادي لا يقل أهمية عن هذين العاملين كونه عاملاً محدداً في تشكيل قوة الدولة، وهو يعد المحدد الأساس لاستراتيجية مكانة الدولة الإقليمية والدولية، فقد عملت أغلب دول العالم الثالث على هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي بنحوٍ مدروس ومخطط نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد السوق وآلياتها، ونظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، بمعنى آخر فإن عملية التحوّل هنا تنطوي على حدوث نقلة، أو تحوّل جذري مقارنة بالماضي على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وهذه الصورة هي حالة معظم الدول التي تمر بمرحلة التحوّل من نظم تسلطية إلى نظم ديمقراطية أو شبه ديمقراطية، ومن نظام اقتصادي تهيمن عليه الدولة إلى نظام اقتصادي تحركه آليات السوق بصفة أساسية.

كان التركيز على أحد أهم آليات الانفتاح الاقتصادي الدولي وهو الاستثمار الأجنبي

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المباشر ولاسيما الوارد منه، بوصفه أحد المتغيّرات الأساسية على النطاق الدولي والمحلي، الذي يترك أثره على اقتصاد بلد ما في ضوء مدى انفتاحه وتعامله ولاسيما في جذب الاستثمار الأجنبي، وتحفيز حركة الاستثمار في العالم، الذي يعد هو الآخر إحدى آليات سياسة الإصلاح والانفتاح من خلال وسيلتين في هذا المجال تمثلت الأولى في اجتذاب الاستثمار الخارجي، فيما تمثلت الأخرى في القروض الأجنبية من الدول والمؤسسات المالية الدولية.

إن كل ذلك الانفتاح الاقتصادي يتطلب عدة إجراءات وعلى الأصعدة كافة وبانضباط تام؛ لأن رأس المال الأجنبي (جبان) لا يغامر في مناطق عديمة الاستقرار السياسي؛ لأن هذا الاستقرار يعمل على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يعد عاملاً رئيساً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر متخطياً بذلك أبرز المعوقات ولاسيما الإدارية والتشريعية منها، وضعف الطاقة الاستيعابية، وانتشار الفساد الإداري؛ لأنه حينما يتخذ المستثمر قراراً بالاستثمار، يضع في حساباته عدة عناصر، من بينها: ما الموقع الذي يحتله البلد ومدى استقرار الحكومة وديمقراطيتها؟

حين القيام بتلك الحسابات فإن عنصر الاستقرار هنا يعد أكثر أهمية من الديمقراطية وإن كان من الضروري أن تتمتع قرارات الحكومات غير الديمقراطية بنسبة معقولة من الشرعية الشعبية؛ لنأخذ الصين مثلا، فالحكومة الصينية ليست ديمقراطية على النمط الغربي ولكن المال والاستثمارات تتدفق على البلاد لما تتمتع به من استقرار حكومي واستمرارية منذ بدء اتجاه الباب المفتوح عام ١٩٧٨ وحتى وفاة رئيسها ''دينج شياو بينج'' لم تؤثر على رؤية المستثمرين لمدى التزام الحكومة الصينية بالإصلاحات، إذ إن أكثر العناصر أهمية هي وحدة الزعامة داخل الحكومة واستعدادها لعلاج أي مشكلة باتخاذ القرارات الحاسمة والالتزام بها[١].

ويثار هنا تساؤل هو أنه كيف استطاعت الصين حتى الآن الجمع بين الإصلاح الاقتصادي والنظام السياسي التسلطي، أي لماذا لم ترتبط عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين بحدوث تحوّلات سياسية موازية أو انهيار سياسي على نحو ما شهدته دول أوروبا الشرقية؟

إن الجواب على هذا التساؤل يكمن في أن عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين جاءت بمبادرة من الحزب الشيوعي نفسه، أي أنها تتم في إطار مظلة الحزب الشيوعي وليس انقلاباً على مبادئ الحزب نفسه، وذلك في ظل إدراك مجموعة من الإصلاحيين داخل الحزب الشيوعي بضرورة إجراء هذا الإصلاح؛ من أجل الاستفادة من إمكانات نظام اقتصاد السوق وآلياته في تحقيق معدلات أكبر من التنمية الاقتصادية، وتنمية البنية الأساسية في أغلب القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن نمو طبقة من الرأسمالية البيروقراطية التابعة للدولة والحزب الشيوعي التي

تسعى بدورها إلى استمرار النظام السياسي القائم [٢].

أما في ما يخص القروض الأجنبية من الدول والمؤسسات المالية الدولية فنأخذ مثلاً (تايلاند) فقد بدأت مشكلة ما يشبه التدفق الشديد في حساب رأس المال الذي بلغ عام ١٩٩٦ (١٠٪) من الناتج القومي، ونسبة كبيرة منه كانت تأتي من طريق تدفق المال القصير الأجل وليس من طريق استثمارات طويلة الأجل، وهذا الوضع ترك تايلاند معرضة لخطر هروب هذا المال للخارج في حالة ظهور أي بوادر مثيرة للقلق وفي الوقت الذي تدفق فيه المال في الاقتصاد تركت الحكومة العجز المالي ليبلغ ٨,٨٪ عام ١٩٩٥، و٧,٩٪ عام ١٩٩٦، وفي الوقت نفسه حقّق إجمالي الناتج المحلي (GDP) نمواً بنسبة ٨,٨٪ عام ١٩٩٥، و٦,٧٪ عام ١٩٩٦؛ مما جعل البنك المركزي يخشى رفع نسبة أسعار الفائدة خوفاً بما قد يترتب على ذلك من مواقف صعبة، وأخيراً فشلت الحكومة في تخفيض الإنفاق وتحجيمه خلال عام ١٩٩٦ حينما بدأ المستثمرون يشعرون بخطورة الموقف؛ ولكن تايلاند بدأت باتخاذ الخطوات التصحيحية، فقد وافقت على مجموعة من الخطوات أو الإجراءات مع صندوق النقد الدولي وهي تتضمن أهداف للموارد المالية وإجراءات وسياسات للتخلص من هذه المشاكل؛ لخفض العجز من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة، ورفع أسعار بعض الخدمات العامة وتخفيض الإنفاق، وفي النهاية اتخذت تايلاند أكثر الخطوات جرأة مع الموافقة على إغلاق ٥٨ شركة تمويل، وبالتالي تحديد ما هو صالح وما هو مترنح أو متعثر[٣].

ويمكن أن نلتمس أهم درس من هذه الأزمة في تايلاند ألا وهو ضرورة التعامل الفوري مع أي مشكلة فور تشخيصها، وهو ما سيجعل الخطوات أو الإجراءات اليسيرة فعالة نسبياً للقضاء على المشكلة في بدايتها؛ أما التأخير فيسهم في تحويل المشكلة إلى أزمة وتكون إجراءات العلاج أكثر قسوة وأكثر إيلاماً، وتكون التعديلات الضرورية أضخم وأعم.

وقدر تعلّق الأمر بالعراق فإن الأنموذج الصيني والتايلاندي الاقتصادي هو قريب إلى الاقتصاد العراقي من حيث الأزمات والتحولات السياسية والاقتصادية ولاسيما بعد أن انخفض احتياطي العراق الذي يشرف عليه البنك المركزي بنحو ٢٠٪ ليصل إلى ٥٩ مليار دولار، بفعل الأزمة المالية المرتبطة بانخفاض أسعار النفط، وقد انخفض احتياطي البلاد من النقد الأجنبي بنسبة ٢٠٪ ليهبط إلى مستوى ٥٩ مليار دولار بحلول نهاية شهر تموز الماضي، الذي انخفض بوضوح منذ تصاعد حدة القتال مع تنظيم (داعش) منذ دخوله البلاد في منتصف العام ٢٠١٤، وقد عمد البنك المركزي العراقي في بداية شهر آب عام ٢٠١٥ إلى بيع ما يقدر بـ٤,٦ مليارات دولار ضمن مزاد عملاته المتواصل؛ وذلك بهدف الإبقاء على قيمة الدينار الحالية؛ ما يعني مبيعات

يومية تقدر بحوالي ١٨٤ مليون دولار بحسب إحصائيات شبكة بلومبيرغ الاقتصادية[٤].

يقول مؤلف كتاب ''الاقتصاد السياسي للعراق'' فرانك غونتر معلقاً عن هذا الموضوع ''إن عاصفة العراق الكبيرة تعني أن البلاد تسير بوتيرة خسارة مستمرة لاحتياطياتها من النقد الأجنبي حتى تقرر الحكومة إعادة تسعير الدينار العراقي من جديد''، ويضيف غوتنر ''إن النقد العراقي يمكن أن يضعف بمقدار ٢٠٪ في العام القادم''

ولا يخفى على أحد بأن الاقتصاد العراقي يعاني من جملة من المشكلات منها ما ورثها من النظام السابق ومنها ما أفرزته المرحلة الحالية من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ ولعل أبرز ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشكلات تتمثل في (ضعف التراكم الرأسمالي، والبطالة، وضعف الصادرات، والغرق في الواردات، فضلاً عن ضعف المؤسسات المالية (المصرفية)، وضعف البنى الارتكازية ولاسيما لقطاع النفط، والكهرباء، والنقل والمواصلات، والتخلف التكنولوجي، وعبء الديون الخارجية).

في ظل هذه المشكلات المرتبطة الواحدة بالأخرى كان لا بدّ من أن يسعى العراق إلى تجاوز كل ما جرى من تخلُّف زمني للاقتصاد القومي والعمل على تصحيح الرؤية الأيديولوجية والإرث السياسي المنغلق والمتراكم مع حالة الانفتاح المباشر وفي ضوء حاجات التنمية، لأن الاقتصاد العراقي يتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منه قوة اقتصادية منافسة لباقي القوى ولاسيما الإقليمية منها بما يمتلكه من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية، وذلك من طريق اتخاذ إجراءات واتباع سياسات اقتصادية إصلاحية سريعة للخروج من الأزمة المالية الراهنة أو للتخفيف من آثارها ومن الدخول في مرحلة الكساد أو إعلان إفلاس العراق؛ لعدم وجود تخطيط مستقبلي لدعم الاقتصاد العراقي بروافد مالية جديدة (غير الرافد النفطي)، للتخلص من عرضة الأخطار والتقلبات الاقتصادية التي تعتري السوق النفطية، وعلى الرغم من الانتعاش المرحلي السابق الذي حققه القطاع النفطي؛ فإن قطاع النفط لم يعد السوق الاكثر أمناً بعدما حدث مؤخراً من انحسار كبير في مستوى الأسعار إلى مستويات متدنية جداً؛ الأمر الذي قد يضع الحكومة العراقية في دوامة البحث عن حل الأزمات بدلاً من البحث عن كيفية الارتقاء بمستوى الاقتصاد العراقي[٥].

لذلك كان تعزيز الاستثمار مهماً لتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعية، والزراعية، والسياحية، والتحويلية، وسواها من القطاعات)؛ لان الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد تساعد على النمو الاقتصادي لتعويض القطاعات المتوقفة عن العمل ولاسيما في

قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة –التي تغني عن الريع النفطي– وإعادة هيكلتها لتجديد آلية الإنتاج في الاقتصاد ورفع الطاقة الإنتاجية، إذ ينفرد العراق بجملة من الخصائص والمميّزات التي تجعل منه منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية أهمها توافر الأطر القانونية والتشريعية، وكذلك توافر عناصر الإنتاج ولاسيما الموارد الطبيعية والبشرية، والموقع الجغرافي والمتميز كموقع متوسط بين الشرق والغرب وكممرٍّ تجاري مهمٍّ تستخدمه وسائل الاتصالات العالمية المختلفة، أما المنطقة الحرة في خور الزبير والمرتبطة بميناء أم قصر جنوب البصرة فستؤدّي دوراً أساسياً في تنمية قطاع الصناعة التحويلية الصغيرة والكبيرة وتساعد في تنشيط التجارة التصديرية مستقبلاً، أما ما يخصُّ الاستهلاك فتعدُّ أفضل سوقاً استهلاكيةً كبيرة لأنواع السلع والمنتجات، وستجد الشركات الأجنبية والعربية المستعدة لأخذ المخاطرة والعمل في العراق خلال الظروف الراهنة أنّ هناك فرصاً استثمارية كافية وواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، ولاسيما في جانب إعادة إعمار البنية التحتية.

والسؤال هو لماذا تفضل الشركات الأجنبية الاستثمار في دول عديدة كالإمارات أو لبنان أو الأردن أو ماليزيا... بدلاً من الاستثمار في العراق؟

إن عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست بالأمر الهيّن في ظل التراكمات السابقة والحالية؛ وذلك بسبب وجود تلك السلسلة من الإجراءات المعقّدة التي تؤطر عمل الدوائر الحكومية والمؤسسات الخدمية غير المنظمة والمنقسمة بسبب التعقيدات الروتينة والإدارية والوظيفية وهذا بحد ذاته من المنغصات التي تحد من عملية استقطاب الاستثمار.

وإذا ما نظرنا إلى موازنة الدولة لعام ٢٠١٦ فسنجد أن تخصيصات الدولة إلى الاستثمار

(تخصيصات الموازنة الاستثمارية) تبلغ (٣١,٢٤٪) من حجم الإنفاق العام — إلا أن واقع الحال يكاد يكون أقل من ذلك بكثير– ويعزى سبب ذلك إلى ضعف التنفيذ، وانعدام الشفافية، وقلة المهارات الفنية والإدارية اللازمة على أن لا نغفل الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية في البلد، وبسبب هذه الحالة يصبح من الصعب تجديد الطاقات الإنتاجية أو تحسينها، أو نقل التكنولوجيا ودخول الأسواق الاقتصادية.

أما فيما يخص البيانات الإحصائية التي تعبّر عن الاقتصاد الكلي في أي بلد فهي من الأمور المهمة جداً للاستثمار الأجنبي؛ لمعرفة مجالات الاستثمار للمشاريع الاستثمارية وهذا ما لا يمكن تحقُّقه إلا بتوفير البيانات من مكونات الناتج المحلي الإجمالي من مختلف القطاعات، وكذلك بالكشف عن معدلات التضخم السائدة وإحصائيات مالية حكومية؛ من أجل التعرُّف

على السياسة المالية للدولة والتوجهات الضريبية، وكذلك إحصائيات المسح النقدي؛ من أجل التعرّف على السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة، فضلاً عن إحصائيات التجارة الخارجية؛ لمعرفة الواردات والصادرات من السلع والخدمات بما يعكس الهيكل الاستهلاكي والإنتاجي للبلد.

نستنتج مما تقدم أن هناك ضرورة ملحة لاعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات التي من شأنها إصلاح الاقتصاد العراقي لكي يكون بيئة ملائمة للاستثمار، ومنها:

لا بدَّ من ضمان وحدة الحكومة فى صوت واحد فقط، وعدم التشظي السياسي في اتخاذ القرارات المهمة في معالجة الاختلالات الاقتصادية الطارئة.

إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة، من طريق تشجيع الاستثمار المحلي؛ بغية اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وتيسير العلاقات السائدة بين القطاع العام والقطاع الخاص –ولاسيما إذا كان الهدف تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال–، مع الاعتماد على سياسات اقتصادية أكثر مرونة، تحقّق بيئة مناسبة لتصحيح الاختلالات، مع ترشيد عمليات الاستيراد، والعمل على زيادة القدرة التصديرية .

لا بد من توفير خارطة استثمارية للعراق تُؤشر عليها أماكن الفرص الاستثمارية وأنواعها المتوافرة والترويج لها، فضلاً عن توفير البيانات الاحصائية على وفق المعايير الدولية.

ضرورة تسهيل الإجراءات الروتينة لهيئة الاستثمار التي تمنح المستثمر الأجنبي جميع التراخيص من مكان واحد، ومنح تأشيرات تسهيل لعملهم؛ لأن خلاف هذه الأمور من شأنها أن تؤرق المناخ الاستثماري وتجفف منابع الاستثمار الأجنبي المباشر.

إيجاد مناطق اقتصادية محمية (منزوعة السلاح)، وذلك بسبب تفاقم القضية الأمنية وغياب البنى التحتية للمشاريع الصناعية والتجارية والسياحية، إذ تكمن هناك ضرورة قصوى لتبني هذا المشروع الذي يعد حلاً لمشكلة غياب الأمن والاستقرار وحلاً بديلاً عن حالة الانتظار، وإذا تجاهلت الجهات المعنية مثل هذه السياسة فهو يعني تأخير مشاريع الإعمار وحرمان حركة القطاع الخاص من دخول الاستثمارات الأجنبية، واتساع الفجوة بين العراق والدول الاخرى[٦].

زيادة الاستثمارات في المناطق الحدودية وجعلها عامل جذب وذات مردود اقتصادي لضمان عدم تدفق الخارجين عن القانون، وكسب أهالي القرى، وتقليل الهجرة من الأماكن النائية

إلى المدن من طريق تشغيل العاطلين في تلك المناطق في مشاريع إنتاجية مطلوبة من سياسة الدعم النقدي غير المقرون بعمل كما هو الحال بشبكة الحماية الاجتماعية؛ لان الظروف الحالية في العراق لا تشجع على الدعم النقدي غير المقرون بإنتاجية لأن ذلك يساعد على ارتفاع تضخم الأسعار ويؤدي إلى اتساع أعداد البطالة المقنعة.

التركيز في الاستثمار على قطاع تنمية المشاريع الاستراتيجية الزراعية؛ لأن الإهمال الزراعي يؤدي إلى تفاقم المشكلة وصعوبة حلها كالتصحر، والهجرة من الريف إلى المدينة. مع الاهتمام بالمشاريع الزراعية ومشاريع الري الاستراتيجية إذ إن تقديم الدعم لسعر المنتجات الزراعية يؤدي إلى تقليل البطالة وكذلك الاستغناء عن الورادات من المنتوجات الزراعية[٧].

إنّ إدراج الأهوار العراقية على لائحة التراث العالمي تعدُّ مناسبةً من الضروري استغلالها في السياحة الاقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي؛ مما يتطالب العمل على توفير البنى التحتية لجذب السياح، لأن قطاع السياحة يمكن أن يكون انعكاساً ايجابياً على الموازنة العراقية كونها مصدراً من مصادر التمويل العامة

المصادر:

[1] http://www.mafhoum.com/press5/fassad.htm

[2]– http://www.masress.com/msaeya/384 .

[3] http://www.mafhoum.com/press5/fassad.htm

[4]http://www.alaalem.com/index.
php?aa=news&id22=31512

[5] http://annabaa.org/arabic/economicreports/257

[٦] د. حميد عبد الحسين مهدي العقابي، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أثر التشريعات فيه،ط١ ، سلسلة رقم (٨٠) ،إصدارات مركز العراق للدراسات، ٢٠١٥،ص٢٠٢،ص٢٠٣.

[٧] المصدر نفسه.

تداعيات محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ونتائجه

أحمد حسن علي *

١٧/ ٨ / ٢٠١٦

أدت الأحداث المتسارعة بعد الانقلاب الفاشل في تركيا في الخامس عشر من يوليو/ تموز من هذا العام إلى سياسات وإجراءات وردود أفعال متعددة على مستوى المؤسسات المختلفة في تركيا، حيثُ شملت المؤسسات الحكومية الرسمية مثل الجامعات والمستشفيات ومراكز الشرطة والمدارس والمحاكم، ولم يكن هذا الانقلاب هو الأول من نوعه في تركيا، فعند مراجعة تأريخ الانقلابات التي حصلت فيها تجد أن هذا الانقلاب هو الأبرز لعوامل عدة سياسية واقتصادية وتكنولوجية، فضلاً عن الوضع الإقليمي المحيط بتركيا، وأن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا بموجب الصلاحيات التي منحها لها الدستور في حماية النظام العلماني كان هو العامل المساعد الآخر على الانقلاب.

أراد الانقلابيون من خلال المحاولة الأخيرة إظهار القوة العسكرية العالية، من أجل السيطرة على نظام الحكم عن طريق استخدامهم الطائرات وضرب مبنى البرلمان التركي وتحليق طائرات F16 العسكرية واعتقال رئيس أركان الجيش وإنزال الآليات العسكرية إلى الشوارع الرئيسة والسيطرة على مبنى التلفزيون الرسمي، كل ذلك أدى إلى تصويت مجلس النواب التركي على طلب تقدم به رئيس الوزراء لإعلان حالة الطوارئ لمدة لا تزيد عن ٣ أشهر حيث صوت ٣٤٦ نائباً من بين ٤٦١ نائباً حضروا الجلسة من إجمالي أعضاء المجلس البالغ عددهم ٥٥٠، حيث صوت نواب حزب العدالة والتنمية كافة (٣١٧) فيما صوت (٢٩) نائباً عن الحركة القومية من مجموع (٤٠) نائباً ورفض نواب حزب الشعب الجمهوري اليساري (١٣٤نائباً) التصويت، وكذلك رفض التصويت نواب حزب الشعوب الديمقراطي الكردي (٥٩ نائباً)، وبلغت نسبة المصوتين ما يقارب ٦٣٪ من نواب البرلمان وهي أصوات كافية لتمرير قانون حالة الطوارئ إلا أنها زادت من حالة الاستقطاب الداخلي لتقسم المجتمع التركي على عدة أقسام بين مؤيد ورافض للقانون وما تبعه من عمليات التطهير في مؤسسات الدولة التركية؛ وبذلك انقسم القوميون بين مؤيد ومعارض لأردوغان وحكومته التي أصدرت قرارات مهمة اعتماداً على حالة الطوارئ تهدد النظام الديمقراطي الذي عاشته تركيا منذ عقود، ومن المفارقات السياسية أن الرئيس رجب طيب أردوغان لطالما اتهم الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ بممارسة التطهير والاجتثاث ضد طرف معين في مؤسسات

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

الدولة العراقية وأن ذلك الاجتثاث سبب لجوء ذاك الطرف إلى العنف والإرهاب، لكنه اليوم يمارس اجتثاثاً شديد القسوة وعنيف السطوة ضد كل من يتم اتهامه بالولاء للانقلابين ولرجل الدين المعارض فتح الله غولن الذي يدين له تيار غير صغير بالولاء العقائدي.

عمليات الاجتثاث

القرارات الصادرة بعد إعلان حالة الطوارئ تدخلت بنحوٍ كبير في شؤون المؤسسة القضائية التي من المفترض أن تكون بعيدة عن الصراعات السياسية، إذ بدأت الحكومة التركية بعمليات الاجتثاث في المؤسسة القضائية باجتماع وزير العدل مع المجلس الأعلى للقضاء لأربعة ساعات وخلال الاجتماع تم اختيار ٢٦٧ عضواً جديداً في المحكمة العليا و٧٥ عضواً في مجلس الدولة رغم غياب بعض أعضاء المجلس بسبب اعتقالهم في إطار تحقيقات محاولة الانقلاب، وتم إقصاء العشرات من موظفي المحكمة الدستورية العليا عن عملهم واعتقال أكثر من ٢٠ مقرراً، وأعلنت وزارة العدل التركية عن قيامها بتعيين قضاة ومدعيّ عموم جدد بعد اعتقال أكثر من ألفي قاضٍ ومدعٍ عامٍ ووقف آلاف عن أعمالهم، وطالبت النيابة العامة في تركيا بمصادرة ممتلكات ثلاثة آلاف قاضٍ ومدعٍ عامٍ من الموقوفين، وكل هذه الإجراءات جرت خارج السياق القانوني الذي ينص عليه الدستور التركي القاضي باستقلالية المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء وبقية المؤسسات القضائية التي تعتمد اختيار أعضائها ضمن تصويت داخلي.

وتم إغلاق ١٥ جامعة، و٣٥ مؤسسة طبية، وأكثر من ألف مدرسة خاصة وأكثر من ١٢٠٠ مؤسسة خيرية و١٩ نقابة بتهمة الارتباط مع حركة الخدمة التي تتبع للسيد غولن المقيم في الولايات المتحدة والمتهم بتدبير الانقلاب الفاشل، وأوقفت الحكومة التركية أو احتجزت أو وضعت قيد التحقيق أو أقالت نحو ٦٠ ألفاً من عناصر الجيش والشرطة والقضاة والموظفين والمعلمين، وقامت بإلغاء جوازات سفر ما يقارب ١١ ألف شخص ومنع سفر ما يقارب ٧٥ ألف شخص، ومن ضمن المقالين زهاء ٦٠٠ عميدٍ في الجامعات وأكثر من ١٥ ألفاً من موظفيها مع إلغاء تراخيص عمل أكثر من ٢٠ ألف معلم.

وامتدت عمليات الاجتثاث لتعيد هيكلة جهاز المخابرات حيث نقل الإعلام التركي عن نائب رئيس الوزراء التركي نعمان قرتولموش عن إنشاء جهاز استخباري جديد بإعادة هيكلة جهاز المخابرات لتكون الوحدات الاستخباراتية كافة تحت تصرف رجل واحد والغاية منها تأسيس نظام يجعل الجيش مؤسسة مكشوفة بما سيمنع التفكير في تنفيذ محاولة انقلاب أخرى، إلّا أن وسائل إعلام غربية تحدثت عن نية السيد أردوغان تقسيم جهاز المخابرات على كيانين أحدهما للعمل الخارجي ويكون تابعاً لرئيس الجمهورية بنحوٍ مباشر والآخر للعمل الداخلي يتبع وزير الداخلية وسيشكل الرئيس أردوغان قيادة مركزية تنسق أنشطة الوكالتين.

عمليات التطهير التي قام بها النظام التركي طالت وسائل الإعلام أيضاً إذ قامت الحكومة التركية بإغلاق ١٦ قناة تلفزيونية و٣ وكالات أنباء و٢٣ إذاعة و٤٥ صحيفة و١٥ مجلة و٢٩ دار نشر وأهمها وكالة جيهان الإخبارية وصحيفة زمان وصحيفة توديز زمان الإنجليزية وصحيفة طرف، وأصدرت أوامر اعتقال ضدّ عشرات الإعلاميين منهم الكاتب على بولاج المستشار الأسبق للرئيس رجب طيب أردوغان خلال عمله كرئيس للوزراء ورئيس التحرير السابق لصحيفة زمان ووكالة أنباء جيهان ومدير تحرير سابق لصحيفة زمان، وأغلت تراخيص عمل صحفية لأكثر من ٣٠٠ صحفي وإعلامي، وأعلنت إدارة الصحافة والإعلام التابعة للحكومة حظر سفر جميع الإعلاميين والصحفيين إلا بموافقة من الإدارة.

أما بشأن الجيش فمع اللحظات الأولى لبدء سريان حالة الطوارئ قامت الحكومة التركية بتطهير المؤسسة العسكرية واجتثاث كل من يُشك في ولائه، فقد أرغمت الحكومة قيادة الجيش التركي على إقالة نحو عشرة آلاف من أفراده من بينهم ٨٧ جنرالاً وأكثر من ٧٠٠ ضابط من القوات البرية، وتمت إقالة ٣٢ أميرالاً وعشرات الضباط من القوات البحرية و٣٠ جنرالاً وأكثر من ٣٠٠ ضابط من القوات الجوية، لتنتج حملة الإقالات عن بقاء ٢٠٩ من الجنرالات في الجيش التركي بعد إقالة ١٤٩ جنرالا أي ما يشكل ٤١٪ من جنرالاته بلا قرار من المحكمة العسكرية أو الدستورية وشمل قرار الإقالة عدم قبولهم في صفوف الجيش مرة أخرى وعدم تعيينهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أي منصب حكومي، فضلاً عن أن الحكومة قد ضمت قيادات القوات الجوية والبرية والبحرية إلى وزارة الدفاع بعدما كان الجيش يخضع لهيئة الأركان العسكرية التي كانت مستقلة منذ تأسيسها على يد كمال أتاتورك في بداية قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ ولم تتبع يوماً للحكومات التركية المتعاقبة منذ بداية القرن الماضي، وقررت الحكومة أيضا ضم قوات الدرك (حرس الحدود) وخفر السواحل إلى وزارة الداخلية بعدما كانت تابعة للجيش، وأغلقت الحكومة الأكاديميات الحربية والكليات العسكرية والمدارس الثانوية العسكرية ومعسكرات إعداد ضباط الصف كافة وقررت فتح جامعة عسكرية جديدة تابعة للحكومة، وقررت إلحاق المستشفيات العسكرية والأكاديميات الطبية العسكرية بوزارة الصحة. القرارات الحكومية تضمنت أن تتلقى صنوف القوات المسلحة التركية كافة أوامر مباشرة لها من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء دون أية جهة أخرى وبذلك صارت رئاسة أركان الجيش وجهاز المخابرات تحت سلطة الرئيس أردوغان المباشرة.

تغيير العقيدة العسكرية والقضائية التركية

خلال عمليات تطهير مؤسسات القضاء التركية فإن أردوغان لم يضمن فقط تولي قضاة ومدعين عامين موالين له بل أنه بدأ فعلا بتغيير عقيدة المؤسسة القضائية التركية التي اعتمدت الفكر العلماني منذ تأسيس الدولة الحديثة، فالمعلوم أن المؤسسة القضائية التركية هيئة مستقلة تعتمد اختيار كبار أعضائها من العلمانيين الموالين لفكر أتاتورك لكن مع حملة التغييرات الكبيرة في المؤسسات القضائية فإن أردوغان ضمِنَ

دخول ذوي الأجندة الإسلامية إليها. المؤسسة القضائية التركية كانت على علاقة غير ودية مع السيد أردوغان ولاسيما مع كشف ملفات فساد في كانون الأول ٢٠١٣ متعلقة بحكومته التي كان يرأسها قبل توليه رئاسة الجمهورية، وشملت ملفات الفساد وزراء مقربين منه و طالت نجله، وتدهورت العلاقة بشكل كبير بين القضاء وأردوغان في آيار ٢٠١٥ في قضية صحيفة ''جمهوريت'' التركية التي نشرت تقريراً عن شاحنات نقل خارجي تعمل لحساب المخابرات التركية تحمل قذائف وصواريخ وأسلحة إلى سوريا، وهو ما أكد دعم الحكومة التركية للجماعات المسلحة في وقت كانت الحكومة تنفي بشكل قاطع تقديم أي دعم؛ فقامت الحكومة التركية باعتقال رئيس تحرير صحيفة جمهوريت جان دوندار وهو من الشخصيات الإعلامية المشهورة ومدير مكتب الصحيفة بأنقرة، إلا أن المحكمة الدستورية ردت قرار الاعتقال وعدته بلا أساس قانوني وأصدرت قراراً بإطلاق سراح الإعلاميين الاثنين، حينها شنت وسائل الإعلام الموالية للسيد أردوغان حملة واتهمت رئيس المحكمة الدستورية زهدي أرسلان المعروف بعلمانيته بالانتماء لحركة غولن الإسلامية، وعلق أردوغان على القرار قائلا: ''أنا لا أعترف بهذا القرار ولا أقبل به ولن أطبقه''. وتخشى المعارضة من وقوف المحاكم ضد من يقارع الرئيس بعد التغييرات الحالية، إذ إن تطهير المؤسستين الأمنية والقضائية سيؤدي إلى إغلاق كل الملفات الخاصة بتحقيقات الفساد التي تورط فيها وزراء حكومة أردوغان ونجله ورجال أعمال مقربون منه (في كانون الأول ٢٠١٣).

من الأمور الاستراتيجية المهمة في تركيا هي عقيدة الجيش التركي التي وضعها كمال أتاتورك ضمن معادلة (الجيش يحمي الدستور والدستور يحمي الجيش) وتقضي هذه المعادلة بأن يكون الجيش ذا عقيدة علمانية ببعد قومي، فمع إقالة ٤١٪ من قياداته يدور حديث عمن سيحل محلهم؟

الرئيس أردوغان حاول طمأنة بقية قيادات الجيش والحركة القومية بتعيين مجموعة من القيادات ذات التوجه القومي لكن في حقيقة الأمر أن حصة الأسد ستكون لأتباعه الذين سيشغلون أماكن المقالين من المواقع الحساسة والرئيسة، وسيكونون من حزب العدالة والتنمية الجناح الموالي لأردوغان حصراً، وهؤلاء الجدد يؤمنون بأيديولوجية الإسلام السياسي وسيحاولون إبدال العقيدة العلمانية للجيش التركي بعقيدة عسكرية أصولية. هذا الأمر سيترك شرخاً بين القيادات الموالية للعلمانية القومية وبين القيادات الجديدة الإسلامية وسيمتد الشرخ إلى طبقات الضباط الأدنى مرتبة وإلى ضباط الصف والجنود؛ وبالتالي سينقسم الجيش التركي بين مؤيد للعقيدة الجديدة وبين معارض وسيلجأ أردوغان إلى عمليات تصفية جديدة حتى يضمن ولاء جميع القيادات، لكنه سيقود جيشاً مشتت الولاء يرى فيه طرف ما أن الطرف الآخر عدو له، ينتظر الفرصة للانقاض عليه، ازدواجية العقيدة العسكرية سيجعل الجيش التركي متعدد الولاءات لوقت طويل وسيسعى أردوغان إلى بناء جيش جديد بجنود وضباط صف وضباط بمراتب دنيا، وخلال هذه المرحلة سيعمل على استمالة من بقى من جنرالات القوميين حتى يتمكن من تأسيس جيش بعقيدة

جديدة وهذا سيحتاج إلى مدة طويلة، فيما يشهد جنوب شرق تركيا عمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني ويزداد الاستقطاب الاجتماعي القومي والطائفي كل يوم مع تمدد الحركة الأصولية الاسلامية في المجتمع التركي.

هذا الاستقطاب القومي والطائفي بدت ملامحه تظهر بشكل جلي في حديث لوزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي خلال رده لجماهير حاشدة مؤيدة لحزب العدالة والتنمية مطالبة بتطبيق قانون الإعدام، قائلا عن الذين تم اعتقالهم بتهمة المشاركة في الانقلاب: ''إنهم سيُعاقَبون بالشكل الذي سيجعلهم يتوسلون بنا أن نقتلهم ليتخلصوا مما سيكونون فيه.. سنضعهم في سراديب السجون ولن يروا الشمس أو يسمعوا صوت إنسان حتى الموت''، ومن جانب آخر تناقلت مواقع التواصل الاجتماعي التركي فيديو يظهر رجل دين تركي يلقي خطاباً في تجمع حاشد في اسطنبول موالي للرئيس أردوغان، يدعو فيها الناس إلى استباحة أملاك كل من يقف مع الانقلابين أو حركة غولن واصفا ممتلكاتهم بالغنائم، قائلا للحشود الحاضرة: ''تمتّعوا بها كيفما شئتم''.

إن هذا السلوك الانتقامي وسط رفض ما يقارب نصف المجتمع التركي لعمليات التطهير في مؤسسات الدولة قد تكون له تبعات غير محمودة على الأمد القريب، فكل تلك الإجراءات الاجتثاثية التي تناقض الدستور التركي الذي ينص على استقلالية هيئة أركان الجيش واستقلال المؤسسة القضائية جعلت أردوغان يقول في مقابلة تليفزيونية إنه سيتم إجراء إصلاح دستوري في مجلس النواب التركي من شأنه إذا ما تم إقراره أن يضع رئاسة أركان الجيش تحت سلطة الرئاسة، إلا أن إقرار هذا التعديل الدستوري يتطلب أكثرية الثلثين في مجلس النواب (٣٦٧ صوتاً) مما يعني أن الرئيس أردوغان الذي يملك (٣١٧ صوتاً) بحاجة إلى تأييد بعض من أحزاب المعارضة، ويرى مراقبون أنه من الصعب أن يحصل اردوغان على أصوات ثلثي المجلس حتى مع انضمام جميع نواب الحركة القومية فسيبقى بحاجة لأصوات نواب الشعب الجمهوري العلماني اليساري وهم ممن يرفضون تلك الإجراءات التطهيرية جملة وتفصيلاً، إذ رفض كمال قلجدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري التعامل مع المحاولة الانقلابية الفاشلة عن طريق إزاحة أشخاص من مناصبهم، وأنه لا يمكن إدارة مؤسسات الدولة بنفس طريقة إدارة حزب سياسي متهماً حزب العدالة بتهميش مجلس النواب.

أما الأعضاء الاكراد فقد حذر رئيس حزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش من أن الحكومة ستستخدم حالة الطوارئ على خلفية محاولة الانقلاب للقضاء على المعارضة السياسية، وأن الصراعات الحالية في تركيا توضح أن محاولة الانقلاب ما زالت قائمة حتى الآن وأنه لا يمكن التصدي للانقلاب بإعلان حالة الطوارئ، وتوقع توسيع العمليات الأمنية لتشمل جميع المعارضين السياسيين بعد الانتهاء من الانقلابين، وأن ما تعيشه تركيا الآن لا علاقة لها بالديمقراطية على الإطلاق وأن جماهيره

ستواصل معارضتها للرئيس أردوغان والانقلابيين، وتخشى المعارضة التركية بأحزابها الثلاثة من أن أردوغان يسير قدماً ضمن مراحل مشروع تؤدي إلى إجهاض الديمقراطية المدنية في تركيا عبر تغيير النظام السياسي من نيابي إلى النظام الرئاسي بصلاحيات مطلقة للرئيس، فالسيد قلجدار أوغلو قال إن كل إجراءات حالة الطوارئ كان يجب أن تمر من خلال مجلس النواب حسب الدستور التركي وما يحصل في حالة الطوارئ هي إجراءات غير دستورية ولاسيما مع تغيير أعضاء مجلس المحكمة الدستورية وبقية مجالس المؤسسات القضائية وهيئة أركان الجيش.

الدولة العميقة والدولة الموازية

يقصد بالدولة الموازية مجموعات رجال الدولة والتعليم والأعمال والإعلام ممن يتبعون لحركة الخدمة التي يترأسها رجل الدين فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الذي اتهمه أردوغان بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة. هذه الحركة التي بدأت عام ١٩٧٠ عبر جمع الأموال من المتدينين لتمويل فرص تعليم مجانية للفقراء أو بأقساط مخفضة وكل تلك الفرص كانت ضمن مدارس وكليات خاصة للعلمانيين تقوم بتدريس العلوم العامة والمنهاهج العلمانية التي كانت تحظر أي نوع من أنواع العبادة والتدين والحجاب، وبالوقت نفسه قامت حركة غولن بتوفير مساكن مجانية يسيرة لهؤلاء الطلاب بسبب أزمة السكن وغلاء العقارات. هذه العملية أتاحت للحركة تعزيز النشاطات الإسلامية عبر محادثات خاصة مع الطلاب باتباع سياسة الإقناع مما جعل عشرات الآلاف منهم يتحولون إلى خريجين متدينين مستعدين بعد تخرجهم للتبرع أو للعمل في مدارس الحركة أو العمل في وسائل إعلامها، فيما نجح آخرون في التسلل إلى صفوف الجيش التركي باتباع أسلوب التقية والتظاهر بالعلمانية بأوامر من غولن نفسه، وحينما تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، اعتمد بشكل أساس على هذه الطبقة المنتشرة في كل مؤسسات الدولة لتطبيق سياسات الاقتصاد الناجحة التي دعمها الغرب بقوة عبر الاستثمارات الغربية والقروض الكبيرة، وتفادى المحاولات الانقلابية بوجود أتباع غولن في الجيش والمؤسسات الأمنية والقضاء، لكن مع عام ٢٠٠٩ دب الخلاف بين أردوغان وغولن إذ أراد كل طرف الاستئثار بنفوذ الدولة وإدارتها وهو ما جعل أتباع غولن يقودون حملة كشف ملفات فساد كبيرة في حكومة أردوغان انتهت بحملة مضادة في إقصاء قضاة وضباط من المؤسسات الأمنية ثم في الجيش وملاحقة الموالين في التعليم والإعلام وتجارة الأعمال، وأخيراً بإغلاق المدارس التابعة لحركة غولن أو المدارس المتعاونه معه كافة وإقصاء المعلمين والمدرسين وأستاذة الجامعات ممن قد ينشئون جيلاً جديداً موالياً لحركة غولن.

إن إعادة هيكلة أجهزة الأمن والمؤسسات القضائية بعد إقالة عشرات الآلاف من القادة والضباط الأمنيين المتخصصين في مكافحة التنظيمات الإرهابية ممن عملوا لفترات طويلة واستبدالهم بموالين للسيد أردوغان سيؤدي إلى تولي أفراد ممن لا يمتلكون الخبرة التي امتلكها أسلافهم، مما سيجعلهم يلجأون إلى

القوة المفرطة لضبط الوضع الأمني وهو ما يخالف الدستور التركي القائم على احترام حقوق الإنسان والديمقراطية ولاسيما مع إغلاق الكليات الأمنية كافة التي كانت تُخرِّج عناصر متخصصة لمراكز الأمن في كل أنحاء تركيا. ولتعويض النقص الحاصل أفرجت الحكومة التركية عن جميع الجنرالات الكبار والضباط من السجن بعد أن أدانتهم المحاكم التركية بتهمة التخطيط للانقلاب على حكومات أردوغان ما بين (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) الذين عرفوا بعناصر الدولة العميقة. والدولة العميقة حسب المفاهيم التركية هي مجموعات من رجال الدولة في الجيش والقضاء وبقية مؤسسات الدولة وخارجها في الإعلام وتجارة الأعمال ممن يدينون للقومية التركية التي أنشأها كمال أتاتورك وهم من قادوا أربعة عمليات انقلاب عسكرية خلال القرن الماضي.

وبحسب المعطيات التركية فإن أردوغان حينما كان رئيساً للوزراء (٢٠٠٣ – ٢٠١٠) تحالف مع (الدولة الموازية) أو حركة الداعية غولن لمواجهة (الدولة العميقة) أو القوميين في الجيش والقضاء والإعلام؛ بسبب افتقاره للكوادر المهنية والقوية فأطلق يد الغولنيين ضد القوميين الأتاتوركيين بعد اتهام الحكومة للطرف الأخير بتدبير عدة محاولات انقلاب، وكان لأتباع غولن حضور قوي في مؤسسة القضاء والمؤسسات الأمنية فقاموا بزج الضباط القوميين والمراتب العسكرية في السجون ما بين (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، إلّا أنه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦ لجأ أردوغان إلى تبديل الأدوار فسلط هذه المرة القوميين على أتباع غولن وبدأ ذلك بإقالة كل من يُشك بولائه لغولن واستبدال موقعه إما بموالي له أو من بأحد المنتمين للقوميين.

كتبت صحيفة (سوزجو) العلمانية عن تبادل الأدوار بين عناصر الدولة العميقة وعناصر الدولة الموزاية فقالت إن الجنرالات والضباط المحكومين خرجوا من السجون لتنقلب المرحلة في اتجاه معاكس بعد الانقلاب الفاشل وجاء الوقت الذي ظهرت فيه قيمة الضباط القوميين حيث تم ترقية ١٣ ضابطاً بعدما كانوا مسجونين بتهمة مؤامرة الانقلاب العسكري ضد السيد أردوغان، ويبدو أن أردوغان ما زال يعاني من حاجته إلى جنرالات أكفاء لقيادة الجيش؛ لذا لجأ إلى القوميين لتعويض النقص الحاصل بعد إقالة ١٤٩ جنرالاً إذ تمت ترقية ٩٩ عقيداً إلى رتبة جنرال أو أميرال، وهذه الإدارة الجديدة هي تحالف بين حزب العدالة والتنمية والقوميين وستشمل مؤسسات الدولة والإعلام والتعليم بعد حملات التطهير التي بدأت ضد أتباع غولن ومؤسساته المختلفة التي أغلقت جميعها في تركيا.

يخشى حلف الناتو من أن تؤدي عمليات الاجتثاث في الجيش والأمن لذوي الخبرة على تقليل قدرة الدولة في مواجهة داعش والتنظيمات الأخرى وهو ما أشار إليه مدير المخابرات الوطنية الأمريكية جيمس كلابر حيث قال: إن عملية التطهير التى تقوم بها تركيا للجيش تعرقل التعاون فى الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش وأنها أثرت على كل ركائز أجهزة الأمن الوطني فى تركيا، ويرى

الناتو أن التطهير يشكل خسارة كبيرة للخبرة في وقت تواجه فيها تركيا وأوروبا تحديات أمنية إذ شهدت تركيا عشرات الاعتداءات الإرهابية منها الهجوم الأخير على مطار أسطنبول الدولي، وفي حالة استبدال الحكومة الكوادر الرئيسة بآخرين من الموالين الأقل تأهيلاً فإن ذلك سيؤدي إلى تدمير الكفاءة ومهنية المؤسسة العسكرية وبقية مؤسسات الدولة.

ماذا لو نجحت محاولة الانقلاب!

تمر تركيا بفترة عصيبة من فترات تأريخها، فقد انقسم المجتمع التركي على أساس قومي وطائفي بنحوٍ لا مثيل له منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة في عام ١٩٢٣ ولعل الصورة تتضح في مجلس النواب التركي إذ تتربع أربعة أحزاب على مقاعد المجلس لتمثل أربعة اتجاهات وهويات فكرية وقومية وطائفية، فحزب العدالة والتنمية –الذي يمثل تقريباً ٥٨٪ من المجلس– ذو الاتجاه الإسلامي يعمل على أسلمة الدولة العلمانية شيئاً فشيئاً، وحزب الشعب الجمهوري –الذي يمثل تقريبا ٢٥٪ من المجلس الذي أسسه أتاتورك واليوم هو أكبر أحزاب المعارضة– ما زال متمسك بعقيدته العلمانية اليسارية ويمتاز بأن الغالبية العظمى من جماهيره من العلويين الذين على خلاف شديد مع حزب العدالة والتنمية الذي يضم تيارات ترى العلويين كفاراً، فيما تمتاز الحركة القومية العلمانية –التي تمثل ٧٪ من المجلس– ببعدها القومي المتشدد وهي تقف بالضد من الإسلاميين والأكراد واليساريين فقد شهد عقدا الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مواجهات عنيفة بين القوميين واليساريين ودخلت تلك المواجهات الفكرية والعقائدية في آداب الطرفين، وأخيراً حزب الشعوب الديمقراطي الكردي –الذي يمثل ١٠٪ من المجلس– فهو يمثل توجهات الأكراد في تركيا، إن كل حزب من تلك الأحزاب يمتلك هوية وأيدولوجية يحاول تطبيقها على الثقافة التركية، لكن مع وجود النظام الديمقراطي والعملية الانتخابية ومؤسسات القضاء والإعلام الحر تمكنت هذه الأحزاب من التعايش السلمي مع بعضها بعضاً، ولجأت إلى صناديق الانتخاب ومجلس النواب لفض النزاعات فيما بينها.

إن المحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦ تختلف عن سابقاتها في أمرين أساسيين، الأول أن الانقلابات السابقة التي أزاحت الأحزاب السياسية الحاكمة إنما جاءت عبر اتفاق جميع مؤسسات القوات المسلحة التركية من الجيش والمخابرات وقوات الأمن الداخلي والشرطة فيما لم يحصل هذا الأمر في المحاولة الأخيرة إذ قُدر عدد الأفراد المشتركين بالمحاولة بأقل من خمسة آلاف وسط رفض مشاركة هيئة الأركان العسكرية التي كانت تقود الانقلابات السابقة، والأمر الثاني هو أن الأحزاب السابقة التي أقصيت بالانقلابات لم تكن تمتلك قوات مسلحة داخل الدولة كالتي يمتلكها حزب العدالة والتنمية في وزارة الداخلية والجيش، فقد أظهرت قوات الأمن التابعة للداخلية تماسكاً وواجهت الانقلابيين بقوة، فيما أعلنت بعض فصائل الجيش استعدادها لمواجهة الانقلابيين أيضا ولعلَّ قيام طائرات الجيش بقصف

طائرات الانقلابيين دليل واضح على أن الجيش لم يكن بكل مؤسساته مشاركاً في الانقلاب.

ولكن بفرضية نجاح الانقلاب ومقتل الرئيس أردوغان أو اعتقاله فإن السيناريو الذي كاد أن يحصل هو كالآتي: انشقاق الجيش ومواجهة مسلحة بين قوات وزارة الداخلية وكتائب الانقلابيين ثم انقسام الإعلام التركي على طرفين وانضمام كثير من جماهير حزب العدالة والتنمية للقتال، وفي هذه اللحظة يلجأ العلويون لمناطقهم ويستعدون للقتال إلى جانب الانقلابيين لا حباً بهم بل خوفاً من انتقام الإسلاميين الذين يعدونهم كفاراً، فقد أظهرت مواقع التواصل الاجتماعي التركية مجموعة من الحشود التركية الموالية للرئيس أردوغان وهم يقتلون جندياً انقلابياً ويقطعون رأسه ثم يرمون به في البحر وسط هتافات دينية وتعبوية. هذا النزاع المسلح بين الاتراك إن كان قد حصل سيترك فراغاً أمنياً كبيراً جنوب شرق تركيا يستغله حزب العمال الكردستاني ويلجأ إلى المدن ذات الاغلبية الكردية ويعلن استقلاله عن تركيا فيما سيرفض القوميون الاتراك وسيقاتلون الاكراد لتدخل تركيا في حرب اهلية قومية وطائفية مدمرة.

المواقف الدولية والحرب السورية

ردود الأفعال الباردة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل تجاه محاولة الانقلاب في ساعاته الأولى حينما كان مصير الرئيس أردوغان وحزبه الحاكم مجهولين، طرحت للنقاش بين الأتراك هذه الأيام إذ إن فشل نظرية تركية تقول: ''إن تركيا محمية بحلفاء غربيين كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لأن الأتراك فوجئوا باتهام الحكومة التركية لغولن المقيم في الولايات المتحدة بتدبير الانقلاب، هذا النقاش التركي الداخلي أحيا شعوراً قديماً بأن الدولة التركية ككيان ما زال مستهدفاً من الغرب وهو ما دأب على قوله القوميون الأتراك؛ وبالتالي صارت هذه المسألة إحدى نقاط الالتقاء بين حزب العدالة والحركة القومية، فبعد ثلاثة أيام على محاولة الانقلاب الفاشلة اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ودعوا تركيا إلى احترام حقوق الإنسان والالتزام بالدستور، وجاء الموقف الأوروبي رافضاً لحملات التطهير التركية حيث دعا رئيس وزراء النمسا الاتحاد الأوروبي إلى وقف مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد بعد حملات التطهير الواسعة وقال إن المعايير الديمقراطية التركية بعيدة عن أن تكون كافية لانضمام أنقرة إلى الاتحاد الأوروبي، بالمقابل طالب الرئيس أردوغان من الاتحاد الأوروبي بتطبيق الاتفاق التركي الأوروبي حول منح المواطنين الأتراك حق السفر إلى دول الاتحاد بدون تأشيرة دخول وحذر من أنه في حالة عدم التزام الاتحاد بذلك فإن تركيا وحتى نهاية شهر تشرين الأول فإن اتفاقية قبول المهاجرين ستعد ملغية، بمعنى أن تركيا ستفتح أبوابها للمهاجرين إلى أوروبا كما فعلت بداية صيف ٢٠١٥ وهو ما يشكل تهديداً واضحاً للأمن القومي الأوروبي.

ولتوظيف حالة الغضب توجه الرئيس التركي إلى روسيا للقاء الرئيس الروسي بعدما أقر أن حل الأزمة السورية يجب أن يتم بالتوافق مع روسيا، الا أن هناك الكثيرين سيخسرون فيما إذا اتفق أردوغان

وبوتين على حل الأزمة السورية ضمن الشروط الروسية، أولهم تنظيم داعش وفتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) وكل التنظيمات (الجهادية الأصولية) في سورية لأن تركيا مصدرهم الأكبر في التسليح والتجنيد، وسيؤدي هذا أيضاً إلى تضرر دول إقليمية كبرى تدعم تلك التنظيمات بخسارتها لحليف استراتيجي وستتعرض المخططات الأمريكية والأوروبية إلى انتكاسة إذا ما صارت تركيا تدعم المخطط الروسي، فهل سيواجه السيد إروغان كل هؤلاء؟!

إن الموقف الرسمي التركي لم يتغير بعد من مصير الرئيس السوري بشار الأسد، وكان لقاء بوتين بأردوغان اقتصادياً بحتاً؛ مما سيشكل أرضية خصبة لمشهد سياسي سوري بعد عودة العلاقات بين موسكو وأنقرة إلى ما قبل الأزمة، والرئيسان الروسي والتركي تجنبا التطرق إلى نقاط الخلاف وتعاملا معها بطريقة دبلوماسية، أما العلاقات الأمريكية التركية فشهدت بعض الأزمات في الماضي فمثلاً في عام ١٩٧٤ بعد التدخل العسكري التركي في قبرص، وفي العام ٢٠٠٣ بعد الغزو الأمريكي للعراق غير أن قادة الولايات المتحدة وتركيا كانوا دوماً يجدون موقفاً مشتركاً من القضايا، ولكن هذه المرة ما يغضب الأتراك بشدة هو موقف الولايات المتحدة من دعم الأكراد في سوريا؛ مما يراه الاتراك تهديداً لوحدة الأراضي التركية وللأمن القومي التركي؛ لذا لجأ السيد أردوغان إلى روسيا لحل المسألة الكردية في مقابل حل المسألة السورية.

أما المواقف العربية فقد اتسمت بالبرود أيضا مع أن كثيراً من الدول العربية ولاسيما الخليجية كانت ترى في تركيا حليفاً استراتيجياً في مواجهة النظام السوري والمحور الإيراني، ولكن غياب الوفود العربية ومنها السعودية التي كان من المفترض أن تزور أنقرة وتقدم الدعم للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، جعلت أردوغان يتحدث في لقاء مع قناة الجزيرة عن خيبة أمله من دول كان يعدها حليفة، وعلى النقيض من المملكة العربية السعودية، أرسلت إيران وزير خارجيتها إلى تركيا وكان مفاجئا قول وزير الخارجية التركي أن الوزير الإيراني اتصل به خمس مرات ليلة الانقلاب للاطمئنان وأن القيادة الإيرانية دانت الانقلاب وهو ما أكده وزير الخارجية الإيرانية.

خلاصة القول

إن الانقلاب الفاشل لو كان قد نجح فإنه كان قد أدى إلى حرب أهلية بين اتباع الرئيس أردوغان في الجيش وقوات وزارة الداخلية ومناصريه من الحزب الحاكم والانقلابين الذين لهم في الشارع التركي مؤيدون أيضا؛ وبالتالي ستنقسم تركيا على أساس قومي وطائفي وهو ما ليس في صالح العراق وإيران وسوريا؛ لأن ذلك سيجر إلى تقسيم العراق وسوريا ثم تهديد وحدة الأراضي الإيرانية، وعلى الرغم من فشل الانقلاب إلا أن تركيا خسرت الصورة الكبيرة أمام العالم وظهرت بمظهر المنقسم الهش المهدد داخلياً، وسياسة التطهير والمحاكمات ستزيد من الاستقطابات الداخلية مما قد يعني نجاح محاولة الانقلاب في تمزيق

الوحدة الوطنية التركية.

فبعدما كان الرئيس التركي يسعى لتطبيق نظريته ''تركيا الجديدة'' من خلال توسيع النفوذ التركي عبر الشرق الأوسط وشرق أوروبا وأواسط آسيا، وجد نفسه يقاتل من أجل وحدة الأراضي التركية والمجتمع التركي، على الأمد القريب ستنشغل تركيا بالمؤامرات الداخلية وتطهير وبناء جيش جديد؛ مما سيستنفذ من قدراتها الأمنية والعسكرية وهذا ما سيبعدها عن موضوع تغيير النظام السوري الذي سيكون مع حلفائه الروس والإيرانيين المستفيدين من ذلك، في حين ستكون المملكة العربية السعودية ومحورها والمعارضة المسلحة أكبر الخاسرين، وسيسعى الأكراد السوريون إلى توسيع إقليمهم على طول الحدود بين تركيا وسورية، إلا أن الرئيس أردوغان سيصر على حل القضية الكردية بالطرق العسكرية، ولكن إنْ قرر أردوغان حل الأزمة السورية بالتنازل والاعتراف ببقاء النظام السوري والرئيس بشار الأسد فهذا يعني أن على تركيا مواجهة تنظيم داعش وجبهة النصرة وكل التنظيمات الجهادية في سورية التي تستطيع تهديد الأمن القومي التركي، ويعني أيضاً الاختلاف استراتيجياً مع المملكة العربية السعودية ومحورها، فهل سيواجه السيد أروغان كل هؤلاء!

إن الدول الغربية تخشى خروج تركيا عن النظام الديمقراطي وتحولها إلى أنموذج مشابه لماليزيا في أحسن الأحوال أو سورية وقيام حرب أهلية، فأنموذج التنمية الماليزية واردة حيث إن تركيا دولة نامية اقتصادياً لكنها محافظة ولا تلتزم بمعايير الديمقراطية الغربية وتتعامل مع المعارضة السياسية والأقليات بشكل لا يراعي معايير الدول الغربية، وهي ما تفعله ماليزيا التي رغم تقدمها تنموياً إلا أنها شرعت قانوناً تجرم بموجبه التعبد بالمذهب الشيعي، أما الأنموذج الثاني فهناك خشية غربية حقيقية من أن تواجه تركيا حربا داخلية قومية بين الأتراك والأكراد أو طائفية بين السنة والعلويين؛ مما سيقسم البلاد على النمط السوري وتتحول تركيا إلى سوريا ثانية.

إن العلاقات التركية الأمريكية رغم مرورها بأزمات من حين لآخر فإن القادة الأمريكيين يعولون على برغماتية أردوغان وأن الولايات المتحدة الحليف الأقرب لتركيا؛ لذا قد لا تهتم الدول الغربية كثيراً لتحسُّن العلاقات التركية الروسية لأنها علاقات اقتصادية أكثر من كونها سياسية.

سيسعى الرئيس أردوغان لتغيير الدستور وإقامة النظام الرئاسي بدلاً عن النظام النيابي لكن هذا التغيير بحاجة إلى تعديل دستوري الذي يتطلب أكثرية الثلثين في مجلس النواب (٣٦٧ صوتا)؛ مما يعني أن الرئيس أردوغان –الذي يملك ٣١٧ صوتاً من حزب العدالة والتنمية– لن يتمكن من إنشاء نظام رئاسي بصلاحيات واسعة؛ بسبب رفض جميع أحزاب المعارضة النيابية، إلا أنه سيستمر في التصرف كرئيس بصلاحيات مطلقة غير دستورية.

إنَّ المعارضة التركية بدورها تتوجس من أن تؤدي عمليات التطهير والاجتثاث في الجيش والقضاء إلى تسييسه وتعيين القضاة والقادة العسكريين الموالين للحزب الحاكم لا على أساس المهنية والكفاءة، ولاسيما أن خضوع رئيس الأركان لرئيس الجمهورية سيؤدي إلى الإخلال بسلسلة القيادات في الجيش؛ لأن الأوامر ستكون مرتبطة بوزارة الدفاع وهذه التغييرات الهيكلية ليست كافية لمنع تنفيذ انقلابات أخرى التي إنْ حصلت ونجحت ستقسم الجيش التركي على جيشين وتقود إلى حرب أهلية ستنتهي بتقسيم تركيا وإنشاء دولة كردية.

كتاب الاتحاد السوفيتي والعراق : السعي السوفيتي من أجل النفوذ

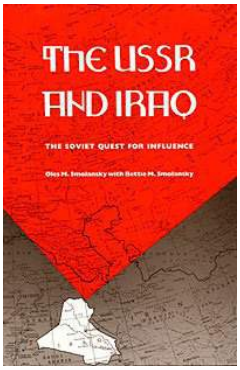

عبد الله عبد الأمير *

٢٠/ ٨ / ٢٠١٦

أوليس سمولانسكي وبتي سمولانسكي

هو من أوائل الدراسات الموسعة التي تناقش العلاقات بين العراق والاتحاد السوفيتي، يقع الكتاب في ٣٤٧ صفحة، ألفه الباحث أوليس سلومانسكي باللغة الإنجليزية بمساعدة بتي سلومانسكي، وقد قضى أوليس سلومانسكي مدة تتعدى عشرة أعوام في تقصي المصادر الغربية والعربية والسوفيتية لتأليف الكتاب، وقد حلل سمولانسكي –البلولندي الأصل والأميركي الجنسية– طبيعة العلاقات السوفيتية — العراقية، ويعمل البروفسور أوليس سمولانسكي أستاذاً في العلاقات الدولية في جامعة ليهي[١] الأميركية في ولاية بنسلفانيا، وهو باحث في العلاقات الدولية والشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي السابق، ولاسيما في دراسة النفوذ والتأثير بين الدول؛ إذْ استخدم هذه العلاقات كمادة دراسة لنفوذ القوى العظمى ومساحات التأثير، والتأثير المتبادل بينها وبين بلدان أصغر وأضعف، ويحفل الكتاب بكثيرٍ من التفاصيل عن طبيعة العلاقات بين بغداد وموسكو خلال الأعوام ١٩٥٨–١٩٨٠، ومعلومات عن الأسلوب الذي انتهجه حزب البعث بالتحديد في تجربته لحكم العراق في بحثه عن حليف قوي لتثبيت وضعه داخلياً وإقليمياً ودولياً.

هذا الكتاب نُشِر في دار نشر جامعة ديوك الأميركية عام ١٩٩١، وَيُعَدُّ من الكتب النادرة في مجال بحثه، ويضع القارئ في الصورة حول كيفية صياغة العراق لسياساته ضمن إطار النفوذ الدولي خلال الأعوام التي يغطيها الكتاب.

عرض ملخص لموضوعات الكتاب:

يركز الكتاب في ثلاثة موضوعات مترابطة كما يراهما المؤلفان، وهي: العراق، والاتحاد السوفيتي، وعلاقات النفوذ، ويناقش –بشيء من التفصيل– تأريخ العلاقات العراقية — السوفيتية التي يصفها بالمعقدة، وثنائية الاتجاه، ويجعل هذه العلاقات مثالاً لفهم علاقات النفوذ بين البلدان.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

يستعرض الكتاب مفاهيم متعددة للنفوذ، ولكنه يصل إلى استنتاج مفاده أن النفوذ يتحرك في أفق تأثير قوة على قوة أخرى من غير استخدام القوة المسلحة، ولكنه يتوسع بقوله: إن علاقات النفوذ هي علاقات متبادلة يتأثر بها الطرفان، وليس بالضروة أن تكون باتجاه واحد لصالح الطرف الأقوى في العلاقة، ليضيف أن العلاقات التي تعتمد على قوة أحد الطرفين على الآخر[٢] غالباً ما تكون غير مستقرة وتحمل في طياتها ''عمليات'' لإحلال التوازن فيها من إحدى الطرفين أو كليهما، وكمثال على علاقة افتراضية بين طرفين، (أ،ب)، حيث يمثل (ب) الطرف الذي يسعى لمد نفوذه على الطرف (أ)، فإن هنالك العديد من العمليات التي تشهدها العلاقة بناءً على أساس تخفيض التكاليف فيها، وهنا يُلاحظ وجود أربع حالات يقوم من خلالها الطرف (أ) الذي يعتمد على الطرف الآخر بالعمل عليها:

السعي للتوصل إلى تحقيق هدف الحصول على موارد لا تتوافر لديه، أو لا يمتلكها مثل القاعدة الصناعية أو القوة العسكرية من الطرف (ب).

محاولة تجنب أضرار سلبية يتعرض لها مثل: خسارته أراضي، أو هزيمة في نزاع مسلح.

استغلال الطرف (ب) لتحقيق أهداف سياسية مستقبلية، من خلال تأييد الطرف (ب) في قضية يَعِدُّ فيها الطرف (أ) محايداً، ولا يكبده تأييده أية خسائر تذكر، ولكنه في الوقت عينه يضمن تأييد الطرف (ب) في قضاياه السياسية من خلال كسب ثقته.

رفضُ الطرفِ (أ) بنحوٍ أساس بعضَ السياسات التي يراها تضرُّ بمصالحه الوطنية التي تفرض عليه من الطرف (ب)، ولكنه يستجيب للضغوطات والتهديدات التي تفرض عليه من الطرف (ب).

وعلى ما يبدو فإن النفوذ أو التأثير ليس ذا بعد واحد وإنما هو متعدد الأوجه، ودائما ما تسعى الأطراف التي تمارس النفوذ على الدول التي تتقبل ذلك إلى التأثير على صناعة القرار، ورسم سياسات محددة تصب في مصلحة الدولة صاحبة النفوذ؛ وهكذا يعرف الكتاب النفوذ بأنه أي فعالية تقوم بها دولة ما (ب) تتسبب أو تساعد في التسبب في أفعال الدولة الأخرى (أ)؛ من أجل تحقيق أمنيات الدولة صاحبة التأثير (ب)، ولكنَّ هنالك نوعين أساسيين من النفوذ، هما: نفوذ التيسير[٣]، والنفوذ المبادر[٤].

يسعى نفوذ التيسير الى أن تمنح القوةُ المؤثرةُ القوةَ الأصغرَ التي تخضع للتأثير بعضَ الموارد للسماح لها بأنْ تتبنى سياسات يحكم عليها أنَّها في صالح الطرفين، وهو نفوذ بناء يتعلق بالأهداف وخيارات السياسات.

أمّا النفوذ المبادر فتقوم القوةُ المؤثرةُ الأقوى خلاله بمنح بعضِ الموارِدِ للقوةِ الأضعف من أجل تبني

سياسات عادةً لا تقوم بتبنيها، وهو نفوذ يحمل صفة فرض الحماية؛ وهنا يُقسّم هذا النوع من النفوذ على نوعين: الأول نفوذ مبادر ذو طبيعة متعاونة، والآخر نفوذ مبادر ذو طبيعة قسرية.

وبنحوٍ عام فإن فهم الظاهر يجب أن يأخذ في الحسبان تعقيد النفوذ، ولا يمكن أن تفهم إلا من خلال تفكيك التحليل إلى أساسيات ذات معنى، واختصاراً فإن أية قوة عظمى حينما تسعى لمد نفوذها في بلد آخر فإنها بذلك تقدم جزءاً من مواردها بنحوٍ مباشر أو غير مباشر للتحكم بالبلد الآخر أو استغلاله، وتسعى القوى العظمى لمد نفوذها؛ لأنه أحد الوسائل الأقل كلفة للحصول على منافع، ويتحرك مد النفوذ لتحقيق منافع عسكرية واقتصادية وسياسية، وتصبح الأجندة الخفية في هذا النوع من العلاقات ليس بالضرورة تحقيق منفعة إيجابية للقوة صاحبة النفوذ، بقدر ما هو أمرٌ للسعي من أجل منع المنافع عن القوى المتنافسة معها، ومع التكلفة المضنية لرعاية عدد كبير من البلدان تحت مظلة النفوذ، فإنه أيضاً يكون من الصعب إرضاء جميع تلك البلدان الواقعة تحت النفوذ، ولاسيما في ظل توزيع المنافع والتنافس عليها، ولكن كيف يمكن تحديد ما إذا كان النفوذ يحقق النجاح أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل يمكننا القول: إن من المؤشرات المهمة لتحقيق النجاح هو عقد المعاهدات، ومنح قواعد عسكرية للدولة الراعية، وتواجد قوات على أراضي البلد، ووجود مستشارين عسكريين، ونقل السلاح على نطاق واسع، فضلاً عن وجود مستويات من المساعدات الاقتصادية، وتبادل تجاري كبير، التوافق حول التصويت في الأمم المتحدة، تبادل الزيارات على مستوى عالٍ، والبيانات المشتركة التي تُصاغ بطريقة مناسبة مؤشرات أخرى على نجاح النفوذ.

ويبقى أن يشار إلى أن النفوذ السوفيتي على العراق كان يختلف في منهاجه وأهدافه عن سوريا، فقد ركز على سوريا في النطاق العربي – الإسرائيلي، بينما ركز على العراق في نطاق منطقة الخليج، ولم يسمح له بأن يكون له دورٌ مهمٌّ في النزاع العربي – الإسرائيلي.

العلاقات السوفيتية العراقية ١٩٥٨–١٩٨٠:

أصبح العراق بلداً جاذباً لاهتمام الاتحاد السوفيتي؛ بسبب تموقعه على الحافة الشمالية للخليج، وقد مثل الخليج أهمية كبيرة للنفوذ الغربي؛ لاحتوائه على موارد نفطية كبيرة في أراضيه، وقد تميّز العراق من غيره من بلدان العالم الثالث –التي كانت تدور في أفق النفوذ السوفيتي– بأنه كان من البلدان القليلية التي توافرت على ثروات كان يمكن أن يشتري معدات صناعية وعسكرية سوفيتية مقابل العملة الصعبة، فضلاً عن الخطاب والسياسات المضادة للغرب التي تبنتها بغداد بعد انقلاب ١٩٥٨.

تم تأسيس أولى العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ١٩٤٤، ولكنها قطعت في عام ١٩٥٥ حينما قرر نوري السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك قطع العلاقات مع موسكو؛ بسبب

انتقاد الأخيرة لقرار العراق الدخول في حلف بغداد، وقد اعترفت موسكو بالحكومة التي شكلها الجنرال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية، ومع تصاعد الخلافات بين العراق ومصر التي يحكمها جمال عبد الناصر، فقد اصطفت موسكو مع العراق؛ بسبب بعض الإجراءات التي اتخذها الجنرال قاسم، ومنها السماح لعمل الحزب الشيوعي العراقي.

في عام ١٩٥٩ عقد الجانبان العراقي والسوفيتي اتفاقيةً قدمت بموجبها موسكو ١٣٧ مليون دولار لتطوير الاقتصاد العراقي، واعلن العراق رسمياً انسحابه من اتفاقية حلف بغداد عام ١٩٦٠، ولكن العلاقات بين البلدين سرعان ما انكفأت ما بين الأعوام ١٩٦٠ و١٩٦٢؛ بسبب سوء العلاقة بين الجنرال قاسم والحزب الشيوعي العراقي، ولكن ذلك لم يمنع موسكو من الاستمرار في التعاون العسكري والاقتصادي مع بغداد، إلّا أن هذه العلاقة قد ساءت العلاقة مجدداً مع مجيء حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ وقمع الشيوعيين، إذْ توقف التعاون بين البلدين، ولكن بعد انقلاب ١٩٦٣ عاد الاتحاد السوفيتي لتزويد العراق بالسلاح بعد عام واحد مع توقف النظام عن ملاحقة الشيوعيين والعمليات العسكرية في المناطق الكردية، وأقدم الاتحاد السوفيتي أيضاً على مساعدة العراق في تطوير حقوله النفطية عام ١٩٦٧.

العلاقات ما بين ١٩٦٨–١٩٧٥:

عاد حزب البعث إلى استلام مقاليد الحكم عام ١٩٦٨ في العراق، ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يهمه كثيراً هذا التغيير في الحكم، إذْ عقد الحزبان (البعث والشيوعي العراقي) اتفاقاً بينهما بعدم العودة إلى النزاع الدموي كالذي حصل في ١٩٦٣، توثقت العلاقات بين البلدين إلى درجة أصبح فيها الاتحاد السوفيتي واحداً من أهم مزودي العراق بالسلاح والمعدات العسكرية.

في بداية السبعينيات من القرن الماضي اتخذ حزب البعث قرارات لتثبيت حكمه في العراق وكلاعب رئيس في شؤون المنطقة في الخليج وشرق منطقة الشرق الأوسط، وقد فهمت قيادة حزب البعث آنذاك أن الدعم السوفيتي يعد أمراً مهمّاً لتحقيق هذا الهدف. داخلياً كانت المسألة الكردية وتأميم النفط الهاجسين الأساسيين للنظام في حينها، وقد كان الدور السوفيتي مهماً في هذا المجال؛ لذا تم استغلال ورقة الحزب الشيوعي العراقي –الذي كانت تتعامل معه موسكو كمصلحة من مصالحها في العراق– الذي تحوّل فيما بعد إلى قضية كان على حزب البعث أن يتخلص منها لاحقاً، وعلى الرغم من الاختلافات في المصالح بين البلدين، إلّا أن حزب البعث لم يرغب خلال الفترة ١٩٦٨–١٩٧٥ في إثارة ضغائن السوفيت الذي كان يحتاج إلى دعمهم بشدة لتثبيت حكمه في العراق.

اعترفت بغداد بالحكم الذاتي للأكراد عام ١٩٧١ وهي قضية كان يرغب السوفيت برؤيتها تتحقق

على أرض الواقع، وقدم حزب البعث ما عرف بمسودة العمل الوطني كي يضمن الدعم السياسي له من قبل الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، وقد قبل الأول به فيما رفضه الأخير؛ مما ولّد تأزُّماً حاداً في العلاقات بين بغداد والأكراد. وقد اصطف الاتحاد السوفييتي والشيوعيون العراقيون مع حزب البعث في نزاعه هذا خلال الأعوام ١٩٧٢-١٩٧٣، وضمن حزب البعث تأييد موسكو وحلفائها الشيعيين في قراره الخاص بتأميم النفط، احتاج البعثيون الدعم السوفيتي إقليمياً ودولياً لفتح آفاق العالم لهم، إذْ كان العراق يعاني من عزلة خانقة في منطقة الخليج؛ بسبب الأيديولوجية العسكرية المتشددة التي تبنتها الأنظمة المتعاقبة في بغداد، وقد كان تركيز الحكومة في بغداد على التنافس مع إيران، ومع شعور شاه إيران بأن يؤدي دوراً إقليمياً مهيمناً في المنطقة، ومع التأزم شبه المستمر في العلاقات بين العراق وإيران، فإن بغداد كانت تستشعر الحاجة لتحديث وتطوير قواتها المسلحة، إذْ كانت موسكو هي المصدر الأساس وربما الوحيد لأي تسليح متطوّر للجيش العراقي، لعدة أسباب منها التشدد الذي كان يحمله حزب البعث في خطابه ضد الغرب.

تم توقيع اتفاقية صداقة وتعاون بين العراق والاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٢، على وفق الأنموذج المصري عام ١٩٧١ في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والحقول الأخرى، وكان الشاغل الأهم لحزب البعث تأميم النفط؛ لأنه كان سيقوي وضع الحزب في العراق والعالم.

مثل موقع كل من العراق واليمن الجنوبي لموسكو امتداداً سوفيتياً مناسباً للحافة الغربية من المحيط الهندي على مستوى استراتيجي، ومع تطور العلاقات بين البلدين فقد أراد حزب البعث الحاكم آنذاك من خلال تقوية علاقاته مع الحزب الشيوعي السوفيتي أن يستفيد من خبراته في السيطرة على أجهزة الدولة التنفيذية، ولم يكن الحزب الشيوعي السوفيتي رافضاً لفكرة التقارب تلك، فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد دعمت موسكو توجه العراق لتأميم شركة النفط العراقية ومتعلقاتها، وذلك لأن هذا التأميم كان يصب في مصلحة السوفيت في ضرب مصالح الغرب الاقتصادية وأيضاً كان سيوفر أرباحاً اقتصادية هائلة لهم عبر السيطرة على القطاع النفطي العراقي من خلال بيع المعدات والمكائن، التي كان يتوقع أن يدفع العراق أسعارها بالعملة الصعبة، ولكن موسكو لم تتمكن من الاستفادة عسكرياً من العراق كما كان متوقعاً، إذ لم يضع العراق منشآته العسكرية، ومنها المطارات، وقاعدة أم قصر البحرية تحت تصرف الاتحاد السوفيتي، ومع دخول معاهدة ١٩٧٢ حيّز التنفيذ أقدم السوفيت على دعم العراق سياسياً واقتصادياً لتنفيذ قرار تأميم الصناعة النفطية العراقية، كما توسعوا في تقديم مساعدات عسكرية للبلد.

في مقابل ذلك قدم العراق تنازلات في المسألة الكردية، والحزب الشيوعي العراقي، ومنح السوفيت موافقة محدودة على منشآته العسكرية الجوية والبحرية، وقد كانت المنفعة متبادلة للطرفين.

بدأت موسكو بالاستفادة مباشرةً من تطبيق قرار تأميم النفط العراقي في ١ حزيران ١٩٧٢؛ وقد زار طه الجزراوي وزير الصناعة حينذاك العاصمة السوفيتية وتم توقيع عدد من الاتفاقيات، إذْ نصت إحداها على أن يتم تسديد القروض السوفيتية على العراق بالنفط، وكنتيجة لذلك في عام ١٩٧٤ وصل استيراد الاتحاد السوفيتي من النفط الخام العراقي إلى ٤ ملايين برميل، ولكن العلاقات بين الطرفين لم تسر كما شاءت موسكو إذ أنه خلال العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤ ولأسباب إقليمية تتعلق بقرار البلدان العربية حظر تصدير النفط، وتصاعد أسعار النفط، التي سمحت للعراق أن يستفيد من العملة الصعبة في تطوير اقتصاده، حيث توجه العراق إلى شركاء تجاريين من الغرب، ولأسباب اقتصادية بحتة، ويبدو أن خسارة الاتحاد السوفيتي في هذا الأمر كان يتعلق بممارساتهم التجارية مع العراق، فالعراقيون كانوا يفكرون بالأولويات الآتية في عقودهم التجارية وهي: الوقت، والأداء، والتكلفة، وبلد التصنيع، ولكن السوفيت كانت أولوياتهم تتحرك بنحوٍ مقلوب مع أولويات العراقيين، ولكن هذه الخسارة كانت أيضاً متعلقة بممارسات موسكو لتصدير النفط، إذ إن النفط العراقي كان يتم تصديره مرة أخرى من طريق موسكو ولصالحها، حيث كان العراق يدفع تكاليف مشترياته وقروضه من الاتحاد السوفيتي من طريق النفط، ولكن بسعر يقل عن السعر العالمي بنسبة ٣٠٪، وبسبب قرار التأميم عام ١٩٧٢ فقد بقيت كميات كبيرة من النفط العراقي خارج السوق، إذْ اضطر العراق للاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لتسديد أي قروض لموسكو على بغداد من طريق النفط، وأن يستمر الدفع بهذا الشكل إلى ثمانينيات القرن الماضي، وقد استفاد الاتحاد السوفيتي من هذا الاتفاق استفادة كبيرة، حيث كان يحصل على النفط العراقي بسعر ٣ دولارات أميركية للبرميل؛ وبسبب شحة النفط الخام في الأسواق العالمية، فقد كان يبيع البرميل من النفط الخام بسعر ١٨ دولاراً أميركياً للمستهلكين الغربيين، وفضلاً عن ذلك فقد أدت موسكو لعبة مضادة لمنظومة أوبك، حيث كانت تبيع النفط بسعر أقل من السعر الذي كانت تطلبه منظمة (أوبك) وبمقدار يقارب ٤ دولارات للبرميل، وكانت هذه السياسة محرجة جداً لموسكو التي كانت تشجّع العرب على الاستمرار في مقاطعة الأسواق الغربية وحرمانها من النفط، بينما كانت تصدر النفط إلى تلك الأسواق، ويبدو أن هذه السياسات هي التي جعلت العراق يمانع حظر تصدير نفطه إلى البلدان الغربية، ويُعَدُّ العراق البلد العربي الوحيد الذي لم يلتزم بقرار المقاطعة، وأن يتجه أكثر نحو الغرب اقتصادياً، ولكن في الوقت نفسه استمر اعتماد العراق على السوفيت وبلدان أوروبا الشرقية في تطوير قطاعه النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ كان الطرفان مرتاحين عبر أسلوب الدفع عبر شحنات النفط الخام، وقد دخل الاتحاد السوفيتي كلاعب مهم في تطوير الاقتصاد العراقي، وتوقيع اتفاقيات لتوسيع إنتاج حقل الرميلة الشمالي، وبناء خط أنابيب لنقل النفط بين بغداد والبصرة، ومشاريع ري، ونقل، وطاقة، ومن أهم المشاريع الكبرى كان إنشاء محطة كهرباء ذي قار في جنوب العراق بتكلفة ٨٨ مليون دينار عراقي، ومعمل الحديد والصلب في البصرة بتكلفة ٣٠٠ مليون دينار عراقي، وقد تم دفع تكاليف أغلب هذه المشاريع بوساطة النفط، وتشير إحصائية من

عام ١٩٧٥ إلى أن من بين ٣٢٥ مليون روبل تمثل صادرات العراق إلى الاتحاد السوفيتي، كان النفط يمثل منها ٣٢٠,٤ مليون روبل، وقد نما حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٤٩,٤ مليون روبل عام ١٩٦٨ إلى ٣٢٢,١ مليون روبل عام ١٩٧٣، ليرتفع إلى ٥٩٦,٢ مليون روبل عام ١٩٧٥، وفضلاً عن الاتحاد السوفيتي فقد أمن النفط الخام العراقي حاجة بلدان أوروبا الشرقية، وقد دخل العراق في منظمة التعاون الاقتصادي لأوروبا الشرقية بصفة مراقب عام ١٩٧٥، كنتيجة لهذا الدور، ولكن توجهات العراق نحو الغرب بدت تزداد وضوحاً على الرغم من التقارب مع الاتحاد السوفيتي، ففي عام ١٩٧٢ زار صدام حسين –أحد أهم قادة حزب البعث ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك– باريس ووقع اتفاقاً لمدة عشرة أعوام مع شركة البترول الفرنسية التي كانت تمتلك حصة تقدر بـ٢٣,٧٥٪ في شركة النفط العراقية، تقوم من خلالها الشركة بشراء ما يعادل تلك الحصة من النفط العراقي المؤمم حديثاً، وقامت إيطاليا بتوقيع اتفاق مع العراق استوردت بموجبه ٢٠ مليون برميل من النفط الخام العراقي لمدة عشرة أعوام، وقد تبعت خطى البلدين كل من البرازيل وإسبانيا، وقد نجح العراق في سياسته النفطية مع موسكو وحلفائها في التخلص من آثار فرض عقوبات محتملة كانت يمكن أن تقدم عليها الشركات النفطية الغربية ضده، فقد أقدم العراق متأثراً بزيادة إنتاجه النفطي وارتفاع الأسعار على تسريع برنامجه للتطوير الاقتصادي، إذ توجه إلى الشركات الغربية بدلاً مما كان مفترضاً أن يكون عليه الأمر، ففي عام ١٩٧٣ وقعت شركة النفط العراقية عقداً لبناء أرصفة لتحميل النفط في المياه العميقة، ومد أنابيب للنفط تحت الماء إلى مدينة الفاو مع شركة براون أند روت الأميركية، حيث دخلت في تنفيذ المشروع شركات ألمانية غربية، وقد أعطى العراق عقداً لمدِّ أنبوب لنقل النفط من حقول كركوك إلى ميناء دورتيول التركي، وزودت اليابان العراق بالأنابيب لهذا المشروع ومشروع أنابيب بصرة — بغداد، وقامت اليابان أيضاً بتقديم قرض بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار إلى العراق للمساعدة في استكشاف النفط، وفي عام ١٩٧٣ تم الاتفاق مع اليابان على قرض آخر بمبلغ مليار دولار لبناء عدة مشاريع صناعية منها إنشاء مصفاة للنفط ومجمع بتروكيمياويات ومعمل للأسمدة الكيميائية في خور الزبير، وفي إطار ما يطلق عليه ''النفط مقابل الدعم'' فقد وقّع العراق في عام ١٩٧٤ عقداً مع إيطاليا بمبلغ ٩٠٠ مليون دينار عراقي لتزويدها بالنفط العراقي مقابل مشاريع زراعية وصناعية مختلفة، وقد تمكنت بريطانيا في عام ١٩٧١ من استعادة مكانتها كأول بلد مصدر للعراق عام ١٩٧١، وعلى الرغم من التقارب بين العراق والاتحاد السوفيتي وحلفائه، إلا أن إحصائيات التبادل التجاري تشير بوضوح إلى ترجيح كفة الغرب مقارنة بالشرق، إذ وصل مستوى التبادل التجاري بين العراق والغرب إلى ١,٦ مليار دولار مع الغرب مقارنة بـ١٨٣ مليون دولار مع الاتحاد السوفيتي وشركائه، ليصل إلى ٨,٢ مليار دولار مع الغرب مقارنة بـ١,٠٨ مليار دولار مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه عام ١٩٧٥.

تعد فرنسا من أهم البلدان الغربية التي أدّت دوراً مهماً في تطور العراق، إذْ وصلت قيمة العقود بين البلدين إلى ٢ مليار دولار عام ١٩٧٤، وأُلحقت بـ١,٤ مليار أخرى لمشاريع زراعية، وكان اهتمام

العراقيين ينصب آنذاك على شراء ،سلحة فرنسية متطورة، الذي جعل فرنسا في وقت لاحق في الموقع الثاني في تصدير السلاح والتقنيات العسكرية إلى العراق بعد الاتحاد السوفييتي، ومع الطفرة في إيرادات تصدير النفط العراقي التي وصلت إلى ٦ مليارات دولار عام ١٩٧٤، كان العراق يصرف منها ٤,٥ مليار دولار على الاستيراد، وكان تحريك الاقتصاد العراقي بهذا النحو أحد أهم المحفّزات لتغيير سياسة البلد التجارية من اتفاقيات المقايضة مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه إلى اتفاقيات تجارية مع القوى الصناعية الغربية؛ بسبب تعاظم موارد العراق من العملة الصعبة.

العلاقات ما بين ١٩٧٥–١٩٨٠:

يُعَدُّ الكاتب الياباني فرانسيس فوكوياما أن العام ١٩٧٥ هو قمة النفوذ السوفيتي في العراق؛ وذلك لتدفُّق شحنات الأسلحة السوفيتية على بغداد بأعداد كبيرة، وتدخلت موسكو لحل المسألة الكردية، والعلاقات بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي كانت ودية، حيث حصل الأخير على ثلاثة مقاعد في الحكومة العراقية، وكانا يعملان معاً في ''الجبهة القومية''، وكانت علاقات وثيقة تربط حزب البعث بالحزب الشيوعي السوفيتي، ومع تأميم النفط العراقي كان على بغداد أن تعتمد على الاتحاد السوفيتي من أجل الأمور الاقتصادية والفنية، لكن يبدو أن هذه العلاقة كانت قصيرة الأمد، ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي بدأ العراق ينأى بنفسه عن أن يكون تابعاً للاتحاد السوفيتي، وتتعلق الأسباب بارتفاع أسعار النفط بعد ١٩٧٣ ونجاحه في إلحاق الهزيمة بالأكراد عام ١٩٧٥، وقد أدى انهيار المقاومة الكردية إلى تخليص العراق من اعتماد شبه كامل على الأسلحة السوفيتية والدعم السياسي السوفيتي، ومع تقدُّم الأعوام بَدَا أن العلاقات العراقية – السوفيتية قد وصلت إلى ما يشبه القطيعة خلال الأعوام ١٩٧٨–١٩٨٠.

في عام ١٩٧٧ تصاعدت الخلافات بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي الذي كان يطالب بحصة أكبر في السلطة، وقد أقدم النظام آنذاك على إعدام ٢١ شيوعياً عراقياً بتهم الشروع بمحاولة انقلاب عام ١٩٧٨، كانت السياسة الخارجية للعراق والاتحاد السوفيتي منقسمةً حول عدد من القضايا، فضلاً عن الخلافات حول التعامل مع الحزب الشيوعي العراقي، فقد شجع كلُّ طرف أحدَ طرفي الصراع المسلّح في إقليم أوكادين بين الصومال وأثيوبيا خلال الأعوام ١٩٧٧–١٩٧٨، وانتقد حزب البعث السياسة السوفيتية الخاصة بالصراع العربي – الإسرائيلي، إذْ التزم الاتحاد السوفيتي بحق إسرائيل في الوجود، بينما كان العراق يدعو إلى تدميرها، وقد ساءت العلاقات إلى درجة أمرت من خلالها السلطات العراقية بنقل السفارة السوفيتية من المكان الذي كانت تقيم فيه لأنه قريب من مكتب أحمد حسن البكر الرئيس العراقي آنذاك، ولم يغيّر السوفيت المكان إلا بعد قطع الماء والكهرباء عن المبنى، وتصارع البلدان حول الأحداث التي جرت في شمال اليمن وجنوبه بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ وأيضاً حول الغزو السوفيتي

لأفغانستان، واختلف الطرفان أيضاً حول الموقف من بروز نظام إسلامي جديد في طهران، ولكنّ الجانبين أبقيا على مستوى علاقة هش بينهما دون أن تصل إلى درجة القطيعة.

في عام ١٩٧٦ و١٩٧٩ وقع العراق اتفاقيتين لاستيراد معدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي شملن دبابات، وطائرات، وأنظمة دفاع جوي وصواريخ؛ وأصبح العراق بذلك أول مستورد للأسلحة السوفيتية في العالم الثالث، حيث كان خلال الأعوام ١٩٦٤-١٩٧٣ الخامس من بين بلدان العالم الثالث شراءً للمعدات العسكرية السوفيتية، وخلال الأعوام ١٩٧٤-١٩٧٨ صدَّر الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه ما قيمته ٣,٧ مليار دولار من الأسلحة والتجهيزات العسكرية إلى العراق من أصل ميزانية العراق العسكرية التي كانت تبلغ ٥,٣ مليار دولار، وقد تم صرف المتبقي من ميزانية التسليح لشراء السلاح من عدة بلدان منها ٤٣٠ مليون دولار من فرنسا، و١٥٠ مليون دولار من ألمانيا الغربية، و٧٠ مليون دولار من إيطاليا، و٩٠٠ مليون دولار من آخرين تشمل: سويسرا، والبرازيل، ويوغوسلافيا، وإسبانيا، وتشير بعض التحليلات إلى أن العراق تحوّل إلى تنويع مصادر سلاحه بسبب فشله في الحصول على أسلحة سوفيتية أثناء قمة الصراع المسلح مع الأكراد عام ١٩٧٥، والذي يؤكد هذا الأمر هو أن أول صفقة شراء سلاح من فرنسا تمت في عام ١٩٧٤ في بداية التحرك لهزيمة الأكراد، وكان القلق الحقيقي الذي يشعر به النظام آنذاك هو التهديد من إيران، وليس من الأكراد أو إسرائيل، حيث قام الشاه بتطبيق برنامج ضخم للتسليح والعسكرة في إيران في بدايات سبعينيات القرن الماضي بهدف جعل إيران القوة الأكبر في المنطقة؛ ولهذا السبب استمر العراق في ملء ترسانته العسكرية وتحديثها من بدايات السبعينيات في القرن الماضي وحتى بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ مع إيران؛ وبالتالي فإن تحديث القوة العسكرية العراقية كان يتعدى مسألة الصراع مع الأكراد، وهو من أهم أسباب سعي العراق إلى تنويع مصادر سلاحه بعيداً عن مصالح هذا الطرف أو ذاك، ولكن فك الارتباط يتطلب وقتاً طويلاً؛ نظراً لطول أمد تزويد الأسلحة، ولكن التنويع كان واضحاً أيضاً في مجال علاقات العراق الاقتصادية مع الخارج، إذْ بدأت حصة الاتحاد السوفيتي وحلفائه تتناقص في الاقتصاد العراقي، فقد انخفض استيراد العراق من موسكو وحلفائها من ٢٤,٦٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٦,٩٪ في عام ١٩٧٩، بينما ارتفعت حصة البلدان الغربية من ٥٠,٧٪ إلى ٧٧,٢٪، ويشير مؤشر آخر يتعلق بمستويات الاقتراض العراقي من الاتحاد السوفيتي إلى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين الطرفين؛ فقد انخفضت القروض السوفيتية إلى العراق من ١٥٠ مليون روبل عام ١٩٧٥ إلى ٧٥ مليون روبل عام ١٩٧٦، لتصل إلى ٢٥ مليون روبل عام ١٩٧٧، وقد ركزت المساعدات السوفيتية خلال هذه المدة على مشاريع إروائية ضخمة، مثل سد بحيرة الثرثار عام ١٩٧٦ وإنشاء سدي حديثة والحبانية في غرب العراق وقناة ري كركوك، ويبدو أن شعارات حزب البعث باشتراكيته، ومحاربته الإمبريالية سرعان ما تلاشت مع النقد الأجنبي، وحلت محلها براغماتية توجهت باتجاه الغرب بحثاً عن التكنولوجيا المتطورة والجودة في المواد والخدمات مقارنة بالاتحاد السوفيتي.

المصادر:

[1] Lehigh University

[2] Power-dependent relationships

[3] Facilitative influence

[4] Instigative influence 23/ 8 / 2016

المجتمع المدني بين الواقعية الوجودية والمشاركة غير الفعلية

صادق علي حسن *

٢٠١٦ / ٨ /٢٠

يُعرف المجتمع المدني بالمجتمع المنظم تنظيماً مؤسساتياً، الذي يعّبر عنه أيضاً بمجتمع الأحرار والمستقلين، لأنه لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، وأن تركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، وأن العلاقات داخل المجتمع المدني ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية، ولكنها علاقات بين أحرار متساوين، وله دور رئيس بالوساطة بين الفرد والدولة وأنشطة تلك المنظمات في مجال استثمار طاقات المجتمع لخدمة المجتمع .

وتعرف منظمات المجتمع المدني بأنها ''المنظمات التي لا تخضع لسلطة الدولة أو الحكومة، وتتكون من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية، والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والمؤسسات الخيرية، والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية؛ والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر وبنحو عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات التي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، والمؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي؛ ولذلك فإن المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة'' [١].

تحولت هذه المؤسسات مع التطور الذي طرأ على الساحة الدولية إلى قوة ضاغطة حقيقية، ومنها ما كبر عمله وتوسع وأصبح بحجم المؤسسات الإقليمية والمنظمات الدولية وترجع أهمية دور المؤسسات المجتمع المدني إلى حجم التفاعل هذه المنظمات مع احتياجات المجتمع والدور الريادي الذي تعمل فيه للتأثير في زيادة مستوى التنمية المحلية للمجتمع وكذلك لكونها الوسيط بين الدولة والمواطن.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

وفي محاولة لإلقاء الضوء على كيفية تعامل العراق مع منظمات المجتمع المدني فقد شرع قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ هو القانون الذي يمنح المنظمات غير الحكومية شرعية وجودها ومشروعية عملها، وهو ينظم الأطر العامة لنشاطات المنظمات غير الحكومية في العراق، سواء أكانت المنظمات المحلية أم المنظمات الاجنبية، وهو الذي يحدد ماهية الإجراءات والآليات التي يجب أن تتبعها المنظمات لغرض التسجيل.

نص قانون المنظمات غير الحكومية على إعفاء طلب التأسيس الذي تتقدم به المنظمة غير الحكومية ومعاملة التسجيل من الرسوم، ونص أيضاً على إعفاء المنظمة ذات النفع العام من ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والتعريفات والرسوم الكمركية، وضرائب المبيعات لكنه لم ينص على إعفاء مشروعات المنظمة غير الحكومية من الضرائب، وأن قوانين الضرائب هي الأخرى لم تُعدل لمصلحة المنظمات غير الحكومية بالشكل الذي تعفى فيه مشاريعها من الضريبة والرسوم[٢].

ويختلف مناخ عمل المنظمات غير الحكومية من دولة إلى اخرى حيث تؤمن الولايات المتحدة بدور المجتمع المدني في دعم الديمقراطية من طريق مجموعة واسعة من المنظمات التي تسمح للأفراد بتحقيق احتياجاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويتم ذلك في إطار مجموعة من القوانين التي صممت من أجل تسهيل ودعم المنظمات غير الحكومية مختلفة الأهداف والدوافع، بعضها تحصل على تمويلها من طريق الكونجرس لكي تعمل خارج حدودها، التي يمكن أن تكون ضمن القوة الناعمة للولايات المتحدة.

ويمكن أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، منها على سبيل المثال: تتمتع العديد من المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة بالإعفاء من الضرائب الولائية والفدرالية، وهذا الوضع القانوني يجعل من السهل على المنظمات غير الحكومية أن تعمل كونها منظمات لا تبغي الربح؛ لأنها لا تضطر إلى دفع ضريبة على الدخل (التبرعات المالية أو المشروعات الخاصة بالمنظمة) الذي تتلقاه ويتوقف نوع المزايا المتاحة على نوع المنظمة ونوع الأنشطة الذي تمارسه، وبنحوٍ عام، فإن المنظمات غير الحكومية التي تأسست حصراً للأغراض التعليمية والدينية والخيرية والعلمية والأدبية ولأجل غرض اختبار السلامة العامة وبعض الألعاب الرياضية، التي لا تبغي الربح ولا تؤدي دوراً سياسياً حزبياً (من خلال دعم مرشحين للانتخابات أو محاولة التأثير على التشريعات) يمكن أن تتقدم بطلب للحصول على إعفاء من ضريبة الدخل الفدرالية على جميع الإيرادات المتصلة بهذه الأغراض؛ وثمة ميزة أخرى للتمتع بوضعية الإعفاء من الضرائب هي أن الإعفاء الضريبي قد يشمل مانحي المساهمات المقدمة إلى بعض هذه المنظمات[٣]. وهذا يوفر حافزًا مهمّاً للمواطنين والشركات للتبرع بالأموال لهذه المنظمات ذات الأهداف غير الربحية.

وكذلك اليابان، فهذه الدولة تعفي الشركات التي تتبرع للمنظمات غير الحكومية من الضريبة

السنوية فإذا كانت قيمة الضريبة المستحقة للدولة على الشركة مثلا ١٠٠ مليون ين فإن الشركة يمكن ان تتبرع منها بـ ٨٠ مليون ين وتحتفظ بالعشرين عربونا للتشجيع.[٤]

أما ما يخص عمل منظمات المجتمع المدني في العراق فيكمن هناك انفصال واضح في أغلب أولويات منظمات المجتمع المدني العراقية بينها وبين القضايا التي تمثل مشكلات للمجتمع العراقي والفئات المهشمة، وعلى الرغم من كون هذه المنظمات بالآلاف وتتحصل على مساعدات خارجية بمبالغ كبيرة إلا أنها لا توجه للتصدي لتلك المشكلات وإنما تنفق في شكل ندوات ومؤتمرات فاخرة وورش عمل وغيرها دون انخراط لتلك المنظمات في الشارع العراقي ومع المواطن وهمومه ومشكلاته وتأتي أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي دون تصدي حقيقي من منظمات المجتمع المدني (الأمية، والبطالة، والفقر، وأطفال الشوارع، وعمالة الأطفال، والتسرب من التعليم، والتسول، والإدمان، والزيادة السكانية، والمعاقين)؛ لأن سبب إنشاء منظمات المجتمع المدني قائمة بناءً على عقيدة وإيمان بقضية ما من قضايا المجتمع محاولة وجاهدة للدفاع عن تلك القضية وإلقاء الضوء عليها والسعي نحو إيجاد حلول وتنفيذها للمعوقات والمشكلات التي تواجه تلك القضية، وفي سبيل ذلك تستعين بشركاء محليين أو دوليين للمساعدة المادية أو التقنية أو الفنية أو غيرها من أشكال المساعدات للوصول للهدف المرجو من إنشاء المؤسسة أو الجمعية أو المركز الذي ينحصر في أنشطة محددة خاصة بتنمية المجتمع والدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعيداً عن المفهوم الواسع للمجتمع المدني الذي يتضمن الأحزاب السياسية والنقابات المهنية فإن التركيز سيكون على منظمات المجتمع المدني بنحوٍ خاص من مؤسسات وجمعيات أهلية ومراكز، إذ إن هذه المنظمات تجاوز عددها في العراق (٢٨٣٣) مُشهرة على وفق قوانين مختلفة وحسب إحصائيات دائرة المنظمات غير الحكومية العراقية[٥]، وكما موضع في الشكل رقم (١).

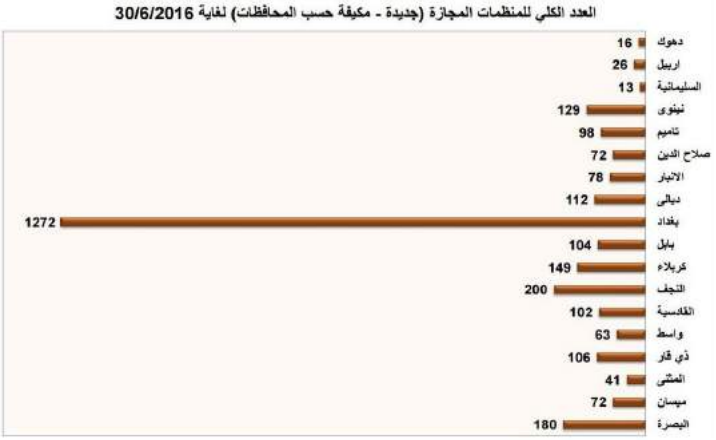

شكل رقم (١) يوضح العدد الكلي للمنظمات المجازة في عموم محافظات العراق لغاية ٢٠١٦/٦/٣٠

والحقيقة أن هذا العدد وحجم المساعدات المحلية والدولية في مختلف المجالات لا يتناسب أبداً والدور المقدم لمواجهه المشكلات التي يواجهها المجتمع والفئات المهمشة حيث يفتقر الجزء الأعظم من هذه المنظمات لخطط واستراتيجيات حقيقة لمواجهه القضايا التي يتصدون للدفاع عنها مقتصرة مهامها على إصدار البيانات وإقامة ورش العمل والتدريبات والندوات التي تجعل تلك المنظمات منفصلة عن الواقع وغير منخرطة مع أصحاب المشكلة ويجعل دور المجتمع المدني هامشيا دون مساعدة حقيقية في تنمية المجتمع.

وهنا يأتي موضوع الإرهاب في العراق ضمن دور هذه المؤسسات بشقيها الرسمي (الدولة) وغير الرسمي، إذْ تكوّن هذه المنظمات دوراً تكاملياً وتعاونياً وتنظيمياً ولاسيما مع مؤسساتها الاقتصادية، لتداعيات السلبية لهذه الظاهرة في كل فئات المجتمع، ولاسيما بعد أعمال القتل والخطف والاغتصاب التي أرتكبها مسلحو تنظيم (داعش) في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم التي أُدينت بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأسفرت هذه الجرائم عن عمليات نزوح ضخمة؛ لذلك يتطلب التخفيف من معاناة النازحين جهوداً استثنائية من المنظمات الإنسانية المحلية التي تعرف خصوصيات وضع العراق وتكون أقرب إلى الوقوف على احتياجات النازحين والمهجرين وأقدر على التعامل معها من الأجانب الذي يعملون في بيئة غريبة دافعهم الرئيس هو العمل الإنساني، والحق أن مدن العراق من شماله إلى جنوبه شهدت تحركاً واسعاً شاركت فيه منظمات غير حكومية وتجمعات أهلية فضلاً عن مبادرات فردية في حين أن المساهمة البارزة جاءت من التجمعات الأهلية والمؤسسات الدينية والأفراد؛ وذلك بسبب عدم وجود ثقافة جمع التبرعات لتمويل أعمال الإغاثة والمساعدة من طريق المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني ومن هنا يصبح دورها محدوداً بسبب نقص الخبرة الاستراتيجية للتخطيط في تخفيف العبء عن كاهل الفرد ولتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها؛ في حين أن الأهالي يتوجهون عفوياً إلى أماكن تجمع النازحين للتبرع بالمال أو المواد التموينية؛ بسبب نقص خبرة منظمات المجتمع المدني في هذا المجال وتحتاج إلى الدعم لتطوير قدراتها المهنية بما يمكّنها من النهوض بأعمال الإغاثة على وفق المعايير الدولية المتعارف عليها لتأتي رغبتها في المساعدة مسنودة بالمستوى المهني المنشود[٦].

وبرز دور هذه المؤسسات على الصعيد الدولي بشكله الرسمي حينما دعت الأمم المتحدة إلى دمج منظمات المجتمع المدني في عملية القضاء على الإرهاب فبموجب قرار الجمعية العامة المرقم (٦٠/٢٨٨) (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦) الذي وضعت فيه الحكومات على الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وأورد نصاً في القرار يدعو إلى اشتراك الدول للمؤسسات الاجتماعية والمجتمع المدني ومنظماته في تعزيز جهودها لمحاربة الإرهاب[٧]، ويكون دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الإرهاب العمل على إزالة

أسبابه أو الدوافع المؤدية إلى الالتحاق بهذه الظاهرة عبر إزالة (القهر، والتعسف، والفقر) وترسيخ سياسة العدالة الاجتماعية والمساواة من جهة ووضع القوانين الوقائية الرادعة والعلاجية لظواهر الإرهاب من جهة ثانية تعمل على[٨]:

أ- التوعية المبكرة والوقائية للأفراد كونها الحاضن الأول لهم في المدرسة أو الجامعة أو النقابة أو الجمعية.

ب- توعية ضد الإرهاب من طريق نشر ثقافة مشاركة غيرنا في الوجود عبر إضاءة الموضوعية على طبيعة غيرنا وإظهار القواسم المشتركة التي توجد بين جميع الأجناس والأعراق.

ت- تأهيل الأفراد في المجتمع بكل مراحلهم العمرية وطبقاته الاجتماعية على (قبول الآخر، والتعايش المشترك، والحوار التفاعلي ، وفهم الفكر المناقض، والاستماع إلى الآخر).

ث- تدريب الأفراد على الالتزام بواجباتهم بعيداً عن الكراهية والتسلط والقهر أو الإجحاف.

ج- تنوير الأفراد بحقوقهم الطبيعية والمدونة والحضارية التنظيمية بعيداً عن الإفراط وشرح الآليات الحوارية والبناءة لتحقيقها بعيداً عن استخدام وسائل العنف أو اللجوء إلى الانضمام للجماعات الإرهابية.

ح- تحجيم واقعي للأخطار والمشاكل التي ترتكبها السلطة الوطنية وتقديم البديل الإيجابي للتصحيح أو التصويب لا الاكتفاء بالنقد السلبي بغاية التشهير دون المعالجة.

أما فيما يخص مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية فذلك يكون عبر الأبعاد الآتية[٩]:

أ- تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من طريق تقديم المساعدات المالية المباشرة أم من طريق تقديم الخدمات للفقراء بنحوٍ مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عبر التعليم والتثقيف والتأهيل، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماماً كبيراً؛ لأن الفقر مولِّد الثورات والجريمة.

ب- إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع؛ لأن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس، ومن هنا تكون

أكثر دراية بالاحتياجات.

ت- كثير من أعمال الخير التي تؤدي إلى تقديم إعانات مباشرة أو غير مباشرة للفقراء كالزكاة والصدقات مثالاً بمنزلة عملية لإعادة توزيع الدخل أو عملية لإعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وهذا بدوره يعمل على تخفيف الفجوة بين الطبقات، وتحويل جزء من الأموال من الفئات الأكثر ادخاراً إلى الفئات الأكثر استهلاكاً وهذا بحد ذاته يدعم النمو الاقتصادي عبر مضاعفة الاستهلاك.

وفضلاً عما تقدم ذكره يمكن أن يضافَ إلى عمل تلك المنظمات أن تعمل ببرامج توعية للناخبين بنحوٍ عام دون تسمية مرشح أو ناخب على ألّا تتدخل تلك المنظمات بنحوٍ مباشر في وسائل أو أنشطة الضغط أو ما يعرف بـ(اللوبي) لتحقيق مآرب من شأنها التأثير على صناعة القرار، وإنما لتوعية المشاركة في الانتخابات والقضاء على العزوف الانتخابي؛ ويجب على تلك المنظمات الإفصاح عن دخلها للعامة وقوائمها المالية من طريق النشر، وبمعنى آخر ضرورة التفريق بين التجمعات الحزبية والهيئات الحكومية من جهة، والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى، وضرورة ان يكون هناك حظر لشتى الأشكال على التجمعات الحزبية من الحصول على أي دعم دولي سواء من أفراد أم شركات أمْ حكومات (وحتى من الشركات متعددة الجنسيات) لدعم أنشطتها السياسية.

المصادر:

[١] د. أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢٤ ، جامعة دمشق ، سوريا، ٢٠٠٨، ص٢٥٨.

[2] http://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=89

[3] http://egypt.usembassy.gov/ar_ngos.html

[4] http://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=89

[5] http://www.ngoao.gov.iq/ArticleShow.aspx?ID=89

[6] http://www.iraqhurr.org/a/26564846.html

[٧]ينظر: ''قرار الجمعية العامة رقم (٦٠/٢٨٨) (الدورة ٢٧)، السجلات الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٦٠ ، الجلسة العامة ٩٩ ،ص ٨ و ص ٦، وثيقة الأمم المتحدة ذات العدد

. (٦٢.L/٦٠/A)

[٨]د. علي جميل حرب، دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب،ط١،ص٦٥٣، دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، معن خليل العمر وآخرون، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠، ص ٢٦١-٢٦٢.

[٩]د. أحمد إبراهيم ملاوي، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٢-٢٦٣.

ليبيا.. بين صراع السلطة وتفتت الدولة

صادق علي حسن *

٢٠١٦ / ٨ /٣٠

في فبراير/شباط عام ٢٠١١ وبعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في الإطاحة برؤسائهم – قام ليبيون بالثورة على حكم (معمر القذافي)، وبدأت الثورة في شكل مظاهرات سلمية غير أن وحدات مسلحة تابعة للقذافي تعاملت معها بعنف شديد واستخدمت أسلحة شبه ثقيلة في محاولة لقمع الثورة[١]؛ مما نتج عنه تحوّل الثورة إلى (حرب مسلحة) ولاسيما بعد انضمام أعداد كبيرة من أفراد الشرطة والجيش الليبيين إلى الثورة، وانشقاق العديد من المسؤولين في البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج، وسقوط جميع المدن الشرقية وبعض المدن الغربية تحت سيطرة الثوار الذين شكلوا فيها حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل (مصطفى عبد الجليل)[٢].

بين شهري أبريل/نيسان وأغسطس/آب من العام نفسه اقتصرت الحرب على مناطق مصراته وجبل نفوسه في الغرب الليبي، بينما اتخذ المعارضون للقذافي في شرق البلاد مدينة بنغازي ''عاصمة مؤقتة'' لهم وقامت عدة دول بالاعتراف بهم كممثلين شرعيين للشعب الليبي، وفي أغسطس/آب شن المعارضون هجوماً على طرابلس من محور الزاوية وغيرها من المدن الساحلية بغية القضاء على حكم القذافي نهائياً، وحصل ذلك بالفعل، مما أطاح بنظام القذافي وفراره عن مقر قيادته الشهير ''بابا العزيزية ''واعتراف الأمم المتحدة بليبيا تحت حكومة المجلس الوطني الانتقالي برئاسة المستشار (مصطفي محمد عبد الجليل)، وبحلول أكتوبر/تشرين الأول سقطت آخر معاقل القذافي في بني وليد وسرت، وقُتِل القذافي مع عدد من أبنائه في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول حينما سقط آخر معاقله في سرت[٣].

كان حصاد ثورة فبراير/شباط ٢٠١١ التي أدت إلى الإطاحة بحكم معمر القذافي سريعاً، إلى الصراعات السياسية وأفضت هذه الصراعات إلى حرب مسلحة بين فصائل مختلفة متعددة الأذرع العسكرية بتعدد الكيانات السياسية، إذ إن هؤلاء مرتبطون إما بمصالح مناطقية لمدنهم وقبائلهم وإما بتحالفات خارجية؛ مما فسحت المجال لأطراف إقليمية ودولية بالتدخل في الشؤون الليبية وإذكاء الصراعات الدائرة، وإعادة رسم خريطة التوازنات طبقاً لتقاطع المصالح بين الدول والأطراف التابعين لهم.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط

ويتلخص الصراع الليبي الداخلي الدائر بين أربع منظمات متناحرة تسعى للسيطرة على ليبيا إذ بدأت جذور الأزمة عقب ثورة عام ٢٠١١، فكانت أبرز سماتها وجود عدة جماعات مسلحة خارج سيطرة الحكومة، وكان غالبية الصراع بين مجموعة أطراف كان الطرف الأول فيها الحكومة المعترف بها دولياً والمنبثقة عن مجلس النواب الذي انتخب ديمقراطياً في عام ٢٠١٤ الذي يتخذ من مدينة طبرق مقراً مؤقتاً له، والمعروفة رسمياً باسم (الحكومة الليبية المؤقتة) ومقرها في مدينة شحات شرق البلاد، أما الطرف الثاني فكانت حكومة إسلامية أسسها المؤتمر الوطني العام ومقرها في مدينة طرابلس، والطرف الثالث حكومة مجلس النواب المعترف بها دولياً التي لديها ولاء الجيش الليبي تحت قيادة الفريق (خليفة حفتر) الذي يحظى بدعم من مصر والإمارات العربية المتحدة[٤] وفرنسا، أما الطرف الرابع فهي الحكومة الإسلامية التابعة للمؤتمر الوطني العام، وتسمى أيضا بـ(حكومة الإنقاذ) التي تقودها جماعة الإخوان المسلمين ومدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية تعرف باسم (فجر ليبيا)[٥] وتحظى بمساعدة من قطر، والسودان، وتركيا[٦].

وفضلاً عن تلك الجهات الرئيسة في الصراع إلّا أن هناك أيضاً جماعات متنافسة أخرى أصغر تمثل (مجلس شورى ثوار بنغازي الإسلامي) الذي تقوده جماعة (أنصار الشريعة) –الذي حصل على دعم مادي وعسكري من المؤتمر الوطني العام– وتنظيم (داعش) في بعض المناطق الليبية[٧]، وكذلك ميليشيات (الطوارق) في غات التي تسيطر على المناطق الصحراوية في جنوب غرب البلاد، والقوات المحلية في منطقة مصراتة التي تسيطر على بلدتي بني وليد وتاورغاء، وهؤلاء المتحاربون هم ائتلافات من الجماعات المسلحة التي تغيّر الجانب الذي تحارب معه في بعض الأحيان[٨].

أما بشأن الاشتباك والتسارع في الدعم لتحقيق مصالح الأطراف الدولية في ليبيا فقد نجحت التدخلات الخارجية لاستعمار صُنّاع القرار في ليبيا؛ بسبب الضعف الداخلي الليبي، وكذلك للهروب من عدم الاستقرار بسبب التفكك الذي طرأ على الدولة الليبية التي يصعب معها المحافظة على كيان الدولة وإرادة الشعب، فقد قال قائد سلاح الجو في القوات الليبية الموالية للبرلمان المعترف به في شرق البلاد (شرق الجروشي) إن (مجموعات من العسكريين الفرنسيين والأمريكيين والبريطانيين) تعمل في ليبيا على مراقبة تحركات تنظيم (داعش)، وذكر أن هناك حوالي عشرين جندياً في قاعدة (بنينا) ببنغازي، تقضي مهمتهم مراقبة تحركات (تنظيم داعش) وكيفية تخزينه للذخائر، نافياً أن تكون هناك قوات أجنبية تقاتل نيابة عن القوات الليبية، وكان الرئيس الفرنسي (فرانسوا أولاند)، قد أعلن مقتل ثلاثة جنود فرنسيين في حادث تحطم مروحية في الشرق الليبي خلال مهمة استطلاع، فيما قالت مصادر ليبية إن المروحية أسقطتها نيران ميليشيات إسلامية[٩].

وعقب مقتل العسكريين الثلاثة شنّت فرنسا غارات جوية استهدفت مواقع لتنظيم (داعش)

وأسفرت عن مقتل ١٦ مسلحا على الأقل، على وفق ما نقلته وكالة (أسوشيتد بريس)؛ ويعد هذا أول إعلان لفرنسا عن تواجدها العسكري في ليبيا؛ فيما دب الخلاف بين ليبيا وفرنسا، حينما انكشف التواجد العسكري الفرنسي على الأراضي الليبية عقب مقتل ثلاثة عسكريين فرنسيين هناك، وذلك التواجد الذي كان سرياً لداعم للجنرال (خليفة حفتر).

يبدو أن الدعم سيستمر في المستقبل على الرغم من تطمينات فرنسية مُعلنة بأنها تدعم حكومة الوفاق الوطني الليبي، التي كانت من مخرجات اتفاق الصخيرات المدعوم غربيًّا وأمميًّا، ذلك الاتفاق الموقع في ١٧ ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، بين مختلف الأطراف الليبية، الذي ينص على عدم السماح (بأي تدخل أجنبي دون موافقة ليبية)، إلّا أن ذلك لم يمنع فرنسا من تقديم الدعم العسكري السري للقوات الموالية لحفتر التي تُعارض حكومة الوفاق المعترف بها دوليًّا.

وقبل أول اعتراف رسمي فرنسي عن وجود قوات عسكرية لها في ليبيا – ولاسيما في الشرق الليبي حيث سيطرة القوات الموالية لحفتر- ظهرت العديد من العلامات والتسريبات التي كشفت هذا الدور الفرنسي في دعم حفتر عسكرياً ففي التاسع من يوليو (تموز) ٢٠١٦، نشر موقع (ميدل إيست آي) البريطاني تسجيلات صوتية مُسربة لمحادثات الخطوط الجوية في بنغازي شرقي ليبيا كشفت عن دعم عسكري فرنسي وغربي[١٠] للقوات الموالية لحفتر شرقي البلاد بوجود غرفة عسكرية غربية بقيادة فرنسية هناك[١١].

منذ ظهور اللواء المتقاعد (خليفة حفتر) على الساحة في مايو/آيار عام ٢٠١٤ أُثيرت الشكوك حول الدعم الإماراتي له سياسيّاً وعسكريّاً وماديّاً؛ كي يتم التخلص من المؤتمر الوطني العام والفصائل الإسلامية المسلحة، لكن الشكوك أُثيرت منذ البداية عن طريق عدد من التقارير العربية والاجنبية، إذ تحدثت صحيفة نيويورك تايمز – في أغسطس/آب عام ٢٠١٤ عن ضلوع كلٍّ من مصر والإمارات في اتفاق سري بينهما أدى لشن غارة جوية في طرابلس كتصعيد عسكري –لم يكن معلناً آنذاك– ضد المؤتمر الوطني العام وما يدعمه من مجموعات مسلحة إسلامية، وتعدى هذا الأمر صحيفة نيويورك تايمز لتؤكد الولايات المتحدة عبر تصريحات رسمية بأن الإمارات ومصر شنتا غارات جوية على ليبيا ولكن الإمارات نفت ذلك[١٢]. بينما اختارت قطر -تماشياً مع دعمها لحركات (الإسلام السياسي) في المنطقة- دعم قوات فجر ليبيا التي تتمركز في مصراتة وتسيطر على طرابلس، وكانت تحقيقات وسائل إعلامية فرنسية قد كشفت العام الماضي عن أن قطر بمعية تركيا تسددان رواتب طيارين يحاربون في صف قوات فجر ليبيا؛ فيما وجهت الإمارات والسعودية دعمهما المالي والعسكري نحو قوات حكومة طبرق العدو اللدود لقوات فجر ليبيا؛ بهدف الحد من نفوذ (الإسلاميين) داخل ليبيا، كما فعلتا في مصر، وتروج تقارير إعلامية بين الفينة والفينة بأن الإمارات تشن غارات جوية في مدينة أجدابيا ومصراتة.

أما النظام الحاكم في مصر فلا يخفي تأييده لقوات حفتر في القضاء على ما يصفهم بالجهاديين، وقد سبق لطائرات مصرية أن نفذت غارات جوية ضد جماعات إسلامية وصفتها بأنها متشددة في مناطق متفرقة من ليبيا، رداً على (مذبحة الرهائن) التي قام بها تنظيم داعش في حق عاملين مصريين بليبيا[١٣].

وقد عرفت أجهزة الاستخبارات الغربية والدبلوماسيون منذ مدة أن الإمارات العربية المتحدة وقطر تقومان بدعم حلفائهما المتنافسين في ليبيا من خلال إمدادهم بالسلاح، وذلك منذ بداية الثورة الليبية ضد حكم (معمر القذافي) في عام ٢٠١١، وأن الحرب بالوكالة بين الدولتين الغنيتين بالنفط قد ساعد على إشعال القتال، إلا أن بعض التقارير التي يعود تأريخها إلى ربيع هذا العام أشارت إلى نوع من الاتفاق بين الدولتين قد يؤدي في النهاية إلى توقفهما عن تسليح طرفي النزاع. على الرغم من إعلان كل من البلدين دعمهما لمحادثات السلام التي تشرف الأمم المتحدة عليها .[١٤]

وفي الوقت الذي يتلقى فيه تنظيم (داعش) ضربات موجعة في كل من العراق وسوريا من قبل الجيش العراقي وطائرات التحالف الدولي، لم يزل التنظيم قادراً على التمدد في ليبيا مستثمراً الفوضى التي تعيشها البلاد، إذ بدأ تواجد تنظيم داعش في ليبيا منذ ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٤، حينما فرض سيطرته على مدينة درنة شرق البلاد، ورفع رايته فوق أبنيتها الحكومية، وحوّل ملاعبها الرياضية إلى معسكرات تدريب للوافدين الجدد؛ لتبدأ بعد ذلك خلاياه بالتمدد بالمدن المجاورة؛ إذ سيطر على مدينة (سرت) –مسقط رأس الرئيس الليبي السابق (معمر القذافي)– في فبراير/شباط من العام الماضي، وطلب التنظيم من سكانها مبايعة زعيمه (أبي بكر البغدادي)، وذلك بعد أن استولى على الإذاعات الخاصة هناك، وقد توغل عناصره في مدن (صبراتة، ومصراته، وبنغازي)، ومناطق أخرى من ليبيا.

من جانب آخر حذّر تقرير وصف بـ(السري) قدمه الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) إلى مجلس الأمن، من أن تصبح ليبيا معقلاً لتنظيم (داعش)؛ لاستقطاب من أسماهم بـ(متطرفي البلدان المجاورة)، أو نقطة لانطلاق خلاياه المتجهة لمهاجمة أمن دول شمال أفريقيا، وذكر كذلك التقرير أن هنالك ما بين ألفي وخمسة آلاف عنصر تابعين لداعش ينحدرون من (ليبيا، وتونس، والجزائر، ومصر، ومالي، والمغرب، وموريتانيا)، فضلاً عن المحافظات الليبية (سرت، وطرابلس، ودرنة)، وبعضهم عاد إلى بلده الأصلي؛ بنية تنفيذ هجمات، وكذلك نبه (بان كي مون) إلى أن الجماعات الجهادية في شمال أفريقيا –مثل تنظيم (القاعدة) في المغرب الإسلامي، و(جماعة أنصار بيت المقدس)، و(جماعة أنصار الدين الإسلامية المالية)– تتنقل بسهولة من وإلى ليبيا؛ حيث محطتها لتأمين الإمدادات التي تحتاجها، من سلاح وأموال وعناصر مدربة؛ لمباشرة عمليات مسلحة خارجها[١٥].

لم يكن توظيف المرتزقة في حروب ليبيا أمراً جديداً حيث كان نظام (القذافي) قبل سقوطه

يستعمل الآلاف من المرتزقة الأفارقة من جنوب الصحراء لقمع مظاهرات ثورة ١٧ فبراير/شباط، التي اندلعت عام ٢٠١١، إذْ أشارت مصادر إلى أن المعارضة في ليبيا تستعمل بعض المرتزقة الغربيين لإطاحة نظام (القذافي) بتمويل خارجي، وما يزال حتى الآن استخدام المرتزقة حاضراً في الحرب بليبيا، من قبل أطراف الصراع المحلية والقوى الخارجية[١٦]؛ ومن جهة أخرى صارت ليبيا ملجأً للمجرمين الدوليين الهاربين من العدالة، وسوقاً حرةً لتجّار المخدرات والسلاح، وغدت هذه الدولة تستقطب عصابات تهريب المهاجرين، التي تنشط قبالة شواطئ (زوارة الليبية)، مستغلةً الفوضى الأمنية التي تعيشها البلاد.

ولا يبدو أن حكومة الوفاق تتمتع بقدرة للسيطرة على الدولة الليبية وإدارة شؤونها بفعالية، ويظهر ذلك جليّاً في خروج كثيرٍ من الميليشيات والمجموعات المسلحة عن سلطتها، فهي لا تحظى بقبول كامل الأطراف السياسية المتواجدة بليبيا، فضلاً عن أنها لا تسيطر سوى على مناطق محدودة في التراب الليبي. [١٧]

كانت الأطراف الليبية قد توصلت بعد مفاوضات شاقة برعاية أممية إلى تشكيل حكومة وفاق وطني في ١٥ فبراير/شباط عام ٢٠١٦، مكونة من (١٣) حقيبة وزارية وخمسة وزراء دولة، ولم يصادق مجلس النواب الليبي بعد على حكومة الوفاق الوطني، إلّا أن المجلس الرئاسي أصدر تفويضاً للوزراء بممارسة مهامهم الممنوحة، لكن تبقى الحكومة الليبية مهددة بالتشظي في أي وقت –حسب العديد من المراقبين– بالنظر إلى الانشقاقات السياسية الحادة بين القوى الليبية، وعدم قدرتها على الاستفراد بالسلاح، وتزايد حضور الجماعات الجهادية.

مضت ستُّ سنوات على سقوط نظام القذافي بعد اندلاع ثورة ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١، ولا تزال ليبيا غارقة في الفوضى والتفكّك والحرب الأهلية، وعلى الرغم من كل المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي من أجل لَمِّ شمل الفرقاء الليبيين فإن وقف إطلاق النار بين الجهات المتصارعة لم ينفذ حتى الساعة؛ بسبب الاتفاقات الهشة ولاسيما بَعْدَ بَدْءِ المبعوث الأممي الخاص (برنارد ليون) طوال عام كامل محادثات التوفيق بين الفرقاء الليبيين المتنازعين؛ بغاية وقف فوضى الصراع المسلح، وانتشار الميليشيات المزدهرة بليبيا، لكن انتهى به الحال إلى إقراراه بفشل في مهمته، ليقدم استقالته بعد شبهات حامت حول انحيازه لبعض الأطراف، بعدها خلفه المبعوث الجديد الألماني (مارتن كوبلر) الذي استكمل رعاية مفاوضات الصخيرات بالمغرب بين الجهات الليبية المتشاحنة، فكان التوصل لوفاق ليبي ليبي بمنزلة بادرة أمل لتأسيس حكومة وفاق وطني تنهي حالة التسيب وتبدأ في بناء مؤسسات الدولة المنهارة، لكنَّ الطريق لم يكن ممهداً بأية حال؛ إذ بمجرد أن توافق المؤتمر الوطني المتمركز في طرابلس ومجلس النواب المتمترس بطبرق حتى ظهرت من جديد الخلافات الحادة بينهما إلى السطح، بما ينبئ بانهيار الاتفاق والرجوع إلى المربع الأول مرة ثانية.

إذ شكلت (المادة الثامنة) من الاتفاق الخاصة بالجيش نقطة تعارض بين الفريقين المتناحرين، ففي حين يرى مجلس النواب –المتواجد بطبرق الذي يحتضن قوى علمانية وعسكرية– أن وزارة الدفاع ينبغي لها أن تكون تحت سيادة الحكومة كما هي محددة في الاتفاق، ترى قوى المؤتمر الوطني المسيطرة على طرابلس –وهي تضم مجموعة من المجموعات الإسلامية المتفاوتة في التشدد– أن منصب رئيس وزارة الدفاع ينبغي له أن يكون تحت إمرة شخصية (غير جدلية)، مشيرينَ إلى اللواء (خليفة حفتر) الذي يشغل المنصب الآن، وهذا الأمر لا يتقبله الطرف الآخر[١٨].

أما النقطة التي أفاضت كأس الاتفاق فهي إقالة المؤتمر الوطني المسيطر على طرابلس ١٠ من أعضائه الذين كانوا من المشاركين في توقيع الاتفاق بالصخيرات ومن بين هؤلاء (صالح مخزوم) نائب رئيس وفد المؤتمر الذي يشارك في المفاوضات مع وفد مجلس النواب حول الأزمة الليبية برعاية الأمم المتحدة منذ عام في الصخيرات المغربية، وقد وضح نائب رئيس المؤتمر (عوض عبد الصادق) في مؤتمر صحفي قرار الإقالة بقوله: (تم طرح إقالة بعض الأعضاء الذين شاركوا في التوقيع على الاتفاق السياسي في الصخيرات، هذا الاتفاق الباطل الذي لم يشارك فيه المؤتمر، ولم يخول فيه أحداً بالتوقيع بدلاً عنه)[١٩].

مما تقدم على الرغم من أن المجتمع الدولي أدّى دوراً كبيراً في الإطاحة بنظام القذافي من خلال فرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا ومن ثم أُتبع ذلك بشن ضربات جوية لدعم الثوار على الأرض، إلاّ أن الأطراف الدولية لم تفعل ما يلزم بعد إسقاط القذافي لإخراج البلاد من حالة الحرب إلى الاستقرار وبناء الدولة الحديثة. أما غياب الرؤية الموحدة لحل الأزمة الليبية فلا يقتصر فقط على الأطراف الدولية، بل ينسحب كذلك على الدول العربية المجاورة وغير المجاورة لليبيا بين محايد ورافض خوفاً من هواجس انتقال الفوضى في ليبيا إلى حدود بلدانهم، والخلل الأساس للتركيبة السياسية الليبية التي تضم خليطاً من القوى ذات الأصول الاجتماعية والقبلية المختلفة التي انتفضت لا يجمعها سوى هدف إسقاط (القذافي) دون إن تكون لديها رؤية واضحة لمرحلة ما بعد نظام (القذافي) ودليل ذلك هي الفوضى المستمرة والتشظي السياسي ذات التبعات المتنوعة التي تدعم فصائل مسلحة خارج إطار السلطة؛ لأن من أولويات لدى (الثوار الليبيين) في ظل هيمنة العديد من الجماعات المسلحة داخل الأراضي الليبية هو المحافظة على الإرث الاقتصادي المتمثل بالصناعات النفطية، وذلك عبر إعادة إطلاق الصناعة المتوقفة ومكافأة حلفائهم الغربيين عبر توزيع العقود على شركات بلدانهم كما وعد بذلك (مصطفى عبدالجليل) رئيس المجلس الانتقالي سابقاً.

وهذا يعني أن حقول النفط لم تعد محط أنظار الجماعات المسلحة المتواجدة حالياً في ليبيا، بل تشاركها في ذلك الدول الغربية للحصول على عقود للاستثمار في النفط الليبي، ولاسيما دول حلف شمال الأطلسي التي قدمت الدعم للثوار؛ لأن ليبيا تعتمد بنحوٍ كبير على الخبرات الأجنبية في قطاع النفط.

المصادر:

[1] http://www.masrawy.com/news/midEast/reuters/2011/February/20/3996192Update.aspx

[2] http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE71P0N920110226

[3] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7#cite_note-61

[4] https://www.theguardian.com/world/2014/aug/29/-sp-briefing-war-in-libya

[5] http://carnegieendowment.org/2014/10/06/libya-s-legitimacy-crisis/hr9j

[6] http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/123755/World/Region/Bashir-says-Sudan-to-work-with-UAE-to-control-figh.aspx

[7] http://foreignpolicy.com/2015/03/06/libya-civil-war-tobruk-un-negotiations-morocco/

[8] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%D8%A7%D9%84%cite_note-guardianbriefing-53

[9] http://cutt.us/287NB

[10] http://mubasher.aljazeera.net/news/arabic-and-international/2016/07/201679626169781.htm

[11] http://www.huffpostarabi.com/2016/07/10/story_n_10915118.html

[12] http://www.nytimes.com/2015/11/13/world/middleeast/leaked-emirati-emails-could-threaten-peace-talks-in-libya.html?_r=1

[13] http://www.menadefense.net/2015/12/09/qui-est-le-contractor-blanc-qui-pilote-des-mirages-en-libye/

[14] http://www.nytimes.com/2015/11/13/world/middleeast/leaked-emirati-emails-could-threaten-peace-talks-in-libya.html?_r=

[15]http://www.alhurra.com/a/libya-isis-ban-ki-moon-/315524.html

[16] http://www.al-akhbar.com/node/13877

[17] http://www.sasapost.com/isis_and_lybie/

[18] http://www.sasapost.com/the_conflit_in_liby/

[19] http://www.sasapost.com/the_conflit_in_liby/

اوراق بحثية

دروس من أوروبا: إمكانية إنشاء اتحاد شرق أوسطي او شمال أفريقي محتمل

بحث مشترك - قسم الأبحاث

٢٠١٦ / ٧ / ٢١

مقدمة:

إن الحكومات القمعية المتعاقبة، والفقر، والقومية، والتطرف، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، فضلًا عن العنف العرقي، والطائفي في منطقة جغرافية محددة، كلُّ هذه السمات وغيرُها هي جزء من المصطلحات المستخدمة، والشائعة لوصف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقتنا الحالي، وهذه المطلحات عينها كانت تنطبق على أوروبا برمتها قبل مئات السنين.

كانت أوروبا تعاني من العنف المزمن، وانعدام الاستقرار فيما يخص الجوانب العرقية أو العنصرية، أو السياسية، أو الدينية، التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية وما خلفته هذه الحرب من دمار، ومنذ ذلك الحين كانت منطقة أوروبا مستقرة ومزدهرة اقتصادياً وأكثر توحدا مما كانت عليه في التأريخ الحديث؛ ويعود الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن الموجة الحالية من الشكوكية الأوروبية –معارضة الاتحاد الأوروبي التي تجتاح أوروبا في الوقت الحاضر– فإن الاتحاد الأوروبي نجح في دمج الهياكل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية للدول التي كانت معادية لبعضها البعض.

–هل بإمكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استنتاج أي دروس من أوروبا والاتحاد الأوروبي؟

–ما الذي يتطلبه الأمر لإنشاء اتحاد شرق أوسطي محتمل؟

يسعى هذا التقرير إلى الإجابة عن هذين السؤالين من خلال افتراض سبب ملاءمة الاتحاد الأوروبي كمثال يحتذى به لاتحاد شرق أوسطي، ويسعى أيضا إلى تقديم شرح لعدم ملاءمة المنظمات الدولية الحالية في المنطقة، وهما مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية في تحقيق هذا الهدف؛ وذلك من خلال تسليط الضوء على فشلهم في تعزيز السلام والتكامل منذ بدء ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير الإطار النظري لاتحاد شرق أوسطي جديد، وما يجب أن يبدو عليه على وفق الأنموذج الذي يتبعه (الاتحاد الأوروبي)، فضلا عن تقديم تحليلات مقدمة من علماء السياسة مثل (أرنست

هاس، وروبرت كيوهان، وجوزيف ناي) بشأن التكامل والترابط، وأخيرًا يسعى التقرير إلى تسليط الضوء على كيفية صياغة أسس هذا الاتحاد من الناحية العملية، وذلك باستخدام مثلث للعلاقات الاقتصادية بين دول (الأردن والعراق والكويت) التي من شأنها أن تولد الثقة وتشجع على التكامل.

الاتحاد الأوروبي كأنموذجٍ لاتحاد شرق أوسطي جديد:

– الاتحاد الأوروبي كونُه مثالًا يُحتذَى به:

إنّ الرجوع إلى الاتحاد الأوروبي كونه أنموذجًا لاتحاد محتمل في الشرق الأوسط قد يبدو أمرا غير واقعي؛ بسبب الاختلاف الكبير من الناحية الثقافية، والاقتصادية، والسياسية في الوقت الحالي في هاتين المنطقتين (أوروبا والشرق الأوسط)، إلا أن هنالك العديد من أوجه التشابه بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط من حيث التأريخ وطبيعة المنطقتين. وبنجو مماثل جدا للشرق الأوسط، فإن الحدود الجغرافية الدقيقة لأوروبا والصفات السياسية والثقافية لما يجب أن تكون عليه هذه المنطقة قد تمت مناقشتها بشكل حاد على مدى عدة سنوات، وعلى وجه الشبه الكبير من الشرق الأوسط فإن أوروبا هي موطن للعديد من اللغات المختلفة، وهي أيضا تعاني من الانقسامات الدينية والعرقية والاجتماعية، ويقوم تأريخها على التشتت المتكرر وإعادة ترتيب الحدود السياسية وسط تعاقب الحروب، والحكم الاستبدادي.

على الرغم مما ذكر آنفا، إلّا أنّ الأوروبيين قد تمكنوا من عقد اتفاق نحو هدف مشترك من التكامل والازدهار في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى والثانية، وشكلوا مثالاً واعداً يحتذى به لمنطقة الشرق الأوسط، وعلى العكس من منطقة أوروبا تماما فإن في منطقة الشرق الأوسط غالبا ما يسلط الضوء على أن الصراعات الجارية هناك تستند إلى (الأحقاد القديمة) أو (خلافات غير قابلة للتغيير)، من الممكن التغلّب عليها من طريق الرجوع إلى الدوافع الاجتماعية والاقتصادية الصحيحة، والحكمة السياسية.

– تقييم استمرارية جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي:

هناك قضية أخرى يجب أن تطرح، وهي هل أن هناك حاجة إلى إنشاء منظمة دولية في الشرق الأوسط بينما تتواجد بالفعل منظمتان مستقرتان في المنطقة هما: مجلس التعاون الخليجي (GCC) ، وجامعة الدول العربية؟

إن لمنظمتي مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية سياسات مطبقة بالفعل، وهي تتعلق بقضايا الأمن والاقتصاد، وتتضمن هذه السياسات أيضا منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

التابعة للجامعة العربية، والسياسة على نطاق أوسع، ومع كل ما ذُكِرَ؛ فبإمكان هاتين المنظمتين منح الخبرة والرؤية؛ لإنشاء منظمة دولية في الشرق الأوسط، إلّا أن سيطرتهما يمنعهما من تحقيق كامل إمكانياتهما، التي من الممكن أن تتحق في حال إنشاء المنظمة الجديدة.

حينما تأسس مجلس التعاون الخليجي عام (١٩٨١م)، كان من المؤمل أن يصبح منظمة باستطاعتها أن تتجاوز الحدود الوطنية، والاندماج في اتحاد ذي أمن سياسي واقتصادي متبادل، وأن تكون لها سياسات تسعى نحو إنشاء سوق مشتركة[١]، وتتلوها قوة أمنية – عسكرية مشتركة[٢]. بعد أن تمكن مجلس التعاون الخليجي من أخذ زمام المبادرة محل الجامعة العربية الراكدة، أصبح المجلس نشطًا بنحو كبير منذ ثورات الربيع العربي، وقام بالتدخل في دولتي اليمن والبحرين، فضلا عن دعمه المعارضة السورية –جنبا إلى جنب مع جامعة الدول العربية–، وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لحلفائه وشركائه.

وعلى الرغم من نشاط مجلس التعاون الخليجي إلا أنه أظهر بعض القصور، فمنذ بداية ثورات الربيع العربي ابتداءً بعام (٢٠١١)، لم يبذل مجلس التعاون الخليجي جهداً في التركيز على إيجاد حلول للظروف التي تسببت بها تلك الثورات، ولكن بدلا من ذلك أبقوا على الوضع الراهن في البلاد، وقد دلَّ هذا السلوك على أن المجلس ما هو إلَّا قوة رجعية حاولت الإبقاء على الوضع الحالي منذ بَدْء ثورات الربيع العربي، واتبعت سياسات غير بناءة تهدف إلى تكيّف دول الخليج مع التغييرات بدلاً من مقاومتها؛ لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

إن محاولة مجلس التعاون الخليجي لإبقاء الوضع الراهن كما هو عليه يرجع إلى أن المملكة العربية السعودية هي من تقوده، وهي من تميل أيضا إلى تحقيق مصالح وطنية سعودية بدلاً من تحقيق رغبات دول الخليج ككل، وقد أصبح جليًا أن المجلس يتم استغلاله وكأنه وكيل للمصالح السعودية الجيوستراتيجية في المنطقة، والتي رسخت الخلافات العرقية والطائفية، كما ساهمت في المعاناة الإنسانية التي تحدث في سوريا واليمن والبحرين.

أدى هذا الانحراف في السياسات إلى إثارة العداء بين مجلس التعاون الخليجي مع الدول الإقليمية المتمثلة (بسوريا ومصر برئاسة السيسي من العرب)، والأطراف غير العربية المتمثلة بإيران

1. “About GCC: Objectives”, Gulf Cooperation Council, <http://www.gcc-sg.org/en-us/AboutGCC/Pages/StartingPointsAndGoals.aspx>, [Accessed 07-June-2016
2. Dr. Zafer Muhammad Alajmi, “Gulf Military Cooperation: Tangible Gains or Limited Results?”, Al-Jazeera Centre for Studies, 31-March-2015, http://studies.aljazeera.net/en/dossiers/2015/03/201533164429153675.html , [Accessed 07-June-2016]

وأدى هذا الانحراف إلى إدامة الصراع بدلاً من إيجاد حلول له.

أما جامعة الدول العربية التي تأسست سنة (١٩٤٥) تأسيس جامعة الدول العربية فقد تم إنشاؤها تحت راية القومية العربية، وتبنت مبدأ (أمة واحدة ذات لغة واحدة) ، والتي تشير إلى الدمج التدريجي للدول العربية في كيان واحد، يتجاوز الحدود الوطنية، ومع ذلك؛ فقد اعتمدت جامعة الدول العربية وبشدة على احترام سيادة الدولة التقليدية، وانحرفت عن مبدأها للتأكيد على ذلك[٣].

إن حقيقة قيام جامعة الدول العربية على الفكر العرقي – الاستثناء العربي– جعلتها في موقع العداء مع إسرائيل، فضلا عن قيام باستبعاد جامعة الدول العربية كمنظمة متعددة ودولية حقيقية تخدم احتياجات المنطقة برمتها[٤]؛ ما جعل الجامعة بحالة الركود حتى عام ٢٠١١، حيث عكست مصالحها وأعمالها السياسات التي يتبعها مجلس التعاون الخليجي، لتصبح وبشكل فعّال متواطئة مع السياسة التي تشجع على الانقسام[٥] .

ونتيجة لذلك؛ فقد أثبت الجامعة أن التركيز على المصالح الوطنية وليس الإقليمية والجهود المبذولة للحفاظ على الوضع الراهن يشجع على الانقسام بين الحلفاء كذلك، فعلى سبيل المثال أن المملكة العربية السعودية والإمارات اعتبرتا إيران بمنزلة تهديد مما أدى إلى تدخلهما في الشؤون الداخلية لدولتي البحرين واليمن، فضلا عن دعم المتمردين في سوريا، وكان لكل هذه التدخلات تداعيات إنسانية وخيمة؛ الأمر الذي أدى إلى نفور حلفائهم كالكويت، وسلطنة عمان، وكرد فعل على سياسات السعودية والإمارات فقد انخرطت هذه الدول (الكويت وعمان) في سياسات متناقضة في ما يخص مصر واليمن، والتي حركتها المصالح الوطنية، وفشلت في توفير حل ملائم للتحديات التي تواجهها هذه البلدان[٦]. بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير المملكة العربية السعودية غير المتكافئ في المنظمات الإقليمية وجهودها في تغيير اتجاه السياسات بطريقة تنسجم مع مصالحها الخاصة أدت إلى إنزعاج قوى إقليمية مثل: سلطنة عمان، التي رفضت تنفيذ اقتراح الاتحاد النقدي الذي يقودها مجلس التعاون الخليجي[٧]، وقطر التي أسفرت المشاحنات مع بقية أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى انسحاب

3. Louise Fawcett, International Relations of the Middle East, Oxford University Press, Oxford, 2013, p.94
4. Ibid, p. 80
5. Ibid, p. 85
6. Madawi al-Rasheed, “How United is the GCC?”, Al-Monitor, 01-April-2016, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/gulf-nationalism-regime-survivial-saudi-qatar-uae.html>, [Accessed 08-June-2016]
7. Bruce Riedel, “Saudi Arabia Moving Ahead With Gulf Currency Union”, Al-Monitor, 22-December-2013, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/12/saudi-arabia-gcc-unity-oman-opposition-king-abdullah.html , [Accessed 08-June-2016]

السعودية والمبعوثين البحرينيين والإماراتيين من قطر عام ٢٠١٤ [٨].

إن هذه الأحداث تدل على أنه وعلى الرغم من تدوين مبادئ المنفعة المتبادلة والتعاون بين الدول في ميثاق المنظمة، فإنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى حدوث نقص في الثقة ووحدة الدول.

– الإطار النظري لاتحاد شرق أوسطي جديد:

في يومنا هذا، تواجه منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من التحديات، مثل التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والركود الاقتصادي وعدم تنوعه، والبطالة المتزايدة، فضلا عن هجرة العلماء، وندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، والتطرف الديني العابر للحدود الوطنية، وارتفاع معدلات الجريمة، وتفاقمت هذه المشكلات أكثر منذ بدء ثورات الربيع العربي؛ بسبب الأزمات السياسية، وتزايد أعداد اللاجئين؛ نتيجة للصراعات في اليمن، والعراق، وسوريا، وليبيا، الأمر الذي شكل ضغطا أكبر على الموارد المحدودة للعديد من الحكومات الإقليمية، وعلى الرغم من أن العديد من هذه التحديات هي ذات طابع محلي فقط، إلا أنها عامل مؤثر عبر الدول بسبب العلاقات العرقية أو الدينية أو القبلية أو السياسية التي تتجاوز حدود البلدان، وأصبحت أكثر وضوحا نتيجة للعولمة؛ فمن هنا لا توجد دولة باستطاعتها التغلب على هذه التحديات بمفردها، بل إن هناك حاجة إلى استجابة دولية منظمة تؤيد الأهداف السياسية والاقتصادية، ليس فقط لضمان التغلب على هذه التحديات، بل أن يتم تطبيقها بطريقة تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، وبالتالي منع الأعمال العدائية؛ ا فإن من الضروري وجود منظمة دولية مستقبلية تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عليها أن تتغلب على العثرات التي لم تتمكن المنظمات الحالية من حلها، وستحتاج أيضاً إلى معالجة مطالب جميع الأفراد واحتياجاتهم بطريقة تشجع التعاون وعدم تشجيع التدخل الخارجي في عملية صناعة القرار؛ وإن ذلك سيتطلب أنموذجاً من الاستقلالية الذاتية والمتمثل بالنقاط الآتية:

١) استخدام قنوات متعددة للعمل بين المجتمعات والحكومات والعلاقات في الدول المختلفة.
٢) عدم وجود تسلسل هرمي للقضايا التي لها أجندات متغيرة، وعمل روابط بين القضايا ذات الأهمية.

8. Sami-Joe Abboud (Translation), “Saudi Arabia, Bahrain and UAE Withdraw Envoys from Qatar”, Al-Monitor, 06-March-2014, http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2014/03/saudi-uae-bahrain-withdraw-ambassadors-qatar.html , [Accessed 06-March-2014]

العمل على الحد من استخدام القوة العسكرية باعتبارها أداة للسياسة أو السلطة القسرية.

ولتحقيق النقاط المذكورة آنفا علينا البحث في كيفية تمكُّن أوروبا من التغلب على ماضيها؛ فعلى مر التاريخ، سعت الدول نحو السلطة من خلال وسائل القوة العسكرية والتوسع الجغرافي، ولكن في عصر التكنولوجيا والصناعة، فإن الطريق نحو النجاح تكمن بتأهيل قوة عاملة تأهيلاً عالياً، وإمكانية الوصول إلى المعلومات وامتلاك رأس مال والذي يشار إليه باسم «الدول التجارية»، وهذا يميز اثنين من أقوى الاقتصادات في السنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهما اليابان وألمانيا، فكلا الدولتين قامتا بتبديل نفقات القوات المسلحة المرتفعة باعتماد مبدأ الاكتفاء الذاتي في التقسيم الدولي للعمل وزيادة الاعتماد المتبادل، وما بعد اليابان وألمانيا ، شاهد مفكرون مثل أرنست هاس (التعريف به رجاءً) هذه الأنماط تظهر في جميع أنحاء أوروبا الغربية ككل في الخمسينيات، إذ يقول أرنست : إن التكامل من الممكن أن يتحقق بجعل اللاعبين السياسيين يدركون أن مصالحهم تكمن في زيادة نسبة التعاون وتغيير اتجاه ولائهم نحو مركز جديد تملك مؤسساته السلطة القضائية على دول وطنية قائمة مسبقاً[٩]، وذكر أرنست أن إنشاء فكرة التعاون في إحدى المناطق سيؤدي تدريجياً إلى إنشاء تعاون في مناطق أخرى؛ وذلك من خلال تأثير الامتداد وزيادة التكامل بين الدول تدريجياً.

إن التكامل اللاحق والمتنامي بين الدول الأوروبية دفعت علماء السياسة مثل كيوهان وناي إلى التكهن بأن الاعتماد المتبادل بينهم قد وصل إلى مرحلة معقدة، إذ قالا: «سابقًا كان لا يزال لدى القادة خيار اللجوء إلى استخدام التدخل العسكري، ولكن الآن الحاجة لهذا الخيار أصبحت ضعيفة؛ نظراً للعلاقات بين الدول التي تتكوّن بين أطراف فاعلة وفروع حكومية مختلفة، وأصبحت السياسة الدولية تشبه بشكل كبير السياسة الداخلية، حيث ساهم تعدد القضايا بإنشاء ائتلافات مختلفة، وأصبحت القوة العسكرية أقل فائدة»[١٠].

في بيئة كالتي ذكرت، كانت الدول أكثر انشغالًا في الرعاية الاجتماعية والاقتصاد والمهارات المختلفة، مثل: التفاوض الفعال الذي أصبح أمرًا شائعًا بشكل أكبر من القوة العسكرية[١١]، وهو ما وضحه كيوهان وناي (التعريف بهما رجاءً) الذي قال: إن في ظل هذه الظروف، سعت الدول في كثير من الأحيان نحو تحقيق أهداف مختلفة في وقت واحد، وأصبحت الأطراف الدولية الفاعلة والمنظمات والشركات والمؤسسات بارزة بشكل أكبر، ومن خلالها ستشكل الدول الضعيفة تحالفات جديدة[١٢].

9. Ernest Haas, The Uniting of Europe: Political, Social and Economic Forces 1950-1957, Standford, Stanford University Press, 1958, p. 16.
10. Robert O. Keohane, Joseph Nye, Power and Interdependence: World Politics in Transition, Boston, Little Brown, 1977, p. 25
11. Ibid, pp. 24-26
12. Ibid, 29-38

ولكن كيوهان وناي يقران بأن ذلك لن يلغي تمامًا الحاجة إلى الحرب، وأن القوة العسكرية يمكن استخدامها في المواقف الصعبة، ولكن تحسين التعاون والتماسك بين الدول يجعل الحرب خيارًا غير مرغوب به على الإطلاق.

يقول بعض علماء السياسة إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول واستخدام المؤسسات المرتبطة بهم[١٣] له تأثير إضافي فيما يخص الاستقرار، ويرون أنَّ زيادة اللجوء إلى نظام المؤسسات «المَأْسَسَة» لا يشجع فقط على التعاون بين الدول وتقليل العدائية بينهم، بل يعمل أيضاً بمنزلة مخازن لاستيعاب الصدمات وإدارة الأزمات، وهو الأمر الذي مكّن أوروبا الغربية من مواكبة التغيرات الجيوسياسية في أعقاب نهاية الحرب الباردة[١٤]، وتقوم بذلك من خلال تدفق المعلومات بين دول الأعضاء فيها، الأمر الذي يقلّل نسبة انعدام الثقة فيما يخص أنشطة بعضهم البعض؛ وبالتالي تقوم المؤسسات بعقد منتدى للتفاوض بين الدول، وهو ما يعزز التعاون بينهم لتحقيق المصلحة المتبادلة[١٥].

إن الدور البنّاء الذي تؤديه المؤسسات يسمح للدول بتعزيز قدرة الحكومات على مراقبة التزام الآخرين، وتنفيذ التزاماتهم الخاصة[١٦]، وتعمل هذه الحوافز على تعميق المؤسسات وترسيخها، فضلا عن جعل المنظمات أكثر شفافية وأقل فساداً؛ لتعزيز الثقة بين الشركاء.

أما بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي الذي تم ذكره آنفاً، فإن أهم طرق تهيئة بيئة مناسبة للثقة المتبادلة ومنع حصول المعادلة الصفرية بفوز أحد الأعضاء على حساب عضو آخر هو من طريق منع حصول أحد أعضاء المنظمة على قوة غير متناسبة مع جدول أعمال المنظمة، ويمكن أن يتحقق ذلك من طريقين: الأول: من طريق اتحاد عدد من الدول الصغيرة ومتوسطة القوة معا لتحقيق توازن ضد دولة أقوى، والآخر: من طريق تحقيق التوازن الاستراتيجي لدولتين قويتين؛ ففي أوروبا مثلا هناك مثال لكلا الحالتين، فحينما شكلت كل من بلجيكا ولوكسمبورج الاتحاد الاقتصادي المحدود في أسعار صرف العملات الثابتة في عام ١٩٢٢، فعلا ذلك من منطلق عدم رغبتهم في الانشغال في المنافسات مع القوى الكبرى[١٧]، وحصل المثل أثناء تأسيس الاتحاد الأوروبي (حينما كان لايزال يطلق عليه اسم الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)، فقد وضع كل من فرنسا وألمانيا حداً للشك والتنافس المتبادل عندما أصبحت صناعات الفحم والصلب تحت رعاية منظمة دولية؛ وهذا ما سمح لألمانيا بإعادة البناء

13. Here defined as an international organisation or a set of rules which govern state action in particular areas such as aviation or shipping. These rules can also be referred to as “regimes”.
14. Robert O. Keohane, Introduction: The End of the Cold War In Europe, 1993, pp. 1-23
15. Noseph Nye, Understandıng International Conflicts, New York, Harper Collins, 1993, p. 39
16. Robert O. Keohane, International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder, Westview Press, 1989, P. 2
17. John McCormick, Understanding the European Union, Basingstoke, Palgrave, 2014, p. 29

بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي هدأت فيه المخاوف الفرنسية من السيطرة الألمانية، والتوفيق بين المصالح الاستراتيجية للبلدين بشكل فعّال[١٨]، وعلى وفق ذلك؛ فإن القوى الأكثر نفوذا في المنطقة في الوقت الحالي هما العدوان اللدودان: المملكة العربية السعودية وإيران، وسيكون من الصعب أن يشكلا اتحادا للحفاظ على مصالحهما المشتركة، والأنموذج الأول المتمثل باتحاد عدد من الدول الصغيرة القوة والمتوسطة له احتمالية أكبر للنجاح وأقل عرضة للتأثر من قبل أطراف مخربة.

من المهم أن نأخذ في الحسبان عند وضع نماذج لاتحاد شرق أوسطي من الاتحاد الأوروبي هو أن حالة الاتحاد الأوروبي اليوم ليست كالحالة نفسها التي كان عليه عند بداية تأسيسه، وإنما هو تتويج لعملية تكامل طويلة، وتسويات، وتعاون وتحالفات سياسية استمرت لعقود من الزمن، وهو الأمر الذي تم توقيعه في «إعلان شومان» (تعريف إعلان شومان في هامش رجاءٍ) حينما تم تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، إذ قِيل خلال التوقيع: «لن يتم تأسيس أوروبا دفعة واحدة، أو على وفق خطة عامة واحدة، بل سيتم بناؤها من خلال الإنجازات الملموسة التي تخلق تضامنا فعليا أولا»[١٩].

لذلك؛ على الاتحاد الأوروبي أن يضع بعين الحسبان لما يمكن تحقيقه على المدى القصير على أرض الواقع –على الرغم من أن الأهداف بعيدة الأمد لاتحاد الشرق الأوسط يجب أن تكون طموحة–، فلا ينبغي أن يتم إجبار أعضاء الاتحاد على التكامل، بل ينبغي أن يتم تشجيع الأعضاء تدريجياً من خلال الثقة المتزايدة على أساس أن الاتحاد ليس مصمما مصممٌ ليحل محل الدول الأعضاء وإنما لتحويلهم إلى جزء لا يتجزأ من مشروع تعاوني».[٢٠]

تشكيل اتحاد شرق أوسطي جديد:

بناءً على الطريقة التي وُصِفَ فيها الأنموذجان المحتملان للاتحاد، فقد حدد هذا التقرير ثلاث دول من الممكن أن تعمل بشكل معقول كبداية لأعضاء محتملين لاتحاد شرق أوسطي وهذه الدول هي: الكويت والعراق والأردن، والسبب المنطقي وراء اختيار هذه الدول يكمن في قربها جغرافياً، وقدرة اقتصادهم على أن تكمل إحداهما الأخرى، والعلاقات الجيوسياسية والجيوستراتيجية بينهم.

في يومنا هذا يعد الاقتصاد الأردني من أكثر الأكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنوعا في الشرق الأوسط، فبينما تفتقد إلى الموارد النفطية أو الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الاقتصاد الأردني يرتكز

18. Ibid, pp. 51-53
19. John Pinder, Simon Usherwood, The European Union, Oxford, Oxford University Press, 2013, p. 9
20. Ibid, p. 8

بدلا من ذلك إلى على التعدين (الفوسفات)، والصناعة التحويلية، والبناء، والسياحة، والطاقة، فضلا عن المساعدات المالية من الدول المجاورة، وكذلك الدعم من دول الخليج[٢١]، وأصبحت مساعدات دول الخليج حيوية بشكل كبير، في الوقت الذي تسبب فيه انعدام الاستقرار في المنطقة بضغوط على الاقتصاد الأردني الذي يعاني من تزايد في معدلات البطالة[٢٢]، ومع ذلك، يعتبر الأردن أحد القادة المؤثرين في مجال تكنولوجيا المعلومات في الشرق الأوسط، وذلك بعد أنْ خَطَتْ خطوات سريعة في هذا القطاع منذ بداية التسعينيات، وقد أوشكت على أن تصبح «وادي السيليكون في المنطقة»[٢٣]، إشارة إلى دولة ذات تقنيات العالية، وعلى هذا الأساس، يعد الأردن بلدا ذا اقتصاد معرفي يحوي على نسبة كبيرة من الموارد البشرية وخبرة سابقة في إدارة اقتصاد بلد يفتقر إلى الموارد الطبيعية.

وفي المقابل، فإن كُلًّا من العراق والكويت هما في الغالب ذوا اقتصاد نفطي، إذ إنَّ مصادر عائدات هاتين الحكومتين هي من مبيعات النفط [٢٤].

إن انخفاض أسعار النفط سلط الضوء على مدى خطورة الاعتماد على سلعة واحدة، إذ تضرر كلا البلدين (العراق والكويت) من الناحية المادية منذ انخفاض أسعار النفط في عام ٢٠١٥، والوضع الحالي يبرهن خطورة الموقف ولاسيما بالنسبة للعراق الذي يواصل القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الإرهابي، أمّا في الكويت فإن الجهود المبذولة لتنويع مصادر الاقتصاد قد تعطلت؛ بسبب الصراع السياسي[٢٥].

ومع ذلك؛ نجد هناك اختلافات كبيرة بين هاتين الدولتين، فعلى الرغم من الأحداث المحيطة بهما، استطاعت الكويت أن تبقى مستقرة؛ لأنها موطن لأناس ذوي مستوى تعليمي ومهارة عاليين،

21. "Economy Overview – The World Factbook", CIA, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2116.html , [Accessed 10-June-2016]

22. Kirk H. Sowell, "Jordan is Sliding Towards Insolvency", Carnegie Endowment for International Peace, 17-March-2016, <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63061>, [Accessed 10-June-2016]

23. "Programming Potential: Rising Penetration Levels Spur New Focus on the Sector", Oxford Business Group, <http://www.oxfordbusinessgroup.com/overview/programing-potential-rising-penetration-levels-spur-new-focus-sector-0>, [Accessed 10-June-2016]

24. "Economy Overview – The World Factbook", CIA, <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/fields/2116.html>, [Accessed 10-June-2016]

25. Ibid

وهو أعلى من المعدل الإقليمي[٢٦]، في حين يعاني العراق من هجرة الطبقة المثقفة والعلماء[٢٧]؛ نظرا لعدم الاستقرار المستمر والفساد، وعلاوة على ذلك، فإن دولة الكويت مشابهة للأردن، حيث إنها تفتقر إلى توفر مساحات كبيرة صالحة للزراعة، بينما في العراق، وعلى الرغم من معاناته للتصحر وملوحة التربة وتدهور البيئة، فإنه يمتلك مساحات كبيرة صالحة للزراعة ولاسيما في سهول نهري دجلة والفرات[٢٨].

إنَّ كلًّا من الدول الثلاث (العراق والكويت والأردن) بحاجة إلى الحصول على المساعدة للمحافظة على الاستقرار وتشجيع التطور، وكل منهم يمتلك قدرات من شأنها أن تساعد في تلبية احتياجات بعضهم البعض؛ ولذلك سيكون من المفيد لجميع الجهات أن تُوفِّقَ بين مصالحهم وسياساتهم لتحقيق تقدم مشترك، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف ليس أمراً ضرورياً لتلك الدول فقط، بل إنه يضع حجر الأساس لتكامل إقليمي أوسع.

تمثل الصناعة النفطية القطاع الأكثر وضوحاً وأهميةً، إذْ إنّ الاستثمار والمواءمة الاقتصادية والسياسية يمكن أن تكون ذات فائدة لجميع البلدان المعنية، وعلى الرغم من أنَّ الوفرة النفطية قد تسببت بتراجع الأسعار، واقتطاع أرباح كُلٍّ من العراق والكويت؛ فإن الصناعة النفطية لا تزال أكبر مصدر للدخل؛ وبالتالي ستكون مصدراً لتمويل تنويع اقتصادات البلدين وتطويرها، ويتوقع بعض المحللين أن أسعار النفط بطريقها نحو الارتفاع بشكل ملحوظ في المستقبل القريب، وإن المكافآت الاقتصادية للاستثمار في صناعة النفط سترتفع بشكل كبير[٢٩]، وتعد حقول النفط والغاز في محافظة البصرة واحدة من أكثر المواقع المثالية لمثل هذه الاستثمارات: إذ تقع هذه المنطقة على مقربة من الخليج العربي والكويت، وفي جزء غير متطور نسبيا ولكنه مستقر في البلاد، ومن الممكن أن تستفيد المنطقة من مشروع عراقي — كويتي من شأنه أن يضفي الخبرة الفنية للكويت والقوى العاملة للعراق[٣٠]. أن المواءمة بين السياسات والأنظمة الاقتصادية تسمح لكلا البلدين إنتاج النفط بدون

26. “Human Development Report 2015 – Kuwait”, United Nations Development Programme, <http://hdr.undp.org/sites/all/themes/hdr_theme/country-notes/KWT.pdf>, [Accessed 10-June-2016]

27. Wassim Bassen, Rani Geha (Translator), “Iraq’s brain drain continues”, Al-Monitor, 19-April-2015, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/04/iraq-youth-emigration-lack-security-west.html>, [Accessed 10-June-2016]

28. Tara Mohamed Anwar Omer, “Country Profile: Iraq”, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, April 2011, <http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/iraq/iraq.html>, [Accessed 10-June-2016]

29. Keith Johnson, “The Era of Cheap Oil is Coming to an End”, Foreign Policy Magazine, 14-June-2016, <http://foreignpolicy.com/2016/06/14/the-era-of-cheap-oil-is-coming-to-an-end/>, [Accessed 21-June-2016]

30. Basra Council, “Basra Establishes Regional Development Company to Attract International Oil, Gas and Infrastructure Investment”, PR Newswire, 03-November-2015, <http://www.prnewswire.com/news-releases/basra-establishes-regional-development-company-to-attract-international-oil-gas-and-infrastructure-investment-539755341.html>, [Accessed 20-June-2016]

تقطيع في الأرباح، أو بأن تدخل في نزاع حول حقوق النفط في المنطقة، وإنّ الوعد بالتنمية العراقية للسماح له بسداد ديونه للكويت يمكن أن يكون بمنزلة حافز إضافي للكويت في مساعدة العراق على تطوير إمكاناته[٣١].

ويأتي دور الأردن في المشاركة في مثل هذا المشروع على شكل المشتري، إذ إن لدى الأردن تأريخًا طويلًا بالفعل في شراء النفط من العراق، لكنّ الشراء توقف في عام ٢٠٠٣ بعد سقوط صدام حسين، وفي الآونة الأخيرة توقفت التجارة بين الأردن والعراق؛ بسبب وقوع بلدة الرطبة الحدودية ومدينة الفلوجة التي يمر من خلالها الطريق (١١) السريع بأيدي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وفي الوقت الذي استعادت فيه القوات الأمنية العراقية مدينة الرطبة وكامل مدينة الفلوجة، فإن إعادة فتح الحدود يمثل فرصة لاستئناف التجارة مع الأردن، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون ذا فائدة للبلدين[٣٢]، وهو في الوقت نفسه أمر له أهمية كبيرة؛ نظرا لاعتماد الأردن على المملكة العربية السعودية الذي أثار توترات سياسية في البلاد في ما يخص القضايا التي لا تتوافق فيها سياسات البلدين[٣٣]؛ إنَّ إقامة اتفاق الطاقة التفضيلية بين الأردن والكويت والعراق من شأنه أن يخفف الضغوط الاقتصادية والسياسية على الأردن بينما تعمل على التخفيف أيضا من ارتفاع محتمل في أسعار الطاقة في المستقبل.

تعد السياحة صناعة أخرى من الممكن أن يتم الاستثمار من خلالها لتحسين الاقتصاد والتوافق السياسي، وقد أظهرت تجارب تنويع الاقتصادات الأخرى كما حدث في دولة الإمارات العربية المتحدة بأن السياحة يمكن أن تكون مصدرا كبيرا للدخل[٣٤]، وتستغل الأردن بالفعل مواقعها الأثرية السياحية، وعلى الرغم من انعدام الاستقرار الإقليمي الذي ساهم في خفض نسبة الأرباح السياحة الأردنية، فإنه لا يزال مصدرًا مهمًّا للدخل في الأردن، ولديهم خبرة كبيرة في هذا المجال.

31. Amer Diab al-Tamimi, Rani Geha (Translator), “Iraqi Debt to Kuwait May Become Fruitful Business Partnership”, Al-Monitor, 08-February-2013, <http://www.al-monitor.com/pulse/business/2012/04/iraqs-debts-to-kuwait-why-not-tu.html>, [Accessed 20-June-2016]

32. Paul McLeary, “The Fight for Fallujah’s Highway 11”, Foreign Policy Magazine, 02-June-2016, <http://foreignpolicy.com/2016/06/02/the-fight-for-fallujahs-highway-11/>, [Accessed 20-June-2016]

33. Osama Al Sharif, “Jordan Pivots to Saudi Arabia”, Al-Monitor, 21-April-2016, <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/jordan-saudi-arabia-iran-regional-interference-terrorism.html>, [Accessed 20-June-2016]

34. “Tourism Critical to UAE’s Ecomic Diversification Drive”, Gulf News, 03-April-2016, <http://gulfnews.com/business/sectors/tourism/tourism-critical-to-uae-s-economic-diversification-drive-1.1703322>, [Accessed 22-June-2016]

يُعَدُّ العراق موطناً للكثير من المواقع التأريخية التي تم إهمالها، والتي تضررت نتيجة لسنوات عدة من انعدام الاستقرار، ولذلك؛ فإن مشروع عراقي – أردني مشترك من شأنه إحياء هذه المواقع التي لن تساهم فقط في حماية هذه المناطق السياحية وتعزيز اعتماد السياحة في العراق، بل أنها ستجعل المنطقة برمتها أكثر جاذبية أيضاً، وفضلا عن ذلك، فإن تحسين الاقتصادات الإقليمية من خلال السياحة وتقارب الأسواق تساعد في توفير الاستقرار للمنطقة.

هناك وجه آخر للسياحة وهو السياحة الدينية، فعلى الرغم من أن العراق لا يستقبل العديد من السياح للمواقع التاريخية في الوقت الراهن إلا أن هناك العديد من المواقع ذات الأهمية الدينية التي لا تزال تستقبل الزوار حتى خلال فترة انعدام الاستقرار الحالية، فالمراقد الدينية الشيعية والمدن المقدسة كالنجف وكربلاء لها أهمية خاصة، بوجود العديد من المسلمين الشيعة الذين يزورون هذه المواقع بصورة منتظمة، ولاسيما خلال مواكب الزيارة الأربعينية، التي تشهد مسيرات مئات الآلاف من الحشود نحو كربلاء بينهم العديد من الكويتيين يبدأون رحلتهم من دولتهم من طريق محافظة البصرة،، فسعت الكويت للاستفادة من هذا النوع من السياحة بالاستثمار في فنادق ومرافق في الكويت والبصرة والنجف[٣٥]، ولكن بشكل عام لا يزال قطاع السياحة الدينية متخلفًا.

إنَّ المشاريع المشتركة في تحسين هذه المرافق واتخاذ تدابير لتسهيل الاستثمار (مثل الحد من البيروقراطية والفساد) يساعد على تنويع الموارد الاقتصادية في كل من العراق والكويت وهو في الوقت نفسه يعدُّ خدمة عامة للزوار من خلال تحسين الظروف المحلية.

تُعد الزراعة قطاعًا آخر، حيثُ يشكلُ وجودُ ترابط اقتصادي ونظام لسياسة عامة أمراً ذا فائدة لجميع البلدان المعنية، وقد عانت الأراضي العراقية تدهورا كبيرا بسبب الحروب، وانعدام الاستقرار، وتجفيف صدام حسين للأهوار، وازدادت معاناتها بنحو أكبر بعد قدوم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي سنَّ سياسة الأرض المحروقة في المناطق التي فقد سيطرته عليها، وفي هذه الأثناء لا تزال القدرات الزراعية منخفضة؛ لانعدام الكفاءة والبيروقراطية التي تحول دون تقدم الاستثمار والتنمية[٣٦]، ويظهر تقرير مشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة أنه مع وجود أهداف متوسطة إلى طويلة المدى من جهود متماسكة ومنظمة تهدف إلى إجراء تحسينات للسياسات والمشاريع الاستثمارية بما في ذلك إعادة التأهيل وتقديم الدعم وبناء القدرات[٣٧]، فإن كلًا من الكويت والأردن من الممكن أن يكونا

35. “Iraq’s Holy Cities Enjoy Boom in Religious Tourism”, Al-Arabiya, 04-April-2013, <http://english.alarabiya.net/en/life-style/art-and-culture/2013/04/04/Iraq-s-holy-cities-enjoy-boom-in-religious-tourism.html>, [Accessed 21-June-2016]

36. Paolo Lucani, “Iraq: Agriculture Sector Note”, Food and Agriculture Organisation of the United Nations and The World Bank, 2012, p. 49

37. Ibid, Pp, 13, 14

مصدرا للاستثمار في العراق؛ إذ تعاني هاتان الدولتان من الجفاف، والأراضي الزراعية المحدودة ونقص المياه، ومنذ استقلال الأردن تم سنُّ عددٍ من السياسات لتنظيم استخدام المياه والاستفادة بأكبر قدر من المساحة الزراعية المحدودة لديها، وعلى الرغم من أن الأردن قد شهد فترات من الوفرة الزراعية، إلّا أن ذلك لم يكن متوافقًا مع الأمن الغذائي الذي ظل مشكلة لم يتم حلها في هناك[٣٨]. وفي الوقت نفسه، تفتقر الكويت إلى البنية التحتية المهمة في القطاع الزراعي، ولكنها لجأت إلى استخدام تقنيات متقدمة لتحلية المياه ومعالجته؛ للحفاظ على الأراضي الزراعية القليلة لديهم، وكذلك لتوفير المياه لسكانها[٣٩]. إنَّ تكوّنَ مزيجٍ من التكنولوجيا الكويتية والتجربة الأردنية بإمكانه أن يساعد العراق على إعادة تطوير الصناعة الزراعية، وفي الوقت عينه تعد تجربة جديدة من شأنها أن تقود العراق إلى أفكار وابتكارات متقدمة.

إنَّ إعادة تطوير القطاع الزراعي في العراق من شأنه مساعدة الكويت والأردن على ضمان الأمن الغذائي لهما، وإن تكوّنَ شراكة بين الدول الثلاث من ناحية القطاع الزراعي يمكن أن يكون له فوائد على المدى القصير أيضاً، فعلى سبيل المثال سجلت الأردن ارتفاعا في الإنتاج الزراعي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولكن انخفضت صادراته بنسبة ٢٥٪؛ بسبب الحرب الأهلية السورية وإغلاق الحدود بين البلدين[٤٠]، فإنَّ إنشاء اتفاقية للتجارة بين العراق والأردن للصادرات الأردنية (بالتزامن مع فتح الحدود) يمكن أن يساعد الأردن على تعويض هذا النقص، وفي الوقت نفسه تساعد هذه الاتفاقية العراق على إطعام عدد سكانه الضخم داخل البلاد. في الواقع إن اتحاد الخبرات والموارد التكنولوجية الكويتية مع الشعب العراقي يقدم فرصاً كبيرة لجميع الأطراف، ويتمثل هذا بنحو خاص في قطاع الاتصالات، فبعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، حصلت هناك زيادة في الازدهار الاقتصادي في المناطق الكردية، وانتشار الهواتف المحمولة والإنترنت بشكل كبير، إلا أن توزيع هذه الخدمات ما زال غير متكافئ، فاعتبارا من عام ٢٠١٣ كانت نسبة انتشار الهواتف المحمولة في كردستان العراق ٩٠٪ تقريباً، في حين أن انتشار الهواتف المحمولة في وسط وجنوب العراق قد بلغ حوالي ٧٧ ٪ [٤١]. ومع ذلك بقي معدل انتشار الإنترنت منخفضا بنسبة (٧- ١٠٪) وسرعته الحالية

38. Mahmoud Abusetta Al-Jaloudy, “Country Profile: Jordan”, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2006, http://www.fao.org/ag/agp/agpc/doc/counprof/jordan/jordan.htm , [Accessed 23-June-2016]

39. “Kuwait”, Food and Agriculture Organisation of the United Nations, 2008, p. 4-6

40. “Jordan Agriculture Exports on the Rise”, Oxford Business Group, 22-January-2015, http://www.oxfordbusinessgroup.com/news/jordan-agriculture-exports-rise , [Accessed 23-June-2016]

41. “Plugging In: Telecom and Internet”, Invest In Group, October 2013, <http://investingroup.org/review/242/plugging-in-telecom-and-internet-kur

في المتوسط هي[٤٢] (G.3).

تعد شركة الاتصالات الكويتية «زين» هي أكبر مزود للخدمات في العراق[٤٣]، تليها شركة آسياسيل[٤٤] وكورك[٤٥] اللتان تتركزان في كردستان، وهذا يترك مساحة كبيرة لنمو شركة زين، وكذلك فرصة كبيرة لاستثمار شركات اخرى في المنطقة، ونظراً لوجود مهارات عالية لدى الموارد البشرية في الأردن –والذي ذُكِرَ آنفاً–، سيكون من المناسب ولاسيما بالنسبة للشركات الأردنية تشكيل شراكات مع العراق والاستثمار هناك، ويعد قطاع الاتصالات أحد القطاعات المحتملة للاستثمار، وكان هناك شعور متزايد لدى واضعي السياسات العراقية على التخفيف من سياسات الخصخصة، لتشجيع الصناعات[٤٦] ، وتنشيط بعض الصناعات التي كانت بارزة في عهد صدام حسين أيضاً [٤٧]. ومع حاجة العراق إلى مستويات عالية من التجديد في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية، يعد العراق فرصة استثمارية مغرية، فقضية اللجوء إلى الكويتيين والأردنيين من ذوي المهارات العالية لتطوير مثل هذه المهارات لدى العراقيين لن يساعد فقط على تطوير قدرة العراق، ولكنه سيزيح الضغط عن الكويت والأردن على وجه الخصوص، كون الدولتين تعانيان من ارتفاع معدلات البطالة، ولهما تحويلات مالية تجعلهما مساهمين رئيسين في اقتصادهما.

وبعيدًا عن الاقتصاد، فإن تزامن مصالح هذه الدول الثلاث يمكن أن يكون له آثار إيجابية نحو ترسيخ المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون والحد من الفساد، ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، فقد صنف العراق على أنه واحد من أكثر الدول فسادًا في العالم (إذ حصل على المركز ١٦١ من أصل ١٦٨[٤٨])، في حين حصلت على المركز ٥٥[٤٩]، وحل الأردن في المركز ٤٥ [٥٠].

42. Ibid

43. “Zain Iraq Homepage”, https://www.iq.zain.com/ar/web/iraq/personal , [Accessed 28-June-2016]

44. “Asiacell Homepage”, https://www.asiacell.com/ , [Accessed 28-June-2016]

45. “Korek Homepage”, http://www.korektel.com/ , [Accessed 28-June-2016]

46. Ali Mamoury, Joelle el-Khoury, “How to Resolve Iraq’s Economic Crisis”, Al-Monitor, 17-November-2015, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/11/iraq-budget-deficit-steps-oil-revenues.html , [Accessed 28-June-2016]

47. Omar Al-Jaffal, Pascale el-Khoury, “Iraq’s Defunct Military Industry”, Al-Monitor, 01-July-2015, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/07/iraq-military-industry-war-islamic-state.html , [Accessed 28-June-2016]

48. "Iraq”, Transparency International, https://www.transparency.org/country/#IRQ , [Accessed 21-June-2016]

49. “Kuwait”, Transparency International, https://www.transparency.org/country/#KWT , [Accessed 21-June-2016]

50. “Jordan”, Transparency International, https://www.transparency.org/country/#JOR , [Accessed 21-June-2016]

إن الجهود التي تسعى إلى جعل اقتصاد جميع البلدان متوافقة بعضها مع بعض، وخلق بيئة مواتية للاستثمار فيها، تتطلب تعديلات سياسية مهمة في جميع البلدان المعنية، وبناءٍ على ذلك بإمكان الأردن والعراق أن يكونا بمنزلة أنموذج في إعادة بناء مؤسسات العراق والحد من البيروقراطية التي قد تُبطِأُ جهود الاستثمار وخنق النمو، وإن تقديم الوعود للاستثمار والتنمية بطريقة ملموسة، يشكل حافزا للقضاء على الفساد، إذ إن مكافآت العمل بشفافية تامة تفوق المكافآت القادمة من الفساد، إن الاتحاد المقترح الذي يسمح للدول أن تنظم سياسات أمنية هو اتحاد اقتصادي هو اتحاد اقتصادي يعمل على زيادة المصالح المتبادلة بين الدول الأعضاء، فقد تأثر كل من العراق والأردن بشكل كبير من تداعيات الحرب الأهلية في سوريا وتسببت أزمات اللاجئين السوريين بأضرار لكلا البلدين، وتم استهلاك مواردهما وتدمير استقرارهما، فالوصول إلى اتفاقية أمنية مشتركة للتعامل مع التسللات الإرهابية من الحدود لن تكون فقط عاملًا حاسمًا في ضمان قدرٍ أكبرَ من الاستقرار الإقليمي، ولكن ستسمح أيضا للدول الأعضاء بحماية مصالحها الاقتصادية، وخلق مساحة لنمو أكبر في ظل توفر الأمن .

هناك مستوى آخر فيما يخصُّ الأمن المتبادل وهو التنافس بين القوى الإقليمية العظمى (المملكة العربية السعودية وإيران)، فهذان البلدان لديهما تأثيرٌ كبيرٌ على الأردن والعراق، وأمّا الكويت –التي تحوي على نسبة متساوية من المسلمين الشيعة والسنة والتي لا تكن العداء لإيران على الرغم من كونها عضواً في مجلس التعاون الخليجي– فهي تجلس في المنتصف بين المملكة العربية السعودية وإيران[٥١]، ومن الناحية الاستراتيجية، فهذا من شأنه أن يجعل الأردن والعراق على وجه الخصوص وكيلين للمنافسات الإقليمية، ولكن التوصل إلى اتحاد مشترك بين الأردن والعراق والكويت يمكن أن يتم استثماره بسهولة؛ لتحقيق مكاسب دبلوماسية لجميع الأطراف المعنية، من خلال العمل كوسطاء وقنوات اتصال بين المملكة العربية السعودية وإيران، وهذا لن يمنح الاتحاد مزيداً من النفوذ فقط، بل سيعمل أيضاً على عدم تشجيع المملكة العربية السعودية أو إيران على تقويض الاتحاد أو افساد جهوده.

إن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والسياسي وترسيخ المؤسسات لن يكون له فوائد فورية للبلدان المعنية فحسب، بل ستخطو خطوة نحو بناء اتحاد شرق أوسطي أكبر، إذ إنه سيبدأ مع عدد قليل من الدول المتعاونة اقتصاديا، وسيتم وضع سياسات من شأنها أن تسمح للاتحاد القائم على التعاون، والتكافل بالظهور بشكل عفوي بدلاً من ظهور اتحاد قائم على أيديولوجية أخرى يتم فرضها بشكل

51. Madawi Al-Rasheed, "How United is the GCC?", *Al-Monitor*, 01-April-2016, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/04/gulf-nationalism-regime-survivial-saudi-qatar-uae.html , [Accessed 24-June-2016]

قسري من قوة إقليمية كبرى، وسيعطي تحقيق هذا الاتحاد مساحة للتجربة والتفاوض مع وجود حد أدنى من تدخل المخربين من الداخل، في الوقت الذي سيتم فيه تنقيح السياسات والمؤسسات، وتمكين المشاركين ممن لديهم توافق في الآراء بشأن العمل على أنموذج ما، بدلا من اتباع نماذج مختلفة كليا دون الاعتبار للفروق الإقليمية. وفي نهاية المطاف، هل ينبغي لهذا الاتحاد المكون من ثلاثة دول السعي وراء توسيعه؟ وللإجابة عن هذا السؤال ينبغي أن نبين أنه سيكون لدى هذا الاتحاد الموارد المالية والخبرة التقنية لمساعدة تحسين أوضاع الدول المرشحة التي من الضروري أن يكون لديها الدراية الكافية في التعامل مع التغييرات الجديدة.

-الملخص والاستنتاج:

إنّ الغرض من هذا التقرير هو تحليل ما إذا كان من الممكن تطبيق أنموذج الاتحاد الأوروبي الذي جلب الاستقرار والرخاء للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد تم تسليط الضوء على الناحية التأريخية لأوروبا، إذ إن المشاكل التي عانت منها أوروبا هي مشابهة وبشكل كبير لمشاكل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقتنا الحالي، لكنها تمكنت من تحقيق الاستقرار والازدهار من خلال التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما اتضح من ملاحظات كل من هاس وكيوهان وناي، الذين أظهروا أن تحقيق إنجازات الاتحاد الأوروبي هو ليس هدفا قصير المدى، بل هو طويل المدى، يتطلب التحلي بالصبر والمثابرة والتطور المطرد في بناء الثقة، وتشجيع التعاون التكامل وتعزيزه.

ولكي يتحقق ذلك على أرض الواقع، اقترحَ هذا التقريرُ وضعَ أساس لاتحاد يتكون من التعاون الاقتصاديّ بين الأردن والكويت والعراق، إذ بإمكان كلٌّ من هذه الدول تقديم شيء لبعضهم البعض، كون هذه الدول تعاني من من قضايا ليس بإمكان كلٍّ منهم إيجاد حلول لها بمفرده، ويرى هذا التقرير أنه من خلال التنمية الاقتصادية عبر قطاعات النفط والسياحة والزراعة وغيرها، فإن هذه الدول الثلاث قادرة على تشكيل أسس لاتحاد شرق أوسطي من الممكن أن ينمو بشكل طبيعي في الحجم والنطاق، في حين أنها ستبقى كيانا يتم التطلع إليه؛ لأنَّ تحقيق هذا الأمر لن يكون سريعًا، وسوف يتطلّبُ الكثير من العمل، ولكنَّ النتيجةَ ستستحق كل هذا العناء.

نحو استراتيجية واقعية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق

أ.د. كاظم جواد شبر *

٢/ ٨/ ٢٠١٦

الخلاصة

تبدأ هذه الورقة بنقطة جوهرية، ألا وهي أن الاقتصاديين العراقيين سبق أن أكدوا مراراً وتكراراً على المخاطر الناجمة عن مواصلة الاعتماد على قطاع النفط والغاز، مثلما أوضحوا أيضاً ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني، واستغلال القدرات الكامنة لدى العراق لتحقيق ذلك، غير أن التقاعس وعدم الاكتراث خلال العقود السابقة استتبع استمرار الحال كما هو عليه، ولاسيما أن العسكرة الزائدة كانت طاغية على الاقتصاد الوطني، ما أدى إلى إهمال القطاعات الرئيسة الأخرى، بما فيها الصناعة التحويلية والزراعة.

وبعد سرد بعض الأرقام حول مبالغ الصادرات النفطية للعراق أثناء أعوامٍ خلت، يتطرق البحث إلى موازنة العام ٢٠١٦، وعجزها البالغ نحو ٢٣ بالمئة من إجمالي نفقات الموازنة، مع التأكيد على أن سعر الخام هو العامل المتحّكم في مبالغ الإيرادات المخمنة للموازنة. وهنا يكمن قسط وافر من المشكلة، حيث أن أسعار النفط الخام تتذبذب بموجب مُعطيات السوق العالمية، مايوّلد تأثيرات حادة على النفقات الحكومية واقتصاد البلد.

ولغرض التعامل مع التحديات القائمة التي يُواجهها البلد، تطرح الورقة طرقاً ومعالجات مُحددة لتطويق الأزمة على ثلاثة أصعدة، هي:(المدى القصير والمدى المتوسط والمدى الطويل) فعلى المدى القصير، تتضمن هذه الإساليب الاقتراض من المؤسسات المالية، وزيادة بعض الرسوم، وتصعيد عددٍ من الضرائب، فضلاً عن خفض جانب من النفقات العامة. أما المدى المتوسط، فلابد من أن يتضمن رسم بعض السياسات لتنشيط القطاعات الخارجة عن سلطة الدولة، فضلاً عن إصلاح المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة، وأيضاً إنجاز بعض المشروعات العامة بوساطة العمل الجماهيري لغرض

* بكالوريوس اقتصاد شرف (الصناعة والتجارة) ، جامعة لندن، ١٩٦٦ – دبلوم التقنيات العليا(الإدارة)، جامعة سولفرد، ١٩٦٧–ماجستير العلوم الإدارية (الاقتصاد الإداري والمالي) ، جامعة الستي/ لندن، ١٩٦٨ – دكتوراه العلوم الإدارية، جامعة لفبرا، ١٩٨٥.

امتصاص البطالة وتجذير ثقافة العمل والعطاء، كذلك، يجب التفكير جدياً في تأسيس مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري، بقصد ترشيد أنشطة التخطيط والتنسيق بين أجهزة الدولة وضمان التداخل بين خُطط الإنماء، من جهة، والموازنات السنوية، من جهة أخرى.

أما المدى الطويل فلا بد من أن يشهد تركيزاً حاداً على تطوير أنشطة الميزة النسبية للعراق، وهي الحقول التي تمّيز العراق جراء ما يمتلكه من طبيعة لتربته وموقع جغرافي فضلاً عن ثرواته الطبيعية، وبقية خصائصه البشرية وغير البشرية. فمن أبرز حقول الميزة النسبية هي زراعة النخيل وإنتاج التمور وبعض الصناعات الاستخراجية (كالفوسفات وحجر الكلس)، وعدد من الصناعات التحويلية (كالأسمدة والبتروكيماويات والمنسوجات)، فضلاً عن السياحة، والاستغلال الكامل لثروة الغاز الطبيعي.

كل هذا يؤكد الحاجة إلى بلورة استراتيجية مُحكمة لتحقيق التوازن العقلاني في الاقتصاد الوطني، مع ضبط وتائر التضخم وتحقيق معدلات نمو سنوية مُجدية. فالإدارة الحكيمة للاقتصاد الوطني تهدف إلى إنجاز وتائر نمو سنوية مُستقرة، مع تجنب التذبذبات الحادة والاستغلال التام (أو شبه التام) للموارد البشرية وغير البشرية، مع عدم احتلال أي قطاع لحصة من الناتج المحلي الإجمالي من دون أن يكون معقولاً أو صحياً.

ويؤكد البحث على صعوبة درب الإصلاح الأقتصادي في العراق، ولاسيما أن هذا الجانب لم يلقَ مايستحقه من الاهتمام منذ التغيير الذي أطاح بالنظام الصدامي في عام ٢٠٠٣، فضلاً عن تطلع معظم العراقيين إلى إنجازات حقيقية وزاهرة في أحوالهم المادية والمعيشية. ولكل هذا، هناك ضرورة ضاغطة لإنجاز درأسات علمية في هذا الصدد، ولإعداد استراتيجيات وخطط عقلانية وعملية، مع تنفيذها على نحو دؤوب وجاد.

ويخلص البحث باقتراح جدول زمني للإصلاحات الاقتصادية على مدى الأعوام الخمسة عشر من (٢٠١٦-٢٠٣٠)، مع بيان طبيعة الإصلاحات الضرورية ومراحلها الزمنية طوال هذه المدة.

الفصل الأول

طبيعة المشكلة وجوانبها المتداخلة:

من الصعب اتهام الاقتصاديين العراقيين بعدم الاكتراث أو اللامبالاة إزاء حاجة الاقتصاد الوطني للتنويع وإعادة الهيكلة، دون مواصلة الاعتماد الزائد على قطاع الهايدروكاربونات؛ ذلك أن المخلصين والواعين من الاقتصاديين العراقيين كانوا قد حذرّوا وأنذروا مراراً وتكراراً وعلى مدى العقود الفائتة من مخاطر الاقتصاد الريعي الذي يعتمد في الأساس على الإيرادات النفطية.

فهنا تشير خطة التنمية الوطنية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٧ إلى أن الرؤية العامة للخطة هي أن يُصبح العراق «دولة آمنة يتمتع فيها المواطن بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتطلع لبناء اقتصاد وطني متنوع قادر على المنافسة، يمتلك مفاتيح التقدم في المجالات العلمية والثقافية والمعرفية كافة، ويتشارك فيه الجميع في ظل نظام فدرالي لامركزي متكامل إجتماعياً، مُوّلد لفرص منصفة في التنمية، يكون القطاع الخاص والمجتمع المدني شركاءاً فاعلين فيه، وتكون الإستدامة البيئية نهجاً في الوصول إلى الاقتصاد الأخضر»[١].

وتمضي الخطة لتحديد جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يُمكن الإشارة منها إلى الآتي[٢]:

– «تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال رفع نسبة مساهمة أقطاب النمو المختارة المتمثلة بقطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، من أجل بلوغ معدل النمو المستهدف سنوياً في الناتج بمقدار ٣١،١٣٪ سنوياً مع النفط و ٥،٧٪ سنوياً بدون النفط.

– العمل على بناء أسس الشراكة الاقتصادية وتفعيلها ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، كي يساهم الأول ب ٧٩٪ من إجمإلي استثمارات الخطة..... في حين يساهم القطاع الخاص بنسبة ٢١٪ من إجمالي استثمارات الخطة..... وربما يؤمن التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وفقاً لمبدئي الكفاءة والمنافسة.

– رفع مستوى إنتاجية الأنشطة الاقتصادية وإنتاجية العامل بما يُعزز القدرة التنافسية للاقتصاد (الوطني) وتنوعه، وأن يكون للقطاع الخاص دور فاعل في مجالات الاستثمار وتوليد فرص العمل المحمية».

١. خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧، وزارة التخطيط، كانون الثاني ٢٠١٣، بغداد، ص ٤٨.
٢. المصدر نفسه: ص ٤٨ – ٤٩.

وحقيقة الأمر هي أن العقود الماضية شهدت فرصاً ذهبية لتنويع الاقتصاد الوطني ولتقليص الثقل النسبي لقطاع الهايدروكاربونات، بيد أن الباعث على (الصدمة)، أو (الخذلان) هو أن تلك الفرص لم تُغتنم! فما تطلبه الأمر حينئذ هو رسم استراتيجية مُتكاملة لتحقيق هذه الغاية، ومن ثم إعداد خطط تفصيلية في هذا الصدد، ليعقب ذلك تنفيذ عقلاني ودوؤب.

وربما أن الغريب في الأمر هو أن العراق يمتلك موارد بشرية ومادية مكنته – ولم تزل – من تنويع اقتصاده الوطني على نحو طيب، كما أن خبرة التأريخ الحديث لم تفتأ تذكّره أصحاب القرار بأن أسعار الذهب الأسود قد تغدر بنا بين عشية وضحاها، منها مثلاً تدني الأسعار إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل الواحد أواسط عقد الثمانينيات من القرن الماضي، فضلاً عما حصل لتلك الأسعار منذ أواسط العام ٢٠١٤ .

١–١ خلفية تأريخية

بعد إنْ كان العراق مُصدّراً لعدد من المحاصيل الزراعية وبعض السلع المصّنعة خلال عقود الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، تراجع وضعه ليكون مُستورداً لمعظم حاجياته الغذائية في الوقت الحالي، ومما لا شك فيه أن الحروب الخارجية والمطاحنات الداخلية والأوضاع غير المستقرة لم تساعد على تهيئة الأجواء الضرورية للتخطيط العقلاني ولمعالجة مشكلات البلد على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهنا تفيد المعلومات والأرقام المتاحة بأنَّ العسكرة بدأت بالهيمنة على الاقتصاد العراقي بدءًا من أواسط عقد السبعينيات في القرن الماضي وحتى إزاحة النظام الصّدامي في العام ٢٠٠٣، الأمر الذي أضّر ضرراً فادحاً لجهة المساعي الإنمائية الرامية للتنويع، ولاسيما طوال الفترة التي تبدأ من العام ١٩٨٠. بحسب الأرقام التي يُقدمها أحد الاقتصاديين العراقيين البارزين (د.شاكر لطيّف)، بلغ المتوسط السنوي للإستيرادات العسكرية خلال المدة ١٩٨٠–١٩٩٠ حوالي ٤٦ بالمئة من مجموع الاستيرادات، حيث أنفقت الدولة قرابة ٥٧ مليار دولار على الاستيرادات العسكرية، بينما بلغ مجموع الاستيرادات ١٢٣ مليار دولار خلال المدة نفسها[٣].

ويضيف لطيّف: أن أهم مامميّز السياسة الاقتصادية والمالية للدولة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ”هو عسكرة الاقتصاد العراقي، بمعنى أن القطاع العسكري عموماً، وقطاع الإنتاج

٣. شاكر لطيف: «الإنفاق العسكري.....» في كتاب « درأسات في الاقتصاد العراقي» ، المنتدى الاقتصادي العراقي ، لندن، ٢٠٠٢، ص٧.

العسكري خصوصاً، استهلك الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما أهدر الطاقات المالية الهائلة، وأثر سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[٤].

فخلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ «بلغ متوسط حصة الإنفاق العسكري المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي قرابة ٣٩٪ سنوياً، إلا أنه التهم في بعض السنوات (٨١-٨٤) مابين ٥٤٪ إلى ٦٦٪ من الناتج المحلي، حيث تجاوز الإنفاق العسكري المباشر فقط (عدا نفقات التصنيع العسكري والنفقات العسكرية غير المباشرة والسرية) للسنوات ١٩٨٠-١٩٩٠ حافة ال ٢٠٢ مليار دولار"[٥]. ويمضي لطيّف إلى القول بأن هذه النسب سترتفع كثيراً إذا أضيفت لها النفقات العسكرية السرية والنفقات العسكرية غير المباشرة[٦].

ويضيف لطيّف أن سباق التسلح والحروب "التي انتهجتها الدولة العراقية (أثناء عقدي الثمانينيات والتسعينيات) أدت إلى إبعاد نسبة عالية من قوة العمل عن المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية. فقد بلغت نسبة المنتسبين إلى القوات المسلحة ٢١٪ من قوة العمل سنة ١٩٨٨ بعد أن كانت ٩،٢٪ سنة ١٩٧٥، هذا باستثناء العاملين على خدمة القوات المسلحة من خارجها ولا سيما قطاع الخدمات العامة، كالصيانة، والتجهيز وسواهما، مما أدى إلى تخفيض اليد العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبنحوٍ خاص الزراعة والصناعة"[٧].

يقدم الجدول رقم (١) بعض الأرقام ذات العلاقة حول الإنفاق العسكري والناتج المحلي والإيرادات النفطية أثناء عقد الثمانينيات من القرن الماضي.

٤. نفس المصدر السابق، ص ٧ .
٥. نفس المصدر السابق، ص ٧ .
٦. نفس المصدر السابق، ص ٧.
٧. نفس المصدر السابق، ص ١٠ .

الجدول رقم (١) الإنفاق العسكري ،الناتج المحلي ،الإيرادات النفطية، القوى العاملة في العراق (١٩٨٠-١٩٩٠)

السنة	الناتج المحلي (مليار $)	الإيرادات النفطية (مليار $)	النفقات العسكرية (مليار $)	نسبة النفقات العسكرية من الإيرادات النفطية (٪)	قوة العمل (مليون)	منتسبو القوات المسلحة (ألف نسمة)
١٩٨٠	٥٣,٦	٢٦,٤	١٩,٨	٧٥,٠	٣,٢	٤٣٠
١٩٨١	٣٧,٣	١٠,٤	٢٤,٦	٢٣٦,٥	٣,٣	٣٩٢
١٩٨٢	٤٣,٧	١٠,١	٢٥,١	٢٤٨,٥	٣,٨	٤٠٤
١٩٨٣	٤٢,٥	٧,٨	٢٥,٣	٣٢٤,٤	٤,٠	٤٣٤
١٩٨٤	٤٧,٦	٩,٤	٢٥,٩	٢٧٥,٥	٤,١	٧٨٨
١٩٨٥	٤٩,٥	١٠,٧	١٩,٠	١٧٧,٥	٤,٢	٨٠٠
١٩٨٦	٤٧,٩	٦,٩	١١,٦	١٦٨,١	٤,٤	٩٠٠
١٩٨٧	٥٧,٩	١١,٤	١٤,٠	١٢٢,٨	٤,٥	١٠٠٠
١٩٨٨	٥٥,٩	١١,٠	١٢,٩	١١٧,٣	٤,٧	١٠٠٠
١٩٨٩	٦٤,٤	١٤,٥	١٢,٩	٨٩,٠	.....	١٠٠٠
١٩٩٠	٢٣,٧	٩,٤	١١,٣	١٢٠,٢	.....	١٣٩٠

المصدر: د. شاكر لطيّف: «الإنفاق العسكري: المحور الأساسي في استراتيجية السياسة المالية للدولة العراقية المعاصرة» في كتاب «درأسات في الاقتصاد العراقي"، المنتدى الاقتصادي العراقي، لندن، ٢٠٠٢، ص ١٩

والواضح أيضاً أن التوجه نحو تنويع الاقتصاد الوطني لم يلقَ الاهتمام المطلوب بعد التغيير الحاصل في العام ٢٠٠٣ الذي أطاح بالنظام الصّدامي، فلم تتوفر الرؤيا الواضحة والعلمية لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه، مع غياب أية خطط واقعية لإنعاش القطاعات غير النفطية ولتنشيط القطاع

الخاص، بغية تقليص المخاطر الناجمة عن مواصلة التمسك باقتصاد أحادي الجانب يضع ثقله الثاقل على قطاع الطاقة، ولاسيما صادرات النفط الخام.

ففي أعقاب التغيير بعد العام ٢٠٠٣، ربما يمكن إرجاع ذلك القصور إلى بعض العوامل الضاغطة، التي لم تُساعد على تهيئة الإستقرار اللازم أو القدرة على التأمل المطلوب لتشخيص الدرب السليم، بغية بلوغ التنمية الفاعلة والشاملة، فالسجالات السياسية، والحاجة لبناء المؤسسات الدستورية، والخلافات بين الكتل المتنافسة، والمشاكل الأمنية، وتآمر بعض الجهات الخارجية على استقرار العراق – فضلاً عن عوامل أخرى – ألقت بتأثيراتها وثقلها في هذا السياق، ولاسيما أن الكثيرين لم يتوقعوا تراجع أسعار النفط ومداخيل العراق النفطية على النحو الذي حدث فعلاً منذ أواسط العام ٢٠١٤.

١–٢ الإيرادات النفطية

بدأ تدفق النفط الخام في العراق لأول مرة في العام ١٩٢٧، من حقل بابا كركر في كركوك، حيث شهدت مداخيل البلد من النفط الخام تزايداً مُطّرداً بعد ذلك، حتى بلغ الإنتاج قرابة ٣ ملايين برميل يومياً أواخر عام (٢٠١٥).

وكان إنتاج العراق قد بلغ هذا المستوى أيضاً أواخر عقد السبعينيات وأوائل عقد الثمانينيات، ثم تأثر سلباً بسبب حرب الأعوام الثمان مع إيران (١٩٨٠–١٩٨٨)، إلا أنه عاد وارتفع أواخر عقد الثمانينات مرة أخرى. غير أن الغزو الطائش لدولة الكويت عام ١٩٩٠ أدى إلى فرض العقوبات الدولية على العراق؛ الأمر الذي أضّر ضرراً بالغاً بصادرات العراق، وآباره النفطية، وبقية منشآته النفطية، وركائزه الأساسية.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة سمحت للعراق بتصدير النفط الخام اعتباراً من أواسط عقد التسعينيات، إلا أن هذا السماح كان محدوداً ومشروطاً، فالصادرات النفطية؛ كانت موجهة أساساً لتمويل الاستيرادات الغذائية والدوائية، مع رصد نسبة عالية من قيمة المبيعات النفطية لتعويض الأقطار والجهات المتضررة من غزو الكويت، كما أن عقود بيع النفط واستيراد الحاجيات الأساسية كانت خاضعة– (اسمياً على الأقل)– إلى رقابة الأمم المتحدة ومصادقتها تحت برنامج «النفط مقابل الغذاء».

ومع كل هذا وذاك، فأن النفط لابد من أن يواصل مكانته الرئيسة كأحد أركان الاقتصاد الوطني للعراق على مدى المستقبل المنظور، إلاَّ أنَّ من الخطأ السماح لهذا القطاع لأن يبقى مُهيمناً على مقدرات البلد ومعيشة أهله، على الرغم من احتياطياً ضخماً من النفط الخام يُقدر بحدود ١٤٣

مليار برميل، وهو رقم مؤكد بحسب إحصائيات العام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذا الرقم الضخم لاحتياطي النفط العراقي إلاَّ أن هناك آراءً لبعض الخبراء تضع الرقم الحقيقي فوق هذا المستوى، نظراً لوجود مناطق غير مُستكشفة حتى الآن، وبحسب الأرقام الصادرة عن منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، فأن متوسط قيمة الصادرات النفطية للعراق على مدى الأعوام الخمسة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ تجاوز مبلغ الـ ٨٠ مليار دولار سنوياً، الجدول رقم (٢) يبين أرقام الصادرات النفطية للعراق لتلك السنوات، فضلاً عن مبالغ الناتج المحلي الإجمالي للمدة نفسها، مع حساب نسبة تلك الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب أرقام ''أوبك''، مُقيّمة بالدولار الأميركي.

الجدول رقم (٢) الصادرات النفطية للعراق ومبالغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ (مليار دولار)

السنة	الصادرات النفطية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية/مليار دولار)	حصة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٠	٦،٥١	٥،١٣٨	٪٣٧
٢٠١١	٠،٨٣	٧،١٨٥	٪٤٥
٢٠١٢	١،٩٤	٠،٢١٦	٪٤٤
٢٠١٣	٤،٨٩	٣،٢٢٩	٪٣٩
٢٠١٤	٣،٨٤	٥،٢٢٣	٪٣٨
المجموع	٤،٤٠٢	٠،٩٩٣	
المتوسط	٥،٨٠	٣،١٩٨	٪٦،٤٠

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك)، النشرة الإحصائية السنوية، ٢٠١٥

Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2015

نلحظ من الجدول أن مُتوسط قيمة الصادرات النفطية خلال المدة بلغت أكثر من ٨٠ مليار دولار لتشكل بذلك أكثر من ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للعراق. والحقيقة هي أن هذه النسبة لاتُعبّر عن حصة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي على نحو واقعي، لأن أرقام الصادرات النفطية لاتتضمن المقادير المستهلكة من النفط والغاز داخل البلد، كما أنها لاتشمل بعض الفعاليات الأخرى ضمن قطاع الهايدروكاربونات الوطني، منها أنشطة التصفية وقيمة المنتجات المكررة؛ ولهذا فأن حصة النفط والغاز تتجاوز – من الناحية الفعلية – حافة الـ ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

١–٣ الموازنة العامة

باتت الطبيعة الأحادية للاقتصاد الوطني تنعكس على حيثيات الموازنة العامة، التي أصبحت متأثرة على نحو كلي تقريباً بما يطرأ في سوق النفط من تقلبات سعرية، فموازنة الدولة العراقية تتضخم وتنكمش تبعاً لما يحصل لجهة الإيرادات النفطية، مما يعني أن جهود الإنماء والتقدم أصبحت مرهونة بما يجري في أسواق النفط.

فإذا نظرنا إلى موازنة العام الجاري (٢٠١٦)، نجد أن إيرادات الموازنة مقدرة عند ٧،٨١ ترليون دينار عراقي، وأن الإيرادات النفطية خُمّنت عند ٨،٦٩ ترليون دينار تقريباً من مجمل الإيرادات، أي مايشكل نسبة ٨٥ بالمئة[٨]. أما النفقات للعام ٢٠١٦ فقد قدرت بحوالي ١٠٦ تريليون دينار، وهو ما يمثل قصوراً بمقدار ٢٤ تريليون دينار، مما يجعل العجز يُشكل نسبة ٢٣ بالمئة تقريباً من مجموع النفقات المقدرة[٩]. الجدول رقم (٣) يُعطي أرقاماً في هذا الصدد. أما تمويل العجز فيراد له أن يتم عن طريق الاقتراض من بعض المؤسسات المالية الرئيسية (منها مصرف الإنماء الإسلامي والبنك الدولي)، فضلاً عن إصدار سندات الخزينة وزيادة بعض الضرائب.

ويُوضح قانون الموازنة أن تخمينات الإيرادات النفطية تستند إلى صادرات النفط الخام على أساس معدل سعري هو ٤٥ دولاراً للبرميل الواحد، ومعدل تصدير قدره ٣،٦ مليون برميل يومياً، بما في ذلك ٢٥٠ ألف برميل يومياً من إقليم كردستان. ويتضمن رقم الصادرات أيضاً ٣٠٠ ألف برميل يومياً عن محافظة كركوك[١٠].

٨. قانون الموازنة الاتحادية العامة لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٦، «الوقائع العراقية» العدد ٤٣٩٤، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦، ص: ٢ – ٤ .

٩. المصدر نفسه.

١٠.المصدر نفسه.

الجدول رقم (٣) الموازنة الاتحادية العامة للسنة المالية ٢٠١٦

(ترليون دينار عراقي)

الفقرات	الإيرادات
النفطية (٪ من الإجمالي)	٧٧،٦٩ (٤،٨٥ بالمئة)
غير النفطية (٪ من الإجمالي)	٩٣،١١ (٦،١٤ بالمئة)
الإجمالي	٧٠،٨١
	النفقات
الجارية (٪ من الإجمالي)	١٥،٨٠ (٧،٧٥ بالمئة)
الاستثمارية (٪ من الإجمالي)	٧٤،٢٥ (٣،٢٤ بالمئة)
الإجمالي	٨٩،١٠٥

المصدر: قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٦، «الوقائع العراقية»، العدد ٤٣٩٤، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦

كل هذا يوضح صعوبة الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل النفقات العامة، فأسعار الخام ليست مستقرة، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بدقة لجهة الكميات المصّدرة، فإذا نظرنا إلى أسعار الخام على مدى عينّة محدودة من الأشهر، يُمكن أن نلحظ مايُسببّه تذبذب هذه الأسعار من إرباك لجهة مُتخذي القرارات الاقتصادية الرئيسة.

فسعر خام برنت (وهو ''سعر إشارة'' يُعتد به) يوم ١٢ تشرين الأول (٢٠١٥) بلغ ٤٢،٥١ دولاراً للبرميل، إلا أنه هبط تدريجيا ليصل إلى ٢٨،٢٧ دولاراً في ٢٠ كانون الثاني سنة (٢٠١٦)، أي أنه تراجع بنسبة ٤٦ بالمئة في غضون ما يزيد قليلاً عن ثلاثة أشهر[١١]. ثم اتجهت الأسعار نحو

11. D Sheppard et. al.: «Traders call end to slump as oil price hits highest level this year», Financial Times, London, April 13, 2016, P 1

الصعود، حيث بلغ سعر ''برنت'' قرابة ٤٥ دولاراً في ١٢ نيسان، أي بزيادة مقدارها ٦٢ بالمئة في خلال أقل من ثلاثة أشهر[١٢].

١-٤ المديات الثلاثة: القصيرة، والمتوسطة، والطويلة:

من خلال النظر إلى خطورة مسألة الإصلاح الاقتصادي وتعقدها، فأن الأمر يتطلب التركيز في ثلاث مراحل مترابطة رئيسة، أولها المدى القصير (عام واحد)، والثانية المدى المتوسط (عام واحد إلى خمسة أعوام)، والثالثة المدى الطويل (أكثر من خمسة أعوام).

والجدير بالذكر أن الباحث سيذكر كل واحد من هذه المديات الثلاثة بشيء من التفصيل:

أولاً: المدى القصير: يُمكن من خلاله معالجة الأزمة الناجمة عن تراجع المداخيل النفطية عن طريق وسائل سريعة، لغرض ضمان مواصلة الأنشطة الحكومية. فمن هذه الوسائل هو الاقتراض من المؤسسات المالية، منها المصارف الحكومية، والأهلية، وأسواق المال، سواء الخارجية أم الداخلية، ثم هناك الرسوم والضرائب، منها الرسوم على السلع المستوردة، وأجور الخدمات الحكومية، والضرائب على بعض السلع والخدمات، ولاسيما الترفيهية منها.

من الضروري خفض بعض النفقات العامة، ولا سيما الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي لاتُعد ضاغطة أو ضرورية جداً، وقد يتطلب الأمر أيضاً تقليص بعض الرواتب أو المخصصات المالية، ولاسيما التي تتعلق بالوظائف العليا، فضلاً عن ضبط التعيينات الجديدة.

ثانياً: المدى المتوسط: يمكن من خلال هذا المدى رسم السياسات اللائقة لتنشيط القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية، من طريق توفير بعض التسهيلات المالية، وتقديم المشورة وتهيئة الأراضي أو الأبنية بموجب بدلات إيجار هابطة، وربما أيضاً الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب على الأقل لمدة زمنية محدودة حتى يقف المشروع الجديد على قدميه.

وخلال المدى المتوسط، ينبغي المباشرة بانجاز دراسات تطويرية للمؤسسات الاقتصادية العائدة للدولة، ولاسيما الشركات الصناعية والتجارية والخدمية والزراعية. فالهدف الأساس من هذه الدراسات هو تحسين مستوى الإدارة والارتقاء بنظم العمل والتقنيات المستخدمة، كي تُصبح هذه المؤسسات ذات أداء معقول ولكي تحقق درجة طيبة من الربحية؛ فهذا التطوير قد يتطلب تغيير بعض المديرين، وإعادة تدريب العاملين، وتوظيف استثمارات جديدة في المعدات والتقنيات، وربما الاستغناء عن بعض العاملين الفائضين عن الحاجة، كما قد يستدعي الأمر بلورة استراتيجية محكمة للتعامل مع قضية

12. Ibid.

العاملين الذين يتم الإستغناء عنهم، عن طريق إعادة التدريب، أو نقلهم إلى دوائر أو مؤسسات حكومية أخرى، أو التوجيه نحو القطاعات غير الحكومية. كذلك، يُمكن التفكير هنا في إنجاز مشروعات عامة من طريق العمل الجماهيري، لغرض امتصاص البطالة، وتجذير ثقافة العمل والعطاء، والتعامل البنّاء مع الآخرين. فمن خلال العمل الجماهيري، يُمكن إنجاز مشروعات يحتاجها البلد أيّما حاجة كالمدارس، والطرق، وسكك الحديد، والمساكن والأبنية الحكومية، إذ ينبغي انتقاء هذه المشروعات بعناية مع ضرورة التنسيق بين الأجهزة المركزية والمحلية، وربما التنسيق أيضاً منظمات المجتمع المدني.

ويجب أن يشهد المدى المتوسط أيضاً إصدار تشريعات وإعداد نظم لحماية المنتجات الوطنية خصوصاً الصناعية منها، فضلاً عن تطوير الخدمات العامة، كالكهرباء والماء والمطارات والاتصالات والطرق. ويجب كذلك توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات مُحددة بموجب استراتيجية عقلانية للتطوير التقني وتدبير التقنيات الحديثة من الخارج، مع الحرص على عدم إجهاض المبادرات من قبل رأس المال الوطني.

وفضلاً عما تم ذكره هناك ضرورة للتفكير جدياً كذلك حول تأسيس مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري، والغرض من تأسيس هكذا مجلس يتمثل أساساً في ترشيد أنشطة التخطيط الاقتصادي والتطوير الإداري، مع ضمان تنسيق مساعي أركان الدولة المختلفة في هذه الحقول، وإدخال القطاعات غير الرسمية في صميم عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالنظر إلى حاجة العراق الملحة للإصلاح الإداري على الصعد المختلفة، وارتباط ذلك بعجلة التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، فمن الأفضل أن يتولى المجلس المقترح هذه المهمة، ذلك لأن الإصلاح الإداري يشمل جوانب رئيسة، منها: معالجة الفساد، والارتقاء بنظم العمل داخل المؤسسات والدوائر الحكومية، وتحسين مستوى الأداء، والتخلص من البطالة المقنعة، وتحويل المؤسسات الاقتصادية المملوكة من قبل الدولة إلى القطاع الخاص بعد تهيئتها لذلك على نحو ناجع.

ثالثاً: يجب أن تشهد الخطة في هذه المرحلة تركيزاً حاداً على تطوير أنشطة الميزة النسبية، وهي الأنشطة التي تميّز العراق جراء طبيعة تربته، وموقعه الجغرافي، وثرواته الطبيعية، وبقية خصائصه البشرية، وغير البشرية. فالعراق يملك ميزة نسبية في زراعة النخيل وإنتاج التمور، مثلما يتمتع بمزايا مهمة في حقل السياحة الدينية نظراً لاحتوائه على مزارات وأضرحة رئيسة تعد مقدسة لدى عموم المسلمين.

فالنخيل والتمور والسياحة الدينية هي مجرد أمثلة، إذ ينعم البلد بالعديد من المزايا في حقول الصناعة والزراعة والخدمات، التي يجب درأستها بإنعام، لغرض تشخيص الفرص الواعدة وتقييمها على نحو علمي، ومن ثم رصد الموارد اللازمة لتحويل تلك الفرص إلى مشاريع ومؤسسات واقعية، فالميزات النسبية للعراق تشمل بعض الصناعات الإنشائية والغذائية والألبسة والأدوية والبتروكيماويات، فضلاً عن بعض الفروع الخدمية.

الفصل الثاني

المكانة المركزية لقطاع الهايدروكاربونات

من الواضح أن هيمنة قطاع الهايدروكاربونات هو السبب الأساس لحالة اللا توازن غير الصحية التي أربكت الاقتصاد الوطني في العراق، فقد أدى التركيز على هذا القطاع – ولا سيما على صادرات النفط الخام – إلى عدم الاهتمام جدياً بالقطاعات الأخرى، ولا سيما القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة.

فقد كان الأجدر أن تُرصد الموارد الكافية لتطوير القطاعات غير النفطية بما يتناسب مع التوسع السكاني؛ حتى تتمكن هذه القطاعات من توسيع إنتاجها من السلع والخدمات، والحؤول دون التوجه المفرط إلى الاستيراد، فالحقيقة هي أنّ بعض الفروع الاقتصادية لم تتمكن من الحفاظ على مواقعها أو مستويات إنتاجها، فضلاً عن التوسع والتطور لمواكبة الزيادات السكانية، والارتفاع في المداخيل الشخصية، التي ظهرت على السطح منذ العام ٢٠٠٣.

٢–١ أهمية النفط الخام :

إن ما يلفت النظر هو أن حصة قطاع الهايدروكاربونات من الاقتصاد الوطني سجلت إزدياداً مطرداً على مدى عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لتتجاوز حصة هذا القطاع حافة الـ ٦٠ بالمئة عند أوائل عقد الثمانينيات (أنظر الجدول رقم ٥). إلا أن تأثيرات الحرب مع إيران، والدمار والأضرار اللذين تولدا عن ذلك الصراع الدموي، أدت إلى تذبذب حصة ذلك القطاع أثناء عقد الثمانينات، غير أن هذه الحصة لم تهبط دون الـ ٤١ بالمئة.

أما عقد التسعينات من القرن الماضي فقد سجل فرض العقوبات الدولية على العراق كنتيجة مباشرة للغزو الطائش لدولة الكويت الجارة، ولهذا فقد تأثر القطاع النفطي على نحو رئيس وملحوظ بسبب ضآلة الصادرات النفطية، الأمر الذي رفع حصة القطاعات الاقتصادية الأخرى، منها الزراعة والخدمات والإدارة الحكومية والتعليم.

الجدول رقم (٤) يُعطي التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الثابتة (دولار أميركي) طوال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٣ ولسنوات مختارة. أما الجدول رقم (٥) فيعطي حصصا (أي النسب المئوية) لهذه القطاعات الأربعة للفترة نفسها والسنوات عينها.

الجدول رقم (٤) التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للعراق بالأسعار الثابتة (سنوات مختارة (١٩٦٠ إلى ١٩٩٣)

(مليون دولار)

السنة	الزراعة	النفط والغاز	الصناعة التحويلية	القطاعات الأخرى	إجمالي
١٩٦٠	١٤٠٨	٦٧٤٣	٢٦٤	١٧٢٧	١٠١٤٢
١٩٦٥	٢١١٢	٨٥٢١	٣١٩	٢٩٠٥	١٣٨٥٧
١٩٧٠	٢٤٧٤	١٠٤٥٩	٤٨٦	٣٦٣٢	١٧٠٥١
١٩٧٥	٢١٢٢	١٤٩٧٣	٨٠٢	٦٤٢٨	٢٤٣٢٥
١٩٨٠	٢٣٧٤	٣٠٨٧٢	٢٢٦٩	١٤٥٥٧	٥٠٠٧٢
١٩٨٥	٣٢٠٦	١٤١٨٦	٢٤٣٢	١٥١٢٣	٣٤٩٤٧
١٩٨٨	٢٩٠٦	٢٩٠١٩	٣٠٧٩	١٥٨٤٤	٥٠٨٤٨
١٩٨٩	٣١٤١	٢٤٨٣٠	٢٧٥٥	١٤٦٤٤	٤٥٣٧٠
١٩٩٠	٣٤٣٤	٢٢٨٣٨*	٢٣٠٣	١٥٧٨٦	٤٤٣٦١
١٩٩١	٢٦٣٨	٤٠٦*	١٢٥٢	٧١١٧	١١٤١٣
١٩٩٢	٣١٤٣	٦٩-*	١٢٩٩	٨٦٥٧	١٣٠٣٠
١٩٩٣	٣٠٨٨	١٧٩٨-*	١٢٠٠	٧٠٥٢	٩٥٤٢

أرقام هذه السنوات الأربع تشمل التعدين، فضلاً عن النفط و الغاز.*

المصدر: Muhammad Ali Zainy: "The Iraqi Economy between Saddam Hussain and the UN Sanctions" published in "Studies on the Iraqi Economy - Selected Papers", Iraqi Economic Forum, London, 2002, Pages 39 - 48

الجدول رقم (٥) حصص القطاعات الاقتصادية الرئيسة من الناتج المحلي للعراق

(١٩٩٣-١٩٦٠)

السنة	الزراعة	النفط والغاز	الصناعة التحويلية	القطاعات الأخرى
١٩٦٠	٪١٤	٪٦٦	٪٣	٪١٧
١٩٦٥	٪١٥	٪٦١	٪٢	٪٢٢
١٩٧٠	٪١٤	٪٦١	٪٣	٪٢٢
١٩٧٥	٪٨	٪٦٢	٪٣	٪٢٧
١٩٨٠	٪٥	٪٦٢	٪٥	٪٢٨
١٩٨٥	٪٩	٪٤١	٪٧	٪٤٣
١٩٨٨	٪٦	٪٥٧	٪٦	٪٣١
١٩٨٩	٪٧	٪٥٥	٪٦	٪٣٢
١٩٩٠	٪٨	٪٥١	٪٥	٪٣٦
١٩٩١	٪٢٣	٪٤	٪١١	٪٦٢
١٩٩٢	٪٢٤	–	٪١٠	٪٦٦
١٩٩٣	٪٣٢	–	٪١٣	٪٥٥

المصدر: Muhammad Ali Zainy: "The Iraqi Economy between Saddam Hussain and the UN Sanctions" published in "Studies on the Iraqi Economy - Selected Papers", Iraqi Economic Forum, London, 2002, Pages 39 - 48

استناداً إلى أرقام أعدتها مؤسسة ''بي بي'' النفطية البريطانية الكبرى،فإنّ العراق يمتلك نحو ٦٤٠٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ليحتل بذلك المرتبة السابعة عالمياً، بعد روسيا، وإيران، وقطر وتركمنستان، والولايات المتحدة، والسعودية، الجدول رقم (٦) يعطي أرقاماً لإحتياطات الأقطار ذات العلاقة.

الجدول رقم (٦) احتياطات الغاز الطبيعي للأقطار الخمسة عشر الأوائل

البلد	الإحتياطات (مليار متر مكعب)	تأريخ المعلومات
روسيا	٤٨٧٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٣ (تقدير)
إيران	٣٣٦٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٣ (تقدير)
قطر	٢٤٧٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٤
تركمانستان	١٧٥٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٤
الولايات المتحدة	٩٨٦٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
السعودية	٨٦٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٤
العراق	٦٤٠٠	كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (تقدير)
فنزويلا	٥٧٢٤	تموز/يوليو ٢٠١١
نيجيريا	٥١٠٠	حزيران/يونيو ٢٠١٤
الصين	٤٦٤٣	كانون الثاني/يناير ٢٠١٥
الجزائر	٤٥٠٢	كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
أستراليا	٤٣٠٠	كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

إندونيسيا	٣٠٠١	كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (تقدير)
ماليزيا	٢٣٥٠	كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (تقدير)
النرويج	٢٣١٣	كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (تقدير)

المصدر:

.Wikipedia, based on information from BP
.Wikipedia.org/wiki/List of countries by natural gas proven reserves

٢-٢ الغاز الطبيعي

يصنف الغاز الطبيعي ضمن قطاع الهايدروكاربونات، يوفر علامة مضيئة يجب الانتفاع منها كونها فرصة سانحة لتقليص الاعتماد على النفط الخام، إذ إن العراق لم يتجه حتى الآن للاستفادة التامة من هذه الثروة، على الرغم من امتلاكه مخزوناً ضخماً منها. وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن العراق يحتل المرتبة السابعة من حيث حجم المخزون المؤكد من الغاز الطبيعي وبحسب أرقام العام ٢٠١٢.

وهنا يشير أحد الخبراء الاقتصاديين (د.محمدعلي زيني) إلى أنّ الصناعات المستندة إلى الغاز الطبيعي قليلة جداً ولاتتناسب مع الاحتياطيات المتوفرة[١٣]. ويضيف زيني أن أول صناعة أقيمت في هذا المجال كانت في العام ١٩٦٨، وهي منشأة صغيرة في كركوك لمعالجة الغاز الحامض، وإنتاج الغاز الحلو والكبريت، وكان «يُرسل الغاز الحلو بعد ذلك بوساطة أنابيب إلى مصنع التاجي للغازات النفطية لمعالجة ٨٢ مليون قدم مكعب يومياً، حيث يُستخلص منه غاز البترول المسال بمعدل ٢٥٠ ألف طن سنوياً للاستهلاك المحلي والصناعي، ويرسل الغاز الجاف كوقود إلى بعض المصانع ومحطات توليد الكهرباء في بغداد[١٤]. غير أن تلك المنشأة توقفت عن العمل في العام ١٩٨٣، ليتم في العام ١٩٧٧ بناء منشأة مماثلة في منطقة الزبير لمعالجة الغاز الحلو، وإنتاج ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الجاف و ٤٠٠ ألف طن سنوياً من غاز البترول المسال[١٥].

١٣. محمد علي زيني: « الاقتصاد العراقي – الماضي و الحاضر»،الطبعة الرابعة، دار الملّاك للفنون و الآداب و النشر، ٢٠١٠، ص ١٢٣.
١٤. نفس المصدر السابق، ص ١٢٣.
١٥. نفس المصدر السابق، ص ١٢٣.

زادت كميات الغاز المصاحب المستحصلة حينما تم إنشاء مشروعي تجميع الغاز الطبيعي ومعالجته في الشمال والجنوب، فمشروع غاز الشمال بدأ تشغيله في سنة ١٩٨٣، أما مشروع غاز الجنوب – وهو المشروع الأكبر حجماً – فقد أُكمل في سنة ١٩٨٥، إلا أنه أرجئ تشغيله حتى بداية العام١٩٩٠ [١٦]. فعلى الرغم من ذلك بقيت الإستفادة الحقيقية والكاملة من هذه الثروة متلكئة ودون المستوى المطلوب، ويعطي الجدول رقم (٧) أرقاماً لكميات الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك في العراق خلال الأعوام الـ ٢٠ التي تبدأ من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٠، وذلك لعدد من السنوات المختارة، مع بيان نسبة المستهلك من الكميات المنتجة. فالملاحظ أن هناك بعض التقدم خلال هذه الفترة من حيث الكميات المستهلكة نسبة لما هو مُستخرج فعلاً، مع الإشارة إلى أن الغاز الطبيعي غير المستهلك يُهدر حرقاً[١٧].

فالواضح من الجدول رقم (٧) أن متوسط النسبة للكميات المستهلكة للسنوات التسع المذكورة لاتزيد عن ٥٢ بالمئة. أما إذا نظرنا إلى الفترة بعد سقوط النظام الصدامي، فلا يبدو أن الوضع قد تحسن، والجدول رقم (٨) يُعطي أرقام الإنتاج والاستهلاك لجهة الغاز الطبيعي خلال السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ مع نسبة الإستهلاك لكل من تلك السنوات الخمس، إذ نلحظ أنّ المتوسط العام لنسبة الاستهلاك هي ٣،١٢٪ فقط.

٢–٣ التصفية والبتروكيماويات

من الواضح أن ظروف البلد تستدعي إقامة مصافٍ جديدة لتكرير النفط الخام؛ لغرض ضبط الكميات المستوردة من المنتجات النفطية، وتوجد في العراق الصناعات البتروكيماوية، التي توفر المواد الأساسية للعديد من الصناعات العصرية، منها أصناف الأثاث، وبعض الصناعات الهندسية.

لم يقتصر استغلال الغاز الطبيعي في مجال التصنيع على معالجة الغاز واستعماله محلياً كمصدر للطاقة، وكذلك استخلاص الغازات النفطية السائلة منه واستعمالها كوقود[١٨]. فقد أنشئت صناعات تستخدم الغاز الطبيعي كوقود، منها صناعة الأسمدة وصناعة البتروكيماويات، فقد أنشئ مصنع الأسمدة الكيماوية (النتروجينية) في بيجي بسعة ١٠٠٠ طن يومياً من الأمونيا و١٧٥٠ طناً يومياً من اليوريا، فضلاً عن إنشاء مصنع الأسمدة الكيماوية في خور الزبير بسعة ٢٠٠٠ طن يومياً من الأمونيا،

١٦. نفس المصدر السابق، ص ١٢٣.
١٧. نفس المصدر السابق، ص ١٢٤.
١٨. نفس المصدر السابق، ص ١٢٤ – ١٢٥.

و٣٢٠٠ طن يومياً من اليوريا. ويستخدم المصنعان المذكوران (بيجي وخور الزبير) الغاز الطبيعي المصاحب كمادة أولية[١٩].

الجدول رقم (٧) كميات الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك في العراق ١٩٨٠-٢٠٠٠

(مليون متر مكعب) (سنوات مختارة)

العام	المنتج	المستهلك	نسبة المستهلك إلى المنتج
١٩٨٠	١١٣٧٠	١٢٨١	٪٣،١١
١٩٨٣	٤٠١٠	٤٧٠	٪٧،١١
١٩٨٥	٦٥١٠	٨٥٠	٪٠،١٣
١٩٨٨	١٠٦٨٠	٥٦٠٠	٪٤،٥٢
١٩٩٠	٨٥١٠	٣٩٨٠	٪٨،٤٦
١٩٩٣	٢٧٥٠	٢٥٥٠	٪٧،٩٢
١٩٩٦	٣٤٨٠	٣٢٤٠	٪١،٩٣
١٩٩٨	٤٠٠٠	٢٩٥٠	٪٨،٧٣
٢٠٠٠	٤٣٥٠	٣١٥٠	٪٤،٧٢
المتوسط	٦١٨٤	٢٦٧٤	٪٩،٥١

المصدر: محمد علي زيني: «الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل»، ص ١٢٤.

١٩. نفس المصدر السابق، ص ١٢٥.

الجدول رقم (٨) كميات الغاز الطبيعي المنتج والمستهلك في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧ (مليون متر مكعب)

العام	المنتج	المستهلك	نسبة المستهلك إلى المنتج
٢٠٠٣	٩٥٠٠	١٥٦٠	٪٤،١٦
٢٠٠٤	١٠٥٠٠	١٠٠٠	٪٥،٩
٢٠٠٥	١١٣٥٠	١٤٥٠	٪٨،١٢
٢٠٠٦	١١٩٠٠	١٤٥٠	٪٢،١٢
٢٠٠٧	١٣٥٩٦	١٤٦٠	٪٧،١٠
المتوسط	١١٣٦٩	١٣٨٤	٪٣،١٢

المصدر: محمد علي زيني: «الاقتصاد العراقي: الماضي و الحاضر و خيارات المستقبل» ، ص ٤٢٤.

كما أنشئ مُجمع البتروكيماويات في خور الزبير، حيث كان مقرراً أن يذهب نحو ثلثي الإنتاج للاستهلاك المحلي، فيما يذهب الباقي للتصدير، وتقرر منذ البداية أن يستهلك هذا المجمع نحو ألف متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي المصاحب المنتج في حقل الرميلة الجنوبي.

كذلك أنشئ في مدينة القائم مصنع الأسمدة الفوسفاتية، وهو يرتبط بسكة حديد مع مناجم الفوسفات في عكاشات، وقد صُمّم المصنع ليستهلك نحو ٤،٣ مليون طن سنوياً من الفوسفات.

٢-٤ توقعات المستقبل

إذا عدنا إلى قضية أسعار النفط، فهناك بعض التوقعات للعام الحالي (٢٠١٦) التي تشير إلى أن أسعار النفط ربما تستقر خلال الأمد القصير بين ٤٥ إلى ٦٥ دولاراً للبرميل الواحد، فبحسب ما ذكره حديثاً بعض المديرين الكبار لأكثر الشركات العالمية شهرة في مجال تجارة النفط الخام، لايُتوقع للأسعار أن تهبط دون حافة ال ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد، وهو الأمر الذي حدث في كانون الثاني ٢٠١٦ [٢٠].

20. D Sheppard et. al., Op. Cit.

أما شركات تجارة النفط التي أعربت عن هذا الرأي فتضم كلاً من ''فايتول''، و''ترافيكيورا''، و''ميركيوريا''، و''غنفور''، و''كلانكور''، و ''كاستلتون''[٢١]، والكميات التي تبيعها هذه الشركات الست تشكل قرابة ٢٠ بالمئة من الطلب العالمي على الخام.

كذلك أيدت مؤسسة ''روزنفت'' الروسية على لسان رئيسها آيغور سيشين هذه التوقعات، حيث أشار الأخير في حديث له إلى أن سعر الـ ٥٠ دولاراً ربما صار الآن يُمثل الحد الأدنى على المدى القصير، وربما المتوسط أيضاً[٢٢]. ويعود سبب ذلك إلى تراجع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، الذي مثل العامل الرئيسي للتراجع الذي شهدته الأسعار خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

إن التراجع الكبير لأسعار النفط بلور لدى الأقطار النفطية الرئيسية (بما فيها أقطار الخليج) القناعة بأن ضبط العرض بات ضرورة لا مفر منها، ولهذا تحركت بعض البلدان الرئيسة المصدرة للنفط من خارج ''أوبك'' في هذا الاتجاه لتنسيق المواقف مع البلدان الأعضاء في منظمة ''أوبك''، حيث أدّت موسكو دوراً محورياً في هذا الصدد.

ومع كل هذا وذاك، لايتوقع خبراء النفط عودة الأسعار إلى حدود ال ١٠٠ دولار على صعيد المستقبل المنظور، ولهذا فمن الخطأ للعراق أن يُواصل الاعتماد على المداخيل النفطية لتمويل الموازنة العامة أو لتحقيق التنمية المنشورة، التي هو بأمس الحاجة اليها، وكل هذا يتجه بنا إلى درب واحد فقط على صعيد المديين المتوسط والطويل، ألا وهو اعتماد استراتيجية واقعية لتنويع اقتصادنا الوطني على وفق أسس علمية ومدروسة.

21. Ibid.
22. Ibid.

الفصل الثالث

نحو اقتصاد متوازن و نمو متواصل:

نفهم مما تقدم أن هيمنة قطاع رئيس واحد ليس من سمات أي اقتصادٍ معافى ومتوازن، ولا سيما حينما يكون ذلك القطاع عُرضة للتذبذب وعدم الاستقرار. فعلى نحو عام، يتسّم الاقتصاد المتوازن والمستقر بعدم تجاوز حصة أي من قطاعاته الرئيسة حافة الـ ٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع الإفادة من ميزاته النسبية بشكل أساسي، وضبط وتائر التضخم ونسب البطالة من القوة العاملة، فضلاً عن تحقيق وتائر طيبة للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

من هنا نجد أن الإدارة الاقتصادية في الأقطار المتقدمة تهدف إلى تحقيق وتائر نمو سنوية مستقرة، مع تجنب التذبذبات الحادة في معدلات النمو أو احتلال أي قطاع لحصة من الناتج المحلي الإجمالي فوق الحد المعقول. وتسعى الإدارة الحاذقة للاقتصاد الوطني إلى تحاشي معدلات التضخم العالية، مع ضبط معدلات البطالة أيضاً.

٣-١ وتائر النمو والبطالة:

إنَّ تحقيق وتائر إنماء مستقرة لجهة الاقتصاد الوطني (وأيضاً لمتوسط دخل الفرد الواحد) يُعد أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الاقتصادية في أي بلد. وهذا يستدعي رصد وتشجيع ما يكفي من الاستثمارات سنوياً؛ لغرض تحقيق مُعدلات النمو المطلوبة.

ثم هناك قضية البطالة، بنوعيها الظاهرة والمقنعّة. فالبطالة الظاهرة تتمثل في القوى البشرية القادرة على العمل والمتوقفة عنه لسبب أو آخر. أما البطالة المقنعة فهي عبارة عن أولئك العاملين فعلياً في الدوائر والشركات إلا أنهم فائضون عن الحاجة – من الناحية الحقيقية – جراء ضعف الإدارة، وتخّلف أنظمة العمل، وقلة الضبط، والفساد الإداري، وبقية العوامل غير السليمة.

ومن هنا؛ فأن البطالة بنوعيها تعدُّ هدراً فاضحاً للقوى البشرية التي يمتلكها أي شعب، إذ يتفق الاقتصاديون على أن القوة العاملة هي المورد الأكثر أهمية والأخطر شأناً، حينما تُقارن مع بقية الموارد. ولذلك، تعمل الإدارات الاقتصادية في الأقطار كافة وعلى نحو جاد لتقليص عدد العاطلين من العمل، عن طريق إعادة التدريب، وتوجيه العاطلين نحو الشواغر المتوفرة وتشجيع إقامة الأعمال الحرة والشركات الجديدة وتهيئة المرونة المهنية/الحرفية لدى عموم المشتغلين.

٣-٢ القطاعات (الخاص، والمختلط، والتعاوني):

مما لاشك فيه أن إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص يُعد ركناً رئيساً من أركان الاستراتيجية القويمة لإعادة الهيكلة الاقتصادية في العراق، ويتطلب هذا الأمر سياسات بناءة من الحكومة لتوجيه أرباب المشاريع الخاصة نحو الفروع المناسبة التي يتطلبها اقتصاد البلد، فضلاً عن تقديم التسهيلات والمساعدات إلى هذا القطاع.

ويجب كذلك بلورة السياسات والبرامج التي تمنع الاستغلال وتُشجع على تواصل المنافسة بين الشركات المنتجة، فعلى نحو عام، يُمكن القول إن القطاع الخاص في العراق كان قد أثبت نجاحه في عدد من الحقول الاقتصادية، منها الصناعات النسيجية والغذائية، واللوازم المنزلية، وخدمات النقل والفندقة والسياحة، فلهذا يجب دعم القطاع الخاص في الحقول التي تتسم باستشراء المنشآت الصغيرة التي لا تحتاج إلى استثمارات كبرى. أما الصناعات أو الأنشطة التي تتطلب استثمارات أكبر فهي من حصة القطاع المختلط، حيث تدخل الدولة كشريك مع القطاع الخاص، مع تعاون الجانبين في إدارة هذه المؤسسات وتطويرها.

ففي هذا السياق، كان القطاع المختلط في العراق قد برهن على نجاحه هو الآخر، إذ تعد شركة الصناعات -الخفيفة التي أُسِّست أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي- مثالاً على ذلك.

وهناك قطاع آخر صغير تجلى نجاحه كذلك، ألا وهو القطاع التعاوني، حيث تكون ملكية المنشأة عائدة إلى العاملين فيها، ويقوم هؤلاء بانتخاب المدير العام وأعضاء الإدارة العليا، فضلاً عن متابعة أدائهم على نحو دوري.

إنَّ مما لاريب فيه هو إنَّ إعادة تنشيط القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية هو ركن رئيس من أية استراتيجية عقلانية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق، التي يجب أن تتضمن تقليص دور المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة إلى الحقول التي يصعب على القطاعات غير الحكومية القيام بها، كأن تتطلب تلك الحقول أو الأنشطة استثمارات كبرى لاتقدر عليها القطاعات غير العامة، أو حينما تنطوي تلك الحقول أو الأنشطة على أمور حساسة من النواحي الاستراتيجية أو الأمنية أو العسكرية. ويرى العديد من الاقتصاديين أنه حتى في حالة المؤسسات الاقتصادية التي تنشأها الدولة (أو التي تديرها حالياً)، ينبغي تحويلها إلى القطاع الخاص أو المختلط حينما تسنح الفرصة، بسبب أن الدولة ليست مؤهلة تأهيلا حقيقيا لضمان الكفاءة في التشغيل أو لتأمين الإدارة العقلانية والعلمية للمنشات الاقتصادية.

٣-٣ عوامل الميزة النسبية

من المؤكد أن أية استراتيجية واقعية لتنويع الاقتصاد الوطني لابد أن تنطلق من مراعاة الميزات النسبية للعراق. ففي حقول الخامات والخدمات والتصنيع والزراعة، يملك البلد ميزات نسبية ليس من الصعب تشخيصها من قبل الاقتصاديين وبقية الأخصائيين.

إن مبدأ ''الميزة النسبية'' هو أحد المفاهيم الأساسية في الاقتصاد والتنمية، حيث دأبت الشعوب المتقدمة والسائرة نحو التقدم معاً لمعرفة مواطن هذه الميزات ولاعتبارها منطلقاً للرقي وللتقدم، فضلا عن استخدامها في تجارتها الخارجية، فمن حيث الأساس، تعني ''الميزة النسبية'' أن هذا البلد (أو الشعب) يستطيع إنتاج سلعة مُعينة أو خدمة مُحددة على نحو يسير نسبياً وبكلفة هابطة، مقارنة مع أقطار أو شعوب أخرى، فكل من اليابان والولايات المتحدة تتمتعان بميزة نسبية في حقل التقنية الصناعية الحديثة جراء امتلاك كلٌ منهما خزيناً متركماً من الابتكارات التقنية، كل في جوانب مُعينة. كما أن المملكة المتحدة (بريطانيا) عندها ميزة في الصناعة الدوائية نظراً لاحتوائها على عدد كبير من الباحثين المتخصصين في هذه الصناعة وقدرتهم المشهودة على ابتكار علاجات دوائية لمختلف أنواع الأمراض.

أما في حالة العراق، فتشكل زراعة النخيل ومعها إنتاج التمور ميزة نسبية بارزة؛ وذلك بسبب عوامل التربة والمناخ والخبرة الزراعية، حتى أن أرض الرافدين كانت تقدم للعالم ثلاثة أرباع محصوله السنوي من التمور في أواسط القرن الماضي، بفضل مايُقدر بنحو ٣٠ مليون نخلة على ضفاف شط العرب لوحده، فضلاً عن نخيل المناطق الاخرى. وبالإضافة إلى ماتوفره التمور بأنواعها العديدة من غذاء وفاكهة، فانها تستطيع تزويد بعض الصناعات المهمة بالمواد الأساسية، منها صناعات السُكّر والأدوية والصمامات، وعلى نحو اكثر شمولا، فان الزراعة في العراق لديها القدرة لأن تكون أساساً صلباً لبعض الصناعات المهمة في عالم اليوم، منها الفواكه المعلبة، والعصائر، والسُكر، والمنتجات الدوائية.

واذا نظرنا إلى قطاع السياحة، نجد أن هناك فرصاً ثمينة ينعم بها العراق، على الرغم من أن هذا القطاع يتطلب استثمارات كبرى في مجال التسهيلات، وتدريب العاملين، والادارة، والترويج في خارج العراق وداخله، وهنا يمكن الإشارة إلى ثلاثة فروع رئيسة، هي السياحة الدينية (الأضرحة والمزارات)، والسياحة الاثرية، والسياحة الترفيهية.

وليس صعباً على العراق أن يلج حقولا خدمية أخرى، منها:(العلاجات الطبية، والتعليم العالي)، فالعراق يزخر بقدرات طيبة من حيث الخبرات البشرية والإمكانات غير البشرية، مثلما يملك قدرات موازية في مجال التعليم العالي، حيث نجحت أقطار مجاورة أقل تقدماً في هذه السياقات، منها

الاردن ولبنان والبحرين والإمارات العربية، ولاشك أن للدولة دوراً فيصلياً في هذا المجال يتمثل في الإشراف والتوجيه وضمان الجودة، فضلاً عن المساعدة في تهيئة التمويلات الضرورية و توجيه القوى البشرية.

٣-٤ التجارة الخارجية

إن التخطيط العقلاني الهادف لاستغلال ميزات البلد النسبية سيؤدي -بالضرورة- إلى تطوير أوضاع التجارة الخارجية للبلد، وإلى تحسين أحوال ميزان المدفوعات، ذلك أن استغلال هذه الميزات سيعني تصعيداً للناتج المحلي، ما يعني الاستعاضة عن الاستيراد، فضلاً عن المزيد من الصادرات السلعية والخدمية، وهذا يؤدي إلى أن يدرَّ عملات صعبة للبلد ونحن في أمس الحاجة لها لأجل النماء الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

فالتخطيط الاقتصادي السليم يعني عدم استيراد أية سلعة او خدمة يستطيع البلد توفيرها بالكميات والنوعيات المطلوبة وبتكاليف مقبولة. وهذا ينسحب على العديد من السلع والخدمات التي يجري استيرادها في الوقت الحاضر، والتي يملك العراق قدرات كامنة لتوفيرها، منها العديد من المنتجات الغذائية والبترولية والألبسة والجلود، فضلاً عن بعض الخدمات منها النقل والتأمين والصيرفة، أما تعظيم الصادرات السلعية والخدمية فهو ايضاً من أهداف التخطيط الاقتصادي العلمي والفاعل، ولاسيما أن العراق لديه قدرة مشهودة في هذا المجال من طريق استغلال ميزاته النسبية، وإعادة توظيف موارده البشرية والمادية، على الرغم من أن كل هذا يتطلب بعض الاستثمارات المالية الكبرى، وتوفّر الإدارات المقتدرة والتخطيط الجيد.

من هنا، فحينما يقترن تعظيم الصادرات مع ضبط الاستيراد، يؤدي ذلك إلى ادخار — بل ربما وفرة – في العملات الأجنبية، الأمر الذي يفتح الطريق لتنفيذ المزيد من المشاريع الإنمائية، سواء أكانت ركائزية أساسية (طرق، جسور، مدارس، سكك حديد، وغيرها) أم إنتاجية مباشرة (مزارع، مناجم، مصانع، وغيرها).

ثم هناك مسالة أخرى يجب على متخذي القرارات الاقتصادية النظر فيها على نحو جاد، ألا وهي تاسيس هيئة وطنية للاستثمارات الأجنبية. إذ إنَّ من الاقطار النفطية بما في ذلك بلدان الخليج (الكويت، الإمارات، السعودية، قطر) فضلاً عن بلدان غير نفطية (كالصين مثلا) كل هذه البلدان أنشأت هيئات من هذا النوع لتكون مصدراً من مصادر الدخل للدولة وملجأً أخيراً يُمكن الركون إليه عند الضرورة؛ الأمر الذي يُقلل من المخاطر الاقتصادية، ولاسيما العراق سيبقى بلداً نفطياً رئيساً على مدى المستقبل المنظور.

٣-٥ الاستثمارات الأجنبية:

بسبب توافر الفرص الاقتصادية المتنوعة، فان العراق يستطيع اجتذاب مبالغ ضخمة من الاستثمارات الأجنبية، سواءٌ أكانت قادمة من بقية الدول العربية أم من الدول المسلمة أم غيرها من الأقطار. هذا على افتراض النظام الحاكم أن لديه القدرة والنجاح في تهيئة الظروف الأمنية المستقرة، فضلاً عن بعض المستلزمات الأخرى، منها الركائز الأساسية، والنظام القضائي المجدي، والقوى البشرية المؤهلة.

ففي هذا السياق، هناك ضرورة إلى بلورة سياسة واضحة إزاء الاستثمارات الأجنبية، إذ لايصّح أن ينفتح العراق تماماً وبدون قيود أمام المصالح الأجنبية. فمن حيث الأساس، يجب توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات والحقول التي يعجز رأس المال الوطني (العام، الخاص، المختلط، التعاوني) عن تلبيتها، فهنا يُمكن تسليط الضوء على ثلاثة أمور ينبغي للاستثمارات الأجنبية التعامل معها على نحو إيجابي، حتى تكون هذه الاستثمارات مُكملة ومتكاملة مع المشاريع والاستثمارات الوطنية:

أولاً: تغطية حاجات العراق للتقنيات الحديثة، أي أن تجلب الاستثمارات الأجنبية معها التقنيات التي يحتاجها البلد في الحقول الصناعية وغير الصناعية، وبحسب خطط الإنماء الموضوعة.

ثانياً: تلبية متطلبات العراق للصناعات ذوات رؤوس الأموال الكبيرة، والتي يصعب تهيئتها داخلياً.

ثالثاً: تلبية حاجات العراق للمهارات التي يُعاني فيها من نقص واضح، منها الخبرات الإدارية والتخصصية الأخرى.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات:

ينصب هذا الفصل الأخير على سرد أهم التوصيات والاستنتاجات المستحصلة من الفصول الثلاثة السابقة، مع تطوير تلك التوصيات بعض الشيء. فمن حيث الأساس، يُراد من هذه الورقة إيضاح الطريق لاعادة هيكلة الاقتصاد العراقي؛ كي يهبط إعتماده على قطاع الهايدروكاربونات، ومن أجل ان يُصبح الاقتصاد الوطني اقتصاداً متوازناً ينمو بثبات وعلى نحو رصين، مع خفض المخاطر المحيطة إلى الحد الأدنى.

إذ إن إعادة الهيكلة تُعد الآن ضرورة مُلحّة لا يمكن لمتخذي القرارات السياسية والاقتصادية من تحاشيها. فمن جهة، يُعد النمو السكاني في العراق من أعلى المستويات على الصعيد العالمي، بينما يُجابه البلد وشعبه ويلات، ومطاحنات، وحروباً قلّ نظيرها بين شعوب العالم، في حين مالبث أبناؤه يتطلعون إلى الرخاء المفقود والاستقرار الغائب. هذا على الرغم من امتلاك البلد قدرات واعدة وميزات خاصة يُمكن استثمارها عقلانياً لأجل بلوغ الأهداف التي يرومها الجميع.

٤-١ مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي:

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي يحتلها موضوع التخطيط الاقتصادي، فقد آن الأوان لأن يُشكَّل مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري، ذلك أن هاتين المسألتين الرئيستين تترابطان على نحو قوي، إذ تُعضد إحدهما الأخرى.

فالإصلاح الإداري يجب أن يكون جزءاً من الاستراتيجية الاقتصادية الكبرى للعراق، فهو يُمكن أن يُساهم على نحو بارز في تهئية القوى العاملة لتنفيذ المشاريع الجديدة، وأيضاً في زيادة كفاءة المنشآت الاقتصادية وجعلها مُربحة وناجحة، مثلما يُمكن أن يُساعد على زيادة الصادرات والحد من استيراد السلع والخدمات التي يُمكن إنتاجها داخل البلد، ولهذا فإن ثمار الإصلاح الإداري يجب أن يُخطط له مثلما يُخطط لتكاليف هذه الإصلاحات وازمنتها، ما يعني ضرورة إدخال هذه الاستراتيجية ضمن مجمل الخُطط الاقتصادية للتطوير واعادة الهيكلة.

وينبغي أن يعمل المجلس بالتعاون والتنسيق مع اجهزة التخطيط والمالية وبقية الدوائر ذات العلاقة، منها دوائر الإحصاء والمقاييس، ويجب كذلك توفر وحدات مُتخصصة عند المجلس هدفها

إنجاز الأبحاث، حتى تستند الخطط والقرارات إلى أسس رصينة، ويجب أن يضم المجلس ممثلين عن الوزارات كافة، ومن المقترح أيضاً أن يُكون هناك وكيل لشؤون التخطيط والموازنة في جميع الوزارات، ليكون هذا الوكيل عضواً في المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الاداري.

فالغرض هنا يتمثل في أمرين رئيسين، الأول: جعل الوكيل حلقة الوصل بين المجلس الأعلى، من جهة، ووزارته من الجهة الأخرى، حيث يُقدم للمجلس رؤية الوزارة والصعوبات التي تواجهها، فضلاً عن الأرقام المتوافرة عندها واستراتيجيتها وخططها للمستقبل؛ كي تكون الخطط والموازنات مستندة إلى الواقع وذات أرضية صلدة. أما الأمر الآخر فهو ربط خطط الإنماء مع الموازنات السنوية، ذلك أن الموازنات السنوية يجب أن تنبع من خطط الإنماء وتساهم في تنفيذها وتتكامل معها.

ويمكن في هذا السياق بيان عشرة مهام رئيسة يمكن للمجلس المقترح أن ينوء بها:

(أ) إقرار المشروعات الإنمائية الكبرى التي يُقترح تنفيذها في شتى الحقول الاقتصادية، وذلك بعد تقييمها عقلانياً، والتأكد من مساهمتها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والأهداف المقررة في هذا الشأن، مع مراعاة تداخل كل من هذه المشاريع وتشابكاتها مع بقية المشاريع أو المؤسسات، القائمة منها والمقترحة.

(ب) إقرار خطط الإنماء المستقبلية للأعوام المقبلة، إذ يجب التوجّه نحو إعداد خطط لفترات زمنية تفوق الخمسة أعوام، والتقدم نحو خُطط عشرية (عقدية) أو حتى لفترة ١٥ أو ٢٠ سنة قادمة.

(ج) تنسيق السياسات الاقتصادية والإدارية بين الوزارات المختلفة، للحيلولة دون التضارب أو التناقض، بل لغرض تأمين التعاضد والتعاون بين أركان الدولة كافة.

(د) تنسيق السياسات النقدية والمالية، وتقديم المشورة إلى صانعي القرارات في هذه الحقول. فالسياسات النقدية تتعلق بحجم الكتلة النقدية المتداولة داخل البلد، فضلاً عن أسعار الفائدة والخصم وأسعار تبادل العملة الوطنية قبال العملات الرئيسة الأخرى. أما السياسة المالية فتختص بحجم الإنفاق الحكومي ومستويات الضرائب والرسوم. فعند غياب التنسيق بين هذين الصنفين من السياسات، قد نجد مثلاً أن السياسة المالية تعمد نحو خفض وتائر التضخم المالي من طريق ضبط الإنفاق الحكومي، في حين نرى أن مستويات الفائدة والخصم هابطة؛ ذلك أن ضبط التصخم يتطلب –أساساً– مستويات مرتفعة نسبياً للفائدة والخصم، فضلاً عن تقليص النفقات الحكومية.

(هـ) مراقبة مناهج الإنماء للأقاليم والمحافظات وأقرارها، لغرض التأكد من انسجامها مع الاستراتيجية الاتحادية للإنماء. ولا يقتصر الأمر هنا على مناهج الإنماء، بل ينبغي تجاوز ذلك كي ينظر

المجلس في المشاريع المختلفة التي يُقرها كل إقليم أو محافظة لغرض صد الإسراف و منع التضارب أو الازدواجية غير المبررة.

(و) مُراقبة الموازنات السنوية وإقرارها، والعمل على ترشيدها وضمان ارتباطها مع خطط الإنماء. فالموازنات السنوية ينبغي أن لا تُعدّ بمعزل عن الخطط الإنمائية، بل يجب أن تساهم في تحقيق تلك الخطط ونيلها لأهدافها المقررة، فإلى حد بعيد، يُمكن اعتبار الموازنات السنوية كخطط إنمائية سنوية؛ لأنها تتضمن مناهج استثمارية، فضلاً عن أنها تضمن الاستمرارية ومواصلة التقدم نحو الأهداف المرسومة.

(ز) إعداد برامج للتطوير الإداري في دوائر ومؤسساتها الدولة، ولاسيما المؤسسات الاقتصادية. فهذه مهمة شاقة ومعقدة لا بد من أن يتولاها خبراء في فروع الإدارة المختلفة، تحت إشراف المجلس. فالهدف الأساسي هنا هو رفع مستوى الأداء لدى الدوائر والمؤسسات إلى الحد الأقصى، فضلاً عن تدريب العاملين وتحفيزهم، كما يجب التأسيس لآلية فاعلة تضمن تشخيص الحاجات المستقبلية للتطوير وضمان اغتنام هذه الفرص من طريق إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المؤسسات القائمة وتطويرها.

(ح) رسم استراتيجية علمية للتحول نحو نظام الاقتصاد الحر، وإعداد برامج للخصخصة (أو التخصيص)، ذلك أن الدولة العراقية لم تزل تتضمن في طياتها بقايا من النظام الشمولي التي كان مطبق سلفاً، الأمر الذي يستلزم إنجاز هذا التحول على نحو كفوء وعقلاني، مع أقل قدر من التبعثر أو الارتباك. ويجب التفكير جدياً في نقل مؤسسات الدولة الاقتصادية (صناعية، تجارية، خدمية، زراعية) إلى القطاع الخاص أو المختلط، مع انتقاء الآليات الملائمة لذلك، فضلاً عن إعداد الخطط ذات العلاقة وتنفيذها.

(ط) إدخال القطاعات غير الرسمية في أنشطة التخطيط الاقتصادي، فمن الضروري إدخال أنشطة القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية في عملية التخطيط للمستقبل، ولاسيما ما يتعلق بالاستثمار والإنتاج، بل وحتى الإصلاح الإداري.

(ي) توجيه الاستثمارات الأجنبية. فمن الضروري رسم سياسات واضحة في هذا السياق، لغرض توجيه هذه الاستثمارات نحو الفروع الاقتصادية، والفرص التي تقدم أعظم المساهمات والمنافع للاقتصاد الوطني. ففي هذا الصدد، يجب توفر التشريعات والأنظمة لضمان بلوغ الأهداف المنشودة، ويجب أن يُشرف المجلس على تنفيذ التشريعات والأنظمة والسياسات في هذا الحقل.

٤-٢ الصناعة الوطنية والاستخراج:

والواضح مماتقدم إن تنمية الصناعة الوطنية وتحديثها (إدارياً وتقنياً) يُشكل بُعداً رئيساً من أبعاد إعادة الهيكلة الرشيدة للاقتصاد الوطني، ولايقتصر هذا الكلام على المنشآت الصناعية ضمن القطاع العام، بل يشمل أيضاً المنشآت الصناعية بمختلف أحجامها وفروعها داخل القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية.

وكما تقدم، فأن للعراق إمكانات طيبة في الصناعات الاستخراجية خارج حقول الهايدروكاربونات. فالمعادن المتوفرة (كالفوسفات وحجر الكلس) لها دور بارز في إقامة الصناعات الحديثة، وهي بالتالي لابد أن تحتل مكانتها اللائقة في إعادة الاعتبار لجهة الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني على نحو عام.

فعلى وجه الخصوص، شهدت المؤسسات الصناعية المملوكة من قبل الدولة على مدى العقود المنصرمة ظروفاً صعبة وإهمالاً مشهوداً ، وهي بالتالي في حاجة ماسة لتطوير إداراتها وتقنياتها، فضلاً عن ضرورة توسيعها في حالات عديدة ؛ لغرض تلبية الطلب الداخلي، وربما التصدير في بعض الحالات. كما أن تطوير المنشآت الصناعية العامة وتوسيعها يُمكن أن يفتح الطريق لتحويلها إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، إذ إنّه منْ الخطأ بيع المؤسسات الاقتصادية العامة حينما تكون أوضاعها مرتبكة وتعاني من الخسائر وعدم الكفاءة وسوء الإدارة.

وحينما تكون المؤسسات الاقتصادية في حال جيد، وتحقّق ربحية طيبة، تكون قيمتها السوقية عالية ومرضية، حيث يجب أن نتذكر بأن هذه المؤسسات هي من ممتلكات الشعب، ويجب ألاّ تُباع رخيصة، أو دون قيمتها الكامنة، فخبرة الأقطار الأخرى التي سلكت درب التخصيص تؤكد على ضرورة تحديث هذه المؤسسات وتطويرها قبل عرضها في السوق.

كما إنَّ الحديث عن استراتيجية واقعية لإنعاش الصناعة الوطنية وتحديثها يجب ألاّ يستثني القطاعات الخاصة والمختلطة والتعاونية، فمن الضروري إدخال هذه القطاعات في مجمل الجهد التخطيطي والإنمائي بما في ذلك التصنيع والاستخراج، ولاسيما أن هذه المؤسسات (الخاصة والمختلطة والتعاونية) كانت أثبتت جدارتها في عدد من الفروع الصناعية، إلا أنها باتت الآن بحاجة مُلحة لإعادة التنشيط، والتشجيع، والحماية، على الرغم من أنَّ الدولة تتحمل عبءًا رئيساً في مجال الإرشاد والتوجيه والرقابة لجهة القطاعات غير الرسمية، فضلاً عن منع الإستغلال.

٤-٣ الدور المركزي للزراعة:

تؤدي مسألة الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية دوراً مفصلياً في استراتيجية الأمن الغذائي للشعوب، فقد اقتنعت حكومات العالم (ولاسيما في الأقطار المتقدمة صناعياً) بأنّ الخطأ كل الخطأ مواصلة الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة دون ضوابط، وذلك بسبب المخاطر الاستراتيجية النابعة عن مثل هذه السياسة، فمثل هذا الاعتماد الزائد قد يُعّرض البلد إلى احتمالات الابتزاز والتطويق من قبل الجهات أو الأقطار المجهزة، فضلاً عن الإنفاق الضخم بالعملات الأجنبية لتمويل هذه الاستيرادات؛ ولذلك نجد أن الأقطار الصناعية المتقدمة (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلاند) وضعت سياسات وبرامج سخية ومعقدة لإعانة مزارعيها، وضمان أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، لغرض تأمين الأغذية الأساسية، وضبط الحاجة للاستيراد. هذا على الرغم من التكاليف المرتفعة لهذه السياسات و البرامج، فضلاً عن أنّها تتسبب في تراكم جبال من الزبدة والجبنة واللحوم والحبوب، فضلاً عن بحيرات من الحليب والنبيذ، حيث تعمد السلطات المعنية إلى بيع هذه المواد الغذائية بأسعار هابطة إلى جهات داخلية أو خارجية، بل وتقدمها أحياناً كمساعدات إلى الشعوب الفقيرة.

وهنا يرى أحد الأخصائيين العراقيين (د. رشيد الظالمي) أن تصعيد الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاجية الوحدة الزراعية يُمكن تحقيقهما بوساطة الأمور الآتية[٢٣]:

أولاً: التوسّع الأفقي، عن طريق استصلاح الأراضي المتروكة بفعل زيادة الملوحة أو ارتفاع الماء الأرضي، وينبغي كذلك هنا إعادة زراعة الأراضي الصالحة بعد توقف العمل فيها، فضلاً عن إيصال المياه إلى المناطق الصالحة للزراعة والتي لم تُستغل سابقاً.

ثانياً: استخدام التقنيات الحديثة، متمثلة في الآلآت والمعدات العصرية، مع تدريب المزارعين والعمال الزراعيين على استخدام هذه التقنيات.

ثالثاً: توسيع استخدام الأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية، فكل هذا يُساعد في زيادة خصوبة التربة وتأهيلها لتقبل محاصيل مُتعددة خلال السنة، فقد «شهدت الزراعة العراقية تخّلفاً في هذا السياق ونقصاً فاضحاً في الإفادة من الأسمدة الزراعية، فضلاً عن حالات التذبذب التي أصابت حصة الهكتار بسبب حالات عدم الاستقرار السياسي، والتي تعكس آثارها السلبية على وضع الزراعة»[٢٤].

٢٣. رشيد الظالمي: «الزراعة في العراق» ، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠١، ص ٢١٧- ٢٢٠ .
٢٤. المصدر السابق، ص ٢١٩.

رابعاً: استخدام الأصناف والبذور المحسنة بعد إجراء التجارب عليها. فالملاحظ أن السائد في الزراعة العراقية هو «رديء النوعية، ضعيف المقاومة، منخفض العائد، مما ينعكس أخيراً وبشكل طبيعي على حجم العائد في الوحدة الزراعية، ومن ثم على حجم الإنتاج الإجمالي»[٢٥].

فحقيقة الأمر، هي أنّ العراق يُعد بلداً زراعياً من المقام الأول، وأنّ الإهمال الذي لحق بهذا القطاع الحيوي على مدى العقود المنصرمة لا يقل عن كونه جريمة كبرى، فقد كان الأجدر أن يُرصد اللازم من الموارد لرعاية الزراعة، وتطويرها، وتوسيعها بما يتناسب مع النمو السكاني واحتياجات الفروع الاقتصادية الأخرى (كالصناعة التحويلية والسياحة)، الأمر الذي كان سيؤدي إلى ضبط الركون إلى الاستيرادات الغذائية، وإدخار مبالغ طائلة من العملات الصعبة التي يحتاجها البلد على نحو ضاغط ومُلح.

٤-٤ السياحة والخدمات:

يوفر قطاع السياحة فرصاً سانحة للعراق يجب الالتفات اليها والسهر على تطويرها، وذلك في سياق أي جهد جاد للتنويع الاقتصادي، فما تزخر به أرض الرافدين من مزارات وضرائح يُعد أمراً مُعجباً للغاية، وهو الأمر الذي يجتذب المسلمين (وربما غير المسلمين أيضاً) من أرجاء العالم على اختلاف طوائفهم.

إنّ المواقع الأثرية العديدة في العراق تُمثل مراكز جذب لمحبي الآثار والمتخصصين فيها،على الرغم من حاجة هذه المواقع إلى استثمارات كبرى، لتوفير الخدمات والتسهيلات العصرية التي صار العالم يعدُّها من الأمور المسّلمة، منها: الطرق، وسكك الحديد، والمطاعم، والفنادق، أضف إلى ذلك إمكانات العراق الترفيهية، كمراكز الاصطياف المرتفعة في الشمال، بل حتى المشاتي في البصرة والأهوار.

ويستطيع العراق أن يُصبح مصدراً لبعض الخدمات المهمة الأخرى، منها التعليم العالي، والعلاجات الطبية، والنقل، إذ إن لدى البلد لديه القدرات العلمية والكفاءات البشرية لأن يستقبل أعداداً غفيرة من طلبة الدراسات العليا وفي شتى الحقول، وهو ما تفعله حاليا أقطار مجاورة هي أقل باعاً من العراق في هذا المضمار، منها الأردن والبحرين ولبنان.

وبسبب ماينعم به العراق من موقع استراتيجي يربط الشرق مع الغرب، فهو مُرشح لأن يُصبح ممراً رئيساً لنقل السلع القادمة براً من أوروبا والذاهبة إلى الشرق، وبالعكس. كذلك، يستطيع العراق أن يؤدي دوراً مفصلياً في الطيران الجوي، بما في ذلك تنظيم الحركة الجوية في المنطقة، إذ كان مطار

٢٥. المصدر السابق، ص ٢٢٠

البصرة يؤدي هذا الدور اثناء عقد الخمسينيات.

ولاشك ان تحقيق كل هذا سيتطلب الكثير من الجهد والاستثمارات، فضلاً عن توجيه ورقابة من دوائر الدولة ووكالاتها المتخصصة. فعلى سبيل المثال، لابد أن تتولى وزارة التعليم مهام الترخيص والاشراف على المؤسسات التعليمية كي تضمن الالتزام بمعايير الجودة واللياقة في هذا المجال الرئيس. وأن توسيع الخدمات السياحية وتطويرها يتطلب هو الآخر إرشادات وتوجيهات ورعاية من الوكالات الرسمية المتخصصة.

٤-٥ البرنامج الزمني:

الواضح من كل ماتقدم هو أنَّ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني مسألة عسيرة ومتعددة الجوانب، وهي تتطلب في البَدْء إعداد استراتيجية مدروسة، ففي ضوء هذه الاستراتيجية، لا بدّ من رسم خطط تفصيلية قد تستتبع إنجاز تشريعات جديدة وتصميم أنظمة عصرية مع ما يرافقها من خطوط زمنية، إذ لم يعد كافياً إعداد خطط خمسية، بل يجب التمدد لفترات اطول قد تصل إلى ١٠ سنوات او ٢٠ سنة.

فهنا يحتل التخطيط العلمي دوراً أساسياً وحاسماً، فمن الضروري تشخيص الصعوبات والمشاكل والعجوزات القائمة، مثلما يجب الإلمام بما هو متاح من موارد بشرية وغير بشرية، حتى يُصار إلى رسم الاستراتيجيات المطلوبة بعد التأمل الجاد والدرأسات المستفيضة.

أنَّ أي جهد أو نشاط يفتقد إلى التفكير الجاد والتخطيط العقلاني سيكون مبعثراً ومحدود العائد. فالعمل يجب أن يسبقه إقرار النظم الضرورية وإعداد الاستراتيجيات المدروسة والخطط العقلانية، فهذا هو الطريق الواقعي الذي سلكته الأمم الأخرى التي استطاعت الانتقال من حال التخلف والضياع إلى مصاف الأقطار المتقدمة التي صار يُشار إليها بالبنان.

وهنا يُقدم الجدول رقم (٩) مقترحاً زمنياً لمراحل الإصلاح الرئيسة الهادفة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في العراق، فبعد الخلاص من فلول التكفيريين والمتخلفين الذين عاثوا فساداً في أرض الرافدين – أو ربما مع تواصل الصراع الشاق معهم – لا بد للقادة في العراق من التفكير جدياً في صياغة خطط طويلة الأمد تمتد إلى عشرة أعوام في المستقبل، أو حتى أكثر من ذلك؛ فمن الضروري تطوير الركائز الأساسية وتشديد الاهتمام لجهة التعليم الحديث والناجز بجميع مراحله وأصنافه، فضلاً عن التدريبين الحرفي والمهني العصريين.

وهنا يجب أن تكون الرؤية في أن يُصبح العراق قطراً متطوراً مُشعاً من حيث تقدمه ورخاء أبنائه، مع بروز قواه البشرية على نحو ساطع من حيث مهنيتهم و إخلاصهم وإنتاجيتهم الكمية والنوعية.

كل هذا يستدعي تطوير مؤسسات العراق ودوائره الوطنية على اختلاف أنواعها وحقول أعمالها، فضلاً عن نبذ الاعتماد الزائد على النفط، والتوجه لتطوير التقنيات الحديثة وتبنيّها في المجالات كافة.

الجدول رقم (٩) برنامج زمني مقترح لإعادة الهيكلة الاقتصادية في العراق

٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠

الفعاليات المقترحة	٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠	٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥	٢٠٢٦ إلى ٢٠٣٠
١) تشريعات وبرامج لحماية القطاعين الخاص والمختلط وتنشيطهما	✓	✓	
٢) توسيع الخدمات والركائز الأساسية وتطويرها	✓	✓	
٣) تأسيس مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي والإصلاح الإداري	✓	✓	
٤) تفعيل برامج لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الحكومية وتطويرها	✓	✓	
٥) إقامة صناعات وخدمات الميزة النسبية وتنشيطها		✓	✓
٦) تأسيس هيئة وطنية للاستثمارات الخارجية		✓	✓

٧) وضع برامج شاملة لتخليص الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة من البطالة المقنعة وتحديث طرق العمل فيها		✓	✓
٨) إعداد وتنفيذ برامج واسعة لخصخصة المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة		✓	✓
٩) إقامة مراكز أبحاث تقنية ومهنية لنقل التقنيات الحديثة إلى العراق وتطوير التقنيات الملائمة محلياً			✓

المصادر العربية

١) خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧، وزارة التخطيط، كانون الثاني ٢٠١٣، بغداد.

٢) شاكر لطيّف: ''الإنفاق العسكري: المحور الأساسي في استراتيجية السياسة المالية للدولة العراقية المعاصرة'' في كتاب ''درأسات في الاقتصاد العراقي''، المنتدى الاقتصادي العراقي، لندن، ٢٠٠٢.

٣) قانون الموازنة الاتحادية العامة لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٦، ''الوقائع العراقية'' العدد ٤٣٩٤، ١٨ كانون الثاني ٢٠١٦.

٤) محمد علي زيني: ''الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل'' الطبعة الرابعة، دار الملاّك للفنون والآداب و النشر، بغداد، ، ٢٠١٠.

٥) رشيد الظالمي: ''الزراعة في العراق'' ، مؤسسة الرافد، لندن، ٢٠٠١.

المصادر الأجنبية

1) D Sheppard, A Raval, G Meyer: «Traders call end to slump as oil price hits highest level this year», Financial Times, April 13, 2016, London.

2) Annual Statistical Bulletin, Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), 2015

3) Wikipedia.org/wiki/List of countries by natural gas proven reserves.

4) Muhammad Ali Zainy: "The Iraqi Economy between Saddam Hussain and the UN Sanctions" published in "Studies on the Iraqi Economy - Selected Papers", Iraqi Economic Forum, London, 2002

الأمن المعلوماتي السيبراني

المهندس: أوس مجيد غالب العوادي *

٢٠١٦ / ٨ /٢٣

مقدمة:

إن الانفتاح الذي شهده العراق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل التطور التكنولوجي العالمي المتنامي بعد سقوط النظام البائد الذي تزامن مع عدم وجود بنية تحتية متكاملة ومؤمنة لأنظمة المعلومات سواء أكانت أمنية أم مصرفية أم شخصية أدى إلى أن يكون العراق ساحة مفتوحة لكثير من دول العالم أو دول الجوار الإقليمي؛ لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية العراقية واستخدام العراق كساحة لشن الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة كانت واختراقه، فضلاً عن استراق أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة، أي: لتنفيذ عمليات إرهابية وإسنادها، ومن الملاحظ أن أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، ورجوعها إلى العراق إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات.

إن الوعي المتزايد بأهمية المعرفة المتكاملة بالمخاطر التي تخص جرائم المعلوماتية التي تصاحب كل عملية تطور جديد، أو إنتاج أجيال جديدة من التقنيات يسهم بدوره بتحول المجتمع الى مجتمع معلوماتي؛ ليزيد من اعتماد المؤسسات والبلدان والأفراد على أنظمة المعلومات والاتصالات، وهذا يعدُّ مصدراً من مصادر الخطر الرئيس، وعليه يجب مراعاة الجانب الامني والتركيز عليه في كل عملية تطور تكنلوجية، وينبغي للدولة تصميم البنية التحتية الخاصة بها وإدارتها بما يتوافق والمرتكزات الخاصة بأمن المعلومات والاتصالات. إن هذه الإدارة تمكن من خلق خدمات أخرى وتوليدها مثل (الحكومة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية).

لا يخفى على الجميع أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات هي أنظمة مترابطة شبكيا عن بُعد، ويمكن

* مهندس اتصالات ومعلومات – هيئة الاعلام والاتصالات

الوصول إليها نتيجة هذا الترابط؛ وبالتالي فإن احتمال تعرضها لهجمات سيبرانية أو اختراقها يكون وارداً ويمكن لهذا الاختراق الهجمات أن ينال من القدرة على المعالجة والتخزين وسرقة الرصيد المعلوماتي أو نسخه، وإلحاق الضرر بالسلع غير الملموسة والرمزية، فضلاً عن إلحاق الضرر بعملية صنع القرار لدى أي منظمة، ومن الملاحظ أن الدول ذات التنمية البشرية والاقتصادية القليلة تمتلك أمناً سيبرانياً عاليَ المستوى مثل: إرتيريا، والسودان، والأردن، ولبنان، وعُمان، وسواها من الدول الأخرى.

وسأقوم في هذا البحث بتوضيح مفهوم أمن المعلومات السيبراني على وفق التعريفات الدولية وأهمية هذا الموضوع من النواحي الأمنية، والاقتصادية، والمجتمعية، وحتى السياسية وأبعاد الأمن السيبراني، وأهم التحديات التي يمثلها، وسأبيّن أيضاً أنواع الجريمة السيبرانية، ووسائل سرقة المعلومات، وسأتطرق كذلك إلى الاختراق والفيروسات، وفي ختام البحث سأعرض استراتيجية عامة مقترحة للأمن المعلوماتي العراقي تتوافق والنهج العالمي المتبع والتوصيات والمقررات الدولية.

لمحة تأريخية مختصرة:

سأتطرق الى أهم المراحل التي ابتدأت منها جرائم المعلوماتية التي أدت الى ضرورة التفكير الجدي بوجود منظومة للأمن المعلوماتي لمعالجة هذه الجرائم والاختراقات:

بظهور استخدام الكمبيوتر وربطه بالشبكة في الستينيات إلى السبعينييات من القرن الماضي، ظهرت المعالجة الأولى لجرائم الكمبيوتر في شكل مقالات صحفية تناقش التلاعب بالبيانات المخزنة وتدمير أنظمة الكمبيوتر والتجسس المعلوماتي، وشكل هذا الموضوع التساؤل فيما إذا كانت هذه الجرائم مجرد حالة عابرة أو ظاهرة جرمية مستجدة، وهل هي جرائم بالمعنى القانوني أم مجرد سلوكيات غير أخلاقية في مجال المعلوماتية، فبقيت محصورة في إطار السلوك اللا أخلاقي دون النطاق القانوني ومع توسع الدراسات تدريجياً وخلال السبعينيات بدأ الحديث عنها كظاهرة جديدة.

وفي الثمانينيات ظهر نوع جديد من الجرائم السيبرانية ارتبط بعمليات اقتحام نظم الحاسوب عن بُعد، ونشر الفيروسات عبر شبكات الكمبيوتر الذي سبب تدمير الملفات والبرامج، حينها شاع اصطلاح (الهاكرز) المعبر عن مقتحمي النظم، وبقي الحديث دائماً عن دوافع هذه الجرائم محصوراً في اختراق أمن المعلومات وإظهار التفوق التقني من قبل مرتكبي هذه الأفعال الذين لم يتعدوا فئة صغار السن العباقرة في هذا المجال، لكن بتزايد خطورة هذه الممارسات أصبح من الضروري إعادة تصنيف الفاعلين وتحديد

طوائفهم ولاسيما بعد تحول الجريمة من مجرد مغامرة إلى أفعال تستهدف التجسس والاستيلاء على البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية.

شهدت فترة التسعينيات تطوراً هائلاً في مجال الجرائم التقنية وتغيُّراً في نطاقها ومفهومها؛ بفعل ما أحدثته شبكة الإنترنت من تسهيل لعمليات دخول الأنظمة واقتحام شبكات المعلومات حينما أصبحت مواقع الإنترنت التسويقية النشطة أكثر عرضة للهجمات التي ظهرت بسببها أنماط جديدة من الجرائم، مثل تعطيل النظام التقني ومنعه من القيام بعمله المعتاد الذي يتسبب بانقطاع النظام عن الخدمة لساعات، فتنتج عنه خسائر مالية بالملايين، وقد توسعت جرائم نشر الفيروسات عبر شبكة الإنترنت؛ لما تسهله من وصول إلى ملايين المستخدمين في الوقت نفسه، ليفتح الباب على مصراعيه لمختلف الأفعال غير السوية المتطورة بتطور التقنية، وقد سُجِّلَت عبر هذه المراحل مجموعةٌ من القضايا، منها: قضية (موريس الشهيرة) سنة ١٩٨٨ حينما تم نشر فيروس إلكتروني عُرِفَ بـ:(دودة موريس) عبر آلاف الكمبيوترات بوساطة الإنترنت، وفي عام ١٩٩٥ شهدت الأجهزة هجوماً عرف باسم (IP-SPOOFING) أدى إلى إيقاف عمل أجهزة أصلية وتشغيل أخرى وهمية، لتبرز قضية (الجحيم العالمي) التي اختص بها مكتب التحقيقات الفدرالية مكنتها من اختراق موقع البيت الأبيض الأمريكي، ومن ثم تلتها الكثير من الحوادث كحادثة شركة أوميغا، وفيروس مليسا، وغيرها من جرائم المعلوماتية المتعلقة بالأمن السيبراني.

أما في مرحلة ما بعد التسعينيات بعد عام ٢٠٠٠ فقد تطورت هذه الجرائم بنحوٍ أوسع، وتم استخدام المعلومات في الإرهاب المنظم من خلال ضرب البنى التحتية للدول سواء أكانت مرافق عامةً أم خدمات أم البنى العسكرية والاقتصادية المتمثلة بالبنوك، وغيرها.

الفصل الأول

تعريف الأمن السيبراني

يُعرَّف الأمن السيبراني على النحو المحدد في التوصية الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU-T X.1205) بأنه: مجموعة الأدوات والسياسات والمفاهيم الأمنية والضمانات الأمنية والمبادئ التوجيهية وتُهُج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وسبل الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية والمنظمة وأصول المستعملين. وتشمل المنظمة وأصول المستعملين تجهيزات الحواسيب الموصولة، والموظفين، والبنية التحتية، والتطبيقات، والخدمات، وأنظمة الاتصالات، والحصيلة

الكلية للمعلومات المرسلة و/أو المخزنة في البيئة السيبرانية. ومن شأن خدمات الأمن السيبراني كفالة تحقيق والحفاظ على الخواص الأمنية للمنظمات وأصول المستعملين إزاء المخاطر الأمنية ذات الصلة في البيئة السيبرانية.

التحديات التي يمثلها الأمن المعلوماتي:

بما أن المعلومات الرقمية تعدُّ اليوم ثروة ترتبط بثقافة الناس وتوجاهتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسية الدول الاقتصادية والمنظومات الدولية فإن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسات العامة والاجتماعية والقضايا الإنسانية كافة تمثل تحدياً مهماً يواجه أمن المعلومات حيث تشكل تلك التحديات خطراً كبيراً ومعقداً ويحتاج التصدي له إلى وجود إرادة سياسية متماسكة وقرار جريء؛ لتصميم استراتيجية تطوير البنى التحتية للخدمات الرقمية، وتنفيذ استراتيجية قوية ومتماسكة وفعالة مع وجود حلول على المستويات الثقافية والقانونية والإدارية والتقنية كافة؛ وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على المجتمع أجمع، ويسهم في زيادة النمو الاقتصادي المرغوب فيه.

لحماية أمن المعلومات وتضييق الفجوة الإلكترونية أمام الاختراقات يستلزم الآتي:

- بنى تحتية موثوقة وآمنة.
- سياسات لخلق الثقة.
- إطار قانوني مناسب.
- إدارة الأدوات الأمنية للمعلومات وإدارة المخاطر.
- إدارة أمنية قادرة على خلق الثقة في التطبيقات والاستخدامات المقدمة.
- فريق متخصص قادر على إدارة كل ما ورد في أعلاه ومدرب تدريباً عالياً، وذو معلومات محدثة وعلى اتصال مع فرق مشابهة في بقية بلدان العالم.

ثانيا: أهمية الأمن المعلوماتي:

إن أهم الأسباب التي دعت إلى ضرورة وجود مفهوم أمن المعلومات والدعوة إلى إيجاد الأطر

التشريعية والقانونية والتنظيمية بما يتناسب والتحديات التي يواجهها المجتمع أو المنظمات أو الأفراد تتلخص فيما يأتي:

– الحاجة إلى الارتباط بنظم الاتصالات والإنترنيت وعدم إمكانية عزل الأجهزة عن الشبكات المحلية والشبكات واسعة النطاق لتوفير المعلومات لمن يحتاجها.

– اعتماد مختلف المؤسسات على فعالية المعلومات التي تزداد بازدياد التطورات التكنلوجية وبازدياد المتطلبات الخاصة بتلك المؤسسات.

– صعوبة تحدي الأخطار والتحكم بها أو متابعة المجرمين ومعاقبتهم؛ لعدم توافر الحدود الجغرافية حين استخدام الإنترينت والاتصالات الإلكترونية؛ لأنها تتيح الفرصة لاختراق الحدود المكانية.

– النمو المطّرد في الاستخدمات والتطبيقات الإلكترونية وظهور التجارة الإلكترونية والتسوق الشبكي والحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية التي تحتاج إلى بيئة معلوماتية آمنة.

أبعاد الأمن المعلوماتي:

البعد السياسي:

تقع على عاتق الدولة مسؤولية كبيرة لتحقيق الأمن الرقمي وذلك من خلال تعريف الإطار القانوني المناسب حيث لا يمكن الاقتصار على عملية البحث والتطوير للمؤسسات التعليمة فقط، بل يجب تعزيز الثقافة الأمنية واعتبار الأمن المعلوماتي جزءاً لا يتجزأ من الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن فضلاً عن تقوية تطبيق الإجراءات القانونية التي تتعلق بجرائم المعلوماتية.

فعلى المستوى الاستراتيجي يجب تأمين الرقابة العامة، وتقاسم المعلومات بين المؤسسات المعنية، والإنذار وزيادة الوعي بأفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني، ويجب مراعاة التوافق بين القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية التي تنظم قطاع الاتصالات والمعلومات وتحديد الجهات المسؤولة عن أمن المعلومات وإدامة المورد البشري، فضلاً عن صياغة التعليمات والأنظمة الخاصة بالأمن المعلوماتي وتشريعها وتحديثها.

إن عملية التثقيف التي تتبعها الدولة أو المؤسسات القطاعية التابعة لها لا ينبغي أن يقتصر دورها

على إصدار مدونة سلوك أو تشجيع الثقافة الأمنية، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى أن تكون تلك الثقافة ممارسَة على الأقل في مؤسسات الدولة، ومن ثم المنظمات والأفراد، ويجب أيضاً تشجيع ثقافة الإبلاغ عن تلك الجرائم.

إن الثقة بين الأطراف والمنظمات السياسية والفرقاء في المجال المالي والاقتصادي والسياسي والقانوني لها دور كبير في تطور الأمن المعلوماتي و إدامته، حيث إن الاستجابة على المستوى السياسي والاقتصادي والقانوني والتكنلوجي التي يعتمدها الفرقاء –المحتمل تضررهم من تلك الجرائم– يسهم في احتواء الجريمة السيبرانية والحد منها.

البعد الاقتصادي:

ليست الغاية من الأمن المعلوماتي كسب المال وإنما حماية الموارد الاقتصادية وتفادي خسارتها أو فقدانها، إن تقدير الربح الحاصل من أمن المعلومات غير متيسّر، وإن تقدير تكلفة الأمن التي تتمثل بالميزانات المرصودة، وتكلفة نواتج الأمن والتدريب، وبناء مراكز السيطرة، وغيرها من الأمور المتعلقة أمر ضروي إذْ إن حساب تكاليف أمن المعلومات والخسائر الناتجة عن الأخطاء والأعمال الخبيثة أمر صعب جداً؛ لأن احتياجات المؤسسة هي التي تحدد تلك التكاليف وهي التي تعتمد على الموجودات التي يراد حمايتها والأضرار الناجمة عن عدم كفاية الأمن واحتمال التعرض لهجمات أو اختراقات، حيث لا يمكن تحديد المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة او الدولة وتقييمها، ولا يمكن أيضاً تحديد القيمة الاقتصادية للأمن المعلوماتي والمردودات المالية الناجمة عنه؛ و يقتضي التنويه إلى أن القيمة الاقتصادية للأمن المعلوماتي يجب أن تفهم من باب اجتماعي واسع مع مراعاة تأثير التكنولوجيات الجديدة على الأفراد والمؤسسات والدول.

البعد الاجتماعي:

من المهم جداً أنْ يفهم المجتمع ولاسيما الأفراد الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية الأمن المعلوماتي وكيفية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للوقاية من الهجمات والاختراقات الإلكترونية وهذا يُلزم الجهات المعنية أن تقوم بحملات إعلامية وتثقيفية لخلق مجتمع معلوماتي مثقف أمنياً؛ إذْ يجب أن تشملَ تلك الإعلانات والحملات التثقيفية تدابير الأمن والوقاية وكيفية التعاطي مع جرائم المعلوماتية، ويجب بيان المخاطر المحتملة والمسؤولية الفردية التي تقع على عاتق الأفراد في التبليغ عن تلك الجرائم، ومن الضروري أيضاً التعريف بالتداعيات والمخاطر المحتملة عن تلك الهجمات؛ وبالنتيجة يستطيع كل الأفراد

المستفيدون من شبكة المعلومات التمتع بالخدمات التي تتيحيها شبكات المعلومات والاستفادة من البنى التحتية والخدمات التي توفرها تلك الأسطح البينية دون تحمل مخاطر أمنية ناتجة عن جرائم المعلوماتية.

البعد القانوني:

من المفترض –منطقياً– وجود قاعدة تشريعية تشتمل على قوانين وأنظمة وتعليمات تخص التدابير الأمنية تمكن المعنين والمسؤولين عن أمن المعلومات اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة والضرورية في حال تم انتهاك تلك التشريعات أو خرقها، إذْ يتحمل المذنبون المسؤولية الأمنية والجنائية؛ نتيجة لمخالفتهم أو محالوتهم انتهاك الأمن المعلوماتي لدولة معينة.

إن سن التشريعات الملائمة يشجع المستثمرين و الشركاء الاقتصاديين على الاستثمار كونه يعزز الثقة لديهم بإنشاء بنية تحتية سليمة وموثوقة خالية من الاختراقات، لأن الأمن المعلوماتي القائم على أساس الثقة والجودة يضع الأسس الصحيحة والسليمة لاقتصاد خدمات سليم.

إن الجدير بالملاحظة هو أن المتابع للإحصاءات الصادرة عن معهد أمن الحاسوب (CSI) أو الناتجة عن الفريق المعني بطوارئ الحاسوب والاستجابة لها (CERT) يجد أن التدابير الأمنية المتخدة حاليا غير فعالة بصورة كافية، وهي عاجزة في بعض الأحيان عن منع النشاط الإجرامي لجرائم المعلوماتية وذلك للأسباب الآتية:

١. طبيعة جرائم المعلوماتية التي تعتمد على البرامجيات المضرة (الخبيثة) والتحكم عن بعد.

٢. إمكانية المتسلل من انتحال شخصية المستخدمين الشرعيين وبذلك يكون القانون عاجزاً عن تحديد هوية مرتكب العمل الإجرامي.

٣. نقص الموارد البشرية والمادية داخل الخدمات المسؤولة عن مكافحة جرائم المعلوماتية.

٤. الطبيعية غير الوطنية للجريمة المعلوماتية التي يصعب في ظلها اتخاذ إجراءات إلَّا في حال وجود تعاون قضائي دولي أو اتفاقيات ومعاهدات تلتزم بها الدول.

٥. التعريف غير الكافي والطبيعة المؤقتة لمعظم القرائن التي تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفصل الثاني

جرائم المعلوماتية

تتكوّن الجريمة المعلوماتية أو الجرائم السيبرانية افتراضياً من مقطعين (Cyber Crime) الجريمة (Crime) والإلكترونية (Cyber) ويُستخدم المقطع الأخير لوصف فكرة من عصر المعلوماتية، فالجرائم الإلكترونية تعرّف قانونيا بأنها: "المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أي أذى مادي أو نفسي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات و المعلوماتية"، وتُعدُّ الجريمة الإلكترونية ظاهرة اجتماعية متوافقة مع انتقال المجتمعات إلى المجتمع الرقمي حيث ينتقل فيها نشاط الناس من الواقع الفعلي المادي إلى الواقع الافتراضي، وتعدُّ جريمةً عابرةً للحدود الوطنية وتنماز بسهولتها وانخفاض تكاليفها والسرعة في تنفيذها وتوظيف الاتصالات في ارتكابها، فضلاً عن قلة الخطورة على الجناة وسرعة الكسب غير المشروع والفرص المتاحة لارتكابها وضعف الرقابة، ومن أهم العوامل التي ساهمت على انتشارها هي ضعف التشريعات، وضعف أدوات الحماية، وتوافر الفرصة لارتكابها، وغياب الحراسة والتقنية في انتشارها، وتنفيذها من قبل شباب يسعون للشهرة أو مجرمين محترفين يسعون للكسب والثراء.

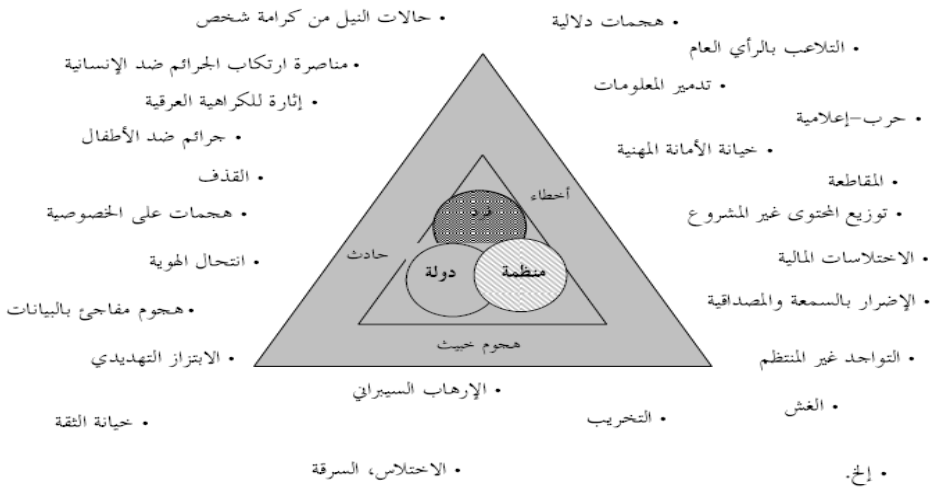

الشكل في أعلاه يوضح مخاطر جرائم المعلومات الشائعة.

أنواع جرائم المعلوماتية:

الجريمة ذات الصلة بالحاسوب:

إن الثغرات ونقاط التعرض في التكنولوجيا الرقمية تجتمع معاً لتحقيق بيئة من عدم الأمن، ومن الطبيعي أن يستغل المجرمون هذه الحالة وليست الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنيت) مستثنية من ذلك والدليل كثرة الجرائم الخاصة بالفضاء السيبراني؛ ولذلك حدَّتْ منظمةُ التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي أنّ الجرائمَ ذات الصلة بالحاسوب بأنها: «أي سلوك غير مشروع وغير أخلاقي أو غير مرخص به ويشمل الإرسال ومعالجة المعلومات».

إن الجريمة ذات الصلة بالحاسوب يكون فيها النظام الحاسوبي هو الهدف، ووسيلة ارتكاب الجريمة في الوقت نفسه ويغطي هذا النوع جميع الجرائم التي تتعلق بشبكة الإنترنيت والفضاء السيبراني.

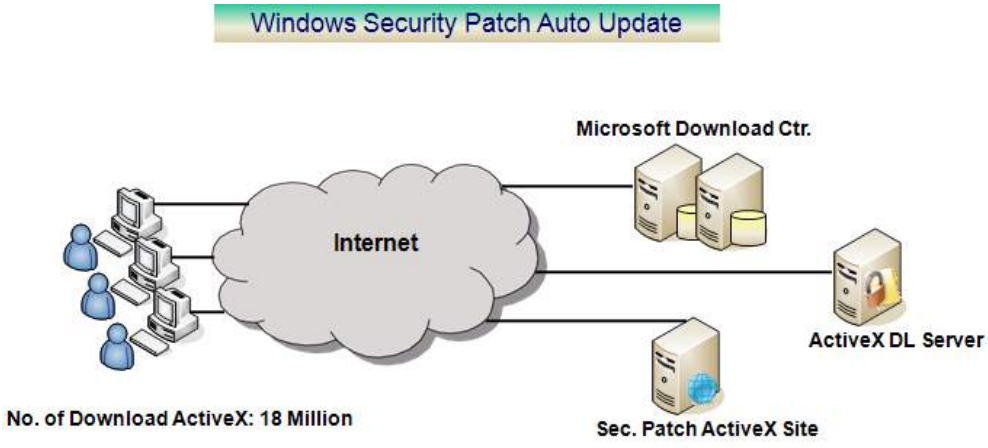

٢.جرائم غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية:

إن التطوير المستمر والسريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يسمح للأفراد بالدخول في جرائم غسيل الأموال والجرائم الاقتصادية سواءٌ أكان العمل بمفردهم أمْ كان على مستوى منظمات، يسهم الإنترنيت في حيازته على أكبر كمٍّ من المعلومات الذي يمكن أيضا الحصول على أكبر كمٍّ من

الضحايا الذين يقعون بيد الهاكرز (المخترقين)، إذْ من الممكن للتكنولوجيا الجديدة تسهيل جميع أنواع السرقات والتلاعب والتخريب والاحتيال والابتزاز والتهديد وغيرها من الأساليب التي تنضوي عليها جرائم المعلوماتية، ويعمد المجرمون في قطاع المعلومات على استخدام هويات زائفة لتفادي الملاحقة القضائية أو المسؤولية الجنائية أو الإرهابية من خلال انتحال هوية أشخاص آخرين.

يستخدم غاسلو الأموال الإنترنيت بزيادةٍ متصاعدة؛ للحصول على الأموال التي يتم توليدها بوساطة الأنشطة الإجرامية مثل التهريب، والتهرُّب الضريبي، والرشوة، وغير ذلك من الأنشطة الأخرى، وأن عمليات المقامرة و التجارة عبر شبكة الإنترنيت والعمليات المصرفية والعقارية، واستخدام الشركات كواجهات، والنقد الإلكتروني كلها عمليات غير مشروعة ومن الصعب رصدها.

٣.الجرائم الإرهابية السيبرانية:

حينما تكون الأنظمة المستهدفة جزءاً مهماً من البنية التحتية الحرجة والحساسة تكتسب الجريمة السيبرانية بعداً إرهابياً فـ(الطاقة، والمياه، والأغذية، والاتصالات، والخدمات المالية والمصرفية، والخدمات الطبية، وغيرها) كلها بنى تحتية حرجة وتشكل أساساً يمس حياة المواطنين بصورة مباشرة و تمس كل أمن الدولة الاقتصادي والمجتمعي.

يعمد الإرهابيون إلى استهداف هذه البنى الحساسة والسيطرة عليها إلكترونيا عن بعد أو تخريبها من خلال البحث عن نقاط التعرّض والثغرات عبر شبكات الاتصال أو الإنترنيت أو الشبكات الداخلية لتلك الأنظمة والتسلل إليها.

إن الهجوم من النوع المتصل بالحاسوب لا يمكن استخدامه لبيان دوافع المهاجمين أو أهدافهم بأي قدر من اليقين وهذه إحدى المصاعب في مواجهة الجريمة السيبرانية إذْ يحتاج الاختصاصيون إلى مزيد من المعلومات؛ لتحديد قصد أبعاد الهجمات من خلال الفضاء عبر شبكات الإنترنيت أو الاتصالات التي تُعرَف بالهجوم عبر الفضاء السيبراني، وسواء أكان الإرهاب السيبراني يتم من طريق عملية زعزعة الأوضاع الاقتصادية أمْ تهديد البنية التحتية الحرجة أمْ لنشر أيديلوجية معينة أمْ التلاعب بالمعلومات فإنه ينطوي على تهديد جديد يجب أن يؤخذ بمنتهى الجدية لأنه يمكن أن يعرض حياة الناس وأمنهم إلى خطر كبير.

٤.جرائم متنوعة (عمليات مخادعة، أنشطة تجسس، التخابر، الابتزاز، التهديد والإيذاء):

إن الأشكال الشائعة للجريمة المنظمة يمكنها أن تستفيد من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث إن شبكات الاتصال والإنترنيت تنماز بتيسرها للوصول والاتصال وتساعد المشغلين على أي نوع من التهريب، فضلاً عن عمليات النصب (الهجمات على الملكية، وأنظمة الحاسوب، والبنية التحتية، وسرقة البيانات، وسرقة حقوق النشر والتأليف، وسوى ذلك من الاحتيالات).

يستخدم المجرمون الإنترنيت بعدة طرق فبعظهم ينتحل هوية شخص آخر كي يقوم بالشراء على حساب الضحية وهذا يحصل –غالباً– في الاحتيال من طريق بطاقات الائتمان وتتحمل بموجبه الجهة التي تم الاحتيال عليها (النظام المصرفي أو التاجر) الكلفة المالية، وهناك طريقة أخرى في النصب تتمثل ببيع الألبومات أو جواز السفر لدول غير موجودة أصلاً، فضلاً عن منتجات غير موجودة.

إن شبكة الإنترنيت تسهل التجسس والتخابر فهي تيسّر الاعتراض غير المشروع للمعلومات التي تم تناقلها على الإنترنيت حيث يُعدُّ الانترنيت وسطاً قوياً يساعد على نشر طرق ارتكاب جرائم المعلومات والأفعال المنافية للقانون.

٥.الجرائم ضد الأشخاص:

يخلق الإنترنيت إمكانية نشوء مجموعات أو أفراد يمارسون قضايا يعاقب عليها القانون قد تشمل تلك القضايا مواد خادشة للحياء أو أفلام عنف تحتوي على مشاهد حقيقة تتضمن تعذيباً لضحايا حقيقين حتى الموت وتعرف هذه الأفلام بأفلام سنف (snuff moves)، إذ من الممكن في بعض الأحيان تقاسم افلام الضحايا وصورهم حيث تنتشر خوادم الإنترنيت في بلدان تضعف فيها الرقابة، ويغيب عنها القانون، وتشمل هذه الجرائم مخالفات تمس سرية الشخص وصورته، والسرية المهنية، وحقوق سرية البيانات، وجرائم أخرى تتمثل برسائل خادشة يمكن أن يراها القاصرون.

٦.القرصنة:

تتمثل بالنسخ غير القانوني للمعلومات وتؤدي هذه الجريمة إلى خسارة بلايين من الدورلات سنوياً، وتكون على شكل خسائر صانعي البرمجيات والموسيقى وأفلام الفيديو، وقد لوحظ وجود زيادة كبيرة في عدد الأعمال العلمية والبحوث والدراسات والوثائق التي تم سرقتها بسبب وجودها على الإنترنيت وهناك عدد

كبير من مخالفات الملكية الفكرية كتزيف أعمال المؤلف، وتصميم النماذج، والعلامات التجارية، وغيرها.

٧.التلاعب بالمعلومات

إن التلاعب بالمعلومات له أشكال متعددة منها تسريب الوثائق؛ لزعزعة استقرار شركة ما، وإرسال الطلبات بالرسائل الإلكترونية؛ للحصول على تبرعات خيرية عبر مواقع زائفة، ويُعَدُّ الإنترنيت أرضاً خصبةً جداً لشائعات المعلومات المضللة وهو يسهل عملية ارتكاب المخالفات ضد قانون وسائل الإعلام، والتحريض الجنائي، والدفاع عن الجرائم ضد الإنسانية، ومناصرة الإرهاب والتحريض عليه، وزرع العداء العرقي والطائفي والإهانات وغيرها من الأمور المختلفة.

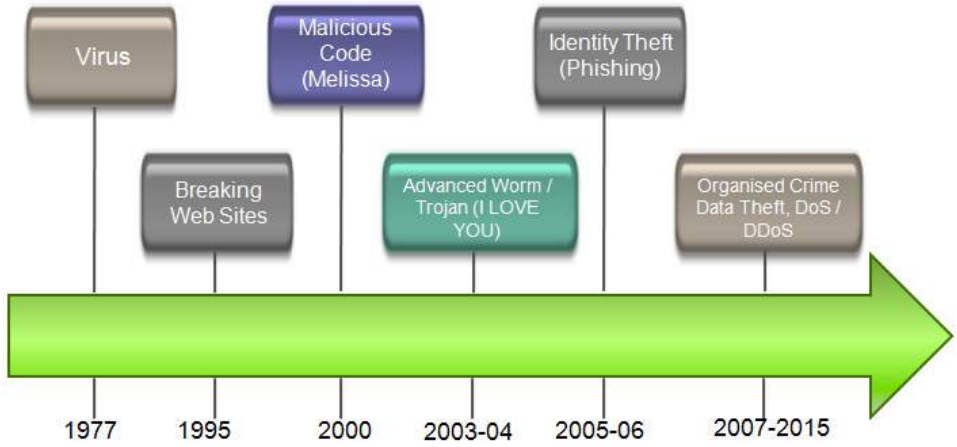

شكل يمثل مراحل تطور الهجمات السيبرانية.

الفصل الثالث

وسائل سرقة المعلومات

تتعدد وسائل سرقة المعلومات فهناك عدة طرق وإمكانيات تتيحها تكنولوجيا الإنترنيت وهي في أغلب الاحيان تقوم على الخداع واستغلال نقاط التعرض والثغرات في التكنولوجيا، ومن أبرزهذه الطرق التنصت، وسرقة معلومات هوية شخص، معيّن أو منشأة معينة، واستخدام الفايروسات للدخول للمنظومات الإلكترونية والحاسبات، والحصول على مخرجات النظام بطرق غير مشروعة، والاختراق وغيرها من الأمور، وفيما يأتي شرح مختصر لما تم ذكره آنفا:

١. التنصت:

يعد التنصت من أقدم طرق سرقة المعلومات في الحاسبات حيث يحتوي على حزم البيانات أثناء مرورها أو تدفقها أو نسخها.

٢. سرقة معلومات هوية شخص معين:

تهدف هذ الطريقة إلى الحصول على معلومات سرية أو أمنية او الحصول على مبالغ نقدية أو الدخول على قواعد البيانات منشأة معينة.

٣. استخدام الفيروسات للدخول غير المشروع إلى الحاسبات:

تنماز الفيروسات بمقدرتها على تغيير عمل الجهاز وأدائه دون علم صاحبه؛ وتنقسم على قسمين، الأول: يكون حميداً لا يدمر البرمجيات الخاصة بالحاسوب وممكن أن يحتل مساحة من الذاكرة ويظهر عبر رسالة في وقت محدد له أو يعطي إشارة بأن الذاكرة ممتلئة، والآخر خبيث يسعى إلى تدمير النظام والملفات، ويساعد كلا النوعين على سرقة البيانات بطريقة غير مشروعة.

٤. الحصول على مخرجات النظام بطرق غير مشروعة:

يتضمن ذلك سرقة وسائط التخزين ونسخها أو إرسالها خلال البريد الإلكتروني إما بتواطؤ أشخاص من المنظمة وإما من خلال المؤسسة المراد سرقة بياناتها وإما بالدخول غير المشروع إلى غرفة النظام.

رسم توضيحي يمثل وسائل سرقة المعلومات

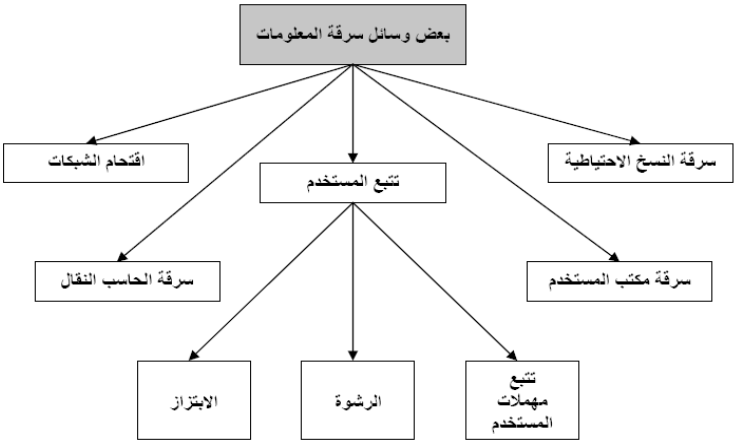

أنواع الهجمات السيبرانية:

١- سرقة كلمات مرور المستخدمين للوصول إلى المعلومات وتتضمن:

- التخمين: وحينها تكون كلمة المرور باسم الزوجة أو الطفل أو نوع العمل ويسهل على المخترق تخمينها وتكون غير مؤمنة.
- الخداع الاجتماعي: حيث يظهر المخترق بمظهر المسؤول ويطلب كلمة المرور.
- الاستماع إلى حركة المرور (التجسس): حيث يستمع المخترق إلى بيانات غير محفزة مرسلة إلى الشبكة عبر بوتوكولات الاتصال.
- البرمجيات: وذلك من خلال تسريب حصان طروادة -مثلاً- الذي يقوم بدوره بتسريب المعلومات إلى حاسبة المهاجم.
- النفاذ إلى ملف تخزين كلمة المرور.
- السطو على كلمات المرور المرسلة بشكل محفز.

- التجسس عن طريق معرفة معلومات الاتصال.

٢- هجمات رفض أداء الخدمة: تتم من خلال رفض الخدمة من طريق تحميل النظام فوق طاقته حيث إن تزويد النظام ببيانات تفوق طاقته يؤدي إلى تصدع النظام بالكامل.

٣- الهجمات الطمسية: وتتمثل باستهداف صفحات الويب واستبدالها بصفحات أخرى، إذْ يقوم المهاجم بخلق موقع شبكي مماثل للموقع الأصلي؛ لاصطياد المشتركين واستدارجهم لمعرفة معلوماتهم أو بطاقات الائتمان الخاصة بهم، وغيرها.

٤- الهجمات الخداعية: تتم من خلال استخدام بوتوكالات النقل والتحكم (TCP/IP) في اختراق أمن النظام أثناء عمل العميل والخادم حيث يعمل البروتوكول أعلاه على تأمين وصلة ربط آمنة بين أي عميلين من خلال أرقام المنافذ ومحددات الهوية المنطقية حيث يقوم المهاجم بتخمين أرقام المنافذ التي تخص تبادل البيانات؛ وبالتالي يحل محل المستخدم القانوني ويخترق جميع الجدران الواقية للوصول إلى قواعد البيانات للضحية ويستغل المتسللون البروتوكولات بما يأتي:

- شل الشبكات.
- إعادة توجيه البيانات نحو مقصد زائف.
- تحميل الأنظمة فوق طاقاتها من خلال غمرها برسائل متعددة.
- لمنع مرسل من إرسال بياناته.

٥- الهجمات على البنية التحتية الحرجة: ويتم ذلك من خلال الهجوم على البنية التحتية وما تحوية من شبكات كهرباء، وأنظمة صرف صحي، ومستشفيات وأنظمة التحكم الأمني، وغير ذلك.

رسم توضيحي يمثل مراحل الهجمات السيبرانية

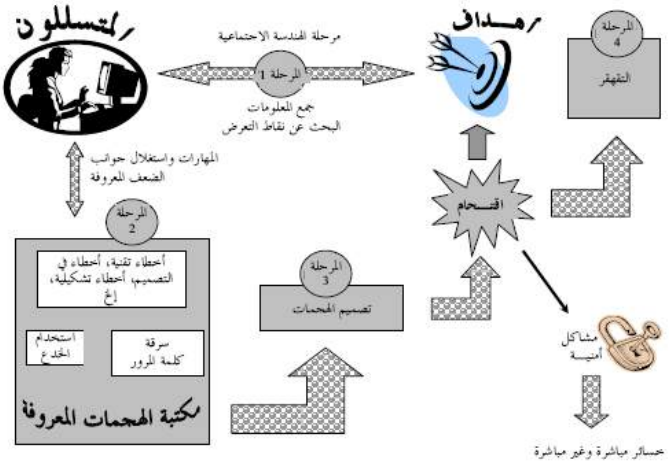

الاختراق:

تفتقد كثير من المؤسسات إلى الوعي الأمني السيبراني وبالنتيجة لا تمتلك تلك المؤسسات على -مختلف توجهاها- منظومات أو برامج أو تقنيات تجنبها الاختراق السيبراني فتكون عرضة لسرقة معلوماتها وبياناتها، أو إلحاق الضرر المادي في بناها التحتية، أو تهديد أمنها، وسأقوم فيما يأتي بشرح تفصيلي عن أهداف الاختراق وأساليبه ودوافعه والوقاية منه.

أولاً: أهداف الاختراق وأساليبه:

الهدف من الاختراق:

إن الهدف من الاحتراق هو الحصول على بيانات أو معلومات خاصة عن مؤسسة معينة أو فرد معيّن حيث يعمد المخترق إلى التعرف على الخدمات الخاصة بشبكة المواطن ومواطن الضعف والخلل في الأجهزة الملحقة كالحاسبات أو الهواتف النقالة الخاصة بالمواطن من خلال بوابات المعلومات والعبور الخاصة بالشبكة المحلية.

دوافع الاختراق:

أ- الدافع السياسي والعسكري:

إن الحروب المستمرة والتطورات السياسية والعسكرية المتزامنة مع التطورات التي شهدها قطاع الاتصالات والمعلوماتية في ظل الاحتياج المستمر والمتزايد لتكلنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتلبية المتطلبات العسكرية للدول المتقدمة دعت إلى الاعتماد على هذه التكنولوجيا بصورة مفصلية، إذ أصبح موضوع التجسس و استراق المعلومات من طريق الاختراق يمثل ضرورة عسكرية بين الدول المتقدمة.

ب- الدافع التجاري:

نتيجة للمنافسة التجارية الكبيرة الحاصلة بين الشركات العالمية أصبحت عملية الاختراق مهمة لكثير من تلك الشركات؛ لغرض الاطلاع على معلومات الشركات المتنافسة لتحقيق أرباح تجارية فضلاً عن محاولة الدول ضرب اقتصاديات الدول الأخرى من خلال الاطلاع على معلومات تخص تلك الاقتصاديات وآليات نموها لغرض الحد منها.

ت- الدافع الفردي:

إن محاولات الاختراق على المستوى الفردي تبدأ بين الأفراد؛ بداعي التباهي بالنجاح في اختراق أجهزة زملائهم الآخرين بدافع التحدي، لكنَّ هذه الحالة تحولت فيما بعد إلى هواية عند بعض الأفراد، إذْ شكل بعضهم منتديات لتعليم الاختراق، وقد ظهرت هذه المشكلة جلية بعد إقالة المبرمجين من بعض الشركات المعروفة الذين صبوا جام غضبهم على تلك الشركات لغرض النيل والثأر من شركاتهم التي أقالتهم.

٣- أنواع الاختراق:

يمكن تقسيم الاختراق على ثلاثة أنواع مهمة كما يأتي:

أ- اختراق الخوادم والأجهزة الرئيسة للشركات والمؤسسات أو الجهات الحكومية وذلك من طريق اختراق الجدار الناري للخوادم بعملية تدعى المحاكاة والتي تعني انتحال شخصية للدخول إلى النظام إذ إن عنوان الـ (IP) يحوي على عناوين المرسِل والمرسَل إليه وهذه العناوين تشكل مادة أساسية

وثغرة كبيرة للمخترقين.

ب- اختراق الأجهزة الشخصية واستراق ما تحوية من معلومات، و تعدُّ هذه الطريقة شائعة جداً من قبل الهواة والمحترفين.

ت- التعرض للبيانات أثناء انتقالها والتعرف على شفرتها في حال كونها مشفرة، وهذه الطريقة شائعة لدى المحترفين الذين يحاولون سرقة أرقام بطاقات الائتمان البنكية وكشف الأرقام السرية لها.

آلية الاختراق:

ذكرنا مسبقا أن الهجمات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنيت أو الفضاء السيبراني تنماز بسهولتها لأنَّ تلك الهجمات تتم عن بُعد، وأن عملية الاختراق لا تتم إلّا بوجود عاملين أساسيين، الأول هو البرنامج المسيطر، والآخر الخادم الذي يقوم بتسهيل عملية الاختراق.

حيث يكون الأول في جهاز المخترق والثاني في جهاز الضحية، ومن الجدير بالذكر أن طرق الاختراق تختلف وتتعدد وتتطور بتطور التقنيات، ولكن يبقى العنصر الأساس هو ضرورة وجود اتصال بين جهاز المخترق و جهاز الضحية، وأن ابرز اليات الاختراق تتم من طريق ما يأتي:

١- أحصنة طروادة:

و هو عبارة عن (Patch file) يتم إرسالة من قبل الشخص المخترق إلى الضحية ويزرع بعد استلامه في جهاز الضحية، ومهمته الأساسية البقاء صامتاً إلى حين التفعيل من قبل المخترق حيث يسيطر المخترق من خلال هذا الملف سيطرة تامة على جهاز الضحية ويقوم هذا الملف بتغيير اسمه بعد يوم أو يومين من دخوله إلى جهاز الضحية ومن الملاحظ أن حصان طروادة لا يعدُّ فايروساً وإنما يعدُّ ملفاً تجسسياً لكن تعاملة بعض المضادات كفايروس.

وتتم عملية إرسال حصان طروادة من خلال البريد الإلكتروني أو من خلال برنامج الـ(ICQ)، ويمكن إعادة تكوينه من طريق المايكرو الموجود ببرامج معالجة النصوص ويتم تفعيله بعد أن يعمد الضحية إلى فتح الروابط أو البرامج المرسلة، فيجد أنها لا تعمل وتعدُّ هذه العملية الخطوة الأولى للاختراق؛ ذلك لأن البرنامج يفتح بوابة اتصال بين جهاز الضحية وجهاز المخترق تُمكِّن الأخير من تحديث معلوماته

والبدء بعملية الاختراق.

٢- الـ (IP address):

حين اتصال أي شخص بالإنترينت يكون الشخص المعني معرضاً إلى كشف كثيرٍ من المعلومات الخاصة به كعنوان الجهاز، وعنوان مزود الخدمة الخاص بالشخص، وتسجيل التحركات على الشبكة، وتوجد كثيرٌ من المواقع التي يزورها الشخص التي تفتح سجلاً خاصاً يتضمن عنوان الموقع، ونوع الكمبيوتر، والمتصفح المستخدم، وحتى نوع المعالج وسرعته ومواصفاته، وغيرها من التفاصيل، حيث يكون عنوان الـ(IP) كرقم الهوية الخاص بكل من يستخدم الإنترنيت، ويتمكن المحترف من الولوج إلى الجهاز بعد معرفته للمعلومات الخاصة بالـ(IP) الخاص بالضحية، ويتمكن من السيطرة فقط في حال وجود اتصال بشبكة الإنترنيت لكن هذا الخيار لا يخدم المخترق؛ لأنَّ الخادم الخاص بمزود الخدمة يقوم بتغيير عنوان المشترك تلقائياً عند كل عملية دخول إلى الشبكة.

٣- الـ (Cookies):

هو عبارة عن ملفات صغيرة تضعه بعض المواقع التي يزورها المستخدم على القرص الصلب، ويتمكن هذا الملف من جمع بعض المعلومات والبيانات عن الجهاز وعدد المرات التي زار المستخدم فيها الموقع وتخزينها، وتسريع عملية نقل البيانات بين جهاز المستخدم والموقع؛ فالهدف الأولي من هذا البرنامج تجاري، ولكنه يساء استخدامه من قبل المخترقين المحترفين.

أساليب الاختراق:

أ- يعمد المخترق إلى السيطرة على أبواب جدارن الحماية من خلال تحييد دور برامج الجدارن النارية.

ب- مهاجمة خدمات الملفات العامة للحصول على المعلومات التي تخص الشبكة.

ت- السعي للحصول على المعلومة من خلال طرق غير هجومية كالدخول كمستخدم طبيعي ثم يحاول المخترق الحصول على المعلومات التي تمكنه من الولوج بصورة مباشرة إلى الشبكة والاتصال بالخوادم الرئيسة لها وتعد هذه الطريقة من أنجع الوسائل؛ لأنها لا تثير الشكوك حول طبيعة الشخص المخترق من

قبل مسؤولي أمن الشبكات، وهي تمكن المخترق من الحصول على المعلومات بأسرع وقت ممكن.

يحصل الاختراق من طريق الروابط المستخدمة من قبل مستخدمي الشبكة لأن تطبيقات الإنترنيت تحوي على اسم صاحب الحساب الخاص بدلاً من الاسم العام، وتُستغَل هذه المعلومة للحصول على معلومات أكثر عن الخوادم في الشبكة لاستخدامها.

أ– الوقاية من الاختراق

إن من أهم أساليب الوقاية للحد من عمليات الاختراق الإلكترونية للمنشآت والمؤسسات والمنظومات الإلكترونية ما يأتي:

١. تطبيق إجراءات أمنية مشددة من قبل الأفراد والمؤسسات لتحديد أهم المسائل التي يجب أن تتخذ لمواجهة الاختراقات.

٢. تشكيل فرق خاصة لمكافحة الاختراقات.

٣. الاستعانة بالمكاتب الاستشارية أو المؤسسات أو الشركات المعنية المتخصصة بأمن المعلومات والاتصالات لاتخاذ الاجراءات الامنية الملائمة واللازمة لطبيعة عمل المؤسسة؛ بهدف دعم وسائل الحد من الاختراقات وحماية مراكز المعلومات بوسائل فعالة ومتطورة؛ وبذلك نضمن صعوبة الاختراق من قبل الآخرين.

٤. توعية العاملين وتثقيفهم سواء أكانوا على مستوى أفرادٍ أم مؤسسات بخطورة الاختراق وضرورة الحذر منه، ويجب تدريب العاملين في مراكز المعلومات الخاصة بالمؤسسات على كيفية اكتشاف الاختراقات وإيقافها، والحد من أخطارها والأضرار التي من الممكن أن تلحقها وأساليب التعرُّف على مرتكبيها، فضلاً عن تدريبهم على الإجراءات الواجب اتباعها للحفاظ على المعلومات.

٥. استخدام أحدث النسخ والإصدارات الخاصة بالمتصفحات لتجنب الثغرات الإلكترونية الموجودة في الإصدارات القديمة التي توفر بيئة خصبة للمخترقين.

٦. تحميل وتنصيب أحدث برامج الحماية الخاصة بأنظمة التشغيل لتدارك المشاكل والاختراقات

ويجب مراعاة تحديث هذه البرامج دورياً لغرض كشف الثغرات أو الفايروسات التي تساعد على عملية الاختراق.

٧. التحكم في ملفات المشاركة المحلية بين الحاسبات و محاولة إزالتها؛ لأنها أكبر مصدر للتهديد الأمني حيث تسمح لأي شخص بالدخول إلى الجهاز الخاص بالمستخدم ومشاركة المعلومات الموجودة في ملفات المشاركة.

٨. استخدام كلمات مرور من عدة أحرف ورموز يصعب التنبؤ بها بهدف حماية الجهاز من عملية الاختراق أو الاستخدام إلا بعد كتابتها بنحوٍ صحيح، ويجب مراعاة وجود كلمة مرور تسمح للآخرين الاتصال بالجهاز حين الاتصال بالشبكات.

٩. تجنب تحميل برامج أو ملفات مجهولة المصدر أو غير موثوقة، ويجب فحص الأقراص وشرائح الذاكرة والتأكد من خلوها من الفيروسات قبل استخدامها.

الفيروسات:

تعدُّ الفيروسات من أخطر مهددات الأمن المعلوماتي السيبراني؛ لذا فإن مؤشر وجود فيروس يمثل جريمة سيبرانية من جرائم الحاسب ويتعرض من قام بهذه الجريمة للعقوبة والقانون النافذ في الدول التي شرعت قوانين تخص جرائم المعلوماتية، فالفيروسات تهدف إلى السيطرة على الجهاز والإضرار بالنظام وسرقة المعلومات وتمكين المخترقين من الوصول إلى المعلومات بسهولة وإتلاف محتويات النظام كافة.

الفايروس من وجهة نظر برمجية هي عبارة عن برنامج أو تطبيق يتم تصميمه بوساطة أحد المبرمجين؛ لتحقيق هدف معين من الأهداف التي تمت الإشارة إليها آنفا؛ لذلك تتم برمجته ليكتسب القدرة على التدمير أو فتح ثغرات للوصول إلى المعلومات وسرقتها أو السيطرة على أنظمة معينة ومن الممكن للفيروس استنساخ نفسة عدة مرات، أو اعادة إنشاء نفسه والانتشار، أو ربط نفسة ببرامج أخرى ومن أهم أنواع الفيروسات تتمثل بالآتي:

١. الديدان:

فيروسات تنمتز بالقدرة على استنساخ نفسها من وإلى الأقراص المرنة، أو عبر الشبكات وهي

تنقسم على نوعين:

- النوع الأول: يدعى بالدودة المضيفة التي تستخدم الشبكة لنسخ نفسها على أجهزة الحاسوب الآلي المتصلة بالشبكة.
- النوع الثاني: يدعى الدودة الشبكية التي توزع أجزاءَها على عدة أجهزة و تمتد على الشبكة بعد تشغيل هذه الأجزاء، ومن أهم أضرارها إبطاء سرعة الجهاز.

٢. القنابل الموقوتة:

عبارة عن برامج تنتقل إلى الحاسب الآلي، وهي ملتصقة ببريد إلكتروني أو بملف معيّن يتم تحميله، ويبدأ عمل هذه الفيروسات بعد وقت لاحق أو مدة زمنية محددة أو بعد حدث معيّن يتم تحديده من قبل المبرمج ومن أهم آثارها حذف البيانات وتعطيلها وتخريبها.

٣. فيروسات الشبكة:

تنتشر هذه الفيروسات من طريق البريد الإلكتروني ولاسيما الرسائل التي تأتي لاحقا.

٤. باب المصيدة:

هو رمز يتم توزيعه حين تركيب باب الحماية كي يعطي المخترق الحرية في اختيار الوقت المناسب لعملية التخريب حيث يسمح هذا الرمز بالنفاذ من خلال الشبكات في ظل وجود نظم حماية معينة.

٥. فيروسات العتاد:

يعمل هذا النوع من الفيروسات على توليد ملايين العمليات الحسابية وعمليات الإدخال والإخراج المتوالية التي تؤدي إلى ارتفاع كبير في درجة حرارة وحدة المعالج المركزي واحتراقها.

٦. الباتشيات:(Trojans):

عبارة عن برنامج صغير قد يكون مدمجاً مع ملف آخر للتخفي حينما يتم تنزيله وفتحه يصيب ال

Registry ويفتح منافذ؛ مما يجعل جهاز المستخدم قابلاً للاختراق بسهوله وهو يعدُّ من أذكى البرامج، فمثلاً حينما نعمل تفحص (scan) فهناك بعض التورجن يفك نفسه على هيئة ملفات غير محددة فيمر عليها التفحص دون التعرف عليه و من ثم يجمع نفسه مرة ثانية.

٧. فيروسات التشغيل:

تنشط هذه الفيروسات في منطقة نظام التشغيل وهي من أخطر أنواع الفيروسات حيث إنها يمنعك من تشغيل الجهاز.

٨. الفيروسات المخفية:

هي التي تحاول أن تختبئ من البرامج المضادة للفيروسات، وهي الفيروسات من السهولة كشفها والسيطرة عليها.

٩. الفيروسات المتحولة:

تتغير هذه الفيروسات من جهاز إلى آخر في أوامرها، التي تعد الأصعب على برامج كشف الفيروسات، وتكون مكتوبة بمستوى غير تقني فيسهل إزالتها بسرعة.

١٠. فيروسات الماكرو:

يشكل هذا النوع ضرراً كبيراً على برامج الأوفيس وهو فيروس يكتب بلغة الورد WORD ويصيب ملفات البيانات.

مخطط بياني يوضح نسب الهجمات السيبرانية على مستوى العالم.

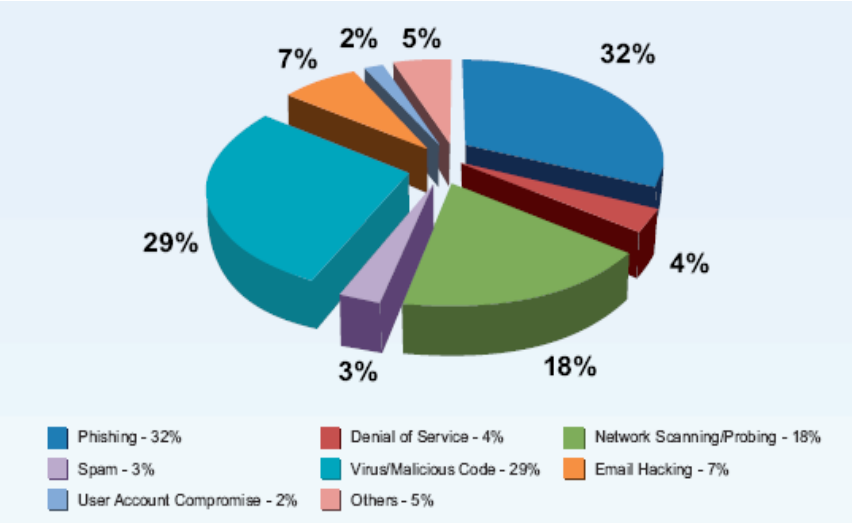

أهم أدوات الأمن المعلوماتي التي يجب اتباعها:

١- تقنيات تجفير البيانات: تمكن هذه الأنظمة من الحفاظ على سرية المعلومات والتيقن من عدم كشفها وهي على نوعين:

- **تشفير تناظري:** وتيم بمفاتيح خاصة لأجل إزالة نص من النصوص، ويستخدم المشفر مفتاحاً في عمليتي فك وتشفير حيث يكون المرسل والمتلقي المفتاح تشفير الشفرة وفكها نفسه.
- **تشفير لا تناظري:** و يتم بمفاتيح عمومية، وبغض النظر عن نوع التشفير فهو يعتمد على قوة الخوارزمية التي تستخدم في تشفير المعلومة ويستخدم فيه زوج فريد من المفاتيح ويشتمل على مفتاح عمومي ومفتاح خصوصي فيرسل المرسل بالمفتاح العمومي ويفك المستقبل بالمفتاح الخصوصي وينماز هذا التشفير برصانة عالية ويبلغ طول الشفرة ٢٠٤٨ بت.

٢- بروتوكول إنترنت أمن.

٣– أمن التطبيقات: يعني الحصول على النسخ الأصلية من النسخ البرمجية، ويتضمن تركيب نسخ جديدة من البروتوكولات المؤمنة.

لحماية أمن المعلومات و تضييق الفجوة الإلكترونية أمام الاختراقات يستلزم الآتي:

- بنى تحتية موثوقة وآمنة.
- سياسات لخلق الثقة.
- إطار قانوني مناسب.
- إدارة الأدوات الأمنية للمعلومات وإدارة المخاطر.
- إدارة أمنية قادرة على خلق الثقة في التطبيقات والاستخدامات المقدمة.
- فريق متخصص قادر على أدارة كل ما ورد في أعلاه ومدرب تدريباً عالياً وذو معلومات محدثة وعلى اتصال مع فرق مشابهة في بقية بلدان العالم.

الفصل الرابع

وضع استراتيجية وطنية مقترحة للأمن المعلوماتي (السيبراني) العراقي

مقدمة:

بعدما تم عرضه من توضيحات تخص خطورة الامن المعلوماتي وأهميته بصورة عامة ونظراً لعدم تبني مشروع وطني واضح المعالم يحدُّ من جرائم المعلوماتية، فضلاً عن عدم اكتمال القاعدة التشريعية المتمثلة بقانون الاتصالات والمعلوماتية العراقي حتى الوقت الحالي، اود أن اقترح استراتيجية وطنية للأمن السيبراني العراقي بما يتوافق والمنهج العالمي المتبع من قبل منظمات دولية مختصة مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومؤسسات ودول اكتملت لديهم مثل هذه المشاريع حيث إن وجود خطة استراتيجة ونهج واضح يساعد صناع القرار على البدء بهذا المشروع الحيوي والمهم للدولة العراقية.

لذا يقتضي وضع خطة وطنية للأمن السيبراني وتنفيذها وجود استراتيجية شاملة تشمل استعراضاً عاماً أولياً لمدى كفاية الممارسات الوطنية الحالية والنظر في دور جميع أصحاب المصلحة (المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمواطنين) في هذه العملية، ولأسباب تتعلق بالأمن القومي والرفاه الاقتصادي، تحتاج الحكومات –بصورة عامة– إلى المساعدة في عملية حماية البنية التحتية لمعلوماتها الحيوية، وتعزيز هذه الحماية وضمانها، فالبنية التحتية للمعلومات في عصرنا الحالي تشمل جميع قطاعات الصناعة في أي بلد، إذ إنها تتجاوز حدود البلدان، وإن شمولية البنية التحتية الحيوية للمعلومات تجعلها موجودة في كل مكان من شأنه أن يهيئ فرصاً ومزايا اقتصادية هائلة.

إن هذه المزايا تقترن أيضاً بكثيرٍ من حالات الاعتماد المتبادل والمخاطر المكلفة، وإن تكاليف جميع أصحاب المصلحة العاملين في خدمات المعلومات مثل بائعي البرمجيات ومشغلي الشبكات وموردي خدمات الإنترنت (ISPs) والمستعملين لها وإيراداتهم تتأثر بالبرمجيات الخبيثة والرسائل الاقتحامية، وتشمل هذه الآثار –على سبيل المثال لا الحصر– تكاليف التدابير الوقائية، وتكاليف العلاج، والتكاليف المباشرة لعرض النطاق والتجهيزات، وتكاليف فرص الازدحام. وعلى الرغم من أن البرامجيات الخبيثة ذات مضار كبيرة إلا أنها تولد تدفقات جديدة للدخل، بعضها شرعي وبعضها الآخر غير شرعي، حيث إنها تضفي الشرعية على نماذج للأعمال التجارية (مثل المنتجات المضادة للفيروسات والمضادة للرسائل الاقتحامية والبنية التحتية، وهي تفسح المجال أمام أعمال إجرامية تجارية مثل (تأجير الشبكات الروبوتية، وتقاضي عمولات على المبيعات المتولدة عن الرسائل الاقتحامية، وخطط التلاعب بالأوراق المالية)؛ وبالتالي تؤدي هذه العوامل إلى حوافز مختلطة وأحياناً متعارضة لدى صانعي القرار تعمل على تعقيد التوصل إلى حلول جذرية متكاملة لهذه المشكلة.

إن التطور السريع والتغيُّرات التي أحدثتها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تحتاج إلى مزيدٍ من التركيز على التعاون المشترك لجميع الأطراف والشركاء سواءٌ أكانوا على المستوى المحلي أم الدولي، إن التواصل بين الحكومات في كثير من الأحيان والاضطلاع بدور قيادي في أمن الشبكات له أهمية حاسمة لضمان إشراك أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، ومنهم كذلك مشغلو البنية التحتية وموزِّدوها، في عملية التخطيط ورسم السياسة بوجه عام، ومن خلال العمل المشترك بين الأطراف المعنية، يمكن لكل من الحكومة والقطاع الخاص أن يعززوا ويزيدوا من خبراتهم في إدارة المخاطر المتصلة بالبنية التحتية الحيوية للمعلومات، ومن شأن هذا الاندماج أن يضاعف من الثقة وأن يكفل تطوير السياسات والتكنولوجيات وتطبيقها بنحو ملائم وأكثر فعالية، ويسهم هذا الاندماج أيضاً بحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات

وتعزيز الأمن السيبراني والتعاون والتنسيق بين الدول والشركاء على الساحة الدولية.

أولا: الهدف من اقتراح الاستراتيجية الوطنية للأمن المعلوماتي

١. إقامة نظام وطني منسق للاستجابة لأمن الفضاء السيبراني لتلافي الحوادث السيبرانية وتتبعها وردعها والاستجابة لها والتعافي منها.

٢. إنشاء جهة تنسيق لإدارة الحوادث السيبرانية بحيث تضم هذه الجهة العناصر المهمة في الحكومة والعناصر الأساسية من مشغلي البنية التحتية والموردين بغية الحد من المخاطر.

٣. المشاركة في آليات مراقبة الحوادث والإنذار بوجودها والاستجابة لها وتقاسم المعلومات بشأنها.

٤. وضع الخطط والإجراءات والبروتوكولات بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ، واختبارها، والتمرين عليها بما يكفل بناء الثقة بين المتعاونين من الجهات الحكومية وغير الحكومية وتعاونهم الفعال في وقت الأزمات.

ثانيا : خطوات تحقيق الأهداف:

يعد إنشاء قدرة وطنية لإدارة الحوادث مهمة طويلة الأجل تبدأ بإنشاء قدرة وطنية أو فريق وطني للاستجابة لحوادث الحاسوب (CIRT).

١: تحديد أو إنشاء قدرات وطنية فرقة الـ(CIRT).

أ- قد تؤدي المعالجة الفعالة والسريعة للحوادث السيبرانية الكبيرة إلى الحد من الأضرار التي تلحق بأنظمة المعلومات، فضلاً عن ضمان توافر وسائل فعالة للاستجابة وتقليل الوقت اللازم للانتعاش والحد من التكاليف، وهذا يكون بعد المواءمة والاشتراك بين القطاعين العام والخاص، إذ إن وجود فرقة استجابة لحوادث الأمن الحاسوبي المعينة وطنياً (CIRT) للعمل كجهة اتصال مع الحكومة أمر مهمٌّ وضروري ولاسيما فيما يتعلق بالحوادث ذات الأهمية الوطنية حيث إن تنسيق الدفاع ضد الحوادث السيبرانية والتصدي لها والعمل مع سلطات إنفاذ القوانين له الأثر الفعّال في الحد من جرائم المعلوماتية.

ب- من الضروري أن تقوم فرقة الاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبي (CIRT) بتوفير الخدمات

والدعم؛ لتلافي القضايا ذات الصلة بالأمن السيبراني، والاستجابة لها، والعمل كجهة اتصال وحيدة للإبلاغ عن حوادث الأمن السيبراني، والتنسيق والاتصالات ذات الصلة، ويجب أيضاً أن تتضمن مهام هذه الفرقة الوطنية التحليل والإنذار، وتقاسم المعلومات، والحد من مواطن الضعف، والتخفيف ومعاونة جهود الانتعاش الوطنية للبنية التحتية للمعلومات الحرجة.

المهام الملقاة على عاتق فرقة الاستجاب لحوادث الأمن الحاسوبي (CIRT):

- رصد وتحديد النشاط الخارج على القياس.
- تحليل المخاطر السيبرانية ومواطن الضعف ونشر المعلومات المتعلقة بالإنذار بالأخطار السيبرانية.
- تحليل المعلومات المتعلقة بالحوادث ومواطن الضعف التي توزعها الجهات الأخرى وتجميعها، بما في ذلك الموردون لتكنولوجيا المعلومات، وخبراء التكنولوجيا؛ لتوفير تقييم يقدم لأصحاب المصلحة المهتمين.
- إقامة آليات اتصالات موثوق بها وتسهيل عملية الاتصال بين المعنيين لتقاسم المعلومات ومعالجة القضايا ذات الصلة بالأمن السيبراني.
- توفير معلومات الإنذار المبكر، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالحد من مواطن الضعف والمشاكل المحتملة.
- وضع استراتيجيات للحد والاستجابة، وتفعيل الاستجابة المنسقة للحوادث.
- تقاسم البيانات والمعلومات عن الحوادث والاستجابة المقابلة.
- تتبع المعلومات ورصدها لغرض تحديد الاتجاهات واستراتيجيات العلاج طويلة الأجل.
- نشر أفضل الممارسات العامة المتعلقة بالأمن السيبراني والتوجيهات المتعلقة بالاستجابة للحوادث وتلافيها.

٢: إقامة آلية أو آليات داخل الحكومة للتنسيق بين المؤسسات المدنية والحكومية:

أ- يتمثل أحد الأدوار الرئيسة للفرقة الوطنية للاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبي في نشر المعلومات، بما في ذلك المعلومات عن مواطن الضعف والأخطار الحالية على المعنيين، وتمثل الوكالات الحكومية المعنية أحد أصحاب المصلحة المجتمعية ويتعين إشراكها في أنشطة الاستجابة.

ب- يمكن أن يتخذ التنسيق الفعال مع هذه المؤسسات المختلفة عدة أشكال منها -على سبيل المثال- ما يأتي: إقامة موقع على شبكة الويب لتبادل المعلومات أو توفير المعلومات من طريق قوائم المراسلات بما في ذلك النشرات الإخبارية وتقارير الاتجاهات والتحليل، أو إعداد المطبوعات التي تتضمن التنبيهات والأفكار المفيدة والمعلومات عن مختلف جوانب الأمن السيبراني بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة ومواطن الضعف والأخطار والنتائج الناجمة عنها.

٣: إقامة شراكات مع دوائر الدولة المعنية استعداداً لمواجهة الحوادث السيبرانية على المستوى الوطني وتتبعها والاستجابة لها:

أ- يتعيّن أن تتعاون الحكومة والفرقة الوطنية للاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبي مع القطاع الخاص، ونظراً لأن القطاع الخاص في كثير من البلدان يمتلك الجزء الأكبر من البنية التحتية الحيوية للمعلومات وأصول تكنولوجيا المعلومات؛ لذا من الضروري على الحكومة العمل مع القطاع الخاص لتحقيق أعلى فائدة تخص الإدارة الفعالة للحوادث الناجمة عن جرائم المعلوماتية .

ب- تتيح العلاقات التعاونية مع القطاع الخاص -القائمة على الثقة- للحكومة اكتساب نظرة متعمقة في كثيرٍ من جوانب البنية التحتية الحيوية التي يملكها القطاع الخاص ويديرها، ويمكن للتعاون بين القطاعين العام والخاص والناس أن يساعد في إدارة المخاطر المرتبطة بالأخطار السيبرانية ومواطن الضعف والآثار الناجمة، وتحقيق التوعية بالأوضاع على مستوى العالم من خلال تقاسم المعلومات، والتوعية، والمشاركات المتبادلة.

التشجيع على تطوير ممارسات تقاسم المعلومات بين القطاع الخاص والحكومة بما يتيح تقاسم المعلومات التشغيلية في الوقت الفعلي.

خ- هناك بعض الوسائل لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص منها:

تحديد المنافع التي تعود على كل من الحكومة والقطاع الخاص.

وضع برامج تضمن حماية بيانات الملكية الحساسة وتنفيذها.

إنشاء فرق عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص بشأن إدارة المخاطر السيبرانية وإدارة الحوادث.

تقاسم أفضل أساليب وممارسات الاستجابة للحوادث وإدارتها ومواد التدريب الخاصة بها.

التعاون في تحديد الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالحكومة والقطاع الخاص في إدارة الحوادث وفي وضع بروتوكولات متماسكة وقادرة على التنبؤ على مدار الوقت.

٤: إقامة جهة أو جهات اتصال داخل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين لتسهيل التشاور والتعاون وتبادل المعلومات مع الفريق الوطني المسؤول عن الاستجابة للحوادث (CIRT):

أ- يُعَدُّ تحديد جهات الاتصال الملائمة وإقامة علاقات عمل تعاونية لأغراض التشاور والتعاون وتبادل المعلومات عنصراً أساسياً للآلية المنسقة والفعالة الوطنية والدولية المعنية بالاستجابة للحوادث حيث إن لهذه العلاقات دوراً كبيراً في عملية الإنذار المبكر بالحوادث السيبرانية المحتملة وتبادل المعلومات عن الأخطار والاستجابات فيما بين أطراف الاستجابة للحوادث والمعنيين الآخرين .

ب- يمكن أن توفر جهات اتصال محدَّثة وقنوات اتصال مع دوائر أصحاب المصلحة تبادل المعلومات الاستباقية وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بالاتجاهات والأخطار والإسراع بالاستجابة، ومن الضروي إقامة اتصالات تستند إلى وظائف الإدارات وليس إلى الأفراد لضمان أن تظل قنوات الاتصال مفتوحة حتى حينما يترك الأفراد المنظمة، وتبدأ العلاقات في كثير من الأحيان ببناء الثقة مع أفراد معينين، إلا أنها يجب أن تتطور إلى ترتيبات أكثر التزاماً بالطابع النظامي والمؤسسي.

٥: المشاركة في الأنشطة التعاونية وأنشطة تقاسم المعلومات على المستوى الدولي:

يجب أن تشجع الحكومة التعاون مع المنظمات والموردين للتكنولوجيا والخبراء الآخرين المعنيين بهذا الموضوع على ما يأتي:

- الاستجابة المسبقة للحوادث بِعَدِّها قاعدة عالمية للسلوك.

- أن تعزز الحكومة الإمكانات لفرق الاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبي للانضمام إلى المؤتمرات والمحافل الدولية والإقليمية بغية بناء القدرات؛ من أجل تحسين آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في الاستجابة للحوادث على المستوى الإقليمي.
- التعاون في مجال تنمية مواد CIRT على المستوى الوطني وإبلاغها إلى سلطات CIRT بفعالية.

٦: وضع أدوات وإجراءات لحماية الموارد السيبرانية للكيانات الحكومية:

أ- تتطلب عملية الإدارة الفعالة للحوادث وضع سياسات وإجراءات ومنهجيات وأدوات أمنية وتنفيذها لحماية الأصول السيبرانية للحكومة وأنظمتها وشبكاتها ووظائفها، ويمكن أن يتضمن ذلك بالنسبة لفرقة الاستجابة لحوادث الأمن الحاسوبي إجراءات التشغيل المعيارية، ومبادئ توجيهية للعملية الداخلية والخارجية، وسياسات أمنية للتنسيق مع المعنيين وتنفيذ شبكات المعلومات الآمنة لعمليات فريق CIRT، التي يتعيّن عليها -بوصفها جهة اتصال بشأن الاستجابة للحوادث- التنسيق مع المعنيين كافة، والمساعدة في التعاون مع فرق الاستجابة للحوادث الأخرى، ويتعين على الحكومة أن توفر التدريب المستمر لجميع الموظفين الجدد والحاليين بشأن الاستجابة للحوادث.

٧: القيام من خلال الفريق الوطني للاستجابة للحوادث بإنشاء قدرة على تنسيق العمليات الحكومية للاستجابة للهجمات السيبرانية واسعة النطاق والتعافي منها:

في حالة وقوع حادثة ترقى إلى مستوى الأهمية الوطنية فمن الضروري وجود جهة اتصال مركزية للتنسيق مع الكيانات الحكومية الأخرى ومع المعنيين الآخرين، مثل القطاع الخاص، ومن المهم وضع الخطط والإجراءات التي تكفل استعداد الفرقة الوطنية للاستجابة للحوادث للتصدي لأي حادث محتمل.

٨: التشجيع على ممارسات الإفصاح التي تتسم بالمسؤولية من أجل حماية العمليات وسلامة البنية التحتية السيبرانية:

من الملاحظ أنه من الممكن اكتشاف مواطن ضعف في منتجات تكنولوجيا المعلومات كالتجهيزات أو البرمجيات، وينبغي اتخاذ القرارات الخاصة بكشف المعلومات الخاصة بمواطن الضعف للجمهور على أساس كل حالة على حدة، بحيث لا يُساء استعمال هذه المعلومات، وينبغي إتاحة الوقت الكافي للبائعين

قبل أي عملية من عمليات الكشف عن هذه المعلومات.

ثالثا : آليات العمل:

١. يجب أن يقتنع صناع القرار في العراق بالحاجة إلى إجراء وطني للتصدي للأخطار ومواطن الضعف في البنية التحتية السيبرانية الوطنية من خلال المناقشات على مستوى السياسات والتشريعات ووضع أو اقترح الأطر الكفيلة بذلك.

٢. تحديد شخص رئيس ومؤسسة رائدة يقع على عاتقها الجهد الكامل على المستوى الوطني.

٣. تحديد المكان الحكومي الذي ينبغي أن يؤسس في إطاره فريق استجابة لحوادث أمن الحاسوب (CERT) توكل إليه المسؤولية الوطنية في هذا المجال وتحديد المؤسسات الرائدة لكل جانب من جوانب الاستراتيجية الوطنية.

٤. تحديد الخبراء وواضعي السياسات الملائمين داخل الوزارات الحكومية، والسلطات الحكومية والقطاع الخاص وأدوارهم فيما يخص المشروع .

٥. إقامة آليات للتعاون فيما بين الحكومة العراقية وبقية الحكومات وكيانات القطاع الخاص على المستوى الوطني وتحديدها.

٦. تحديد الدول ذات المشاريع المماثلة والاستفادة من مشاريعها والآيات المتبعة فيها.

٧. المشاركة في تعزيز الجهود الدولية لمعالجة قضايا الأمن السيبراني، بما في ذلك تقاسم المعلومات وجهود المساعدة.

٨. ضرورة متابعة التوصيات والقرارت الخاصة بالموضوع التي تصدر من المؤسسات الدولية المعنية بالموضوع كالاتحاد الدولي للاتصالات.

٩. تأسيس إدارة متكاملة للمخاطر لغرض تحديد الجهود الوقائية المتعلقة بالأمن السيبراني ووضع الأولويات المتعلقة بها.

١٠. التقييم الدوري الحالة الراهنة للأمن السيبراني ووضع أولويات البرامج.

١١. تحديد متطلبات التدريب وكيفية تحقيقها.

رابعا: إنشاء منظمة وطنية لإدارة الحوادث المراقبة والإنذار والاستجابة والانتعاش:

من المهم أن تقوم الحكومة العراقية بإنشاء أو تحديد منظمة وطنية تعمل كجهة اتصال بين المؤسسات كافة لضمان الفضاء السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات تتضمن المهام الموكل إليها (المراقبة، والإنذار، والاستجابة، وجهود الانتعاش، وتيسير التعاون بين الكيانات الحكومية والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمجتمع الدولي).

إذ يقع على عاتق الحكومة الدور الأساس في معالجة الأمن السيبراني على المستوى الوطني وفي الإعداد لرصد الحوادث السيبرانية وإدارتها والاستجابة لها، وتتطلب الإدارة الفعالة للحوادث النظر في اعتبارات التمويل والموارد البشرية والتدريب والقدرات التكنولوجية والعلاقات بين الحكومات والقطاع الخاص والمتطلبات القانونية، ويعدُّ التعاون على جميع المستويات الحكومية ومع القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمنظمات الدولية عنصراً ضرورياً لإدارة الحوادث ولاستثارة الوعي بالحوادث المحتملة والخطوات اللازمة صوب العلاج، وعلى الحكومة كذلك ضمان التنسيق بين الأطراف كافة.

خامسا: الترويج لثقافة وطنية للأمن السيبراني:

نظراً لما أصبحت عليه الحواسيب الشخصية من قوة تتزايد باطّراد، وأن التكنولوجيات تتقارب في سماتها، وأن التوصيلات عبر الحدود الوطنية آخذة في التزايد؛ لذا ينبغي لجميع المعنيين الذين يقومون بتوريد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها، الذين يستخدمون شبكات المعلومات فهم قضايا الأمن السيبراني وأن يتخذوا الإجراءات المناسبة لحماية شبكاتهم، ويجب على الحكومة أن توجه بضرورة نشر ثقافة الأمن السيبراني ودعم الجهود المساعدة على ذلك.

أولا: الهدف من ترويج ثقافة الأمن السيبراني:

سأعرض أهم الأهداف في إطار ثقافة الأمن السيبراني التي ينبغي لها أن تؤخذ بنظر الحسبان من قبل الحكومة أو المؤسسات المعنية بهذا الموضوع.

١. الترويج لثقافة وطنية للأمن بما يتوافق وقرارات المنظمات الأممية مثل قرار الجمعية العامة للأمم

المتحدة ٢٣٩/٥٧ والقرار ١٩٩/٥٨، لإرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي وحماية البنى التحتية الحيوية للمعلومات.

٢. توعية القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد، إذ ينبغي تدريب مستعملي الأنظمة الحكومية والخاصة، وإدخال تحسينات في المستقبل على الجوانب الأمنية، فضلاً عن أمور أخرى مهمّة تشمل الخصوصية، والرسائل الاقتحامية، والبرمجيات الضارة.

٣. تنفيذ تطبيقات الحكومة الإلكترونية وخدماتها من أجل تحسين عملياتها الداخلية وتوفير الخدمات الأفضل للقطاع الخاص والمواطنين.

٤. تناول مسألة أمن أنظمة المعلومات وشبكاتها من منظور آخر يشمل عناصر أخرى من قبيل تلافي المخاطر وإدارتها، وتوعية المستخدمين، وألّا يقتصر هذا الدور على المنظور التكنلوجي فقط.

٥. قيام البلدان بإبرام المعاهدات والاتفاقيات التي تعتمد على نهج متطور وشامل لتنفيذ الأمن السيبراني، من خلال إنشاء هيكل إدارة عالي المستوى لتنفيذ السياسات الوطنية، فضلاً عن الدعوة لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالموضوع.

٦. تشجيع الحكومة على تعزيز ثقافة للأمن على مستوى أممي ودولي وإقليمي من خلال المؤتمرات والنشاطات المختلفة.

ثانيا: خطوات تحقيق الأهداف:

١. تنفيذ الخطة الأمنية شاملة للأنظمة التي تديرها الحكومة:

تتضمن الخطوة الأولية إجراءً حكومياً رامياً لتأمين الأنظمة التي تديرها من خلال تنفيذ خطة أمنية وطنية تشمل إدارة المخاطر وتصميم مخطط للأمن وتنفيذه، وإعادة تقييم كل من الخطة وتنفيذها لقياس ما تحقق من تقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات في الخطة أو في تنفيذها، وينبغي أيضاً أن تتضمن الخطة أحكاماً تتعلق بإدارة الحوادث، التي تتضمن الاستجابة

والمراقبة والإنذار والانتعاش ويجب أن تشمل الخطة كذلك التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التدريبات والمبادرات الأمنية السيبرانية .

٢. تنفيذ برامج ومبادرات التوعية الأمنية لمستخدمي الأنظمة والشبكات الحكومية التي تتضمن الآتي:

أ- التوعية بالأمن السيبراني التي تتضن إشاعة ثقافة أمنية سيبرانية بين عامة الجمهور والمؤسسات المعنية وإقامة روابط مع المتخصصين الحكوميين في مجال الأمن السيبراني من أجل تقاسم المعلومات بشأن مبادرات الأمن السيبراني، فضلاً عن تنمية التعاون وتعزيزه في مجال المسائل المتصلة بالأمن السيبراني بين المؤسسات المعنية والأفراد.

هناك ثلاثة عناصر وظيفية يتعيّن النظر فيها لدى وضع برنامج للتوعية في هذا المجال:

- توعية أصحاب المصلحة وإشراكهم مما يؤدي إلى تعزيز الثقة بين القطاع الخاص والحكومة والأوساط الأكاديمية من أجل زيادة الوعي بالأمن السيبراني.

- التنسيق الذي من شأنه أن يكفل التعاون بشأن الحوادث والأنشطة المتصلة بالأمن السيبراني بين مختلف القطاعات الحكومية.

- تبادل الاتصالات والرسائل مع التركيز على تنمية الاتصالات الداخلية (داخل الوكالة الحكومية المسؤولة عن هذا البرنامج) والاتصالات الخارجية (الوكالات الحكومية الأخرى، ودوائر الصناعة، والمؤسسات التعليمية، ومستعملي الحواسيب وعامة الجمهور).

٣- التشجيع على إيجاد ثقافة للأمن داخل مؤسسات الأعمال التجارية:

يمكن تحفيز ثقافة الأمن السيبراني داخل مؤسسات الأعمال التجارية من طريق عدد من السبل الحديثة؛ وذلك من خلال التعاون الحكومي والمبادرات مع روابط دوائر الأعمال التجارية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن تنفيذ مبادرات للتوعية والتدريب، ومن بين الأمثلة على هذه المبادرات: إتاحة المعلومات بطريقة مباشرة وغير مباشرة مثل الكتيبات الدالة، والكتيبات الإرشادية، والسياسات الأنموذجية والمفاهيم، وإنشاء مواقع على شبكة الإنترنيت موجهة بصورة خاصة إلى المنشآت

التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير تدريباً وأدوات للتقييم الذاتي على بصورة مباشرة التي تهدف إلى خطوات استباقية لتحسين الأمن السيبراني.

٤- دعم الخدمات الإرشادية التي تقدم للمجتمع المدني مع توجيه اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال الآتي:

أ- التعاون بين الحكومة مع قطاع الأعمال لتحفيز وعي المواطنين بالأخطار الناشئة والتدابير التي ينبغي استخدامها لمواجهتها من خلال تنظيم محافل محددة مثل يوم أو أسبوع أمن المعلومات، وتهدف معظم المبادرات إلى توعية الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب سواء من خلال المدرسين أمْ الأساتذة أمْ الآباء أمْ من خلال التوزيع المباشر لمواد التوجيه. وتتنوع المواد التثقيفية المعروضة خلال هذه المحافل بدءاً من مواقع شبكة الويب أو الألعاب أو الأدوات على الخط مباشرة إلى البطاقات البريدية، أو الكتب الدراسية، أو الامتحانات و غيرها.

ب- يمكن للحكومة والقطاع الخاص أن يتبادلا الدروس التي اكتسباها من وضع الخطط الأمنية والتدريب، والعمل على تحسين أمن البنى التحتية المحلية للمعلومات.

٥- الترويج لبرنامج وطني شامل للتوعية كي يتمكن جميع المشاركين -دوائر الأعمال والمستخدمين والمواطنين- من تأمين أدوارهم في الفضاء السيبراني:

يوجد الكثير من مواطن الضعف في أنظمة المعلومات نتيجة لنقص الوعي بالأمن السيبراني من جانب المستخدمين، ومديري الأنظمة وواضعي التكنولوجيات، والموردين والمدققين، وكبار موظفي المؤسسات المسؤولين عن المعلومات، ويمكن أن تشكل مواطن الضعف هذه مخاطر جسيمة على الهياكل الأساسية للحكومة، حيث إن نقص الوعي الأمني لدى مديري الأنظمة يشكل نقطة ضعف للخطة الأمنية للمؤسسة؛ لذا فإن تعزيز جهود القطاع الخاص في تدريب الموظفين واعتماد شهادات أمنية مقبولة على نطاق واسع للموظفين سوف تساعد في الحد من مواطن الضعف هذه، ومن ناحية أخرى فإن التنسيق الحكومي للأنشطة الوطنية للإرشاد والتوعية للتمكين من ثقافة الأمن سوف يبني أيضاً الثقة مع القطاع الخاص؛ لأن الأمن السيبراني عبارة عن مسؤولية مشتركة.

٦- تعزيز الأنشطة المعنية بالتكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير:

ينبغي للحكومة تشجيع الأنشطة المعنية بالتكنولوجيا والبحث والتطوير من خلال توجيه بعض جهودها صوب أمن البنية التحتية للمعلومات بتحديدها لأولويات البحوث والتطوير في المجال السيبراني، بتطوير المنتجات ذات الخواص الأمنية الذاتية، فضلاً عن معالجة التحديات التقنية الصعبة، ومن الممكن إتاحة الفرص لإشراك الطلاب في مبادرات الأمن السيبراني.

٧- تنمية الوعي بالمخاطر السيبرانية والحلول المتاحة:

يقتضي تناول القضايا التقنية تكاتف الحكومة وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني والأفراد المستخدمين في العمل معاً؛ لوضع التدابير التي تدمج بين المعايير واللوائح وتنفيذها.

تواصل المعنيين بالحكومة مع أدوات التكنولوجيا العالمية؛ لمعالجة مختلف احتياجات الأمن السيبراني حيث يوجد عدد من المنظمات ولجان الدراسات بما في ذلك لجنة الدراسات ١٧ لقطاع تقييس الاتصالات وغيرها من المؤسسات العالمية.

إن وجود مركز يُعنى بأمن المعلومات العراقي وإدارة الحوادث ومعالجتها والسيطرة على جرائم المعوماتية أمر مهمّ جداً وضروري في ظل ما يتعرض له العراق من هجمات إرهابية متمثلة بتنظيمات متطرفة تعتمد اعتماداً رئيساً على تناقل المعلومات والبيانات عبر الشبكات وعبر الفضاء السيبراني، إن سيطرة الحكومة العراقية من خلال إنشاء هذا المركز سيقلل من الجرائم الإرهابية بنسبة كبيرة جداً تصل إلى أكثر من ٧٠٪ ويساهم بتقليل نفقات الجهود العسكرية والخسائر البشرية نتيجة المواجهة المباشرة مع العدو، إن هذا المركز يحتاج إلى إرداة سياسية وقرار شجاع من قبل صنّاع القرار، ويجب أن يرتبط هذا المركز بجهة محددة ومستقلة وغير خاضعة للضغوطات السياسية لغرض ضمان انسيابية العمل، ويكون ذلك من خلال تشريع قانون يتضمن الجوانب التنظيمية والفنية والإدارية والمالية كافة لإنشاء هذا المركز، ومن الجدير أن أنوه أيضاً إلى ضرورة اختيار المورد البشري الكفوء والمدرب تدريباً عالياً والموثوق من الناحية الأمنية، واتخاذ أعلى درجات الحيطة والحذر في اختيار العاملين في هذا المركز؛ لأن أي خرق من الممكن أن يشكل كارثة على أمن الدولة وخسائر كبيرة لا تُحمَدُ عقباها.

المصادر باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للاتصالات – مكتب السيطرة والتقييس ITU-T.

- الأمن في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحقيق في قضايا ذات صلة على تطبيق.

-الجرائم المعلوماتية المفهوم والأسباب / أ.د. ذياب موسى البداينة.

-جرائم المعلوماتية وطرق مواجهتها / الدكتور محمد علي قطب.

- الدكتور هلالي عبد الإله أحمد: تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلوماتي.

-دليل الأمن السيبراني للبلدان النامية الاتحاد الدولي للاتصالات / ط ٢٠٠٧.

- العناصر الأساسية لتنظيم الجهود الوطنية لتحقيق الأمن السيبراني.

- قرارات مؤتمر المندوبين المفوضين العالمي المعنية بالموضوع P-P2014.

-كتاب الاختراق / محمد إسماعيل محمد.

-كمال احمد الكركي: النواحي الفنية لإساءة استخدام الكمبيوتر ورشة عمل في دورة جرائم التطور التقني.

- المرشد الأمريكي الصادر عام ١٩٩٤م، المعد من قبل قسم جرائم الحاسب الآلي والملكية الفكرية بإشراف الأستاذ Orin Kerr.

- مشروع دراسة الجوانب المالية لأمن الشبكات والبرمجيات الخبيثة والرسائل الاقتحامية ITUD1/144.

- مقررات مؤتمر تنمية الاتصالات العالمي WTDC-12.

- مقررات مؤتمر تقييس الاتصالات العالمي لعام ٢٠١٢.

- مهددات الأمن المعلوماتي وطرق مواجهتها / منصور بن سعيد القحطاني.

– هدى قشقوش: جرائم الكمبيوتر والجرائم الاخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات . بحث مقدم إلى المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي بعنوان: الجرائم الواقعة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

المصادر باللغة الإنجليزية:

- Auditing Information Systems. Hoboken, New jersey , John wiley of sons.

- http://www.itu.int/osg/spu/cybersecurity/docs/UN_ resolution_58_199pdf

-http://www.itu.int/osg/spu/cybersecurity/docs/UN_ resolution_57_239pdf.

- Vassilaki (Irini) Computer crimes and other crimes against inforation technology in Greec.

-WORLD TELECOMMUNICATION STANDARDIZATION Resolution 52 Resolution 50

- Yamaguchi (Atsushi):»computer crime and other crime against Information Technology In Japan‹

مقالات مترجمة

التقرير السري حول أحداث ١١ أيلول

ديفيد فرانسس *

٢٠١٦ / ٧ / ١٨

اقترح التقرير ذو ٢٨ صفحة المقدم للكونغرس عام ٢٠٠٢ حول أحداث ١١ أيلول الإرهابية التي جرى فيها تفجير برجي التجارة العالمي في الولايات المتحدة، وجود صلات محتملة بين بعض من خاطفي الطائرة وأناس لهم علاقات مع الحكومة السعودية، ولكن التقرير لم يتضمن أدلة مستقلة تشير إلى وجود علاقة مباشرة.

إن نشر هذه الصفحات التي كانت سرية لأكثر من عقد من الزمان — بسبب الخوف من أن نشرها قد يوتر العلاقات بين واشنطن والرياض — يضع نهاية لمعركة استمرت لسنوات بين العديد من المشرعين وأسر ضحايا ١١ أيلول؛ لرفع السرية عن هذه الصفحات، ومنذ تلك الأحداث التي نفذها ١٩ خاطفاً (١٥ منهم كانوا سعوديين) أثيرت مزاعم بشأن احتمال معرفة الجهات السعودية الرسمية أو دعمها للهجوم. وتشير الوثائق -المحجوبة معلوماتها بشكل طفيف- إلى اسم شخصين كانا على علاقة مع الخاطفين في سان دييغو قبل أن ينفذوا إحدى الهجمات، ويورد التقرير تفاصيل الأفراد، ولاسيما عمر البيومي وأسامة باسنان اللذين ساعدا الخاطفين على الحصول على حسابات مصرفية، والعثور على أماكن للسكن، فضلاً عن مساعدتهم في الحصول على دروس في الطيران.

إن معظم المواد المدرجة في التقرير السري تعدُّ مجرد حشد من معلومات غير مدققة استخباراتياً، ولكن التحقيقات اللاحقة من قبل وكالة المخابرات المركزية (CIA)، ومكتب التحقيقات الفيدرالية (FBI) فضحت إلى — حد كبير- الكثير من الادعاءات أو المزاعم الواردة في تقرير عام ٢٠٠٢ السري، والواقع أن تقرير لجنة ١١ أيلول لعام ٢٠٠٤ ونتائج دراسة (FBI-CIA) المشتركة لعام ٢٠٠٥، التي صدرت الجمعة ايضا، يرفضان على حد سواء فكرة أي تواطؤ رسمي سعودي في هجمات ١١ أيلول. وقال النائب من كاليفورنيا آدم شيف — وهو عضو بارز في لجنة اختيار المعلومات الاستخبارية بمجلس النواب، التي نشرت التقرير على موقعها على الانترنت يوم الجمعة — إن ''تحقيقات لجنة الاستخبارات ولجنة ١١ أيلول التي تلت لجنة التحقيق المشتركة التي أنتجت ما يسمى بـ (٢٨) صفحة، فحصت هذه

* صحفي وكاتب في الفورين بولسي

الأسئلة التي طرحت ولم تكن قادرة على العثور على أدلة كافية لدعم ادعاءاتها''.

أما الحكومة السعودية فقد أشارت من جانبها في بيان لها إلى أن الوثائق لا تظهر أي علاقة بين الحكومة ونشطاء القاعدة الذين نفذوا الهجوم. إذ صرح السفير السعودي لدى الولايات المتحدة آنذاك عبد الله آل سعود في بيان نيابة عن الحكومة السعودية بعد الإفراج عن الوثائق، بقوله ''منذ عام ٢٠٠٢، وبعد قيام لجنة ١١ أيلول، والعديد من الوكالات الحكومية، بما في ذلك وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، بالتحقيق في محتويات (٢٨ صفحة) تأكد بأنه لا الحكومة السعودية، ولا كبار المسؤولين السعوديين، ولا أي شخص يتصرف نيابة عن الحكومة قد قدم أي دعم أو تشجيع لهذه الهجمات''. وأضاف السفير السعودي: ''لقد دعت المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة لنشر هذه الوثائق السرية، ونأمل أن تجيب صفحات هذا التقرير عن أي أسئلة عالقة أو شكوك حول إجراءات المملكة العربية السعودية، ونواياها، وصداقتها طويلة الأمد مع الولايات المتحدة ''.

ومع ذلك، يبين التقرير لعام ٢٠٠٢ — الذي ظهر بعد عام واحد فقط على أحد أعنف الهجمات الإرهابية في تأريخ الولايات المتحدة- بأن مكتب التحقيقات الفدرالي امتلك الكثير من الخيوط التي تشير إلى العلاقات الممكنة بين السعوديين المقيمين في الولايات المتحدة وبعض الخاطفين، ولاسيما اللذان سيطرا على الرحلة (٧٧) التي اصطدمت بالبنتاغون؛ إذ يظهر هذا التقرير العلاقات بين المقربين من الخاطفين، والأمير السعودي بندر بن سلطان -السفير السابق لمدة طويلة في الولايات المتحدة- في دفتر الهاتف الذي وجد مع (أبو زبيدة) أحد أعضاء تنظيم القاعدة الذي اعتقل في باكستان عام ٢٠٠٢، والمسجون حالياً في مركز الاعتقال في خليج غوانتانامو، واكتشف المحققون في القضية رقم هاتف غير مدرج من شركة أسبن التي تدير ''شؤون منزل السفير السعودي بندر في كولورادو''، وفقاً لما ذُكِر في الوثائق.

ويشير تقرير صدر حديثا أيضاً بأن أسامة باسنان -الجار والممول المالي لاثنين من الخاطفين في سان دييغو- قد تلقى نقوداً من بندر وزوجته، فقد جاء في التقرير: إن أسامة باسنان ''تلقى شيكاً مباشراً من حساب الأمير بندر، ووفقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في ١٤ آيار عام ١٩٩٨ فقد صرف باسنان شيكاً من بندر بمبلغ ١٥,٠٠٠ $، واستلمت زوجة باسنان كذلك شيكا واحدا على الأقل بشكل مباشر من بندر''. ومع ذلك؛ فقد خلص تقرير لجنة ١١ أيلول بالقول ''لم نعثر على أية أدلة تشير إلى تقديم الأميرة السعودية هيفاء الفيصل الأموال للمؤامرة، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.''

وقال التقرير إن عمر البيومي -أحد متدربي باسنان في سان دييغو- قد تم تعريفه مراراً وتكراراً لمكتب التحقيقات الفدرالي كضابط استخبارات سعودي، وكان على جدول رواتب شركة الطيران المرتبطة بوزارة الدفاع، على الرغم من أنه لم يعمل هناك كما هو ظاهر. وذكر التقرير: ''كان البيومي معروفاً

بحصوله على مبالغ كبيرة من المملكة العربية السعودية، على الرغم من أنه لا يمتلك وظيفة كما هو ظاهر''. وقال جوش أرنست -السكرتير الصحفي للبيت الأبيض- ''إن هذه المعلومات لن تغير تقييم الحكومة الأمريكية بأنه لا يوجد دليل على تمويل الحكومة السعودية أو كبار المسؤولين السعوديين لتنظيم القاعدة، وإن الشيء الأول الذي سيؤخذ من ذلك هو أن هذه الإدارة ما زالت ملتزمة بالشفافية حتى عندما يتعلق الأمر بالمعلومات الحساسة المتعلقة بالأمن القومي''.

ورحب بعض المشرعين بالإفراج المتأخر للتقرير، إذ قال السيناتور رون وايدن: ''نرحب بهذا التقرير ونحن بانتظاره منذ زمن طويل''، بينما يراه آخرون بشكل مختلف، إذ قال السناتور السابق من فلوريدا بوب غراهام -الرئيس المشارك بلجنة التحقيق في الكونغرس-: إن الوثائق ''تُشير بأصابع اتهام قوية جداً إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها الممول الرئيس للعملية''. وقد كانت هذه الوثائق سرية في عهد الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وقبل عامين — وتحت ضغط من أسر ضحايا ١١ أيلول- أمر الرئيس الحالي باراك أوباما برفع السرية عنها.

المصدر:

http://foreignpolicy.com/2016/07/15/declassified-28-pages-suggest-ties-between-associate-of-911-hijackers-and-former-saudi-ambassador/

صادرات الغاز الطبيعي المسال الجديدة في البصرة تظهر تقدماً في الإنتاج

بن هوفيلين*

٢٠١٦ / ٧ / ١٩

وصل العراق إلى مؤشر جيد في جهود البلاد للحد من الإسراف في حرق الغاز واستغلال الأصول الهيدروكربونية بشكل كامل من خلال تصدير أول شحنة من غاز البترول المسال (LPG)، مدير شركة غاز الجنوب التي تديرها الدولة علي حسين خضير، قال: ''ان العراق يسعى لتصدير الغاز الطبيعي المسال منذ عام ١٩٨٩، لكنه لم يكن قادراً على ذلك، أما الآن، وبعد أكثر من ٢٧ عاما عاد إلى صفوف الدول المتقدمة التي تصدر الغاز''.

لقد أدى ارتفاع إنتاج غاز البترول المسال باسم شركة غاز البصرة (BGC) – وهو مشروع مشترك بين شركة غاز الجنوب وشركتي رويال داتش شل وميتسوبيشي- الى زيادة تسريع عمليات معالجة الغاز، فضلاً عن إن زيادة الإنتاج تجاوزت ما يتطلبهُ الاستهلاك المحلي في الوقت الحالي، الذي مكن العراق من تصديره الى خارج البلاد، وقد أكد ذلك المتحدث باسم شركة غاز البصرة شعلان الدراجي الذي ذكر بأنه '' تم الإنتاج بمعدل جيد جداً خلال الأشهر الماضية، وهذا ما سمح لنا بتخزين كمية كبيرة من غاز البترول المسال''

إن الحكومة العراقية خلال العامين الماضيين قد أصُيبت بالشلل؛ جراء الأزمة المالية التي سببها تراجع أسعار النفط، فلم تستطع دفع المستحقات المالية مع أغلب الشركات المتعاقد معها، ولهذا يمكن أن تساعد عملية تصدير الغاز على زيادة التفاؤل بين المستثمرين في هذا القطاع في العراق، وبالتالي فإن أي دخل يأتي من هذه الصادرات، وإنْ كان قليلا نسبيا في البداية، فهو يعد تطوراً مرحباً به؛ وهو ما أشار إليه المتحدث باسم شركة غاز البصرة، حينما قال: ''إن ربح أي دولار يحدث فرقا؛ لذلك نحنُ سعداء جداً بوجود قدرات تصديرية للغاز. بالنسبة لنا، أن وجود إيرادات إضافية مهم للغاية، وهو ما مكن الحكومة من دفع مستحقات الشركات لعام ٢٠١٥''.

* مدير فريق التحرير في تقرير النفط العراقي.

إن الجدير بالذكر أنه على الرغم من التقدم الذي أحرزه العراق مؤخراً في قطاع الغاز، إلا أن هذا القطاع عانى تأريخ من الخسائر المالية الهائلة، والضرر البيئي الكبير، وكذلك سوء الإدارة. ووفقا لبيانات وزارة النفط الاتحادية لشهر آيار لهذا العام، فقد وصل إنتاج العراق بما في ذلك إقليم كردستان أكثر من ٢,٥ مليار قدم مكعب من ''الغاز المصاحب'' في اليوم الواحد، الذي يتم استخلاصه كمنتج ثانوي أثناء عملية إنتاج النفط الخام، ولا يزال أكثر من ١,٦ مليار قدم مكعب من هذه الأصول القيمة يُحرق لعدم وجود بنية تحتية كافية لمعالجته، وتحويله إلى منتج قابل للاستعمال ونقله إلى المستهلكين.

في عام ٢٠١٣، وبعد سنوات من المفاوضات المشحونة بين شركة شل ووزارة النفط العراقية، بدأت شركة غاز البصرة عملها للحد من حرق الغاز في بعض من أكبر حقول النفط في البصرة، ومنذ ذلك الحين، ارتفع معدل معالجة الغاز من قبل شركة غاز البصرة بنحو ٥٠٪، وفي مقابلة مع المدير المفوض السابق للشركة جاسر هانتر في شهر حزيران من عام ٢٠١٣، قال بأن الشركة تُعالج ما بين ٤٠٠ و ٤٢٠ مليون قدم مكعب قياسي يومياً، أما الآن ووفقا لما ذكره شعلان الدراجي المتحدث باسم الشركة، فقد ارتفع معدل المعالجة الى ٦٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم.

إن شركة غاز البصرة تحصل على الغاز من عدة حقول نفطية في المحافظة وتعالجها في محطتين: واحدة في حقل الرميلة الشمالي، والاخرى في خور الزبير، وهناك ثلاثة منتجات رئيسة من عائدات معالجة الغاز(غاز البترول المسال) التي عادة ما تباع (كالبروبان أو البيوتان، أو المكثفات) التي يمكن أن يتم مزجها مع النفط الخام أو المكرر؛ لتحويله الى وقود سائل، وغاز جاف يستخدم في المقام الأول في محطات توليد الكهرباء، ولأن الشركة قادرة على معالجة الغاز المرتبط بها أكثر فأكثر؛ فإن هذا يسمح لأرقام غاز البترول المسال بالارتفاع؛ مما يساعد على تخفيض أسعاره محلياً، وبالتالي زيادة تصديره، بحسب ما ذكره شعلان الدراجي المتحدث باسم الشركة.

لقد رفعت الشركة بالفعل إنتاج المكثفات إلى درجة أنها كانت قادرة على البدء في التصدير في شهر مارس اذار (٢٠١٦)، ومنذ ذلك الحين، صدر العراق ما مجموعه ٦٠,٠٠٠ الف متر مكعب من المكثفات في أربع شحنات، وفقاً للأرقام الرسمية التي ذكرها علي شداد الفارس رئيس لجنة النفط والغاز في مجلس محافظة البصرة. إن لدى شركة غاز البصرة طموحات بتصدير الغاز الطبيعي المسا (LNG)، ولكن العراق لا يمتلك ما يكفي من الغاز الجاف ليسد الطلب المحلي، وليس لديه البنى التحتية اللازمة للتسييل والتصدير في أي وقت قريب.

الآن وبما أن الشركة تولد ما يكفي من الغاز المسال والمكثفات لكي تبدأ بتصديرهما ؛ فقد تم تجديده خطوط الأنابيب المؤدية من حقلي الرميلة الشمالي، وخور الزبير الى ام قصر ومن هناك تدير الشركة

الأرصفة البحرية التي يمكن أن تحمل الوقود على السفن بحسب ما ذكره المتحدث باسم الشركة، وقد تم تحميل شحنة غاز البترول المسال الأولى التي تقدر حمولتها بنحو ٢٠٠٠ طن، في ميناء أم قصر في أوائل شهر حزيران من العام (٢٠١٦) وقد ذكر نائب وزير النفط حامد الزوبعي أن سعر الطن الواحد كان ٣٥٠ $، مما يوحي بأن قيمة البضاعة كلها تصل إلى حوالي ٧٠٠ ألف دولار. وبينما تجرى الصادرات من رصيف تسيطر عليه شركة غاز البصرة، يدار البيع والتسعير من قبل الشركة العراقية العامة لتسويق النفط (سومو)، ويقدر سعر تصدير الغاز الطبيعي المسال وفقاً للمعايير الدولية.

المصدر:

http://www.iraqoilreport.com/news/new-lpg-exports-highlight-basra-gas-progress-19348/

تركيا تنقلب على الولايات المتحدة بعد الانقلاب

صحيفة الايكونمست

٢٠ / ٧ / ٢٠١٦

وسائل الإعلام التركية وحتى المسؤولين الحكوميين يتهمون الولايات المتحدة بحياكة مؤامرة الانقلاب ضد الحكومة التركية

كلما تحصل انقلابات في تركيا ويستولي الجنرالات على السلطة، يُلقي الشعب باللوم على الولايات المتحدة، وهذا اللوم تأريخي من ستينيات القرن الماضي، فبعد محاولة الانقلاب الفاشل في (١٥ تموز) للعام الحالي من قبل عددٍ من الجنرالات ذوي الرتب المتوسطة وصغار الضباط، بدأ رد الفعل القديم بالظهور مرة أخرى، إذ أعلن وزير العمل التركي سليمان صويلو بأنّ الولايات المتحدة كانت وراء محاولة الإطاحة بالرئيس الإسلامي للبلاد رجب طيب أردوغان، (وأشار بشكل غامض إلى ''أنشطة'' مجلات أميركية لم يكشف عنها كدليل على ذلك)، أما وسائل الإعلام الموالية للحكومة فقد صبّت جُلَّ اهتمامها على نظريات المؤامرة، ففي عمود لصحفية يني شفق اليومية، قال النائب عن حزب العدالة والتنمية أيدين أونال إنَّ ضباطاً من الجيش الأمريكي قد شاركوا في القتال؛ والجدير بالذكر هنا أنّه في العقود السابقة كان يتم تجاهل مثل هكذا اتهامات، أمّا هذه المرة فهي تدخل كسبب لأزمة دبلوماسية حادة ومتصاعدة بين تركيا والولايات المتحدة.

أما ردة فعل الولايات المتحدة على تصريحات المسؤولين الأتراك فكانت قاسية على نحو غير معهود، ففي مكالمة هاتفية لوزير الخارجية الأمريكي جون كيري مع نظيره التركي مولود تشاويش أوغلو يوم (١٦ تموز)، قال كيري: إن التلميحات التي تَذكَر أن الولايات المتحدة قد أدت دوراً في الانقلاب ''كاذبة تماماً وضارة بعلاقاتنا الثنائية''، وفي حديثه لقناة إخبارية أمريكية في اليوم التالي، حذر السيد كيري الرئيس التركي أردوغان بعدم استخدام الانقلاب كذريعة لقمع المعارضين له، وقال إنَّ التطهير الذي يقوم به أردوغان ''سيكون تحدياً كبيراً لعلاقته مع أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومعنا جميعا''. إلا أن حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه أردوغان لم يلتفت لنصيحة كيري، إذ تم اعتقال أكثر من (٧٠٠٠) شخص وآلاف القضاة والبيروقراطيين الآخرين، وتم إغلاق (١١) موقعاً إخبارياً على الإنترنت؛ لارتباطه بالمعارضة، ولكن أكبر مصدر للاحتكاك مع الولايات المتحدة هو وجود (فتح الله غولن)، وهو رجل دين يقود طائفة مسلمة سرية في الولايات المتحدة وهو الذي تتهمه الحكومة التركية بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة.

منذ عام (١٩٩٩) يعيش فتح الله غولن في منفى اختياري في بنسلفانيا، وعلى مدى سنوات عديدة اتهم أردوغان حليفَهُ السابق (غولن) في معركته التي كانت تسعى لنزع السلطة من الجيش بمحاولة إسقاط حكومته. وقد طالب الأتراك الولايات المتحدة بتسليم فتح الله غولن، ومع ذلك لم يتم تقديم طلب تركي رسمي إلى الآن لتسليم فتح الله غولن، إذ إن ملفه الذي يحتوي على أكثر من (١٠٠٠) صفحة لم تتم ترجمته بالكامل إلى اللغة الإنكليزية حتى الآن، ويعتقد دبلوماسيون غربيون بأنه سيكون مبطناً باتهامات تآمرية غريبة، وأنّ المدعين الفيدراليين لن يأخذوا بها، وكرد على ذلك من المحتمل أن يقوم أردوغان بتكثيف خطابه المناهض للولايات المتحدة، كما حذر رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم بأن المطالبة ''بالأدلة'' قبل تسليم السيد غولن سيضع صداقة الولايات المتحدة مع تركيا في موضع شك وهذا لن يكون شيئا جديدا.

لقد تأرجحت العلاقات التركية الأمريكية في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى منذ عام (١٩٥٢)، فتركيا التي أصبحت أول عضو يقطنه أغلبية مسلمة تنظم لحلف الناتو، كان يُنظر إليها في ذلك الوقت كحليف ضد الاتحاد السوفياتي، أما اليوم فيُنظر إليها على أنها منطقة عازلة بين أوروبا والشرق الأوسط، ولاسيما مع وجود جهاديين (انتحاريين) والملايين من اللاجئين السوريين على أرضها. كما إن استمرار الوصول إلى قاعدة انجرليك في تركيا يعد أمراً حيوياً لجهود الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية (داعش)، ويخشى بعض المسؤولين الغربيين من قيام تركيا بإغلاق القاعدة إذا ما رفضت الولايات المتحدة تسليم فتح الله غولن.

شهدت العلاقات التركية الأمريكية توتراً بسبب دعم الأخيره للميليشيات الكردية السورية المعروفة باسم (وحدات حماية الشعب) (YPG) التي ينظر إليها وعلى نطاق واسع بأنها القوة الأكثر فعالية في سوريا، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بحزب العمال الكردستاني (PKK) –وهو حزب محظور يقاتل الدولة التركية منذ عقود– سعيا للحصول على الحكم الذاتي الكردي، وهذا الحزب مسؤول عن تنفيذ العديد من الهجمات في تركيا التي تعده منظمة إرهابية، وطلبت تركيا من الولايات المتحدة –مرارًا– عدم تقديم الدعم لهذا الحزب، إلا أن الأخيرة تتجاهلهم في كل مرة.

من وجهة النظر الأمريكية، لم تكن تركيا ملتزمة بشكل كامل في الحرب ضد الجماعات الإسلامية في سوريا، فعلى مدى سنوات ضغط الأميركيون على تركيا؛ لكي تبذل المزيد من الجهد لمنع المقاتلين من العبور من وإلى سوريا للانضمام إلى (أو القيام بمهام لـ للدولة الإسلامية — داعش)، وغيرها من الجماعات الإسلامية الأخرى، ومن مصلحة تركيا نفسها القيام بذلك، إذ قامت الدولة الإسلامية (داعش) بشن عدة هجمات إرهابية كبيرة داخل تركيا، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية في مطار أتاتورك في حزيران الماضي في اسطنبول.

إن موقف الولايات المتحدة العنيف من تركيا لا يمكن إخفاؤه، فوزير الدفاع الامريكي أشتون كارتر بيَّن مراراً وتكراراً نفوره من الرئيس التركي أردوغان، كما أنّ الأصوات التي تدعو إلى استبدال قاعدة أنجرليك بقاعدة في أماكن أخرى في المنطقة تزداد علوًّا في الكونغرس الأمريكي، في الوقت الذي قد يهدد فيه فتح الله غولن الاستقرار التركي، وعلى الرغم من كل ما تم ذكره إلّا أنّ ذلك لا يُعدُّ شيئًا مقارنة مع التهديد الذي يشكله (الإرهابيون) داخل البلاد وخارجها على حدٍ سواء؛ وعليه فإن من مصلحة تركيا تكوين صداقة جادة مع الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، إلاّ أن الرئيس التركيا رجب طيب أردوغان وفي نوبة من جنون العظمة – ولاسيما بعد الانقلاب – يعرض هذه الصداقة بأكملها للخطر.

المصدر:

http://www.economist.com/news/europe/21702337-turkish-media-and-even-government-officials-accuse-america-being-plot-after

نظرة على الانقلاب الفاشل والجيش المفكك في تركيا

هارون شتاين*

٢٤ / ٧ / ٢٠١٦

كشفت محاولة الانقلاب الأخيرة في تركيا عن وجود انقسامات سياسية بين صفوف القوات المسلحة التركية، إذ حرضت فصائل قليلة من الجيش على الانقلاب ضد غالبية القوات المسلحة في البلاد، التي ظلت موالية لقائدهم الأعلى الرئيس رجب طيب إردوغان.

كان الانقلاب قريباً من النجاح في تحقيق أهدافه الرئيسة المتمثلة بقتل رجب طيب إردوغان أو اعتقاله، واعتقال رئيس الوزراء بن علي يلديريم، ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان، إذْ تمكن الانقلابيون — بمساعدة أشخاص من الداخل — من احتجاز رئيس هيئة الأركان العامة خلوصي عكار كرهينة، وأسفرت الاشتباكات التي اندلعت عن مقتل ٢٤٠ شخصًا، ويزعم مسؤولون في الحكومة التركية بأن هذه (المؤامرة) دُبِّرت من قبل أتباع رجل الدين المعارض فتح الله غولن، الذي يعيش حالياً في منفاه بولاية بنسلفانيا الأمريكية.

يبقى هذا التقرير غير كامل، وتبقى المعلومات الواردة فيه مبنية على محادثات (الواتس أب) بين بعض مدبري الانقلاب، والبيانات مفتوحة المصدر، مع معلومات من مدونات إلكترونية مثل Aviationist، فضلا عن المناقشات التي أجريتها مع الصحفيين والزملاء الذين يعملون في تركيا، الذين فضلوا عدم الكشف عن هوياتهم، واعتمدتُ أيضًا على مصادر إعلامية مملوكة ومنحازة للحكومة، ولكنّي عملت جاهدًا لتجنب التحيُّز في تحليلي، أمَّا القصة الكاملة وتفاصيلها كافة فستظهر للعلن عاجلًا أم آجلًا.

تشير قصة الانقلاب -بحسب مصادرها- إلى وجود مؤامرة واسعة عملت على تحشيد دعم فصائل عديدة من القوات المسلحة التركية، التي تمتد سلطاتها إلى جميع أنحاء البلاد، ويوضح عدد الضباط الكبار المعنيين بالانقلاب — بما في ذلك قائد قاعدة إنجرليك الجوية حيث تتمركز طائرات الولايات المتحدة التي تشارك في القتال ضد داعش- بأن الجيش التركي منقسم، أمّا القصة التي أُعلنت في أعقاب الانقلاب فتشير إلى غير هذا، إذ تقول إن مجموعة صغيرة من المتآمرين فشلوا في إسقاط الحكومة المنتخبة، ولكن هذا يقف على نقيض مع المعلومات التي تتحدث عن حجم المؤامرة، إذ إن محاولة الانقلاب هذه كانت جدية ومنظمة أكثر مما أشيع عنها في وسائل الإعلام.

* زميل مقيم في مركز رفيق الحريري التابع للمجلس الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط.

إن الحقيقة تقول إن هذا الانقلاب مخطط له بنحوٍ جيّد نسبيًا –ولكنّه نفّذَ على عجل– وما يدلُّ على هذا التخطيط هو أن قيادة الجيش التركي العليا منقسمة بشكل كبير، مع وجود أقلية من الضباط ممن هم على استعداد لاستخدام القوة، حتى وإن قاد ذلك إلى نشوب حرب أهلية، وهذا يشير إلى أن تركيا غير مستقرة وستواجه تحديات خطيرة على المدى القريب؛ مما سيؤثر –بالتأكيد– على المصالح الأمنية الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط وأوروبا.

الانقلاب: هجوم بقيادة سلاح الجو مع مجموعة أرضية محدودة

يبدو أن التخطيط للانقلاب قد بدأ قبل أشهر، لكنّ تنفيذه تم على عجل بعد كشف المخابرات التركية للمؤامرة في الساعة ٤:٠٠ من مساء يوم الجمعة الموافق ١٥ تموز ٢٠١٦، وعلى الرغم من ذلك تمكن المنقلبون من حشد الوحدات الجوية والدروع؛ لتنفيذ هجمات متزامنة على نقاط محددة سلفاً في اسطنبول، وأنقرة، ومنتجع البحر الأبيض المتوسط في مارماريس، حيث كان إردوغان يقضي يوم عطلته، ووفقاً لموقع صباح الإخباري التركي، تزعّم الجنرال العسكري المتقاعد (محرّم كوس) قادة الانقلاب مع الجنرال المتقاعد (محمد ديزيلي) من القوات البرية، وشقيق أحد أعضاء حزب العدالة والتنمية في البرلمان، وتشير التقارير إلى أن هؤلاء هم من أمروا ببدء العملية العسكرية، معلنين بذلك حركة انقلابية معقدة شاركت فيها وحدات جوية وبرية وعدد من كبار الضباط الحاليين والمتقاعدين.

بدأ الجانب العسكري الانقلاب حوالي الساعة ١٠:٠٠ من مساء يوم الجمعة بإغلاق جسري اسطنبول –اللذين يربطان القارة الأوروبية بآسيا– وفي الوقت نفسه حلقت ٦ طائرات من نوع أف–١٦ من قاعدة أكينسي الجوية شمال أنقرة على علو منخفض فوق العاصمة التركية، وتزودت هذه الطائرت بالوقود من أربع ناقلات جوية من قاعدة إنجرليك الجوية التي تقع قرب مدينة أضنة التي تخضع لقيادة ضابط تركي منذ عام ١٩٨٠، وهناك تقارير تفيد بأن طائرتي أف–١٦ انظمتا إلى الانقلاب من القاعدة الجوية في ديار بكر.

وسرعان ما انضمت طائرتان هليكوبتر هجوميتان من طراز كوبرا إلى طائرات الأف–١٦ مع تكليف طائرة من نوع سيكورسكي SU–٧٠ بتمشيط الموقع المزود الرئيس للقنوات التركية TURKSAT، فضلًا عن مقر قوات النخبة GÖLBAŞI، وأرسل الانقلابيون أيضا ثماني طائرات شحن محملة بالأسلحة من قيصري إلى قاعدة ملاطية الجوية، وفقا للمدونة العسكرية Aviationist، وهذه التفاصيل أكدت في عمود الصحفي مراد يتكين في صحيفة حريت التركية.

شنت طائرات الأف–١٦ هجومًا على البرلمان التركي وقصر إردوغان بينما تقدمت القوات البرية نحو مقر إقامة رئيس الوزراء، وأُصيبت جميع المباني الثلاثة ببعض الضرر، ولكنَّ مبنى البرلمان كان الأكثر

تدميراً، وفي الوقت نفسه في اسطنبول قامت القوات البرية بإطلاق النار على المتظاهرين على أحد الجسور الممتدة على مضيق البوسفور في ساعات الانقلاب الأولى، مما أدى إلى مقتل عدد منهم.

وقعت هذه الأحداث بينما اتجهت ثلاثة فرق كوماندوس في ثلاث مروحيات إضافية من قاعدة Cigli الجوية بالقرب من أزمير إلى الفندق الذي كان يفترض أن يبقى فيه أردوغان، وقام الجنود في أحد طائرات الهليكوبتر بإحدى العمليتين: إمَّا باقتحام الفندق بسرعة، وإمَّا بالإنزال في مكان قريب (حسب المصدر)، ولكن الفريق الأمني لأردوغان نقل الأخير إلى فندق مجاور، ووفقاً لكريم شاهين، فإنّ هذا أخّر فريقَ الاعتقال من ٢٥ دقيقة إلى ساعة.

وبحلول ذلك الوقت، سارعت القوات العسكرية التركية الموالية للحكومة بإرسال طائرات أف-١٦ من دالامان، وأرضروم، وباليكسير، وربما اسكيشهر لصد طائرات الانقلابيين، وربما لمرافقة طائرة إردوغان، وفقاً لرويترز وصحيفة الغارديان، فقد هاجمت طائرتان على الأقل من طائرات الانقلابيين الطائرة الخاصة لأردوغان، لكنّهما لم تطلقا النار على طائرة الرئيس، ولم يتضح السبب وراء عدم إطلاق النار على إردوغان، ولكن يبدو أن المهاجمين لم يتمكنوا من تمييز ما إذا كانت طائرة إردوغان طائرة تجارية أو خاصة.

بالتزامن مع طيران أردوغان بدأت عملية نهاية خطة الانقلاب في أنقرة، فقد أسقطت إحدى الطائرات الموالية للحكومة طائرة هليكوبتر SU-٧٠ التي يسيطر عليها الانقلابيون، وفي سلسلة من مقابلات بثها التلفزيون التركي باستخدام تطبيق (فيس تايم) تمكن إردوغان من حشد أنصاره وحثهم على النزول إلى الشارع للاحتجاج والوقوف بوجه الانقلاب، وقبل أن تهبط طائرة الرئيس في مطار أتاتورك، بدأت وزارة الشؤون الدينية التركية، بقراءة الصلاة والهتافات الدينية من المساجد في جميع أنحاء تركيا كشكل من أشكال الاحتجاج ضد الأحداث الجارية، وكذلك لإرسال رسائل إلى الحشود التي نزلت إلى الشوارع.

وفي مواجهة هؤلاء المتظاهرين، اختار المجندون الشباب الذين يشكلون غالبية القوات المسلحة التركية عدم إطلاق النار -على الرغم من أن بعض الفيديوهات أظهرت استخدام بعض الجنود للقوة-، أما وحدات سلاح الجو الانقلابية فقد أظهرت ضبط النفس؛ مما يوحي بأن أكثر أنصار الانقلاب بدأوا بالانخراط مع سلاح الجو التركي.

الآثار: القوات المنكسرة:

أفادت وسائل الإعلام التركية بأن المخابرات التركية اكتشف ملابسات الخطة في حوالي الساعة ٤:٠٠ من مساء يوم الجمعة ١٥ من هذا الشهر، وهذا ما دفع المتآمرين لتنفيذ الخطة قبل استكمالها، بعد إعطاء الأمر ببدء العملية، استدعى الانقلابيون القوات الجوية وأعداداً كبيرةً من الجنود من القواعد العسكرية

في جميع أنحاء تركيا، اعتقلت السلطات التركية في الأيام التي تلت محاولة الانقلاب المئات من ضباط الرتب وضباط الصف، بما في ذلك قائد الجيش الثاني والآمر المسؤول عن الحدود مع سوريا والعراق آدم حدوتي.

في آذار من عام ٢٠١٦، أشادت صحيفة الصباح التركية بمدح الرئيس رجب طيب إردوغان لـ (حدوتي) بسبب قيادته للعمل العسكري آنذاك ضد حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهذا يتناقض بشكل صارخ مع التصوير الحالي له في الجزء الإنجليزي للصحيفة بأنه من المتعاطفين مع فتح الله غولن؛ ويبدو أن اعتقال حدوتي يأتي لإبعاد أي تدخل واسع في سوريا؛ نظراً لأن الجيش يمر الآن بتغييرات متسارعة وغير مخطط لها في القيادة، ويمكن لاعتقال حدوتي أن يؤدي إلى خلل في العمليات العسكرية الحالية ضد حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد، الذي يمثل الخطر الأمني الأكثر إلحاحًا في البلاد قبل الانقلاب.

ووفقا للكاتب التركي مراد يتكين، فقد كان على حدوتي إرسال ما يصل إلى ٥٠٠٠ جندي من سيرناك لتأمين المباني الحكومية في أنقرة، إذ شهد إقليم سيرناك بعضاً من أشرس المعارك مع حزب العمال الكردستاني، الذي أدى إلى مقتل ٤٩٣ شخصاً من الأمن التركي (من وحدات الجيش والشرطة) منذ الصيف الماضي –على وفق بيانات تم جمعها من قبل المجموعة الدولية –وفي الأثناء كانت العديد من المناطق في العاصمة التركية تحت حظر التجول؛ الأمر الذي يضفي مصداقية على الفرضية السائدة في تركيا بأن الانقلابيين شرعوا بخطتهم قبل وضع اللمسات الأخيرة عليها، وتحريك هذا العدد الكبير من هذه القوات كان سيرفع الضغوط على حزب العمال الكردستاني، وهي النتيجة التي ربما كان المتآمرون يودون منعها، وقد واعتقل ٣٠٩ من العسكريين في سيرناك بعد يوم واحد من محاولة الانقلاب، وهذا ما يبين صحة تقارير يتكين.

لم تكن واضحةً الكيفية التي يرغب بها الانقلابيون حكم تركيا، فربما قد خُدِع هؤلاء بأن الـ ٥٠ ٪ من البلاد التي صوتت للأحزاب المعارضة سترحب بهم كمحررين، في حين أنه سيكون من السهل إبقاء الـ ٥٠ ٪ الأخرى من مؤيدي حزب العدالة والتنمية في منازلهم، وقد يكون الانقلابيون قد خططوا لمواجهة بعض المقاومة، لكنّهم ظنّوا أن بإمكانهم إنهاءَها بسرعة، وتشير تقارير Aviationist بأن طائرات الشحن الثمانية التي شاركت في الانقلاب من خلال نقل الأسلحة كان من المفترض أن يتم استخدامها من قبل الانقلابيين في حال اندلاع أي اشتباكات محتملة.

الجدير ذكره هنا أنّه لم يتمَّ الكشفُ إلَّا عن القليل من تفاصيل الانقلاب حتّى الآن، ولكنّنا نملك قدرة الإطلاع على النصوص المسربة من مجموعة محادثات على (الواتس أب) بين كبار الانقلابيين، وتكشف هذه النصوص عن وجود حاجةٍ ملحّةٍ لاعتقال قائد الجيش الأول (أوميت دوندار) في اسطنبول، الذي عُيِّن في مركز القائم بأعمال رئيس هيئة الأركان العامة حينما كان عكار محتجزًا من قبل الانقلابيين،

وتكشف المحادثات أيضا عن خطط ما بعد الانقلاب، بما في ذلك الحاجة إلى توفير الغذاء والمؤن للقوات المتمركزة في اسطنبول، والسيطرة على قاعدة الدعم اللوجستي.

تُظهِر المعلومات التي كُشِفَت مؤخراً بأن الانقلابيين اقتربوا كثيرًا من قتل أردوغان أو اعتقاله، واحتجاز قادة القوات المسلحة، وجهاز المخابرات، ورئيس الوزراء كرهائن –ولو أنهم تمكنوا من ''النجاح'' في ذلك فإن تركيا كانت لتغرق في حرب أهلية بين مؤيدي الانقلاب ورافضيه — في ساعات صباح يوم السبت ١٦ تموز ٢٠١٦ كانت الطائرات الموالية للحكومة وطائرات الانقلابيين تعمل في المجال الجوي التركي نفسه، مع حصول الموالين على إذن بإطلاق النار على الطائرات الانقلابيين، فاستعادت الحكومة السيطرة وبدأت بعمليات اعتقال واسعة مع المشتبه بهم من المؤيدين للانقلاب والبيروقراطيين.

إن الأعداد الكبيرة من الجنود المحتجزين منذ يوم السبت سيكون لهم تأثيرٌ سلبيٌ على العمليات اليومية، وسيتم التركيز على الفور على أعداد الضباط المعتقلين وكيف يمكن أن يعطّل هذا استعداد القوات التركية، وتشير موجة الاعتقالات كذلك إلى وجود انقسام واضح بين الموالين والانقلابيين، على افتراض أن أسباب الاعتقالات ولاسيما للضباط الذين يشتبه بتورطهم في المؤامرة لها ما يبررها؛ إذْ سيكون لأولئك الذين لم يُلقَ القبضُ عليهم حوافزُ كثيرةٌ لكي يكونوا حذرين جدًا حتى لا يلفتوا انتباه أولئك الذين يتطلعون إلى ''اجتثاث من يشتبه بتعاطفهم مع الانقلاب'' في الأشهر المقبلة، وأنّ ردة فعل ذلك يمكن أن تقود الضباط إلى الحرص بشكل مفرط، واختيار التخلص من كل شيء من خلال إلقاء اللوم على الضباط الكبار، وهذا يمكن أن يبطئ عملية صنع القرار.

تركيا وحلفاؤها:

إنَّ مشاركة الوحدات العسكرية في قاعدة إنجرليك الجوية في الانقلاب قد يدفع الحلفاء لإعادة تقييم افتراضاتهم حول مشاركة تركيا في عمليات التحالف المستقبلية، فقد شاركت أربع طائرات على الأقل في الانقلاب طارت جميعها من قاعدة إنجرليك؛ مما أدى إلى اعتقال قائد القاعدة بكير أركان، وهذا الأمر أحرج الولايات المتحدة وغذى نظريات المؤامرة التي تدّعي التدخّل الأميركي وتخطيطه للانقلاب، وهذا الأمر يثير المزيد من التساؤلات حول أمن الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في أوروبا التي تُقدّر بـ ٦٠ سلاحاً نووياً مخبّأً تحت الأرض في ملاجئ الطائرات في القاعدة.

ولم تتعرض القنابل لأي خطر سرقة حقيقي أثناء الانقلاب، ومع ذلك ينبغي على الضباط المسؤولين عن الأسلحة النووية أن يكونوا من ذوي الكفاءات العالية. إنّ الولايات المتحدة هي المسؤولة عن هذه الأسلحة ولديها الوسائل لتوفير الأمن، ولكنّها تعتمد في نهاية المطاف على الحكومة التركية لتأمين القاعدة، ومما لا شك فيه أنّ الحادث سيدفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم عملياتها من قاعدة إنجرليك واختيار

قواعد بديلة لتوجيه ضربات ضد داعش، وسيعيد هذا الانقلاب أيضاً إشعال الجدل حول انتشار الأسلحة النووية التكتيكية وأهميتها للدفاع عن أوروبا في عالم ما بعد الحرب الباردة.

المستقبل:

عادت الحكومة التركية الآن بقوة إلى السيطرة، ولكن قياداتها لا تزال تدعو مؤيديها للبقاء في الشوارع للاحتجاج على الانقلاب، ولمنع عودة العنف من قبل الانقلابيين الذين لم يُلقَ القبض عليهم حتى الآن كما يزعمون، وقد أثار وجود أعداد كبيرة من الناس في الشوارع مخاوف الذين شنّوا هجمات على الأقليات في تركيا، ولاسيما العلويين الذين استُهدِفوا في الماضي من قبل القوميين الأتراك المتطرفين، وكانت هناك حوادث تخريب متفرقة ضد مكاتب حزب الشعب الديمقراطي الكردي (HDP) في ملاطية، وعثمانية، والإسكندرونة. لقد حدثت أعمال عنف متفرقة أثناء الانقلاب وبعده، ولاتزال الشرطة تبذل جهودًا مضاعفة لمنع العنف، ولاسيما في هاتاي، وفي حال استمر الحال على ما هو عليه سنرى تفاقم مشكلة الإرهاب في تركيا على الأرجح.

إنّ قيام الحكومة التركية باتخاذ خطوات لزيادة تركيز السلطة والضغط من أجل الإصلاحات التي صيغت على عجل ''كدليل انقلاب'' ضد البيروقراطية –التي يعتقد العديد من المراقبين الغربيين بأنها مُفتعلَة– يعد مصدر قلق، وهذا يمكن أن يلحق المزيد من الضرر بالمؤسسات التركية في الوقت الذي تم فيه إيقاف ٣٠٠٠٠ شخص من البيروقراطيين الأتراك عن العمل، واعتقال أكثر من ٩٠٠٠.

إن الأضرار الناجمة عن هذا الانقلاب الفاشل ستواصل الضغط على المؤسسات التركية بما في ذلك الجيش، وتشير الأحداث الأخيرة إلى أنّ القوات المسلحة التركية منقسمة بشدة، وهذه الانقسامات تعوق الاستعداد، والروح المعنوية، وفعالية المضي قدماً، وبالفعل يبدو أن هناك مخاوفَ عقبت الاعتقالات؛ مما دفع الجيش لتسليم مجموعة من الضباط المتهمين في وقت سابق بالتخطيط للقيام بانقلاب ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم في محاكمة ايرجينيكون التي لا يَعدُّها كثيرون ذات مصداقية، وسيُطلبُ من الجيش مواصلة عملياته في جنوب شرق البلاد –على الرغم من اعتقال قائدهُ وأكثر من ١٠٣ أدميرال وجنرال (من أصل ما مجموعه ٣٥٨) من الضباط وهو ما يعادل ٢٨ ٪ من مجموع القوات المسلحة التركية– وقد تدفع الاضطرابات مع الجيش الثاني – جنباً إلى جنبٍ مع الاعتقالات الواسعة للضباط – الحكومة إلى الاعتماد بشكل أكبر على وحدات الشرطة الخاصة أو قوات العمليات الخاصة؛ ومع ذلك يبدو أن هذا الأخير أيضاً من المتورطين في الانقلاب، إذ يقال إن فريقاً من قوات العمليات الخاصة داهم الفندق الذي يقيم فيه أردوغان قرب مارماريس، وهذا يثير المزيد من الأسئلة حول الاستعدادات المستقبلة للصراع الذي أودى بحياة المئات من أفراد قوات الأمن منذ تموز عام ٢٠١٥.

اعتمد الانقلابيون على عدد من القواعد الجوية والقوات البرية لتنفيذ هجماتهم، ويبدو أن قادة الانقلاب ينتمون إلى جماعات مختلفة وليس إلى جماعة فتح الله غولن فقط، وقد تعاملت القوات التركية الحكومية بسرعة وبقسوة مع الانقلابيين من خلال القيام باعتقالات جماعية وقسرية، وتشير الأرقام إلى قيام الحكومة بجهود واسعة لإجبار الناس على النفور من البيروقراطية، وهذا سيقود إلى إلحاق الضرر بفعالية البيروقراطية؛ وبهذا تشير الأحداث الأخيرة بأن المؤسسة التركية الرئيسة مقسمة ومنكسرة، وهذا وضع من غير المرجح أن يتغيّر في المديين القريب والمتوسط.

المصدر:

http://warontherocks.com/2016/07/the-coup-operation-and-turkeys-fractured-military/

الحرب على اليمن في وسائل الإعلام السعودية

سباستيان سونز، توبي مثيسن*

٢٠١٦ / ٧ / ٢٧

لم يمض سوى شهرين فقط من تسنّم ملك السعودية سلمان منصبه حتى شن حملة عسكرية في اليمن، التي تعد إحدى أكبر المغامرات في السياسة الخارجية في تأريخ المملكة المعاصر، ويراد من ذلك التدخل سحق حركة الحوثيين، وإعادة تنصيب رئيس اليمن عبد ربه منصور هادي .

وليس من المدهش أن يتم التسويق لهذه الحرب بشكل إيجابي للغاية في الإعلام السعودي؛ نظرًا لكونه إعلامًا مُوجَّهًا، إذ طالما عملت وسائل الإعلام السعودية –تأريخيًّا– بوصفها أداة للدولة، تعمل على بث الروح الوطنية وأيديولوجية الدولة. وعلى الرغم من كون وسائل الإعلام –تقليديًا– مملوكةً للقطاع الخاص إلا أن مالكي هذه المؤسسات هم جزء من العائلة الملكية أو ممن لهم علاقات وثيقة معهم.

ونحوٍ عام سوّقت وسائل الإعلام السعودية حجتين رئيستين لتبريرها الحرب على اليمن؛ فمن جهة عدت ذلك التدخل ضروريًا للغاية من أجل الدفاع عن مصالح المملكة، وتماشيًا مع ذلك فقد روج كل من في داخل المملكة –وكذلك الحال بالنسبة للإعلام الدولي وممثلي السعودية الرسميين بما فيهم السياسيون والسفراء والصحفيون– للحرب وكأنها دفاع عن النفس ضد عدو خارجي (الحوثيين). ومن جهة أخرى تم الترويج للحرب على أنها التزام ديني وواجب مقدس وكان المستهدف من تلك الرسالة الجمهور العربي في المقام الأول، واعتمدت السعودية تلك الحجج على اللغة الطائفية، وتم التركيز على الحوثيين بوصفهم أعضاء في المذهب الزيدي، كفرع من الإسلام الشيعي، وتحالفهم مع إيران، ولم تقتصر الحج على ذلك فحسب إلّا أن ما تم ذكره يعدُّ جزءًا محوريًا للتدخل العسكري بقيادة السعودية، وهو تنم عن استراتيجية إعلامية كما هو الحال بالنسبة إلى التكتيكات العسكرية.

استراتيجية جديدة (غير مألوفة): الدفاع عن المصالح القومية بالوسائل العسكرية:

إن الاعتقاد بأن المملكة العربية السعودية تستطيع الدفاع عن مصالحها في اليمن من خلال التدخل العسكري فقط هو اعتقاد غير مألوف، بل هو جزء من عملية إعادة التفكير في السياسة الخارجية السعودية

* سباستيان سونز: زميل في الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية.

توبي مثيسن: من كبار باحثي العلاقات الدولية في الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد.

التي أخذت ملامحها تتشكل في أعقاب انتفاضات عام ٢٠١١ واكتسب زخماً إضافياً بعد صعود الملك سلمان وابنه محمد إلى الحكم في العام ٢٠١٥.

في العقود الماضية الأخيرة تبنت السعودية منهجاً غير مباشرٍ للتدخل في الشؤون اليمنية، التي ارتكزت إلى دبلوماسية البترو دولار التي مؤداها استخدام النقود؛ من أجل استمالة المعارضين السياسيين، والتوسُّط في الصراعات مع ذلك كانت هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، ففي الحرب الأهلية اليمنية في ستينيات القرن الماضي، دعمت السعودية الملكيين والمدافعين عن (الإمام) عسكرياً شمال اليمن، بعدها تم الإطاحة بالعائلة الحاكمة وتنحيتها من قبل الحركة الجمهورية، والمفارقة أن هؤلاء الملكيين كانوا زيديين مثلهم مثل الحوثيين. وفي الحقبة اللاحقة ولاسيما في سبعينيات القرن الماضي حيث دعمت المملكة العربية السعودية أعداء الماركسية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي حكمت جنوب اليمن للمدة١٩٦٧ حتى عام ١٩٩٠.

منذ توحيد اليمن في العام ١٩٩٠ دافع ملوك السعودية عن مصالح بلدهم في اليمن من خلال دبلوماسية (الشيكات) وعلى الرغم من أن النقود السعودية لم تؤدِ دائماً الى النتائج المرجوة إلّا أن المساعدات المالية كانت وسيلة فاعلة نسبياً في الحفاظ على النفوذ السعودي في اليمن من دون الحاجة إلى التدخل العسكري الفعلي .

المصالح السعودية في الحرب على اليمن:

إن المصالح الأكثر إلحاحاً للمملكة العربية السعودية في الصراع الدائر في اليمن –كما يرى العديد من المحللين– تنطوي على مواجهة الحوثيين والقضاء على النفوذ الإيراني المزعوم هناك؛ إذ إن القيادة السعودية الحالية ترى نفسها بأنها تخوض تنافساً ملحمياً مع إيران بدأ مع الثورة الإيرانية ١٩٧٩، إلا أنه أخذ منحى متصاعداً مع غزو العراق في العام، ٢٠٠٣ومع تصاعد الطائفية في أعقاب الثورات العربية بعد٢٠١١ ، وعلى الرغم من أن للسعودية العديد من المصالح الاستراتيجية الأخرى للتدخل في اليمن إلا أن الإعلام السعودي دأب على تحقيق الأهداف الآتية.

أولا: إن الملك سليمان أراد أن يقدم نفسه وابنه محمد – وزير الدفاع وولي العهد –كصانعي قرار قويينِ، وقد ساعد الإعلام السعودي على تحقيق هذه الهدف ولاسيما مع التقارير الإيجابية الداعمة للتدخل، إذ تمت الإشادة بسلمان وابنه من قبل الصحفيين والمسؤولين في الدولة؛ لقيامهما بالضربات الاستباقية في اليمن؛ من أجل حماية استقرار المملكة، والأمة بكاملها، والشعب السعودي، وقد ركزت وسائل الإعلام في قوة الرجلين في قيادة السعودية خلال الأوقات العصيبة، ولاسيما ولي العهد محمد بن سلمان الذي عرفته وسائل الإعلام السعودية على أنه قائد حقيقي للقوات المسلحة من خلال نشر صور وفيديوهات له برفقة

مستشاريه العسكريين التي صورته كشخصية قوية.

ثانيا: اعتقد سلمان وحلفاؤه بأن حرب اليمن كانت ضرورية؛ لتفادي المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة والمملكة على نحو الخصوص، وقد ركز الخطاب الرسمي في وسائل الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة بنحوٍ كبير على هذا الاعتقاد المزعوم، فقد أوضح فيصل الشمري –الذي يعمل في السفارة السعودية في واشنطن– بقوله: ''هل ستكون الولايات المتحدة –على سبيل المثال– غير مبالية فيما لو أخذت المكسيك فجأة منحى مماثلاً لذلك الذي في اليمن، وبدأت بإيصال الأسلحة الفتاكة من صواريخ كروز والصواريخ الباليستية إلى الحدود مع الولايات المتحدة، وتسليح الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ الأمر الذي سيشكل خطراً ليس على الولايات المتحدة فحسب بل على المواطنين الذي يعيشون على المناطق الحدودية مباشرة''.

ثالثا: إن القيادة السعودية الجديدة تأمل توليد زخم من الوطنية؛ من أجل ''التحشيد حول العلم'' ''rally-around-the-flag''[1] من طريق شن حرب على عدو خارجي، وقد شاد الإعلام السعودي من جهته بدور الجيش في قتال (الأعداء). وعلى الرغم من أن الضربات الجوية السعودية لم تؤد إلى نجاحات عسكرية واسعة النطاق ضد الحوثيين إلا أن وسائل الإعلام السعودية ترى أن تلك الضربات حققت مكاسب إقليمية.

رابعا: الانتشار الواسع للتغطية الإعلامية ساعد الحكومة على صرف الأنظار بعيداً عن المشاكل الداخلية للمملكة، بما فيها التحديات الاقتصادية – الاجتماعية الناجمة عن تراجع أو انخفاض أسعار النفط، وتصاعد البطالة، وتزايد خطر قيام داعش بهجمات إرهابية على الأرض السعودية، وقد ساهم أيضاً بإلقاء اللائمة على الحوثيين وإيران في زعزعة الاستقرار في اليمن، فقد بالغت وسائل الإعلام السعودية بأهمية الحملة العسكرية على اليمن من أجل توحيد الشعب السعودي ولاسيما في وقت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وحركات التمرد المسلحة، وكذلك انخفاض أسعار النفط .

خامسا: أعطت الحرب على اليمن فرصة للحكومة السعودية من أجل تقديم نفسها على أنها (فاعل خير)، فقد روجت وسائل الإعلام السعودية للتدخل على أنه لمساعدة الشعب اليمني الذي هو بحاجة إلى مساعدة السعودية، ففي أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ نشرت الصحيفة السعودية الموالية للدولة الصادرة باللغة الإنجليزية ''سعودي جازيت'' قصة عن مظاهرة مؤيدة للملك قام بها الأمريكيون من أصل يمني خلال زيارة الملك السعودي سلمان التي تضمنت يفاطات تحمل عنوان (شكراً لدعم سلمان) وبالمثل أيضاً في آذار / مارس ٢٠١٦ ذكرت الصحافة السعودية أن هناك منشورات مؤيدة للسعودية يزعم أنها وزعت في صنعاء، وهو أمر غريب! وإذا كانت صحيحة فهذه المنشورات وُزِّعت منذ أن كانت المدينة تحت سيطرة قوات

١. وهو مصطلح استخدم في علم السياسة في العلاقات الدولية لتوصيف الدعم الذي يبديه المواطنون الأمريكيون للرئيس في أوقات الأزمات الدولية، أو في الحرب؛ لأن ذلك يفضي إلى تخفيف حدة الانتقادات للسياسات الحكومية.

الحوثيين وقوات صالح.

الصحافة السعودية وانتقادات الإعلام الدولي:

منذ السنة الأولى للحرب في اليمن، قتل أكثر من ٩٠٠٠ مواطن بضمنهم٣٢٠٠ مدني أغلبهم من طريق الغارات الجوية السعودية، وتفيد تقارير الأمم المتحدة في كانون الثاني / يناير من تلك السنة أن ما يصل إلى ١٩٩ طلعة جوية من طلعات التحالف سجلت خروقات لقوانين الحرب بالتساوق مع ارتفاع عدد الضحايا؛ الأمر الذي أثار انتقادات واسعة من قبل وسائل الإعلام الدولية التي دعت إلى تغيير التكتيكات العسكرية السعودية ووضع حدٍ للصراع.

من جهته رفض الإعلام السعودي تلك الانتقادات، ولتسويق منطق أفضل ظهر مقال في الجريدة الرسمية السعودية الناطقة بالإنجليزية (سعودي جازيت) يؤكد على إن هناك ''أطرافاً خارجية تحاول التحريض على الثورة ضد القيادة السعودية من خلال حسابات مزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي تحت أسماء سعودية وكذلك تلفيق المعلومات''.

وقد واجهت الصحافة السعودية الانتقادات الدولية في جانب منها من خلال الإشارة إلى ما يسمى (بجهود المملكة) لمساعدة الشعب اليمني، بضمنها مؤسسة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي يوفر الدعم الإنساني والطبي إلى اليمنيين، كتوفير الغذاء والأدوية وغيرها من خلال ٢٨ برنامجاً، بإشراف الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والدولية، وهذه التبرعات المالية المقدمة من لدن المركز إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) طالما تمت تغطيتها بانتظام من قبل الصحافة السعودية.

وبغض الطرف عن أوجه معينة من الصراع فإن الإعلام السعودي حاول النأي بالحكومة أو عزلها عن الانتقادات الدولية، فالصحفيون والكتاب على دراية بالخطوط الحمر التي لايجوز لهم تجاوزها، كتلك المتعلقة بالقرارات السياسية للعائلة الحاكمة ورجال الدين، ونتيجة لذلك؛ فإن الرقابة الذاتية أدت دوراً مهماً في حملات الرأي العام السعودي الداعم للتدخل .

يُقدّرُ معدلُ الكلفة الإجمالية للحرب في اليمن ما بين ٥٠ إلى ٧٠ مليار دولار في العام ٢٠١٥، إلَّا أنّ الصحافة السعودية تجاهلت تلك الحقائق –على الرغم من أنها ساهمت وبنحوٍ رئيس في العجز بموازنة المملكة في العام ٢٠١٥– فتغطية كلفة الحرب هي إحدى الخطوط الحمر للإعلام السعودي، كونها تضر بسمعة الملك سلمان والسلطة.

إن التهديد المتزايد من الجماعات الإرهابية –ولو في جانب منه– في اليمن جاء نتيجة للتدخل

العسكري وهو أيضاً قد تم تجاهله على نحو مماثل من قبل الإعلام السعودي، وفي الوقت الذي أوضحت فيه الأنباء السعودية عن وجود داعش في البلاد –ولاسيما بعد وقوع عدة هجمات إرهابية حصلت في المنطقة الشرقية منذ أواخر عام ٢٠١٤ فصاعداً– غضت وسائل الإعلام الطرف عن تنظيم القاعدة (القاعدة في جزيرة العرب) الذي أخذ بالتوسع في اليمن، وهذا حصل بفضل فراغ السلطة التي خلفته الحملة العسكرية السعودية؛ الأمر الذي مكّن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب من السيطرة على مختلف المدن الجنوبية في اليمن بضمنها مدينة المكلا إذ استفادت الجماعة من المشاعر المناهضة للحوثيين هناك.

بعد شن الحرب على اليمن دشنت الحكومة السعودية الجديدة حملة علاقات عامة في وسائل الإعلام الدولية من قبل بعض من كبريات شركات العلاقات العامة في العالم، فالصحف الأوروبية مثل التلغراف في المملكة المتحدة، وصحيفة فرانكفورتر العامة في ألمانيا، وغيرها نشرت مقابلات أو مقالات من مسؤولين في السعودية حاولوا إضفاء الشرعية على الحملة في اليمن، فقد ذَكَرَت صحيفة فرانكفورتر العامة أن السفارة السعودية في ألمانيا دعمت إعلاناً مدفوع الثمن من أجل الترويج إلى السياسة الخارجية الجديدة للمملكة، وقد قام ولي العهد محمد بن سلمان أيضا بعددٍ من المقابلات في مختلف وكالات الأنباء الدولية من أجل تعزيز مكانته على الساحة الدولية والدفاع عن السياسات الخارجية والاقتصادية للسعودية.

وكجزء من استراتيجية حملة العلاقات العامة الدولية فإن السعودية وصفت الحرب بنحوٍ مختلف وسائل الإعلام السعودية باللغة العربية والإنجليزية، فالصحف السعودية الصادرة باللغة الإنجليزية مثل (الأخبار العربية) و(سعودي جازيت) –التي هي موجهة بالأساس إلى الأجانب المقيمين داخل المملكة وخارجها– تحاشت الخوض في الحجج الأيديولوجية والدينية من أجل شرعنة أو إضفاء الشرعية على الحرب في اليمن، بل عوضاً عن ذلك ركزت في الأبعاد السياسية والأمنية، لكن على النقيض من ذلك فقد كانت وسائل الإعلام العربية مليئة بالطروحات الدينية والطائفية والأيديولوجية.

إضفاء الشرعية (شرعنة) على الحرب محليًا: الأيديولوجية والطائفية:

دُعِمَت الحرب في المملكة من قبل شريحة واسعة من الشخصيات الدينية، فقد وصف مفتي السعودية عبد العزيز آل الشيخ الحرب بأنها جزء من الجهود الرامية إلى وقف التمدد الصفوي في المنطقة، أما إمام المسجد الحرام في مكة ورئيس مجلس الشورى السعودي صالح بن حميد فهو الآخر قد دعم الحرب وأظهر فيديو في وسائل التواصل الاجتماعي إطلاق صاروخ من قبل بن حميد على مواقع الحوثيين من الحدود الجنوبية للسعودية وسط صيحات (الله اكبر)، أما عبد الرحمن السديس –وهو من رجال الدين البارزين وهو إمام المسجد الحرام في مكة– فقد ذهب إلى أبعد من ذلك إذ قال إنَّ الحرب مع إيران لا تتحدد باليمن، بل هي حرب دينية بين السنة والشيعة.

ماذا يخبئ المستقبل؟

بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة من أجل حشد شعبها لدعم حرب اليمن، فبعد أكثر من سنة منذ بدء الحملة العسكرية ظل خطاب الإعلام الرسمي العنصر الأهم في دعاية الحكومة السعودية، إذ صنفت المملكة نفسها بوصفها لاعباً أساسياً في المنطقة وجعلت من حرب اليمن محوراً تستند إليه في موقعها الجديد في المنطقة، في الوقت الذي عملت فيه الاستراتيجية الدعائية والحلفاء الرئيسيون في الغرب –مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة– على استمرار دعم الحرب إلا أنه باتت من الصعوبة إمكانية الحفاظ على الدعاية الإعلامية مع طول أمد الصراع الذي خلّف عدداً كبيراً من الضحايا في اليمن.

المصدر :

http://muftah.org/yemen-war-saudi-media/#.V5XsM_lTLIX

النفط الصخري لتكساس حارب السعودية حتى وصل إلى طريق مسدود

أمبروز إيفانز بريتشارد*

٢٠١٦ / ٨ / ٦

بدأت أسوأ مخاوف أوبك تتحقق، فبعد عشرين شهراً من القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية بإغراق الأسواق العالمية بالنفط، فشلت المملكة في كسر صناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة.

وقد نجحت دول الخليج بقيادة السعودية في إنهاء سلسلة من المشروعات العملاقة العالمية في المياه العميقة، إذ سيكون الاستثمار في عمليات الاستكشاف البحرية من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠ أقل بـ(١,٨) تريليون دولار عما كان سابقاً على وفق ما ذكره استشاريون في شركة (IHS) –وهي شركة تقدم ملعومات وتحاليل تساعد صانعي القرار في الحكومات والشركات الاقتصادية– إلّا أن ذلك يعد انتصاراً مريراً في أحسن الأحوال.

خفضت المضخات الهيدروليكية في أمريكا الشمالية من تكاليف الإنتاج بسرعة، حتى أن معظم الشركات بدأت تنتج الآن بأسعار أقل بكثير من المستويات المطلوبة؛ لتمويل السعودية وآلتها العسكرية، أو لتغطية العجز في ميزانية أوبك.

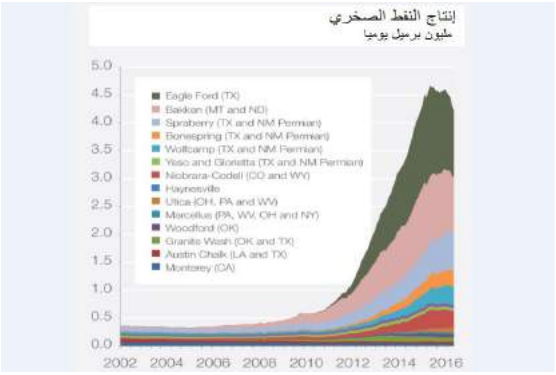

ارتفع انتاج النفط الصخري الأمريكي أضعافاً مضاعفة، وأحدث تراجعاً –هو مجرد نكسة مؤقتة–. المصدر: إدارة معلومات الطاقة.

* محرر إدارة الأعمال الدولية لصحيفة الديلي تلغراف.

ادعى الرئيس المنتهية ولايته لشركة بيونير ناجيرال ريسورس (Pioneer Natural Resources) سكوت شيفيلد بأن تكاليف الإنتاج قبل الضريبة في منطقة البيرمين غرب تكساس (Permian Basin) قد انخفض إلى (٢,٢٥) دولار للبرميل، وقال: ''بالتأكيد يمكننا أن تتنافس مع أي شيء تمتلكه المملكة العربية السعودية، فنحن لدينا أفضل الصخور''.

أدت التحسينات الثورية في تكنولوجيا الحفر والبيانات التحليلية إلى تغيير تكاليف الإنتاج بشكل أسرع مما توقعه أي شخص، إذْ بلغ ''معدل انخفاض'' الإنتاج خلال الأشهر الأربعة الأولى لكل بئر حوالي ٩٠ ٪ قبل عقد من الزمن لمضخات الولايات المتحدة، لينخفض إلى ٣١ ٪ في عام ٢٠١٢، ووصل الآن إلى ١٨٪ ، لإن الحفارين قد تعلموا كيفية الاستخراج بشكل أكثر.

وقال السيد شيفيلد إن حقول البيرمين متميزة مثل حقل الغوار العملاق في المملكة العربية السعودية، ويمكن التوسع في الإنتاج من ٢ مليون إلى ٥ ملايين برميل يومياً حتى لو لم يرتفع سعر النفط فوق ٥٥ دولاراً.

وقد خفضت شركته تكاليف الإنتاج بنسبة ٢٦ ٪ خلال العام ٢١٠٥، وتعد هذه الشركة إحدى الشركات الرائدة الآن، إذ ستضيف خمس منصات جديدة على الرغم من انخفاض أسعار النفط دون ٤٠ دولارا.

ارتفع معدل إنتاج شركة بيكر هيوز من منصات النفط في أمريكا الشمالية خلال سبعة أسابيع إلى ٣٧٤ منصة حفر، وارتفع متوسط الإنتاجية خمسة أضعاف في منطقة البيرمين منذ أوائل عام ٢٠١٢.

يقدر الاستشاريون من وود ماكينزي في تقرير حديث أن الدورة الكاملة لتكاليف التعادل قد انخفضت إلى ٣٧ دولاراً في مناطق Wolfcamp وBone Spring في منطقة البيرمين، وإلى ٣٥ دولاراً في وسط أوكلاهوما وجنوبها.

إن غالبية حقول الصخر الزيتي في الولايات المتحدة قابلة للعمل عند سعر ٦٠ دولاراً، وقد يكون هذا شيئاً إيجابياً لمنظمة أوبك، فقد كان هناك إيمان بين مصدري النفط الخليجيين بأن العقود قد أبقت شركات الصخر الزيتي الأمريكية على جهاز الإنعاش، وهذا من شأنه أن يكون طريقة وحشية لإنهاء هذه الشركات مع انتهاء هذه العقود في النصف الأول من هذا العام.

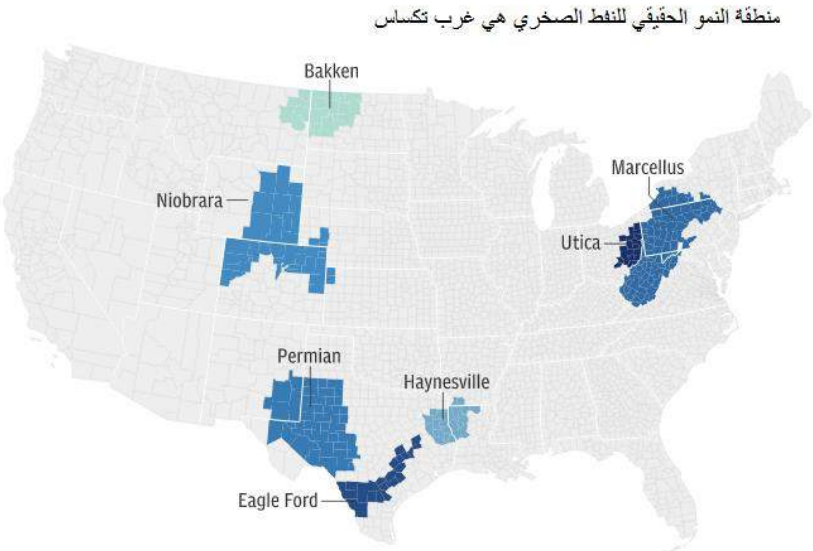

أعلنت الكثير من الشركات النفطية عن إفلاسها، ولم يبق إلّا القليل من هذه الشركات التي أنقذها الاقتراض، لكن بعد تثاقل الديون أعلنت إفلاسها هي الأخرى، ولكن شركات بلاكستون وكارلايل وغيرها من الشركات الخاصة تنتظر في الخفاء لشراء الأصول المتعثرة والاستيلاء على البنية التحتية. لقد نجت حفريات الشركات المتوسطة من حالة الانكماش، إذ لا يزال الكثير قادرين على الحصول على أموال بتكلفة منخفضة.

تراجع الناتج الإجمالي للنفط في الولايات المتحدة بحدود (١,٢) مليون برميل يومياً ليصل إلى (٨,٥) مليون برميل منذ الذروة التي بلغها في نيسان عام ٢٠١٥، ولكن الإنتاج بدأ بالانخفاض منذ ذلك الحين.

قد تضطر أوبك الآن إلى الاستعداد لحرب استنزاف طويلة أكثر من أي وقت مضى، فلا تزال المخزونات العالمية من النفط الخام قرب أعلى مستوياتها على الإطلاق، إذ يتم تخزين كميات قياسية على الناقلات قبالة الشواطئ.

قللت حرائق الغابات في كندا وهجمات المتمردين في نيجيريا والاضطرابات العالمية الأخرى من كميات النفط في الأسواق العالمية بحوالي ٤ ملايين برميل يومياً خلال شهري آيار وحزيران، مقللاً بذلك من وفرة النفط المستمرة في العالم، وبدأت هذه الاضطرابات بالزوال، واخفضت الأربعة ملايين برميل إلى مليوني برميل يومياً، وهذا هو السبب الرئيس في تراجع أسعار الخام الأمريكي بنسبة ٢٠٪ إلى ٤١ دولاراً

خلال الأسابيع الستة الماضية.

تقول شركة مورغان ستانلي –وهي مؤسسة خدمات مالية واستثمارية أمريكية متعددة الجنسيات وتعتبر من أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة والعالم– إن عملية إعادة التوازن إلى الأسواق العالمية قد تأخرت لسنة أخرى حتى منتصف عام ٢٠١٧.

والأسوأ من ذلك لأوبك، يقول استشاريو شركة رايستيد للطاقة إن ٩٠٪ من أصل ٣٩٠٠ بئر محفورة تم إنجاز حفرها إلّا أنها لم تكتمل، وتتوقع شركة سيتي جروب إنتاج نحو مليون برميل إضافي يومياً في أواخر عام ٢٠١٦.

لقد غيرت هذه الرشاقة في العمل طبيعة دورة النفط، وهذا يعني أن أوبك تواجه رياحاً عكسية لم يسبق لها مثيل من المنتجين المتوسطين، إذْ قالت شركتا ستالوارت أناداركو وهيس أنهما سينتظران أن تصل الأسعار إلى ٦٠ دولاراً قبل الاستثمار بشكل كبير، ولكنهما يستعدان بالفعل على أرض الواقع.

إن الخاسر من هذا هي المشاريع ذات التكلفة العالية في أماكن أخرى مثل تلك التي قبالة سواحل نيجيريا وأنغولا وفي منطقة القطب الشمالي، أو في الرمال النفطية في كندا وحوض أورينوكو في فنزويلا، إذْ تم تأجيل عرض ٤ إلى ٥ ملايين برميل يومياً من المعروض المستقبلي في جميع أنحاء العالم.

هذا يمهّد الطريق لنقصان إمدادات النفط وارتفاع الأسعار في وقت لاحق من هذا العقد، وإن بقاء أوبك على قيد الحياة لهذا الوقت الطويل لا يزال مثاراً للتساؤل، إذ يحتاج معظم أعضاء المنظمة إلى أن تصل أسعار النفط إلى أكثر من ١٠٠ دولار لتمويل أنظمتهم.

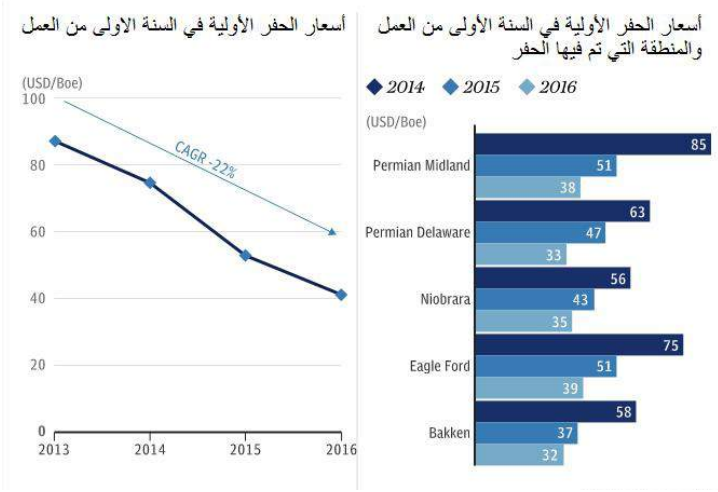

تمتلك المملكة العربية السعودية أموالاً كثيرة، ولكن صافي احتياطياتها الأجنبية انخفض من ٧٣٧ مليار دولار إلى ٥٦٢ مليار دولار، وعلى الرغم من أنها تقترض المال من الخارج؛ للحد من خسائرها، إلا أنها خسرت ١١ مليار دولار أخرى الشهر الماضي، وتحاول الرياض الحد من دعم احتياجات المواطن -كدعم الوقود- فقد اضطرت إلى إقالة وزير النفط ومن ثم التراجع عن هذا القرار بعد ارتفاع أسعار مياه الشرب بمعدل ٥٠٠٪ ؛ مما أدى إلى غضب شعبي، ويقول صندوق النقد الدولي إن عجز الموازنة في السعودية سيكون ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ولكن لا أحد يعرف هذا حقاً، لأنَّ الإنفاق العسكري الحقيقي سري، والدعم السعودي لمصر ولعملاء أخرين لا يزال مبهماً، وربما تمتلك الرياض احتياطياً آمناً يبقيها واقفة لمدة ثمانية عشر شهراً أخرى بأسعار النفط الحالية قبل أن تغيير التصورات وتهرب رؤوس الأموال مما يزيد الخطر.

وبالمحصلة إذا تمكنت غرب تكساس من زيادة الإنتاج بـ(٣) ملايين برميل يومياً في أي سعر قريب من ٥٥ دولاراً للبرميل -كما يزعم السيد شيفيلد- فقد يكون على السعوديين الحفر وهم في حصار طويل ومؤلم جداً.

المصدر:

http://www.telegraph.co.uk/business/2016/07/31/texas-shale-oil-has-/fought-saudi-arabia-to-a-standstill

تطهير أردوغان لحكومته حرب طائفية

إدوارد لوتواك*

٢٠١٦ / ٨ / ٩

فشل التحالف بين أردوغان وغولن لصعوبة التوفيق بين تفسيراتهم المختلفة للإسلام والإسلاموية.

توفي مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية العلمانية –التي حلت محل الدولة العثمانية الإسلامية– في عام ١٩٣٨، ولكن لا يزال الأتراك يصفون أنفسهم بأنهم إما مؤيدون وإما معارضون لأتاتورك، ومن غير الضروري أن تقول النساء شيئاً بهذا الصدد إذْ إن ارتداء الحجاب من عدمه يبين موقفهن من أتاتورك.

كان المخيم المعارض لأتاتورك يريد أن يعيد تركيا كدولة إسلامية، وكان هذا مؤيداً –دائماً– من قبل الغالبية الأقل تعليماً من سكان البلاد، لكن حتى عام ٢٠٠٢ ظل هذا المخيم تحت سيطرة الضباط الأتراك، الذين وحدتهم الأيديولوجية ''الكمالية'' العلمانية.

تغير هذا التوازن بعد فوز ائتلاف الإسلاميين الشعبوي، بقيادة لاعب كرة القدم السابق –المتعلم قليلاً– رجب طيب أردوغان، وخريجي الجامعات من أتباع رجل الدين فتح الله غولن، الذي أنشأ أتباعه أكثر من ألف مدرسة من ولاية تكساس إلى طشقند، فضلا عن العشرات من الجامعات وقاعات الطلاب والمعاهد التعليمية.

إن موهبة أردوغان هي حشد الجماهير من خلال التأكيد على هويتهم الإسلامية ضد جميع القادمين من الغرب الأفضل تعليماً، والأقل تقوى إسلامياً، في عام ١٩٩٩، قضى أردوغان شهراً في السجن بعد إدانته بتهمة التحريض على الكراهية الدينية.

كانت خطة فوز فتح الله غولن تعتمد على جمع الأموال من المؤمنين الملتزمين لتقديم فرص تعليم مجانية أو منخفضة التكاليف في المدارس والجامعات العلمانية مع التركيز على تدريس العلوم، ومن ثم القيام بنشر الممارسات الإسلامية تدريجياً جداً من خلال الإقناع الودي للطلبة الأكبر سناً بإجراء أحاديث خاصة معهم، وفي ضوء قوانين أتاتورك كانت الجامعات التركية علمانيةً تماماً، إذ يحظر ارتداء الحجاب وممارسة أي

* زميل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

شكل من أشكال العبادة في أماكن العمل، ولكن مع ندرة سكن الطلاب وغلائهِ في المدن التركية، قام أتباع غولن بإيواء الطلبة من خلال تقديم غرف مجانية، فضلاً عن العمل على تحويل عشرات الآلاف من الخريجين إلى محبين للداعية غولن، حتى بات كثير منهم على استعداد للقيام بواجبهم بعد التخرج من خلال صناديق المساهمة التي تساعد على إنشاء المدارس أو التدريس فيها، أو من خلال العمل في وسائل الإعلام لتحقيق نتائج طيبة، وقام آخرون بأكثر من ذلك، إذ تمكن أنصار غولن من العمل داخل سلك الشرطة التركي والانصياع لسياسة عدم إطلاق اللحية وعدم لبس الحجاب بمباركة من غولن، الذي برر هذا مع تفسيره الخاص للعقيدة الإسلامية من خلال مبدأ التقية؛ لذلك تمكن حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان من حكم تركيا بنجاح والبقاء في السلطة منذ فوزه في انتخابات عام ٢٠٠٢، ولم يضطر إلى اللجوء إلى القوة أو الحل العسكري –كما هو الحال مع جميع المحاولات السابقة لتشكيل حكومات إسلامية– ولم يكن أنصار أردوغان هم الذين نفذوا السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية بل يرجع الفضل لذلك إلى التكنوقراط الموالين لفتح الله غولن الذين حققوا نتائج جيدة منعت الحاجة إلى التدخل العسكري، جنبا إلى جنب مع الضغوط الأوروبية العنيدة باسم الديمقراطية، ويقظة أتباع غولن داخل سلك الضباط.

إن ما دمر التحالف بين الرجلين –أردوغان وغولن– كان طبيعة إسلام غولن، الذي يسمح بالتضليل المنهجي، على الرغم من أن مضمونه الخاص معتدل حقا، إذ تتقبل عقيدته التعايش مع الموحدين الآخرين، بما في ذلك المسلمون من غير السنة، وتحظر تماماً أي شكل من أشكال العنف باسم الدين ضد المشركين كذلك (على الرغم من الأوامر القرآنية).

ولكن بالنسبة لأردوغان ورفاقه في حزب العدالة والتنمية، مثل وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، فإن الإسلام هو شيء آخر تماماً: على وجه التحديد أن لدى أردوغان وأتباعه السنة والدين الوحيدين اللذين لهما الحق في الوجود على الإطلاق، وأن انتشار ذلك في الكوكب يجب أن يتحقق بأي وسيلة ممكنة ابتداءٍ من التعليم الديني الإلزامي في تركيا (عن طريق إغلاق الكثير من المدارس العلمانية) إلى استخدام أي قدر من العنف من قبل المسلمين السنة الذين يقاتلون غير أهل السنة في أي مكان في العالم، كحماس في غزة إلى التنظيمات التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا والإيغور في الصين، وهذا هو سبب دعم أردوغان الضمني للدولة الإسلامية (داعش)، أولاً من خلال حظر استخدام قاعدة إنجرليك الجوية ضدهم، وثانيا من خلال السماح للتجار الأتراك باستيراد النفط الذي يتنجه التنظيم، وأن ذلك ليس من قبيل المصادفة إذ إنه حينما تم اختطاف بعض سائقي الشاحنات الأتراك من قبل داعش لم يتم قطع رؤوسهم ولكن تم الإفراج عنهم، وحتى حين إفراط داعش في الوحشية التي أُرتكبت من قبله التي اضطرت أردوغان أخيراً للسماح للقوات الجوية الامريكية بشن ضربات جوية من قاعدة إنجرليك، إلا أن الطائرات التركية لم تقصف إلا الأكراد بسبب هويتهم السنية وعلاقتهم مع إيران الشيعية وحليفها في سوريا الرئيس بشار

الأسد، وقد توترت العلاقة بينهم دائماً على الرغم من الكراهية المشتركة تجاه الغرب، والجدير بالذكر أن داود أوغلو وأردوغان لم يستخدموا قط التسمية الشائعة ''العلويين'' لوصف مذهب الرئيس السوري ولكنهم استخدموا ''النصيريين'' وهو لقب شائع بين السنة المحليين يصفون به المسيحيين.

حينما رأى الأوروبيين والرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الحالي لتركيا رجب طيب أردوغان وأحمد داوود أوغلو أنهم يرتدون بدلات من نوع أرماني، واستمعوا إلى لغة حكم جيدة، قال غولن بحلول عام ٢٠٠٩ أو نحو ذلك إن أردوغان ساعد على خلق وحش ونظام إسلامي متطرفة سيدمر تركيا ويضر بالإسلام من خلال البدء بحروب عنيفة مع جميع جيرانه، وهذا ما حد بالفعل.

حاول أتباع غولن في الشرطة والقضاء حل المشكلة في عام ٢٠١٣ من خلال إسقاط أردوغان وعدد من وزرائه من طريق اتهامهم بالفساد، وهذا أمر مبرر جداً إذ ليس هناك تفسير آخر لتراكم مليارات الدولارات عند أسرة أردوغان، ولكن بدلا من الاستقالة أمر أردوغان بالفصل المفاجئ لأعضاء النيابة العامة والشرطة المتورطين برفع القضية، معتمداً على الدعم غير المشروط للقاعدة الجماهيرية لحزب العدالة والتنمية الإسلامي، إذْ إن سيادة القانون هي مفهوم غربي لا يعرف عنه أنصار أردوغان المتحمسون إلا القليل.

ضرب أردوغان غولن مرة أخرى من خلال إدانة ''الهيكل المواز'' لأنصاره داخل الحكومة والقوات المسلحة وطرد أكبر عدد ممكن من جواسيسه أو أتباعه الغيورين، الذين تمكن من التعرف عليهم حينما تم إغلاق البنوك والشركات ووسائل الإعلام، بما في ذلك صحيفة زمان التابعة لغولن، إحدى أكثر الصحف انتشارا في البلاد؛ ولعدم وجود قوائم عضوية فإن إتباع غولن هو حالة ذهنية لأردوغان، لذلك لم يكن هناك أي دليل عند إجراء الفصل أو الاعتقال لهم، وقد ازداد هذا بسبب الدوافع الشخصية والمنافسات أو الطموحات المهنية، وتم فصل واعتقال أكثر من ٢٥٠٠ محقق شرطة ومدعي عام وقاضٍ بعد انتهاء محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز الماضي.

وهذا بدوره أطلق تعطش أردوغان للفصل الجماعي والاعتقالات حتى قبل إعلان الأحكام العرفية، مما أدى إلى تدمير كامل للدولة التركية، بما في ذلك القوات المسلحة، التي فقدت ٨٧ من أصل ١٩٨ جنرالاً في الجيش، و٣٠ من أصل ٧٢ جنرالاً في سلاح الجو، و٣٢ من أصل ٥٥ أدميرالاً في البحرية، و٧ من أصل ٣٢ من القيادة العامة للدرك، وأدميرال خفر السواحل الوحيد، فضلا عن ١٠٩٩ من الضباط أقل رتبة. وبالنسبة لدولة تحارب المسلحين الأكراد التابعين لحزب العمال الكردستاني (PKK) بشكل جدي، وتحارب تنظيم داعش بشكل ظاهري فقط، فإن هذه خسائر مدمرة لها.

أما بالنسبة لاقتصاد البلاد، فإن مصادرة العديد من الشركات الكبيرة والصغيرة وحالة الشلل التي أصابت بعضها ألحق الكثير من الضرر بالبلاد، إذ تناقصت العائدات السياحية، إلا أنه من المؤكد حدوث

المزيد من الأضرار مع سيطرة المسلحين الأقل تعليماً وغير المتعلمين والمغرر بهم من أنصار حزب العدالة والتنمية على المناصب الحكومية الرئيسة بعد تطهيرها من أتباع غولن.

لن يندهش أتاتورك من هذا، فقد كان مقتنعاً بأن الإسلام بأي شكل من الأشكال سيكون سبب خراب الأتراك.

المصدر:

http://foreignpolicy.com/2016/08/03/erdogans-purge-is-a-sectarian-war-turkey-gulen/?wp_login_redirect=0